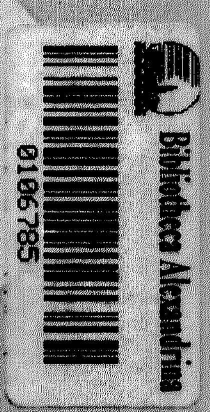
دكتور

ممدوح عبد الرحمن

المنظومة النحوية

دراسة تحليلية



دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت: ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قناة السويس - الشاطبي - ت: ٥٩٧٣١٤٦

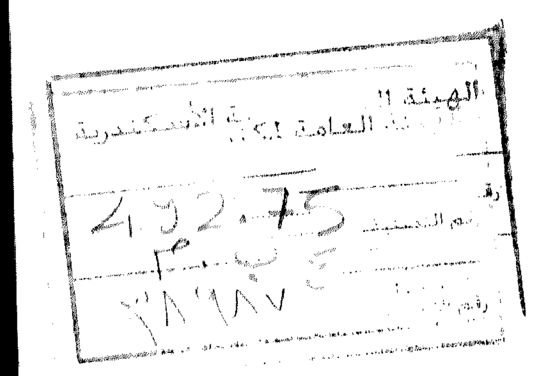
المنظومة النحوية

دراسة تحليلية



د. ممدوح عبد الرحمن

٢٠٠٠



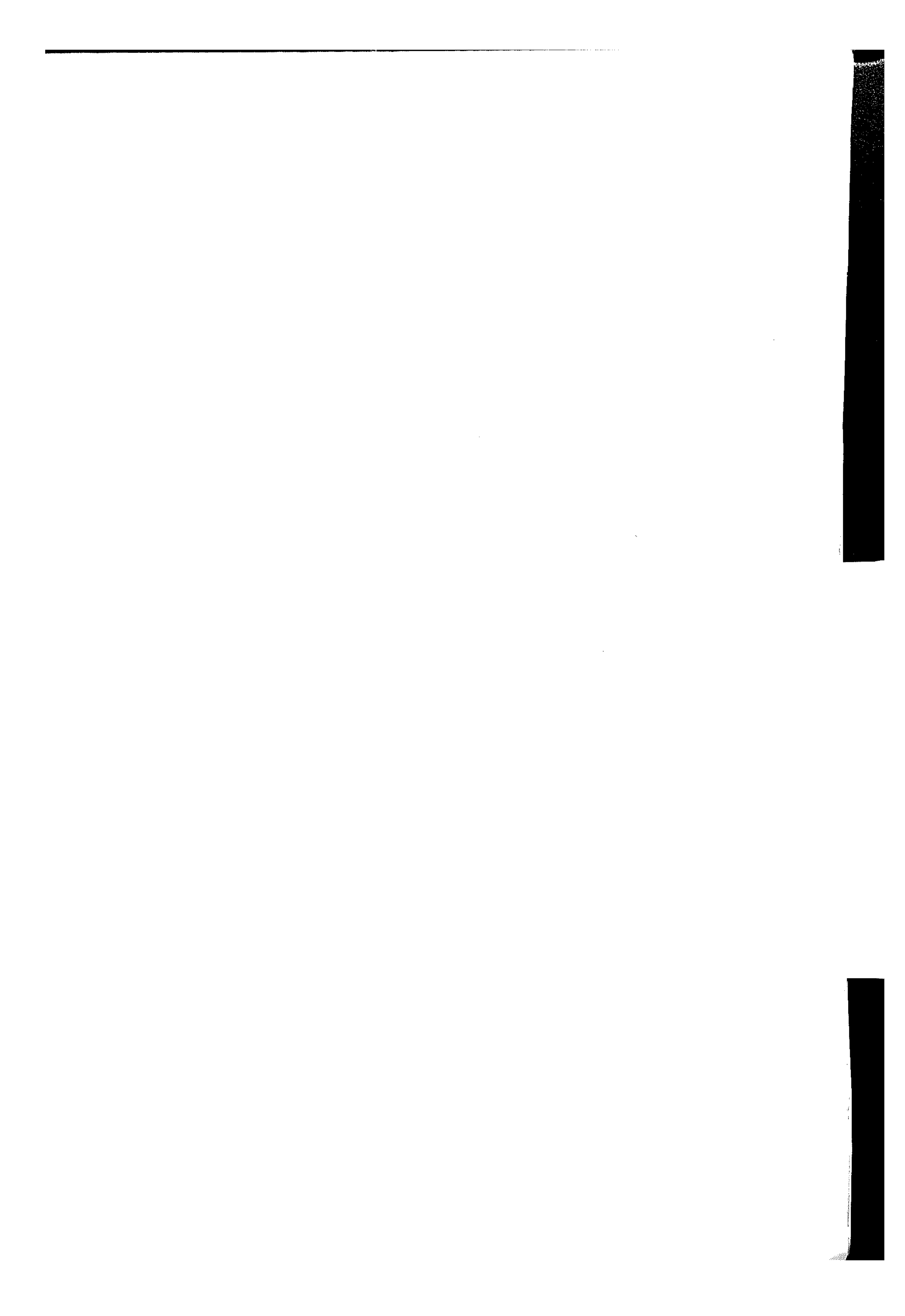
دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

رقم الإيداع ٨٩٥٤ / ٩٨
الترقيم الدولى:
I. S. B. N.
977 - 273 - 193 - 3

إهـــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتى التى تضئ لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ

فعدت كذى رجلين، رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فَشُلَّتِ
وكنت كذات الظلع لما تحاملت
على ظلعها بعد العثار استقلت



تقديم

الحمد لله الذى أنزل الكتاب بلسان عربى مبين
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

قد أرجع الباحثون رغبة الشعوب فى التغنى بالكلام، المنغوم إلى مواقف كثيرة: أولها الشعور الدينى يضاف إلى ذلك الجانب التعليمى الذى يراد به للمتعلم أن يحفظ العلم وقواعده عن ظهر قلب لأن لغة النظم مركّزة مضغوطة موجزة أشد الإيجاز وليس هناك مجال لإهمال أى جزء فيه لأنه يعدّ أصلاً من أصول العلم أو مثالاً من أمثلته.

وكانت حتمية التنويع فى النغم تفرضها المضامين الجديدة التى برزت تلوذ بالشعر وتحتمى به وتريد أن تأخذ راحتها فى رحابه بما عرف عن الشعر عبر مراحله من احتلاله لمرتبة سامية من الفنون الأخرى وماله من أثر عميق وتأثير بالغ فى المشاعر الإنسانية التى كانت تهتز لمعانى الفرح والطرب فتفرح وتطرب وتأسى لمعانى الحزن والبؤس فتحزن وتبتئس وتغضب ويلتهب سعيرها للهجاء المقذع وتنتشى لمعانى الكرم والوفاء والخلال العربية الحميدة فتفخر بها جميعاً بل وتحافظ عليها جميعها تتوارثها جيلاً عن جيل وللشعر الفضل فى الإبقاء والمحافظة عليها، وفى نظم قواعد النحو جمع بين حفظ القواعد وحفظ الأمثلة والشواهد من كلام العرب وأشعارهم وآيات القرآن الكريم.

واشتهرت المنظومة بالألفية لأنها ألف بيت.

وهى من كامل الرجز أو مشطوره.: ووزن كامل الرجز: مستفعلن ست مرات، والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات، فعلى أنها من كامله يكون مثلاً.

قال محمدٌ هو ابن مالكِ   أحمد ربى الله خير مالكِ

بيتاً مصرّعاً، عروضه موافقةَ لضربه، ويكون كل بيت شعراً مستقلاً وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً:

«قال محمد هو ابن مالك» بيتاً، و «أحمد ربى الله خير مالك» بيتاً،

ويكون كل بيتين شعراً مزدوجاً مستقلاً فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لايلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد، ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإقواء فى القصيدة الواحدة وتلك عيوبٍ يجب اجتنابها. على أن الإقواء لايعدّ عيباً فى الأراجيز.

المنظومة النحوية هى الألفية التى يبلغ عدد أبياتها ألف بيت تزيد أو تنقص، وأشهر الألفيات فى النحو ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ثم تبعهما من جاءوا بعدهما ونظموا النحو فى ألف بيت، ويبدو أن العرب كانوا يميلون إلى هذا الرقم مثل عملهم فى ألف ليلة وليلة.

نظم ابن مالك فى «ألفيته» كل مسائل النحو والصرف وقد جاءت فى ١٠٠٢ من الأبيات، وشرحها كثيرون من أئمة علماء النحو منهم: المؤلف نفسه، وابنه بدر الدين محمد، والأبناسى الهاشمى، وابن عقيل، والادكاوى، والمرادى (المعروف بابن أم القاسم)، والأشمونى، والمختار بن بون، وابن العينى، والمكودىّ، والرعينى الأندلسى، والهوارى الأندلسى وغيرهم.

وتضم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبواباً وفصولاً كثيرة بين القصير والطويل، تبلغ عدة هذه الفصول ثمانين، أولها باب الكلام وما يتألف منه وآخرها باب الإدغام. وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها وهو الترتيب المثالى لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته. كما تمتاز الألفية بأن ابن مالك عدل فيها عن آرائه السابقة وأثبت ما يرى صحته، فيمكن القول إنها رأيه النهائى فى المسائل النحوية. وأول ما يصادفنا من مسائل الصرف فى هذه الألفية هو: تعدى الفعل ولزومه (نظم فيها ابن مالك (١١ بيتاً)، ثم أبنية المصادر (١٧ بيتاً)، ويتلو ذلك: أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين (١٠ أبيات)، والصفة المشبهة باسم الفاعل (٧ أبيات) وأفعل التفضيل (١٠ أبيات)، والتأنيث (١٣ بيتاً)، والمقصور والممدود وكيفية تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً (٢٠ بيتاً)، وجمع التكسير (٤٢ بيتاً)، والتصغير (٢٢ بيتاً)، والنسب (٢٦ بيتاً)، الوقف (١٩ بيتاً)، والإمالة (١٥ بيتاً) والتصريف

(٢٣)، وزيادة همزة الوصل (٥ أبيات)، والإبدال والإعلال (٤٨ بيتاً)، والإدغام (١٢ بيتاً). من هذا العرض نستطيع أن نؤكد أن عدد أبيات الألفية التى تناولت المسائل الصرفية هو ٣٠٠ بيت، والباقى من الألفية وعدده ٧٠٢ من الأبيات فهى فى علم النحو. ولكن ينبغى أن يعلم أن أبيات الصرف لم تكن وقفاً على الأبنية والصيغ وحدها مما يختص به الصرف، ولكنها تناولت أيضاً تراكيبها وأحوال وقوعها فى الجملة وطريقة إعرابها ولذا فإن الـ ٣٠٠ بيت ليست كلها خالصة تماماً للصرف.

وقد يأخذ البعض على الألفية عدم تركيزها على تصريف الأفعال وتخصيص باب لها يليق بأهميتها فى النحو، والرد علي ذلك بأن ابن مالك ربما فعل ذلك اكتفاء بلاميته الشهيرة المسماة لامية الأفعال.

ولم يكن ابن مالك هو أول من نظم مسائل الصرف فقد نظمه ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) فى المقصور والممدود.

ويبدو أن المقصور والممدود قد حظى بعناية الباحثين لدرجة أن ابن دريد كتب فيهما قصيدة فى أكثر من ستين بيتاً طبعت مرتين: إحداهما فى مجلة المشرق، بيروت ١٩٢١م صفحات ٦٤ - ٦٨، والطبعة الثانية فى مجلة المجمع العلمى بدمشق سنة ١٩٢٨م صفحات ٤٣٣ - ٤٣٧ مشروحة. إن قسطاً كبيراً من مؤلفات ابن مالك النحوية كان معالجاً بالنظم، ويبدو أنه كان بارعاً فى النظم وإلا لما استطاع أن ينظم هذه العلوم على ما بها من صعوبة وأن تنقاد له قواعد النحو وشواهده على هذا النحو فى الألفية وأرى أن هذا يعدّ سبباً مهماً من أسباب اتجاهه إلى نظم النحو بهدف التيسير على المتعلمين إلى جانب اتجاهه التجديدى فى الوسائل التعليمية.

أضف ذلك إلى شيوع الشعر التعليمي فى شكل منظومات منذ القرن الثانى الهجرى فلعل هذه الأسباب جميعاً اتحدت معاً وأسهمت فى نظم علم النحو والصرف.

وقد أوضح الكتاب جميع المباحث النحوية مما يتصل بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وبالمشتقات، وبالفعل وإعرابه وبالتصغير والنسب والوقف والإمالة، وبالإعلال والإبدال والإدغام.

وقد أتمت شروح هذا الكتاب وحواشيه ما يحتاج إليه من استيفاء الشروط وما يتطلب من شواهد.

فشرح الأشموني يمتاز بأنه يسوق فى ثنايا الموضوعات طائفة من التنبيهات التى تتضمن كثيراً من الفوائد والشوارد وهذه تشتمل على مسائل لها شأن فى إتمام الشرح واستيعاب أطراف المسائل.

ولأن المنظومات النحوية طريقة جديدة فى عرض النحو فقد اختصرت قواعده وشواهده وأمثلته وعممت ضروراته الشعرية واللهجات المختلفة فى الاستعمال ومزجت بين آراء نحاته من الكوفيين والبصريين ولأنها نقلت النحو العربى بأصوله وأسسه كما هى لذا فكانت هذه المنظومات وسيلة وطريقة لامنهج ولأن ألفية ابن مالك هى أكثرها شيوعاً وتداولاً بين الدراسين قديماً وحديثاً فى المعاهد العلمية والجامعات. ولكن هذه التجربة فى نظم علم النحو بما تأثرت به من تجربة ابن حزم وابن مضاء القرطبى تعد محاولة هادئة من محاولات الاعتراض على المؤلفات النحوية العربية المألوفة والموروثة عن نحاة العربية على مر عصور التأليف النحوى وإن سبقتها ألفية ابن معط.

وهذه الألفية تتحمل ما وجه إلى النحو العربى من نقد فى العصر الحديث ومن عدم مسايرته لأساليب البحث اللغوى المعاصر وإن كانت هذه الألفية قد تخلصت من الحشو وتعدد الآراء وعرض أصول النحو تفصيلاً وتحليل الأمثلة والشواهد. لكنها جلبت على نفسها كثيراً من الحشو والتطويل والعودة إلى ما كان مبسوطاً فى كتب النحو القديمة بما أجرى عليها من شروح وشروح الشروح والتعليقات والتقريرات. فأصبحت عبءً على الدارس وضاع الهدف الذى أراده ابن مالك من اختصار النحو حتى أن الناظم نفسه قد شرحها وكذا ابنه وكثير من علماء النحو الأجلاء المتأخرين وتجربة د/ تمام حسان فى كتابه اللغة العربية معناها ومبناها تعدّ وسيلة لدراسة النص العربى من كافة جوانبه وكانت تجربة الدكتور تمام تقصد معالجة أوجه القصور فى النحو العربى وهذه الجوانب التى أراد بها الدكتور تمام تطوير نحو العربية إنما تصلح أن توجه إلى هذه المنظومات وشروحها لا إلى النحو العربى فى كتب المتقدمين.

فالنحو والصرف علمان شريفان جليلان لايعينان على فهم اللغة وتراكيبها فحسب بل هما معينان على فهم كل علوم العربية وهما يحتاجان إلى طول فكر ودربة على العديد من الشواهد والنصوص العربية من مختلف مستويات اللغة ولذا فالنظم لايوفى بحاجات المتعلم أو الدارس من الإيضاح والتفسير والشرح ولذا يعدّ الدارسون علم النحو من الصعوبة بحيث لاتستوعب قواعده فى كتب النحو الأصيلة فحسبنا صعوبة النظم الذى يعتمد على علم العروض والقافية الذى يشكو الدارسون من صعوبته أيضاً. فتحليل الشعر وهو فى صورته المنظومة يعدّ من المسائل الصعبة على دارسى اللغة، ولذا إذا قدم علم النحو بقواعده الصعبة فى صورة منظومة فقد يكون هذا الأمر لائقاً بالدارسين فى عصور متقدمة أما فى هذا العصر الذى يمارس فيه تعليم النحو. فإن هذه المنظومة النحوية تعدّ من أصعب الأمور وأن الدارس دائماً لايعتمد على النظم فى تعلم قواعد النحو وإنما يعتمد على الشروح والحواشى أو الكتب التى تحاول أن تقدم أبواب النحو فى صورة مبسطة ويتعلم الدارس هذه القواعد من خلال تحليل الشواهد لا من خلال النظم.

لذا فإن هذه المنظومات لاتلائم مستوى الدارس فى هذا العصر الذى نعيشه إلا إن كان مؤهلاً تأهيلاً خاصاً من حيث إتقانه لعلمى العروض والقافية لأن نطق النظم نطق غير سليم يؤدى إلى كسر البيت ومن ثمّ فهم القاعدة فهماً خاطئاً وغالباً ما يحشى البيت بجزء من الشاهد فيحفظه أيضاً حفظاً خاطئاً.

وأجرينا التحليل على ألفية ابن مالك لأنها أكثر شيوعاً وتداولاً بين دارسى النحو فى المعاهد العلمية المختلفة فى العالم العربى والإسلامى ولأن مزيداً من الشروح قد صنعت لها وأن معالجتها على هذا النحو الذى نتبعه يكون إفادة تتناسب مع شيوع تداول المنظومة. فنظم قواعد النحو والصرف يتطلب من الناظم مهارات خاصة بل فائقة فى علمى العروض والقافية بالإضافة إلى القدرة على اختصار الشواهد والأمثلة وضمّها إلى القاعدة التى تتعلق بها لذلك جعلنا الفصل الأول بعنوان (أداء الناظم وكفاءة المنظومة) وفى مبحثه الأول تناول للألفية وما تتطلبه من المهارات التى أشرنا إليها

وطبيعة العلم الذى تتناوله ومؤهلات الناظم التى أقدرته على أدائها ببراعة والأسباب التى دعت إلى نظم القواعد وكذا البيئة التى أنتجت الناظم والمنظومة ثم كان المبحث الثانى فى الواضحات من أبيات الألفية التى برز فيها أداء الناظم وكفاءة المنظومة فى إيصال قواعد النحو إلى الدارس المتعلم دون عناء أو جهد ولكن لم يكن هذا هو طبيعة النظم دائماً لذا جعلنا الفصل الثانى بعنوان طاقة النظم وفيه تحليل متسلسل لأبيات الألفية التى قصرت طاقة النظم عن إيصال القواعد كما هو الحال فى الكتب التى تبسط قواعد النحو؛ فطاقة النظم أسهمت فى تعميم بعض القضايا الخاصة ومزجت بين أحكام النحاة واستعمالات العرب وغيّبت فى بعض الأحيان المصطلحات النحوية التى كانت قد استقرت فوصفت الظاهرة دون وضع المصطلح المحدد لها لملء حشو النظم كما عرضت بعض القواعد بالتفصيل والإسهاب فى نظير العرض الخاطف لبعضها الآخر كما غابت بعض تفاصيل الأبواب وأسرف الناظم فى تحليل بعض الظواهر وعرض لأكثر من مثال على حين أهمل التمثيل والاستشهاد فى بعضها الآخر وذلك لأن طاقة النظم لاتسمح بغير ذلك.

والفصل الثالث تتبع التمثيل والاستشهاد فى أبيات الألفية وفصل القاعدة عن التمثيل والاستشهاد وأكمل ما اختصر من هذه الشواهد وبيّن أن التمثيل والاستشهاد يكملان نظم القاعدة كما لو كان ذلك تناصّاً شعرياً أى كما يستعين الشعراء فى قصائدهم بأقوال مأثورة أو آيات قرآنية أو أحاديث شريفة أو أبيات من نظم غيرهم متوافقة مع بحرى الرجز والسريع وبيّن الفصل أيضاً أن علم النحو يحتاج إلى المزيد من التحليل والتدريب مما لاتتسع له المنظومة. وكان الفصل الرابع عن المنهج الذى يتسم بأنه تعليمى معيارى وأن المنظومة وليدة عناصر موروثة فى التراث النحوى منها طبيعة العلم الذى تناولت قواعده وطبيعة المنظومات السابقة والشعر التعليمى وطبيعة البيئة التى أنتجت الناظم ومن سبقه أضف إلى ذلك الرغبة فى تيسير العلم على الدارسين والرغبة فى جعله سهل المنال أما الجانب الثانى من المنهج وهو الجانب المعيارى فرأى البحث أن المعيارية ضرورة تعليمية اتسم بها النحو العربى فى مراحله المختلفة وأن هذه المعيارية تتسم بها بعض أصوله التى بنى

عليها والتى استمدت من النسق الفصيح للغة الأدبية المشتركة وبيّن المبحث معالجة الناظم نفسه لما جاء فى المنظومة من قصور بتأليف مؤلفات تالية على المنظومة كما أن غيره من نحاة العربية قام بهذا الواجب فى مؤلفات أخرى سواء بالشرح أو التحليل أو إعادة التصنيف.

وكان نهجنا فى تحليل ألفية ابن مالك الاتجاه أولاً إلى مفردات البيت وتحديد الجديد من الألفاظ مع الإشارة إلى ما اشتهرت به لغة المنظومة من الألفاظ تلك التى استمدتها من لغات العرب ثم تحليل تراكيب البيت فيما يعرف بفك عقده والإشارة إلى الضرورات التركيبية التى استعملت لتتفق تراكيب القواعد مع تفعيلات البيت، والفصل بين لغة القاعدة ولغة التمثيل أو الاستشهاد فيما يشبه التضمين أو التناصّ الشعرى، وصياغة القاعدة صياغة سلسلة تكشف عن الفرق بين لغة المنظومة ولغة بسط القواعد مع إكمال جوانب النقص فى البيت المنظوم لاستكمال الشروط والوفاء بالمطلوب للوسيلة التعليمية المناسبة لعلمى النحو والصرف.

وقد اعتمدنا فى رواية أبيات الألفية المنظومة وتشخيص ظواهر القصور وفك عقد الأبيات المنظومة على: ألفية ابن مالك فى النحو والصرف لموسى ابن محمد الداغستانى، وشرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد، وإعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهرى. وقد وضعنا بجانب الأبيات المنظومة المثبتة فى البحث رقماً يدل على توثيقها وترتيبها فى الكتب السابقة.

وبعد فلله الحمد ومنه المنة وعليه التوفيق والسداد والفضل من بعد الله لمن قام بالإعانة على إنجاز البحث فى مراحله المختلفة للأستاذة فاتن عبد اللاه إبراهيم الباحثة بقسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية.

الإسكندرية

د/ ممدوح عبد الرحمن

الفصل الأول
أداء الناظم وكفاءة المنظومة

(١) الألفيــــة:

كان العرب أهل سماع وإنشاد، وبخاصة أن الإنشاد سمة بارزة فى الشعر الذى لم يقتصر وجوده على عصر دون آخر من عصور الأدب، حتى أنهم عدوّه سابقاً للنثر إلى الوجود، وأنه أعلق فى الذاكرة وأقرب إلى القلب ولذا عدل ابن مالك وابن معطٍ من قبله والسيوطى من بعده عن وسيلة بسط قواعد النحو إلى الألفية. وألفيّة ابن مالك أشهر من نار على علم وأظن أن ذلك راجع إلى اهتمام الشراح بها خصوصاً شرح ابن عقيل الفريد وتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وإضافاته عليهما.

والألفية والأراجيز تقع ضمن النحو المعيارى، ويسهل حفظها لأنها تتألف من الكلام الموزون المقفى. والمتعلم يصرف شطراً غير قصير من عمره لحفظها، معتمداً الإيقاع والوزن والقافية، ولكنه يعجز بعد تعلمها عن التعبيرعن قواعدها وقدرته عن التعبير عنها. والألفية والأراجيز والشروحات تستعمل حتى مطلع عصرنا الحاضر، فى مراحل التعليم المختلفة، والمتعلم يساق إلى التغييب، وكان الذى يوفق إلى حفظها عن ظهر قلب أو أحد شروحها أو حواشيها، يحسب أنه يفهم الموضوع اللغوى، وأنه يستطيع أن يعبر عما يجول بخاطره. ونتساءل اليوم: كيف يستطيع الطفل أو التلميذ أن يلقن علوم اللغة بتلك الحيل التعليمية؟ إن اللغويين أنفسهم يضيعون فى متاهات إلغاز الألفية فكيف نريد أن يتعلمها أطفال الكتّاب وأن يستثمروها عملياً فى التعبير عن أغراضهم؟!

الشعر التعليمى

أما الشعر التعليمى المختص بالنحو فقد ذكر أنّ أول من نظم فى النحو هو أحمد بن منصور اليشكرى فقد ذكر السيوطى[1] قال أبو حيان:

---

(١) السيوطى، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٢٣، حيدر أباد، ١٣٦١ هـ.

وقد نظم أحمد بن منصور اليشكرى فى أرجوزته وهى أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً، احتوى على نظم سهل وعلم جم وقد روى منها قوله:

وما جاوزك الغلام راكب فليس للجواز يلقى ناصب

إلا ابن كيسان من المذاهبَ فإنه أجازا نصب الراكب

ومن الذين ساهموا أيضاً فى هذا المجال الحريرى[1] صاحب المقامات المشهورة والمتوفى سنة ٥١٦ هـ حيث نظم أرجوزته المسماة «ملحة الإعراب» وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً، وكذلك ساهم أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري بهذا المجال فنظم أرجوزته فى النحو كما ذكر السيوطى[2].

ونظم الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ أرجوزة حميدة فى النحو كما وصفها السيوطى[3] ونظم سالم أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب[4].

الألفيات

يعد ابن معط الرائد فى استعمال لفظ «الألفية» فى أشعاره فقد أطلق على ألفيته هذه التسمية حيث قال:

نحوية أشعارهم المروية هذا تمام الدرة الألفية

تبعه بعد ذلك ابن مالك حيث قال:

٥- وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

وتبعه بعد ذلك الناس. فقد استعملها أيضاً زين الدين أبو التقى شعبان

(١) السيوطى، بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٥٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية القاهرة، (د. ت).

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٥٣١.

(٤) المصدرالسابق، ج١، ص ٥٧٥.

ابن محمد بن داود بن على المصرى المتوفى سنة ٨٢٨ هـ حيث ألف ألفية فى النحو سماها «كفاية الغلام فى إعراب الكلام»[١]. وقد ذكر الأستاذ الزركلى[٢] أن عبد العزيز بن عبد العزيز اللمطى المكناسى الميمونى المتوفى سنة ٨٨٠ هـ قد ألف ألفية فى النحو. ثم جاء بعده السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ، فألف ألفية جامعة لألفية ابن معط وابن مالك. وهناك ملاحظة هامة وهى ادعاء هؤلاء الشعراء والمؤلفين أنَّ ألفيَّة كل واحد منهم أفضل من ألفية من سبقه. فقد قالها ابن مالك وابن الحاجب والسيوطى ... إلا أنَّ ابن معطى لم يذكر هذا لأنه لم يسبق بشعر يحمل هذا الاسم.

ولم تختص هذه التسمية على النحو، فقد وضعت فى العلوم الأخرى: فهناك ألفية فى الألغاز ألفها: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم الأريابى المتوفى سنة ٦٧٩ هـ حيث ألف «الألفية فى الألغاز الخفية» ثم تلاه الحافظ العراقى زين الدين عبد الرحيم بن الحسن المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[٣] حيث كتب ألفية فى أصول الحديث. ومحب الدين محمد بن شحنة الحلبى المتوفى سنة ٨١٥ هـ[٤] حين ألف ألفية فى الفرائض، وشمس الدين محمد ابن البرماوى الشافعى المتوفى سنة ٨٣١ هـ حيث ألف ألفية فى أصول الفقه.

والشيخ زين الدين عمر بن مظفر الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ[٥] حين ألف ألفية فى التعبير. وبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقبى الحلبى المتوفى سنة ٦٥٠ هـ[٦].

---

(١) ابن معطى، الفصول الخمسون، ص ٨٧، تحقيق محمود الطناحى، ١٩٧٧م.

(٢) الزركلى، الأعلام، ج٤، ص ١٤٥، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م.

(٣) الزركلى، الأعلام، ج٥، ص ٢٠٤.

(٤) الزركلى، الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٣.

(٥) عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٨، ص ٣، دمشق، سنة ١٩٥٧م.

(٦) الزركلى، الأعلام، ج ٦، ص ٣٥٢.

البيئة العلمية

شهد القرن الرابع الهجرى قيام عدد من الدول الإسلامية المستقلة فى شرق العالم الإسلامى وغربه وأصبحت عاصمة كل دولة مركزاً حياً للدرس والبحث فى مختلف العلوم ومن بينها النحو وكان بين تلك العواصم تنافس على اجتذاب العلماء وتشجيعهم وكانت الأندلس إحدى هذه الدول بمدنها العامرة التى غدت مراكز علمية كبيرة فى مختلف العلوم والتخصصات وبرز من بين أبنائها علماء طبّقت شهرتهم الآفاق وخرجت من تحت أيديهم مؤلفات أفادت العالم وعلماءه ليس فى المشرق العربى وحسب بل أفادت الأوروبيين أنفسهم فى صياغة حضارتهم الحديثة ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر ابن مضاء القرطبى وابن مالك اللذين يعنياننا. وكانت نتيجة ذلك أن الدراسات النحوية - بعد أن كانت محصورة فى البصرة والكوفة، ثم فى بغداد، ومصطبغة بشئ من التعصب نتيجة لذلك - اتسعت مراكزها وتعددت وتخلصت من صبغة العصبية واجتهد علماء كل قطر فى خدمة الدرس النحوى عن طريق استيعاب ما ورثوه عن السابقين وتفسيره والتعليق عليه، أو وضع مؤلفات جديدة يثبتون بها وجودهم العلمى.

وإن رحلة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق: مصر، والشام فراراً من الفتن التى عكرت صفو الحياة ومن أبرز هؤلاء العلماء: محمد بن عبد الله ابن عبد الله ابن مالك، العلامة: جمال الدين، أبو عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى، ولد سنة ٦٠٠ هـ على أشهر الروايات، وتلقى العلم ببلاد الأندلس، وقد كان النمط السائد عندهم فى التعليم، أن يبدأ الناشئ حياته الأولى بحفظ القرآن الكريم، وقد يصحب ذلك دراسة القراءات، ويتطلب ذلك دراسة قدر من علوم الدين والنحو.

وقد سلك ابن مالك هذا الطريق المعبّد، وحصّل قدراً مما يصل إليه بذاته وأترابه. ولكن عزيمته النافذه وصبره على التحصيل، وطموحه، وعلو همّته. مع الاستعداد الفطرى، والذكاء المنقطع النظير. كل ذلك جعله يتحمل مشاق الرحلة، ومتاعب الطريق للاستزادة من العلم فى موطن أكثر أمناً. ورعاية للعالم، والمتعلم.

وقد رحل شاباً، قوى العزم، إلى بلاد الشام ماراً بمصر وقد هيأ الله تعالى لابن مالك الحياة العلمية، التى ارتحل من أجلها، وكان الإمام، والمدرس ببلاد الشام.

أمّ بالسلطانية بحلب، ودرس بها، كما أمّ بالعادلية وصار المدرس بها، وصارت مستقر أسرته، ومقر إمامته، وتدريسه ومن مدرسته العادلية تفجرت ينابيع العلم غزيره. وصار الباحث، والمدرس والإمام وتحليلنا لمنظومته النحوية وإبداء رأينا فى تفاصيلها وأبوابها وتقسيمها وتصنيفها وأمثلتها وشواهدها ولغتها وتأييد الآراء التى قيلت فيها، لايعدّ كل ذلك قدحاً فى علم الرجل وإنما هو تحليل للمنظومة نفسها وتقييم لها فى ذاتها وبحث لمدى نفعها وأدائها للوظيفة التى صنعت من أجلها.

وعلى الرغم من كثرة ما أنتج فى تلك الفترة، ومن تميز المؤلفات فى مختلف العواصم بسمات محلية فإنها لم تخرج فى جملتها منهجاً ومضموناً عن الموروث[1] لقد كثرت تلك المؤلفات النحوية وتنوعت ومالت إلى الإسراف فى الحجم حتى غدت دراسة النحو عملاً شاقاً يستنفد أعمار الكثيرين مع أن النحو – باعتراف الجميع – وسيلة لاغاية، ويبدو أن هذا الأمر هو ما دعا ابن مالك ومن قبله ابن معطٍ إلى التفكير فى صنع المنظومات الموجزة بعيداً عن الحشو والتطويل والإسراف ولأنها أيضاً وسيلة جديدة على علم النحو ومتعلميه.

المنثور والمنظوم من أعمال الناظم

أ- المؤلفات النحوية:

١- الكافية الشافية.

٢- الوافية فى شرح الكافية.

٣- الخلاصة المشهورة بالألفية.

(١) محمد الطنطاوى، نشأة النحو، ص ١٦٦ – ١٦٧، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤- التسهيل، واسمه الكامل: تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد.

٥- شرح التسهيل. لم يكمله.

٦- المؤصل، فى نظم المفصل.

٧- سبك المنظوم، وفك المختوم.

٨- عمدة الحافظ، وعدة اللافظ.

٩- شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ.

١٠- إكمال العمدة.

١١- شرح إكمال العمدة.

١٢- شرح شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو إعراب مشكل البخارى.

١٣- المقدمة الأسدية.

١٤- شرح الجزولية.

١٥- نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

ثانياً: مؤلفات ابن مالك اللغوية:

١٦- نظم الفوائد.

١٧- مثلثات ابن مالك، المسماة: إكمال الإعلام، بمثلث الكلام.

١٨- إكمال الإعلام بتثليث الكلام.

١٩- ثلاثيات الأفعال.

٢٠- لامية الأفعال.

٢١- شرح لامية الأفعال.

٢٢- تحفة المورود: فى المقصور والممدود.

٢٣- شرح تحفة المورود.

٢٤- الاعتضاد: فى الفرق بين الظاء، والضاد.

٢٥- الاعتماد: فى نظائر الظاء، والضاد.

٢٦- قصيدة أخرى فى الظاء، والضاد.

٢٧- أرجوزة فى الظاء، والضاد.

٢٨- النظم الأوجز: فيما يهمز، وما لايهمز، وشرحه.

٢٩- الوفاق: فى الإبدال.

٣٠- كتاب الألفاظ المختلفة.

٣١- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل.

٣٢- فتاوى فى العربية.

٣٣- منظومة: فيما ورد من الأفعال بالواو، والياء.

٣٤- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث، فأكثر، وغير ذلك.

ثالثاً: مؤلفات ابن مالك فى الصرف:

٣٥- إيجاز التعريف: فى علم التصريف.

٣٦- شرح تصريف ابن مالك، المأخوذ من كافيته. وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية.

رابعاً: مؤلفات ابن مالك فى القراءات:

٣٧- المالكية فى القراءات.

٣٨- اللامية فى القراءات[١].

ومن أشهر الكتب النحوية لابن مالك التى أسهمت فى الحركة النحوية عبر القرن السابع والثامن من الهجرة الكافية الشافية: من مؤلفات ابن مالك فى مدينة حلب كتاب (الكافية الشافية) وهى أرجوزة طويلة فى القواعد النحوية والصرفية.

وقد نصّ ابن مالك فى نهاية هذه الأرجوزة على عدد أبياتها فقال:

---

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١٢، حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

أبيـاته ألفـان مع سـبـعـمّـائة وزيد خـمـسـون ونيف أكـمله

ولما رأى ابن مالك أن أرجوزته لم تكن كـافية للغرض الذى من أجله ألفت شرحها فى كتاب سماه «الوافية» وعلق عليه نكتاً[1].

ومن النحويين الذين شرحوا الشافية الكافية ولده بدر الدين، وذيل أبو الثناء محمود الكافية بأكثر من مائة بيت سماها «وسيلة الإصابة» ثم شرحها[2].

ولما قصد حماة بعد تصدّره فى حلب اختصر من الكافية الشّافية الخلاصة أو الألفية. وقد اشتهرت هذه الألفيّة فى الأصقاع العربية اشتهار الحاجبية وغيرها جمع فيها مقاصد العربية، وسماها «الخلاصة» وهى التى اخترناها لتكون ميداناً لتحليل النظم وإبراز خصائصه.

خصائـص مؤلفاتـه

واتجه ابن مالك إلى تأليف الكتب المتضمنة تفصيلات ودقائق النحو ويتمثل هذا فى كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ثم شرحه ثم انتقل بعد ذلك إلى تأليف ما يعدّ اختصاراً لما سبق أن ألفه ويتمثل ذلك فى كتابه «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» إذ اكتفى برؤوس المسائل واقتصر فيه على أهم أبواب النحو ولم يخض فى ذكر التفصيلات وعرض الخلافات وبسط النقاش والجدل. وما سلكه ابن مالك فى مصنفاته النثرية هو ما سلكه أيضاً فيما صنفه نظماً كالكافية الشافية ثم الخلاصة المعروفة بالألفية، وقد مال ابن مالك إلى نظم مسائل النحو وأبوابه متبعاً ما فشا فى عصره من الأساليب التعليمية الممثلة فى نظم العلوم والفنون ليسهل على الناشئة حفظ المنظوم وسهولة استرجاعه بجانب ما يدل على براعة المصنف وتمكنه من عمله وقدرته على الصياغة النظمية[3]. وقد صرف ابن مالك أنظار الناس إلى مؤلفاته – قصد ذلك، أو لم يقصد – فقد أقبل العلماء عليها، وانصرفوا عن

(١) المقرى، نفح الطيب، هامش نفح الطيب، ج٧، ص ٢٦٧.

(٢) المصدر السابق، ج٧، ص ٢٦٧.

(٣) د. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمى فى التراث العربى، ص ٨٨، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٧م.

مفصل الزمخشرى، بعد أن أنفقوا فيه الوقت وبذلوا الجهد، وانصرفوا إلى الكافية الشافية له - فى النحو، والصرف - بعد أن راجت لديهم كافية ابن الحاجب فى النحو، وشافيته فى الصرف، وللشرح والتحقيق اللذين شهرت بهما.

بسـط المنظـوم

وقد أوسع العلماء الألفية شرحاً وتعليقاً وبلغ من كثرتهم أن الدارس الحديث يعجز عن الإحاطة بهم ففى كشف الظنون ذكر الأكثر من أربعين شرحاً لها بدءً من ابن الناظم بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ومروراً بابن عقيل والأشمونى حتى بدر الدين محمد بن محمد بن الرضى الغزى المتوفى سنة ١٠٠٠ هـ.

وعند بروكلمان فى كتابه تاريخ الأدب العربى فنجد أكثر من خمسين شرحاً منهم ما يقرب من ثلاثة وأربعين شرحاً بالعربية والباقى بالفارسية وقد اتفق مع صاحب الكشف من مجموعة من الشراح واختلف معه فى الكثيرين مما يعنى أن عدد شراح الألفية أكثر من العدد الذى حدده كل منهم.

فلم يوضع على متن من المتون نثراً كان أو نظماً مثل ما وضع على ألفية ابن مالك من الشروح المتنوعة، وأهم الشروح:

١- شرح الدرة المضيئة لابن المصنف بدر الدين المتوفى سنة ٦٨٦ هـ.

٢- شرح البعلى وهو أحد تلاميذ ابن مالك توفى سنة ٧٠٩ هـ.

٣- شرح الأسنوى المتوفى ٧٢١ هـ.

٤- شرح الفزارى المتوفى ٧١٩ هـ.

٥- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لابن حيان الأندلسى المتوفى ٧٤٥ هـ.

٦- شرح ابن عقيل ٦٩٧ - ٧٦٩ هـ.

٧- محمد الخضرى الدمياطى له حاشية على شرح ابن عقيل.

٨- لعبد المنعم الجرجاوى شرح على شواهد ابن عقيل.

٩- للسجاعى المتوفى ١١٩٧ هـ شرح لشواهد ابن عقيل سماه «فتح الجليل» فى شرح شواهد ابن عقيل.

١٠- لعبد الرحمن بن على بن صالح المكودى شرح على الألفية.

١١- ولأحمد الملوى حاشية على شرح المكودى.

١٢- ولابن هشام الأنصارى شرح للألفية «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ويعرف بالتوضيح.

١٣- ولخالد بن عبد الله الأزهرى الجرجاوى شرح على أوضح المسالك وله كذلك إعراب الألفية سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»، وله شرح على «تمرين الطلاب» سماه «موصل الطلاب».

١٤- ولبدر الدين محمود العينى كتاب «المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية».

١٥- ولعلى بن محمد الأشمونى الشافعى شرح يعرف بمنهج السالك.

١٦- وللصبان حاشية على شرح الأشمونى.

أما المتقدمون فلهم حواشٍ وتعليقات على الشروح المشهورة مثل إرشاد السالك لعبد المجيد الشرنوبى الأزهرى وبغية السالك إلى أوضح المسالك لعبد المتعال الصعيدى إلخ ..

ونلاحظ أن شرح بدر الدين بن المصنف المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، كان شرحه شرحاً منقّحاً اشتهر بشرح ابن المصنف قال الصّفدى عنه لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ، ولا أجزل منه على كثرة شروحها. خطّأ والده فى بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية وفرغ من تأليفه فى محرم سنة ٦٧٦ هـ[1].

وشرح أثير الدين أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، وسمى شرحه منهج

---

(١) حاجى خليفة، كشف الظنون، ج١، ص ١٥١ وما بعدها ط ١ ستانبول، ١٩٤٣ - ١٩٦٢م.

السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ولم يكمله، وذكر أبو حيان أن غرضه فى مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه، وتنبيه على الخلاف الواقع فى الأحكام، وحلّ ما أشكل[1].

الشيخ شمس الدين حسن بن القاسم المعروف بابن أم القاسم النحوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، وشرحه من الشروح المشهودة[2].

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشهير بابن عقيل النحوى، والمتوفى سنة ٧٦٩ هـ. ومازال شرحه على الألفية يدرس حتى الآن.

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ.

هذا ولم يكتف العلماء بوضع الشروح الكثيرة المتعددة للألفية، بل وجهوا همتهم أيضاً إلى إعرابها لتكون مجال تمرين للطلاب على الإعراب ومن الذين أعربوها الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسن الرملى الشافعى، والمتوفى سنة ٨٤٤ هـ، والشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، والمتوفى سنة ٩٠٥ هـ. وقد سمى إعرابه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»[3].

وكما اهتم العلماء بها إعراباً وشرحاً اهتم بعض العلماء بشواهد شروحها كما فعل الشيخ أبو محمد محمود بن أحمد العينى، والمتوفى سنة ٨٥٥ هـ. فله شرحان على شواهد شروح الألفية: شرح كبير، وشرح صغير، وسمى شرحه الكبير: «المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفيّة»، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها من شروح التوضيح، وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم، وابن هشام، وابن عقيل ورمز لها بالظاء والقاف والهاء والعين وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦ هـ[4].

وقد أسهم الشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الإسنوى، والمتوفى سنة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

٧٢١ هـ بنشر الألفية، وكذلك قام بهذا المجهود برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركى المتوفى سنة ٨٥٣ هـ[1].

وقد بدأ بروكلمان الحديث عن الشراح بأبن الناظم أيضاً لكن الحديث امتد عنده من ابن الناظم فى القرن السابع الهجرى إلى القرن الثالث عشر فقد ذكر مجموعة من الشراح فيه، منهم شرح على شرح المختار بن بون (ت بعد سنة ١٣٠٠ هـ)، والأزهار الزينية لأحمد بن زينى دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) وغيرهم.

ومنذ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) بدأ عهد تصنيف المطولات النحوية فكتابه يعدّ أقدم المطولات التى ورثها النحويون حتى اليوم. وتتابعت شروح الكتاب، ثم كان كتاب المازنى في التصريف، ثم كتاب المقتضب للمبرد.

وهذه المطولات إما أنها ولدت عملاقة كأصحابها الأفذاذ ككتاب سيبويه والتصريف للمازنى، والمقتضب للمبرد، وارتشاف الضرب لأبى حيان، وإما أن تكون شروحاً لمصنفات دونها من النظم أو النثر، كشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية الشافية له أيضاً، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب، وشرح الرضى أيضاً على شافية ابن الحاجب، وهمع الهوامع على جمع الجوامع.

وقد ازدادت المطولات طولاً بأن يتبع الشرح بحاشية ثم الحاشية بتقريرات فالأشمونى يشرح ألفية ابن مالك شرحاً مطولاً، ثم يأتى الصبان ليضع حاشية على التوضيح ثم يأتى الشيخ خالد الأزهرى شارحاً التوضيح باسم التصريح، ثم يأتى الشيخ يس العليمى بحاشية على شرح الصبان.

وتتسم هذه المطولات بذكر تفصيلات دقيقة فى التعريفات والتقسيمات والاعتراض على بعض العبارات أو الألفاظ، ونجد ذلك واضحاً فى شرح التسهيل لابن مالك فى بيان أقسام الكلام ومعنى اللفظ والكلمة، وفى شرح الرضى على الكافية فى معنى الكلمة وما المراد بالمفرد؟ وما المراد بالوضع؟

---

(١) المصدر السابق.

وهل الوضع للمفردات أو المركبات، كما تكثر المطولات من عرض الخلافات بين النحويين وذكر احتجاجاتهم وآراء من نقل أو أخذ عنهم، ونجد ذلك واضحاً في همع الهوامع للسيوطي، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان، كما تعرض للروايات المتعددة للشاهد إن تعددت الروايات أو ذكر قائليها.

وقد ساعد علي هذه الإطالة رغبة بعض المصنفين أو الشراح أو أصحاب الحواشي في أن يبزّوا غيرهم فيما صنفوا فهم يحشدون كل ما أودعته حافظتهم فجاءت شروحهم متشابهة في ألفاظها[1]، وهكذا تحولت المختصرات إلى مطولات ففقدت وظيفتها.

فلقد تبارى ابن معطٍ وابن مالك في وضع أوجز ما يمكن من الوسائل التعليمية في النحو فكانت هذه الألفية، ولكن هذه الشروح المتعددة والحواشي والتقارير عادت بها إلى العهد الذى سبق الألفية في التأليف النحوى فأصبحت الألفية لاتدل إلا على براعة ناظمها.

إن الدارسين لألفية ابن مالك لم يكونوا مجرد شارحين أو معلقين على النظم فحسب بل كثيراً ما اضطرهم طريقته في نظم القواعد إلى نقده ومقارنة نظمه بكتبه الأخرى التى بسط فيها القواعد على طريقة القدماء وكثيراً ما أوجدوا تناقضاً وقصوراً في المنظومة النحوية ومن هؤلاء الأشمونى الذى نقد كثيراً في شرحه نظام الألفية وطريقة ابن مالك في نظمها ولم يقف الأمربه عند هذا الحد، بل كثيراً ما اقترح إصلاحاً لهذا النظم يقول في أحد تنبيهاته: وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبنى بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من شبه الماضى[2] ويقول بعد شرح قول ابن مالك

---

(1) د. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمى فى التراث العربى، ص ١٤٦.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ١، ص ٦٢، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٥١٥- ونعت معمولى وحيدَى معنى   وعــمـل أتبع بغـيـــر اســتــثنا

وقوله: أتبع يوصم وجوب الإتباع، وليس كذلك لأن القطع فى ذلك منصوص على جوازه[١].

ويقول بعد شرح قول ابن مالك[٢]

١٠١- إن يستطل وصل وإن لم يستطل
فــــالحـــــذف نزر وأبوا أن يخــــتـــــزل

١٠٢- إن صلح البــاقى لوصل مكمل
والحـــذف عندهم كــثــيـــر منجلى

١٠٣- فى عــائد مــتــصل إن انتـصب
بفـــعل أو وصـف كــمن نرجــو يَهَبْ

(تنبيهات) فى عبارته أمور:

الأول: ظاهرها أن المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأثير الوصف.

الثانى: ظاهرها أيضاً التسوية بين الموصول الذى هو غير صلة ال والذى هو صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة ال لايجوز حذفه وعبارة التسهيل: شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط ؟ قال ابن عصفور فإن لم يكن متعيناً لم يجز حذفه؟ نحو جاء الذى ضربته فى داره.

الثالث: إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته.

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففى تركيده والعطف عليه خلاف، أجازه الأخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة.

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق، جـ١، ص ١٧٠.

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك:

٥٨٠- ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لاتهن

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: يازيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ... وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لايوحي بذلك ولو كان مراده[1].

ويقول تعليقاً على قول ابن مالك[2]

٧٦٢- ومن فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التا تمتنع

فيقال: رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله (كقتيل) من فعيل بمعنى فاعل، نحو: رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة، وبقوله (إن تبع موصوفه) من أن يستعمل استعمال الأسماء، غير قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس ولو قال:

ومن فعيل إن عرف موصوفه غالباً التاء تحذف

لكان أجود.

ويقول عند شرح قول ابن مالك:

٨٥٧- وإن تكن تربع ذا ثان سكن

فقلبها واوا وحذفها حسن

وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه ساكن فوجهان قلبها واواً وحذفها، مثل ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى فعلى الثانى حبلى .. وليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم. وكان الأحسن أن يقول: تحذف إذن وقلبها واواً حسن[3].

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، جـ٤، ص ٩٦.

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٤، ص ١٧٨.

وحين يتحدث ابن مالك عن النسب إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى فيقول:

٨٧١- إضافة مبدوءة بابن أو أب

أو مِاله التعريف بالثانى وجب

يقول الأشمونى بعد شرحه والتعليق عليه، كان الأحسن أن يقول:

إضافة من الكنى أو اشتهر

مضافها غلبه كابن عمر[١]

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

٩٨٤- كذاك ذا وجهين جا الفعول من

ذى الواو ولام جمع أو فرد يَعِنّ

فى كلامه ثلاثة أمور: أحدها التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين، وليس كذلك:

ثانيها: ظاهرة أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة وليس كذلك وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله:

ورجح الإعلال فى الجمع وفى

مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها: أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لايكون من باب قوى، فلو بني من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم. فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن

يعن جمعا فهو بالعكس يعن[٢]

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ٤، ص ١٩١.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٤، ص ٣٢٧.

وحين يقول ابن مالك عن (ال):

١٠٩- وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

يقول الأشمونى: فى تمثيله بالنعمان نظر، لأن مثل به شرح التسهيل لما قارنت الأداة فى نقله.

فعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتى للمح الأصل ليست لازمة[١].

ويقول فى موضع آخر: مما استدل به الناظم على الجواز تقديم التمييز على عامله المنصرف - قوله

رددت بمثل السيد نهر مقلص

كميت إذا عطفاه ماء تحليا

وقوله:

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا

ولم يعن بالإحسان كان مذمّما

وهو سهو منه، لأن عطفاه والمرر مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف[٢].

وحين يقول ابن مالك[٣]:

٤٩٨- وأفعل التفضيل صله أبداً

تقديراً أو لفظاً بمن إن جُرِّدَا

يقول الأشمونى: قوله (صله) يقتضى أنه لايفصل بين أفعل وبين من وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل، وقد فصل بينهما بلوبما اتصل بها كقوله:

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١، ص ١٩٤.

(٢) المصدر السابق، جـ٢، ص ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق، جـ٣، ص ٤٦.

ولقـــــوك أطيب لـو بذلـت لـنا

من مـاء مـوهيـة على خـمـر[1]

ويقول وهو يشرح قول ابن مالك:

٥٠٢- وإن تكن بتلو من مستفهما

فلهما كن أبدا مُقَدَّما

(وإن تكن بتلو من) الجارة (مستفهماً فلهما، أى لن ومجرور المستفهم، (كن أبداً مقدما) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ولا قائل به[2].

ومن خلال اطلاع الدارسين العرب على المنهج الوصفى وعلم اللغة الحديث بدا لهم أن النحو العربى قد شابته بعض الشوائب مثل تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة وجواز أكثر من وجه فى الموضع الواحد وتعدد الصيغ واضطرابها خاصة فى بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثى ومصادره وصيغ جموع التكسير وهذه الشوائب بطبيعة الحال تنطبق على الشروح والحواشى وشروح الشروح التى كتبت على الألفية ومؤلفات أخرى عاصرت الألفية لكن المنظومة النحوية تخلصت من هذه الشوائب لا لأنها منهج جديد فى دراسة النحو ولكن لقصور طاقة النظم عن استيعاب هذا التطويل ومن هنا فقد يكون هذا الأمر مؤيداً لما أراه من أن هذه المنظومة النحوية كانت اعتراضاً على طريقة النحو العربى فى التأليف المألوف مثلما كان كتاب (الرد على النحاة) ثورة على نحو المشرق وأصوله، فالثورة على نحو المشرق كانت لها بيئة وظروف تختلف عن البيئة التى نظمت فيها قواعد النحو والظروف أيضاً. فابن مضاء اتّبع ابن حزم فى توجيه سهام النقد إلى النحو العربى وأصوله لتكون منطلقاً للثورة على فقه المشرق فى إطار عيشهما فى ظل دولة الموحّدين، لكن ابن مالك وابن معطٍ نظما ألفيتهما

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ٥٢.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ٥٢.

فى بلاد المشرق (مصر والشام) فلم يكن من الممكن مهاجمة المشارقة فى عقر دارهم بالإضافة إلى أن ابن مالك وابن معطٍ اتّخذا من مصر والشام ملاذاً ومأمناً من الفتن والثورات التى قامت فى بلاد الأندلس كما أشرنا آنفاً. ولذا كانت تجربتهما فى نظم القواعد اعتراضاً على وسائل تلقين النحو وتدريسه لا على النحو وأصوله ومع ذلك قصرت المنظومة النحوية عن الوفاء بمتطلبات القاعدة النحوية واستيفاء شروطها لقيود الوزن والقافية ومحدودية الضرورات ودورانها فى إطار المستعمل من لغات العرب. والدليل على ذلك معانى حروف الجر المتعددة التى تتسع باتساع الاستعمال العربى.

فمعانى حروف الجرّ دراسة أسلوبية فى المقام الأول، فالمعنى الذى يؤديه الحرف يعرف من نظم الكلام ومن ارتباطه بالكلمات قبله وبعده، وبعبارة قصيرة: من السياق الأسلوبى الذى جاء فيه.

ويترتب على ذلك بداهةً أن المعانى التى ساقها النحاة لحروف الجرّ لاتعدّ شاملة، فمن المؤكّد أن استقراء الكلام العربى - شعره ونثره - يوقف على معانٍ أخرى غير ما ذكره النحاة والذى اختصره ابن مالك اختصاراً شديداً يكاد ينحصر فى حصر حروف الجر نفسها:

٣٦٤- هاكَ حروفَ الجرِ وهى مِن إلِي حتّي خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥- مُذْ منذربَّ اللاَّم كى واو وتا والْكَافُ والبَا ولعلّ ومتى

فذكر هذه المعانى - وبخاصة المعنى الأصلى لكل حرف - له فائدة نحوية أساسية فى التفريق بين حرف الجر الأصلى والزائد والشبيه بالزائد.

إن عرض ابن مالك لمعانى هذه الحروف نظماً بدت فيه جوانب القصور التالية:

(أ) لم يفِ هذا العرض الوفاء المقنع بما لكلِّ حرف من معانٍ استعمل لها استعمالاً مشهوراً فى الأساليب العربية الفصحى، بل ذكرَ الناظم ما عنَّ له من هذه المعانى وانقاد لطاقة النظم - فالحرف (فى) مثلاً ذكر له معنيين هما (الظّرفيّة - السببيّة) بينما وردت له معانٍ عديدة فى كتب النحو الأخرى.

(ب) بعثرة معانى بعض هذه الحروف، إذ جاءت معانى الحرف الواحد أحياناً فى أكثر من مكان – فالحرف (مِنْ) تفرقت معانيه فى أكثر من موضع، وأيضاً حرف (الباء).

(جـ) كلُّ ما أفاده نظم ابن مالك أن حفظ الأبيات قد يُعين على الإحاطة بمعانى الحرف فيما ذكره له من معانٍ، خصوصاً أنها معانٍ كثيرة يسهِّل النظم حصرها أكثر من النثر.

(د) لكن لمعرفة هذه المعاني بصورة أشمل وأكثرَ تنظيماً يستحسن الرجوع لبعض كتب النحو الأخرى، وأحسنها «أوضح المسالك» لابن هشام[1].

ومن عرض الناظم لما يقوم بعمل الفعل.

وضح فى عرض الناظم. ابن مالك – ما يلى:

١– بدأ أولاً بذكر إعمال المصدرواسم المصدر.

٢– ثنّى بذكر إعمال اسم الفاعل والمبالغة – باعتبارها فى رأيه محوَّلة عنه – وإعمال اسم المفعول، وعرض فى أثناء ذلك لأبنية المبالغة.

٣– عاد إلى ذكر أبنية المصادر من الثلاثى ومن غيره، والمرة والهيئة – ولم يتعرض لأبنية «المصدر الميمى» وإن كان قد أشار إليه فى إعمال اسم المصدر، إذ عدَّ – فيما ذكر ابن هشام – من هذا الأخير.

٤– عاد مرة أخرى إلى ذكر أبنية أسماء الفاعلين والصفة المشبهة – باعتبارها فى رأيه من أسماء الفاعلين – وأبنية أسماء المفعولين.

٥– ثم تحدث عن إعمال الصفة المشبهة بعد ذكر أبنيتها مع أسماء الفاعلين.

٦– وبعد أن فصل الحديث فى «التعجب ونعم وبئس» عاد مرة أخرى فتحدث عن «أفعل التفضيل» من حيث الإعمال والصياغة.

---

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» القسم الثانى، ص ٤٨٨، ط، ١٩٩٢.

٧- ولم يتعرض فى أبنية المشتقات عن أبنية الزمان والمكان» و «أبنية الآلة» ويبدوأنه تركهما، لأنه ليس لهما عمل فى الجملة.

هذا نهج الناظم فى عرضه، وهو نهج مختلط فلا هو التزام الإعمال دائماً ولا هو والَى بين الأبنية دائماً - ولا هو والَى بين الإعمال والأبنية فى كل باب على حدة[١].

ومن أشهر الشروح «شرح ابن عقيل» و «شرح الأشمونى» و «أوضح المسالك» لابن هشام، وطابع الشرحين الأولين تحليل نص الأبيات، وطابع الأخير عرض نحوها دون ذكر الأبيات وحاولت هذه الشروح استكمال جوانب النقص فى النظم.

وكانت بعض شروح الألفية قد مزقت الأفكار النحوية ارتباطاً بنصوص الأبيات وبجزئيات هذه النصوص (كذا - أى: كذا) وكثيراً ما يكون فيها الاستطراد والجدل، مما يترتب عليه ضياع الموضوع الأصلى وكدر تحصيله، ويظهر هذا واضحاً فى الحواشى المكتوبة على تلك الشروح، مثل «شرح الصبان» على «الأشمونى» و «شرح الخضرى» على «ابن عقيل».

وقد كان «ابن هشام» فى «أوضح المسالك» مركّزاً تركيزاً شديداً مما يحتاج معه الفهم إلى توضيح آخر وتفسير.

فبعض موضوعات النحو ومصطلحاته كانت فى حاجة إلى فهم واضح مقنع من خلال المراجع القديمة نفسها، ومن أمثلة ذلك «اجتماع الاسم والكنية واللقب».

و«الإشارة للقريب أو البعيد» و «الظرف التام أوالناقص فى بابى الموصول والخبر» و «أعلام الغلبة» و «المصدر النائب عن فعله فى حذف المبتدأ» و «المصدر الذى لايصلح خبراً فى حذف الخبر» و «تحديد المقصود من التمام والنقصان فى «كان» و «العطف على خبر «ما» الحجازية و «المقصود من اسم المصدر» و «جريان المشتقات مجرى الصفة المشبهة» و «نيابة المصدر والمجرور عن الفاعل» - وغير ذلك مما يوجد منبثاً خلال هذا الكتاب.

---

(١) دكتور محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية بن مالك، القسم الثانى، ص ٥٩٥.

آثارت بعض النصوص النحوية جدلاً بين النحاة، كما أثار مثل هذا الجدل بعض مسائل النحو مثل «أل: الموصولة وإفادة الاسمية» و «مصطلح: جمع المؤنث السالم» و «الأمثلة الخمسة» و «حذف جملة كان كلها» وأبيات كثيرة من الشواهد»[1].

وبخصوص الشرح والتفسير والحواشي والهوامش والتوضيحات والتعليقات والذيول والتقارير والرسائل وكلها من كتب التراث، وقد طبع كثير منها، علق عليها الدكتور ريمون طحان:

بأنها مصنفات تقليدية تجمع الشروح من فضلات الأقدمين وتتألف من أشياء مبتذلة ينقلها أستاذ إلى تلاميذه، في حلقات شبه علمية.

وأنها دراسات تقليدية إنتقلت بالتواتر إماماً عن إمام وشيخاً عن شيخ، وكأن كل من شاء من الخلف أن يبدع، فما عليه إلا أن يتوارث العلم كابراً عن كابر، وأن يضيف بعض الشروح على الألفية، وأن يتبع «نهج السالك» و «أوضح المسالك» للوصول إلى التكرار والترداد والاستطراد، لا إلى الغاية والهدف. وأنها كشاكيل تتجمع فيها أمور من قبيل قال وما قال وعقب وذيّل وبسط وأضاف، هي كشاكيل تكتظ بالنوادر والحكايات الطريفة وتمتلئ بالشروح التي ترتجل في حلقات التعليم الشفوى، فأصحابها لم يتوصلوا حتى إلى استقراء متن الألفية، ولم يستخرجوا منه المبادئ، ولم يصوغوا على أساسه القواعد والقوانين والنواميس.

وأنها مجموعة من التخريجات والتعليلات التي تتأتى على بال أحد والتي لم تخطر على خاطر صاحب الألفية نفسه، ولكن أصحابها ينطلقون من قاعدة معينة من قواعد أسلافهم أو من بيت من أبيات الألفية، ثم يفكرون بما يمكن أن يدخلوا تحته من قضايا لغوية، فيعرضون المشكلات بطريقة تداعي الأفكار، ويوردون الحجج[2].

---

(١) د/ محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية بن مالك، ص أ - د القسم الأول، مكتبة الشباب، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م.

(٢) د/ ريمون طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص٤٩، دارالكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٨٣.

مما يدلك على أن هذه المنظومة النحوية لم تيسر النحو بل أحوجت الدارس والمتعلم إلى جهد أكبر فى استيعاب البيت المنظوم أولاً وحل عقده ورموزه وإدراك الصعب من اللغة فيه أضف إلى ذلك استيعاب الشرح الذى كتب عليه وتحليل الشواهد وبذلك تكون المنظومة قد فقدت مزيتها فى الاختصار فعادت الشروح إلى ما كتب فى كتب النحو القديمة وأضيف إليها التبسيط وفك ألغاز البيت المنظوم.

فانظر إلى الأشمونى أحد شراح ألفية ابن مالك تجده يسلك طرقاً متعددة فى شرحه لألفية ابن مالك فهو يورد البيت كله مرة.

ثم يعلق عليه وقد يورد البيت كلمة كلمة ثم يشرحه كذلك كلمة كلمة وقد يبدأ الباب النحوى بمقدمة من عنده وأحياناً يذكر أكثر من بيت ثم يشرع فى شرحها وأحياناً يعرب أبيات الألفية وهكذا فالأشمونى فى شرح الألفية معنى بتحليل البيت ومقابلة كلام الناظم فى التسهيل والكافية وغيرهما بكلامه فى الألفية ثم لازمته التنبيهات يضع فيها ما يريد التعليق عليه من مخالفة الناظم أو شرح كلمة لغوية. فهو مثلاً يبدأ باب (الكلام وما يتألف منه) هكذا الأصل: هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصره للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع، مخرج باللفظ غيره من الدوال مهما ينطبق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الإضافى نحو غلام زيد والمركب الإسنادى المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم.

(تنبيهات)

الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق.

الثانى: يجوز فى قوله: كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنه اختصر

في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظراً لأن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته فزاد لذاته قال: لإخراج نحو: قام أبوه من قولك: جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لاتتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميماً للحد.

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم.

الرابع: إنما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لأنه التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة[1] وفك عقد نظم البيت يعد عبءً إضافياً على كل من الشارح والمتعلم فالشارح لابد أن يستعرض ثقافته الموسوعية والمتعلم عليه عبء إدراك التحليل وطريقته ومبررات هذا التحليل من الاستعمال اللغوي وأي عناء في هذا فالأشموني يقول تعليقاً على قول ابن مالك:

٥٨٨- وأيها مصحوب أل بعد صفة

يلزم بالرفع لدى ذي المعـــرفـــة

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون (مصحوب) منصوباً فأيها مبتدأ ويلزم خبره، (ومصحوب) مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من (مصحوب أل) وبالرفع في موضع الحال من (مصحوب أل) و (بعد) في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير (وأيها) يلزم (مصحوب أل) حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون (صفة) هو الخبر والمراد إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الإنسان، ياأيتها النفس، ويلزم تابعها الرفع[2] هذا النص آثرنا أن ننقله - على طوله - لنبين طريقة الأشموني في شرح بيت بدا له أن تركيبه غريب.

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ١، ص ٢٠.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ٣، ص ١٥٠.

خصائص نحو المرحلة

إذن لم يكن ابن مالك ممن اعترضوا على النحو العربى وأسسه وأصوله بل يعدّ ممن اعترضوا على وسائل إفهامه وما هذه المنظومة التى أنشأها إلا وسيلة أما عن علم النحو نفسه وقواعده فقد اتبع ابن مالك فئة العلماء الذين تلوا سيبويه فهؤلاء النحاة وغيرهم حين ألفوا فى النحو بعيداً عن كتاب سيبويه كانوا يدورون فى فلكه، منهم الذين زادوا كثيراً من تحديد مقاصد النحو، وتبين صوره ولكنهم لم يكادوا يضيفون إليه شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة[1] كل ما طرأ على الدراسة النحوية من تطور على أيديهم كان تطوراً فى الشكل لا فى الجوهر فى نظام التأليف لا فى موضوع التأليف فى أسلوب معالجة القضايا لا فى القضايا نفسها[2] نرى ذلك واضحاً فى المقتضب للمبرد الذى يكاد ينحصر ما أضافه للدرس النحو ى فى أمرين: محاولة استخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها وإبراز كيانها ثم ظهور بواكير المصطلحات النحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطورة[3] وكذلك فى كتاب المفصل للزمخشرى الذى تميز بمنهجه المبتكر فى تصنيف المادة النحوية الموروثة على أساس النظرة الشاملة حيث قسمها تقسيماً رئيساً: أسماء وأفعال وحروف ومشترك: هذا هو الجديد لديه أما معالجة المادة نفسها داخل كل قسم فليس فيها جديد ذو قيمة.

بدأ الزمخشرى كتاب المفصل بفصل وضح فيه معنى الكلمة والكلام ثم تناول الأقسام الأربعة من كتابه:

القسم الأول: وهو الخاص بالأسماء ذكر فيه تعريف الاسم وخصائصه وأصنافه، وأصنافه هى:

١ - اسم الجنس.

---

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربى، ج٢، ص ١٣٥، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، القاهرة، ١٩٦٨م.

(٢) حسن عون، تطور الدرس النحوى، ص ٦٢، القاهرة ١٩٧٠م.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٨، ٦٩.

٢- الاسم العلم.

٣- الاسم المعرب المنصرف وغير المنصرف وهنا يعرض لوجوه إعراب الاسم، وهى الرفع والنصب والجر، وبيّن أن الرفع علم الفاعلية، وألحق بالفاعل المبتدأ والخبر، وخبر إن ولا النافية للجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس وتناول كل واحد من هذه على حدة تحت عنوان المرفوعات. وبيّن أن النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، وألحق بالمفعول الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر فى باب كان، والاسم فى باب إن، والمنصوب بلا التى لنفى الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس. وتناول كل واحد من هذه على حدة تحت عنوان المنصوبات. وبين أن الجر علم الإضافة وتناول الإضافة وأحكامها. ثم ذكر التوابع وبيّن أن التوابع داخلة فى أحكام المتبوعات وأن العامل ينصبّ على التابع والمتبوع انصبابة واحدة والتوابع خمسة أضرب تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

٤- الاسم المبنى وهنا عرف المبنى وبين سبب بنائه وذكر أن الأصل فى البناء السكون ويعدل عنه إلى الحركة لأسباب ثلاثة هى: الهرب من التقاء الساكنين ولئلا يبدأ بساكن لفظاً أو حكماً، ولعروض البناء، وبين أن ما بنته العرب فى سبعة أبواب تناولها بإجمال وهى: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، وبعض المركبات الكنايات وهى كم، وكذا، وكيت وذيت.

٥- الاسم المثنى: يعرف المثنى وحكم التثنية، وتثنية المنقوص والممدود وهو يعنى بالمنقوص المقصور، وتثنية محذوف العجز، وتثنية الجمع.

٦- الاسم المجموع: يبين أنه على ضربين جمع صحيح وجمع تكسير ويتناول جمع القلة وجمع الكثرة وبيان أوزانهما.

٧- الاسم المعرفة والنكرة: يعرف المعرفة ويبين أنها على خمسة أضرب العلم الخاص والمضمر، والمبهم وهو أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وما

دخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية ثم عرف النكرة بأنها ما شاع في أمته.

٨- الاسم المذكر والمؤنث.

٩- الاسم المصغر.

١٠- الاسم المنسوب.

١١- اسم العدد.

١٢- الاسم المقصور والممدود.

١٣- الأسماء المتصلة بالأفعال: يريد بذلك المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة.

١٤- الاسم الثلاثي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

١٥- الاسم الرباعي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

١٦- الاسم الخماسي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

القسم الثاني: قسم الأفعال : بدأ بتعريف الفعل وبيان علاماته وذكر أصنافه: وأصناف الفعل كما عرضها اثنا عشر صنفاً هي:

١- الفعل الماضي : بيّن تعريفه وأحكام بنائه.

٢- الفعل المضارع: بيّن تعريفه، وأحكام إعرابه وبنائه. وذكر وجوه إعرابه فعرض للمضارع، والمضارع المنصوب وعوامل النصب، والمضارع المجزوم وعوامل الجزم.

٣- الفعل مثال الأمر

٤- الفعل المتعدى وغير المتعدى.

٥- الفعل المبنى للمفعول.

٦- أفعال القلوب.

٧- الأفعال الناقصة.

٨- أفعال المقاربة.

٩- فعلا المدح والذم.

١٠- فعلا التعجب.

١١- الفعل الثلاثي: مجرده ومزيده وأبنية كل منهما ومعاني صيغ الزوائد.

١٢- الفعل الرباعي : مجرده ومزيده وأبنية كل منهما.

القسم الثالث: قسم الحروف : بدأ بتعريف الحرف ثم ذكر من أصنافه أربعة وعشرين هي:

١- حروف الإضافة.
٢- الحروف المشبّهة بالفعل.
٣- حروف العطف.
٤- حروف التنبيه
٥- حروف النداء.
٦- حروف التصديق والإيجاب.
٧- حروف الاستثناء.
٨- حرفا الخطاب.
٩- حروف الصلة.
١٠- حرفا التفسير.
١١- الحرفان المصدريان.
١٢- حروف التحضيض.
١٣- حروف التقريب.
١٤- حروف الاستقبال.
١٥- حرف الاستفهام.
١٦- حرفا الشرط.
١٧- حرف التعليل.
١٨- حرف الردع.
١٩- اللامات.
٢٠- النون المؤكدة.
٢١- هاء السكت.
٢٢- شين الوقف.
٢٣- حرف الإنكار.
٢٤- حرف التذكر.

القسم الرابع: وهو قسم المشترك. وذكر من أصناف المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف عشرة أصناف هي:

١- الإمالة.
٢- الوقف.
٣- القسم.
٤- تخفيف الهمزة.
٥- التقاء الساكنين.
٦- حكم أوائل الكلم.
٧- زيادة الحروف.
٨- إبدال الحروف.
٩- الاعتلال.
١٠- الإدغام.

والكتاب بهذه الصورة يشهد بأن الزمخشرى مجدد فى تصنيف النحو ويبدو هذا التجديد فى مظهرين:

المظهر الأول: أن منطلقه ليس العامل ولا المعمول، والمظهر الثاني: أنه مزج مسائل النحو بمسائل الصرف مزجاً تاماً وبذلك خلا كتابه من الاضطراب المنهجي.

ومع أن الزمخشري لم يتخذ العامل أو المعمول منطلقاً للتصنيف العام فإنه لم يستطع الفكاك منهما إذ عاد إلى المعمول في قسم الأسماء عند تناوله لوجوه إعراب الاسم فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ثم التوابع، كما عاد إلى العامل في قسم الأفعال عند تناوله للفعل المتعدي وغير المتعدي وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة.

وكان الزمخشري متأثراً بفكر عبد القاهر ومنهجه في (دلائل الإعجاز) تأثره به في قضية النظم نلمس ذلك واضحاً عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لي وعدو له، وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني﴾[1]. يقول الزمخشري: (.... والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم.

فإن قلت المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما خبرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فينافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي ومراعاته أهم ما يجب على المفسر[2].

ومن هنا يتبين أن تأثر الزمخشري بعبد القاهر واضح فيما يتصل بقضية (النظم) واقتناعه بأفكاره التي صاغها من واقع القانون النحوي حيث أوجب مراعاته وبنى عليه عمد نظريته.

ومما لا يخفى علينا أن الزمخشري إمام في النحو وله فيه مصنفات ، وأن أصل ثقافته نحوية وقد ضمن تفسيره الكشاف العديد من آراء النحاة، وكان

(١) سورة طه – آية ٣٨، ٣٩.

(٢) الكشاف – دار الكتاب العربي – ج ٣ – ص ٦٣ – ط بيروت (د.ت).

إعراب الآيات القرآنية سمة واضحة في توجيه المعاني في كشافه حيث استخدم منهج إعراب الكثير من الآيات. ليستلهم المعاني من الوجوه الإعرابية، وأيضاً نراه يسوق القراءات وما فيها من أوجه إعرابية، كل ذلك لتدعيم المعاني النحوية. هذا فضلاً عن اقتناعه بمنهج عبد القاهر النحوي الذي بسطه في الدلائل، ولقد استهدى به الزمخشري في تفسيره، فكان يعدّ الضوابط والقواعد التي وضعها عبد القاهر أصلاً له ثم ينطلق منه ليبين جمال المعاني القرآنية.

فلا غرو أن يتأثر النحاة بعضهم ببعض كالزمخشري النحوي بمنهج عبد القاهر النحوي فالمنبع واحد والثقافة واحدة، والوجهة التي يهدف إليها الشيخان واحدة وهي إبراز جمال النسق القرآني في لفظه ومعناه للتحدي به بوصفه معجزاً في نظمه وكان نهج ابن مالك متبعاً لآثار هؤلاء النحاة في علم النحو غير أن وسيلته النظمية في عرض القواعد غيبت بعض المصطلحات وحدّت من عرض الشواهد وتحليلها في إطار التركيز على القاعدة النحوية نفسها. وتأتي عناوين الألفية على النحو التالي:

الكلام وما يتألف منه، المعرب والمبني، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرف بأداة التعريف، الابتداء، كان وأخواتها، أفعال المقاربة، إن وأخواتها لا التي لنفي الجنس، ظن وأخواتها، أعلم وأرى، الفاعل، النائب عن الفاعل، اشتغال العامل عن المعمول، تعدى الفعل ولزومه، التنازع في العمل، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً، المفعول معه، الاستثناء، الحال، التمييز، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، إعمال المصدر، إعمال اسم الفاعل، أبنية المصادر، أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها، الصفة المشبهة باسم الفاعل، التعجب، نعم وبئس وما جرى مجراهما، أفعل التفضيل، النعت، التوكيد، العطف، عطف النسق، البدل، النداء، فصل (في التوابع)، المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، الاختصاص، التحذير والإغراء، أسماء الأفعال والأصوات،نونا التوكيد، ما لاينصرف، إعراب

الفعل، عوامل الجزم، فصل لو، أما ولولا ولوما، الإخبار بالذى والألف واللام، العدد، كم وكأين وكذا، الحكاية، التأنيث، المقصور والممدود، جمع التكسير، التصغير، النسب، الوقف، الإمالة، التصريف، فصل فى زيادة همزة الوصل، الإبدال، فصول متفرقة فى الإبدال، الإدغام، وبه نهاية الألفية أو الخلاصة. ولم تخل أبواب الألفية وفصولها من عرض لقضايا النحو وأصوله كالسماع والقياس والتعليل والعوامل والضرورة الشعرية والفوارق التركيبية بين اللهجات العربية وحشو لمسائل صوتية صرفية داخل أبواب النحو بالرغم من أن هذه الألفية الموسومة بالخلاصة وضعت للاختصار والإيجاز ولكن يبدو أن مسألة الاختصار والإيجاز كانت موجة شائعة فى ذلك الوقت من عمر التأليف فى العلوم العربية عموماً وفى النحو خصوصاً ولم تكن مقصورة على النظم وحسب بدليل شيوع عنوان (التسهيل) فى صدارة العديد من المؤلفات فى العلوم العربية ومنها كتاب (التسهيل) الذى ألفه ابن مالك بعد (الخلاصة والكافية) ومنها (التسهيل فى علوم التنزيل) لابن جزىّ الكلبى وهو مفسّر أندلسى لكن كتابه تحليل صوتى صرفى نحوى دلالى للقرآن ومنها (تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى).

لقد كانت عناية النحويين بحفظ الأحكام والقواعد تفوق عنايتهم بتكوين المهارة اللغوية وكان تصورهم أن العملية التعليمية قائمة على الانتقال من الجزء إلى الكل متأثرين فى ذلك بالمنطق الاستقرائى inductive الذى كان منهجاً للبحث منذ القرن الخامس قبل الميلاد عند اليونانيين[١]. فبدأ النحويون بتعليم الجزئيات: أقسام الكلام علامات الإعراب فى المفرد والمثنى والجمع من الأسماء، علامات إعراب معتل الآخر .. ثم حالات الرفع، وحالات النصب، وحالات الجر .. إلخ، وعلى الدارس أن يختزن أحكام هذه الجزيئات حتى يأتى دور المركبات وعلى الدارس أن يطبق أحكام

(1) See, 25 centuries of Languege Teaching, p. 34, 500 BC. 1969, L.G. 1976.

نقلاً عن النحو التعليمى فى التراث العربى للدكتور محمد إبراهيم عباده.

الجزئيات على ما يصادفه من مركبات عند الكلام أو القراءة أو الكتابة، وهذه العناية نجدها في منظومة ابن مالك وتقسيمها وتصنيفها لأبواب النحو ومسائله وقضاياه.

فتأليف المطولات النحوية أدى إلى ظهور تطور في الدرس النحوي يسير في الاتجاه المضاد فقد ظهرت منذ عهد ابن مالك (القرن السابع الهجري)– موجة من المتون والمنظومات النحوية تهدف إلى تركيز النحو وجمع مادته الأساسية في مؤلفات صغيرة غاية في الإيجاز، من أشهر تلك المتون: ألفية ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ)، (الكافية) لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) و (الكافية الشافية)، و (الألفية) و (الفوائد) لابن مالك و (الأجرومية) لابن أجروم (ت ٧٢٣ هـ) و (شذور الذهب) لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) و (الأزهرية لخالد الأزهري) (ت ٩٠٥ هـ).

ظهرت هذه المتون علاجاً لظاهرتي الإسراف في الطول والتنوع اللذين اتسمت بهما المؤلفات النحوية في القرون الثلاثة السابقة، ولكنها لم توفق في تقديم العلاج السليم إذ جاءت شديدة الإيجاز والتكثيف في لغة كزّة معماة يصعب على الدارس وحده فهمها بله دراسة النحو من خلالها. كان فهمها يقتضي من الدارسين أن يكونوا متفرغين لها، منقطعين لحفظها ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أساتيذهم وعلمائهم والرجوع إليهم، وإلى الشروح والتقارير[1].

وإن كثرة الشروح والحواشي والتقارير على تلك المتون – وبعضها من صنعة مؤلفي المتون أنفسهم لدليل واضح على فشل تلك المحاولات في تحقيق الهدف منها، هذا الهدف الذي عبر عنه ابن مالك في مطلع منظومته (الألفية) بقوله:

٤– تقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث، د/ عباس حسن، ص ٢٢٤، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٦م.

أكثر من هذا كانت المتون جناية على الدراسات النحوية من ناحية أنها بشكلها الجديد خاصة ما كان منها منظوماً صرفت العقول إليها فاشتغلت بها حفظاً وشرحاً وفكاً لرموزها وأهملت ما عداها، فتوارت فى زوايا النسيان كتب النحو القيمة مثل كتاب (سيبويه) و (المقتضب) و (المفصل) و (الخصائص) أما تلك المتون وما عليها من شروح وتقارير – فقد نقلت البحث النحوى إلى مستوى آخر وجعلته يدور فى جملته حول الألفاظ.

أسلمت رحلة المتون وشروحها دراسة النحو إلى مرحلة الحواشى والتقريرات والتعليقات القائمة على شروح تلك المتون، وهى مرحلة كانت أشد عمقاً وأبلغ جناية على النحو وعلى العربية. كانت تلك المؤلفات – إن صح اعتبارها كذلك – مشبوبة بالنقول المضطربة المتخالفة .. مليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود هذا مع كثرة التعقيد والإلتواء فى العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقى من النحو ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من مختلف الفنون عربية وعقلية ومع التعلق بالاستطراد[1].

فتجربة ابن مالك النظمية تختلف مع تجربة كل من ابن حزم وابن مضاء الأندلسيين فى أنها لم تتجه إلى جذور النحو العربى وأصوله لكنها تشابهت مع محاولات تيسير النحو العربى وإصلاحه فى العصر الحديث فغلب عليها طابع المحافظة وأعنى بذلك أن تلك المحاولات قامت على أساس قبول النحو التقليدى فى جملته ثم أجرت فيه – بخفة أو بقوة يد التعديل والتبديل لتحقق ما ترمى إليه من إصلاح وتيسير، باقية مع ذلك فى حدود الإطار العام للنحو. ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المحاولات لم ترتكز ارتكازاً مباشراً على نظرات ومناهج الدرس اللغوى الحديث، وتجربة ابن مضاء القرطبى تعدّ بالفعل محاولة موجهة إلى صميم النحو العربى وأسسه وأصوله التى قام عليها لكن تجربة ابن مالك أرادت أن تجدد أو تضيف شيئاً إلى النحو العربى لكنها لم تأت بجديد، غير أنها وسيلة جديدة من وسائل إفهام

(١) محمد الطنطاوى – نشأة النحو – ص ٢٥٢.

النحو العربي وتقبّله أو بالأحرى وسيلة يحفظ الدارس بها قواعد النحو وأصوله وأمثلته وشواهده أو قل وسيلة يتجرّع بها الدارس النحو وقواعده.

وقد عاب ابن خلدون الولع بتصنيف المختصرات وعدّ ذلك فساداً فى التعليم وإخلالاً بالتحصيل لأن هذه المختصرات تلقى بالغايات من العلم على المبتدئ وهو لم يستعد بعد لقبولها، ولأن ألفاظ المختصرات. مع قلتها محملة بالمعانى الكثيرة فيعسر فهمها، وتشغل المتعلم بتتبعها لفهم ما يزدحم بها من المعانى(١).

فابن خلدون عندما عاب على المصنفين مختصراتهم إنما كان يعنى أنها قد تكون غير ملائمة للمبتدئين الذين لم يستعدوا بعد لقبولها، فيصعب فهمها عليهم فينصرفون من أول الأمر عن العلم الذى هم فى حاجة إليه فينبغى أن تكون كتب المبتدئين ملائمة لهم تتدرج بهم فى العلم من مستوى إلى مستوى أعلى ناهينا بلغة النظم التى تكون أكثر تركيزاً فى اللغة لأنها تستعمل كل ما أتيح من ضرائر للتغلب على الصياغة وعلى احتواء الشواهد الشعرية والنثرية وبعض آيات القرآن التى قد يحذف أغلبها ويكتفى الناظم بجزء منها قد لايبدو للمتعلم أنه منها فيعمّى عليه الأمر فيظنه من نظم القواعد.

(٢) بساطة القاعدة ووضوح النظم

العلاقة بين طول القصيدة وانفعال الشاعر فى حال النظم من أهم العلاقات فى هذا الموضوع. فكما أن طول القصيدة يؤثر فى جودتها، فيما لاحظ القدماء والمحدثون ويؤثر فى موسيقاها، فإنه يؤثر فى الانفعال أيضاً، إذ إن إمكان استمراره قوياً على درجة واحدة من أول القصيدة إلى آخرها ضئيل، إلاّ فى القليل النادر الذى لايقاس عليه.

لقد اتخذ (هربرث ريد) العاطفة، لأهميتها الطويلة والقصيدة الغنائية. ويغالى (إدجار ألن بو) كثيراً حين يقول: «إن القصيدة الطويلة تسمية

(١) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٤٧١، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠م.

متناقضة» وليست شعراً إذ لاتسودها عاطفة قوية[١].

وقد وصف الدكتور عبد العال سالم مكرم نظم ابن مالك فى كتابه المدارس النحوية فى مصر والشام وفى الفصل الخاص الذى عقده لابن مالك فيما يشبه التقريظ بأنه سهل بسيط يفهمه الدارس دون عناء مع تمكن شديد، وجمع له تقاريظ أخرى لعديد من العلماء لكن ابن مالك كتب ألفيته فى النحو والصرف معاً ولولا أنه أحسّ بقصور لغة النظم عن أداء ما يريد ما أقدم على تأليف (لامية الأفعال) فى علم الصرف فهو نظم موجز أوضح فيه ابن مالك الأفعال والمشتقات وما يتصل بها، وقد شرحه الشيخ بحرق اليمنى، وكتب الشيخ أحمد الرفاعى حاشية على هذا الشرح وهى متداولة، وقد شرحها علماء آخرون. وكتاب لامية الأفعال يتضمن المباحث الآتية: أبنية الفعل المجرد وتصاريفه - أحكام اتصال الفعل الماضى بتاء الضمير أو نونه - أبنية الفعل المزيد فيه - فعل ما لم يسم فاعله - فعل الأمر - أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين - أبنية المصادر - مَفعِل ومَفعَل بكسر العين وفتحها - مفعلة بفتح الميم والعين - اسم الآلة. فقد كان ينظم الشعر سهلاً عليه[٢] فهو إمام فى القراءات وألف فيها قصيدة دالية، وفى اللغة كان العلم الذى لايجارى حتى إنه استطاع أن يبيّن ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهرى وهى مقدرة تعزّ على كثير من العلماء ممّا جعل الصّفدىّ يتعجب منه ويقول: إنه أمر معجز، وفى النحو بلغ فيه الغاية حتى قيل عنه: إنه سيبويه زمانه، وفى الحديث كان نابغة وقالوا عنه: وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه آية[٣].

وكان ابن مالك بجانب ذلك كله راوية لأشعار العرب ملمّاً بها، عارفاً بكل الأشعار العربية التى يستشهد بها فى المجالات النحوية واللغوية لدرجة أن الأئمة الأعلام كانوا يتعجبون من أين يأتى بها؟ والحقيقة التى لايعتريها

(١) أحمد الشايب، أصول النقد الأدبى، ص ٢٠٠، ط ٦، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٠م.

(٢) المقرى، نفح الطيب، هامش نفح الطيب، ج٧، ص ٢٦٠، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٠٢هـ.

(٣) المقرى، نفح الطيب، ج٢، ص ٤٢.

الشك أن ابن مالك كان ذا ثقافة واسعة وأسلوب عربى أدبى سليم[١] مكنه ذلك من القدرة على استيعاب النحو العربى بمسائله وقضاياه التركيبية والتصريفية إلى جانب الأمثلة والشواهد المتنوعة وصوغها فى هيئة منظومة دون أن يفلت منه الوزن أو القافية التى كان يلجأ للتغلب عليها إلى تصريع الشطرين للانتقال من صورة إلى أخرى من صور الرجز بالرغم من طول المنظومة النحوية وبالرغم من أن الفحول القدماء من الشعراء قد وقعوا فى عيوب القافية، ويبدو أن الدكتور عبد العال سالم مكرم وازن بين نظم ابن مالك وبين نظم غيره من علماء العربية فى مختلف العلوم والفنون أو أنه حكم بسهولة المنظومة وبساطتها لأنه درس المنظومة النحوية لسنوات طوال هى سنى دراسته كما درّسها لسنوات طوال أخرى فبدت له هكذا.

فمن غايات العلماء المحافظة على اللغة العربية من الفساد واللحن فى شتى العصور حيث إن طباع أهل الحضر اللحن، لاختلاطهم بالأعاجم[٢].

ولاشك أن الاستعانة بنظم قواعد علم النحو والصرف مما يحقق هذه الغاية، حيث يسهل حفظ القواعد، وضبط إعراب الكلمات وتصوير حركاتها، وإعجامها، والألفيات لها شأن عظيم فى هذا المجال ولكن تحقق ذلك لن يتم إلا بأن يتوفر للقاعدة النحوية عنصر البساطة وأن يتوفر للمنظومة عنصر الوضوح حين إذن يتحقق للمنظومة النحوية أن تؤدى الوظيفة التى وضعت من أجلها والتى غيّر بها نظام التأليف النحوى عند العرب فى مرحلة من مراحله الطويلة الممتدة فقد سبقها بسط للقواعد فى مطولات ومختصرات أيضاً لم تكن منظومة وكانت تسمى بالمقدمات ثم تلتها مرحلة الرجوع إلى المطولات مرة أخرى ولكنها مطولات تعليمية تكثر فيها الشروح والتعليقات والإكثار من الأمثلة والشواهد والتدريبات والحقيقة أننا لانعدم الوضوح فى منظومة ابن مالك فهناك مجموعة ليست قليلة من الأبيات

(١) يوهان فك، العربية، ص ٢٨٨، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربى، ١٩٥١م.

(٢) القفطى، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج٤، ص ٨٢٧، ط دار الكتب، ١٩٥٥م.

تتسم بالوضوح لكن ذلك غالباً ما يرتبط ببساطة القاعدة النحوية وسأورد بإذن الله في هذا الفصل الواضحات من هذه الأبيات المنظومة.

فالنظم يتسم بالتعقيد والإلغاز ويحتاج في تفسيره إلى جهد أضف ذلك إلى الخلاف الذى يمكن أن ينشأ عن محاولة التفسير فقد أظهر ابن مالك كلمة (استقر) هنا للضرورة كما في قول الشاعر:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

لكونه كوناً مطلقاً

ويحتمل أن يراد بالاستقرار هنا والكون في الشاهد الثبوت وعدم التزلزل والانفكاك فيكون كوناً خاصاً فيجوز ذكره وحذفه ونظيره ما قاله أبو البقاء وغيره في قوله تعالى «فلما رآه مستقراً عنده»[1].

والاستقرار هنا معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص في قوله:

١٣٨-وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ

حَتْمٌ وفِى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

(وبعد) متعلق بحذف أو بحتم و (لولا) مضاف إليه و (غالباً) منصوب بنزع الخافض وحذف الخبر محتم بعد لولا في غالب أمرها و (حذف) مبتدأ و (الخبر) مضاف إليه و (حتم) خبر والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها (وفى نص) متعلق باستقر وفى بمعنى مع (ويمين) مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها و (ذا) اسم إشارة مبتدأ حذف تابعه وجملة (استقر) في موضع رفع خبر المبتدأ.

لولا: الامتناعية وخرّج التحضيضية إذ لايقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله «وأوليتها الفعلا» نص يمين: من إضافة الصفة للموصوف نحو لعمرك لأفعلن، فحذف الخبر وجوباً للعلم به وسدّ جواب القسم مسده، ذا: اسم إشارة مبتدأ، أى ذا الحكم وهو حذف الخبر وجوباً.

---

(١) سورة النمل، آية (٤٠).

استقر: جملته خبر المبتدأ.

والمقصود يجب حذف الخبر، إذا كان خبراً لمبتدأ بعد «لولا» وكذا إذا كان المبتدأ نصاً فى اليمين. مثال الأول: «لولا زيد لأتيتك» والتقدير: «لولا زيد موجود» ومثال الثانى: لعمرك لأفعلنّ» التقدير: لعمرك قسمى».

إذا كان المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهى لاتصلح أن تكون خبراً، يحذف الخبر وجوباً، نحو: «ضربى العبدَ مسيئاً» والتقدير: «إذا كان مسيئاً» أو «إذ كان مسيئاً».

هذه القاعدة النحوية صاغها ابن مالك نظماً عادياً يكاد يخلو من كل تعقيد يمكن أن يصيب كثيراً من نظمه اللهم إلا اتصال النظم بما يسبقه من أبيات وقواعد تحتاج إلى إعمال فكر فى تذكرها وتدبرها مع خلو هذا النظم من كل تمثيل أو استشهاد وعمدنا إلى وضع مثل هذا النظم فى هذا الفصل لتتسع الفصول الخاصة بتحليل المنظومة النحوية لظواهر التعقيد والإلغاز. قال ابن مالك

١٤٠- وقبل حَالٍ لايكُونُ خبرَا

عَن الذى خَبرُه قَدْ أضْمِرَا

وقبل حال: أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبراً، عن الذى: أى عن المبتدأ، أضمرا: الألف للإطلاق.

(وقبل) معطوف على بعد فهو متعلق باستقر فى البيت قبل السابق

١٣٨-وبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ

حَتْمٌ وفِى نَصِّ يَمينٍ ذَا اسْتَقَرْ

و (حال) مضاف إليه و (لا) نافية و (يكون) مضارع كان الناقصة واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى حال ويجوز فى الضمير العائد إلى الحال التذكير والتأنيث و (خبرا) خبر يكون و (عن الذى) متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره على المبتدأ الذى و (خبره) مبتدأ وجملة (قد أضمرا) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة الذى والرابط بينهما الضمير

فى خبره وجملة يكون وما بعدها نعت لحال وتقدير المتعاطفات وهذا الحذف الواجب استقر مع نص يمين واستقر بعد واو عينت مفهوم مع واستقر قبل حال لايصح أن يكون ذلك الحال خبراً عن المبتدأ الذى خبره قد أضمرا.

وصاغ نظماً ما يتصرف من أخوات كان من الأفعال، وهو ما عدا «ليس ودام» يعمل غير الماضى منه عمل الماضى فى قوله:

١٤٧-وَغـيـرُ مَـاضٍ مِـثْلَهُ قَـدْ عَـمِـلا
إِنْ كانَ غيرُ المَاضِ منْهُ اسْتُعـمِلاَ

مثله: أى مثل الماضى وهى حال من فاعل عمل، عملاً: أى العمل المذكور والألف للإطلاق، الماض: بحذف الياء. (وغير) مبتدأ و (ماض) مضاف إليه و (مثله) بالنصب حال من فاعل عملاً مقدم على عامله لأنه فعل متصرف وصح ذلك لأن إضافة مثل لاتفيد التعريف وهو على تقدير مضاف. وجملة (قد عملا) خبر غير والألف فيه للإطلاق والتقدير على الأول غير ماض قد عمل حال كونه مماثلاً عمل الماضى و (إن) حرف شرط و (كان) فعل الشرط و (غير) اسم كان و (الماض) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه و (منه) متعلق باستعمل و (استعملا) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى غير الماضى وهو ومرفوعه فى موضع نصب خبر لكان وجواب الشرط محذوف.

لايجوز أن يتقدم الخبر على «ما» النافية، سواء ما كان النفى شرطاً فى عمله، نحو: «مازال وأخواتها» أو ما لم تكنِ النفى شرطا فى عمله، نحو: «كان وأخواتها». فلا تقول: «قائماً ما زالَ زيد» ولا «قائماً ما كانَ زيدٌ»

صاغها ابن مالكٍ نظماً فى قوله:

١٤٩-كَـذاكَ سَـبْقُ خَـبـرِ مـا النَّافـيـةْ
فَـجِئْ بِهَـا مَـتْلوَّه لا تاليـةْ

(كذاك) خبر مقدم و (سبق) مبتدأ مؤخر و (خبر) بالتنوين مضاف إليه

من إضافة المصدر إلى فاعله و (ما) مفعول بسبق و (النافية) نعت لما والتقدير سبق الخبر ما النافية كذاك أى مثل سبقه دام فى المنع و (فجئ) أمر من جاء و (بها) متعلقة بجئ و (متلوة) حال من الهاء فى جها العائدة على ما و (لا تاليه) معطوفة على متلوة لاصفة لما قبلها لأن لا إذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى: «أنها بقرة لافارض ولابكر»[1].

أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية. ومتلوة: أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ولا ككان فلا تقول قائماً ما كان زيد، ولا قاعداً ما زال عمرو.

أشار هنا إلى منع تقديم خبر «ليس» عليها، فلا تقول «قائماً ليس زيدٌ» والمراد بالتام ما يكتفى بمرفوعه، مثال التام قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»[2] أى وجد.

وقد صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٥٠- ومنع سبقِ خبرِ ليس اصطفى
وذو تمامٍ ما بِرفْع يكتفى

(ومنع) مبتدأ و (سبق) مضاف إليه و (خبر) بالتنوين مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (ليس) مفعول بسبق و (اصطفى) مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى منع وهو ومرفوعه فى موضع رفع خبر المبتدأ (وذو) مبتدأ و (تمام) مضاف إليه و (ما) اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ ويجوز العكس وهو أولى و (برفع) بمعنى مرفوع أو بذى رفع أو بعمل رفع متعلق بيكتفى وجملة (يكتفى) صلة ما والتقدير والذى يكتفى بمرفوع ذو تمام.

لايجوز أن يلى «كان» وأخواتها، معمولٍ خبرها، الذى ليس بظرف، ولا جار ومجرور، فلا تقول: «كان طعامك زيد آكلاً» ويجوز «كان عندك زيد مقيماً» و «كان فيك زيد راغباً».

---
(١) البقرة، آية ٦٨.
(٢) البقرة، آية ٢٨٠.

وقد صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٥٢–ولا يَلِى العَامِلَ مـعـمـول الخـبـر
إلا إذا ظرفـــاً أتى أو حـــرف جـــر

العامل: أى كان وأخواتها، ظرفاً: حال من فاعل أتى، أتى: أى معمول الخبر.

و (لا) نافية و (يلى) فعل مضارع منفى بلا و (العامل) مفعول مقدم على الفاعل و (معمول) فاعل يلى مؤخر و (الخبر) مضاف إليه و (إلا) حرف استثناء و (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط و (ظرفاً) حال من فاعل أتى و (أتى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى معمول الخبر و (أو حرف جر) معطوف على (ظرفاً) على حذف العاطف والمعطوف وجواب إذا محذوف والتقدير ولايلى معمول الخبر العامل إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر ومجرور فإنه يليه.

تحذف «كان» مع اسمها، ويبقى خبرها كثيراً بعد «إنْ» و «لوْ» مثل قوله: «قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً» والتقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

وقد صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٥٥–ويَحـذِفُـونَهـا ويُبـقُـون الخَـبـرْ
وبَعْـدَ إنْ ولوْ كـثـيـراً ذَا اشْـتَـهـرْ

(ويحذفونها) فعل وفاعل ومفعول على تقدير حذف المعطوف مع عاطفه (ويبقون) فعل وفاعل و (الخبر) مفعول يبقون وأل خلف عن الضمير المضاف إليه والتقدير ويحذفون كان واسمها ويبقون خبرها (وبعد) متعلق باشتهر و (إن) بكسر الهمزة وسكون النون المخففة مضاف إليه (ولو) معطوف على إن ونعتها محذوف (كثيراً) حال مبينة لا مؤكدة من فاعل اشتهر أو نعت لمصدر محذوف (ذا) اسم إشارة فى محل رفع على أنه مبتدأ ونعته محذوف وجملة (اشتهر) خبره والتقدير هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيراً بعد إن ولو الشرطيتين.

ويطرد حذف كان فى ثلاثة مواضع: الأول بعد إن الشرطية، والثانى بعد لو، والثالث بعد أن المصدرية، ومن ذلك «المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر».

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل: «لم يكن» والأصل «يكون» فحذفت «الواو» ثم حذفوا «النون» تخفيفاً، فقالوا: «لم يكُ»

ثم صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٥٧- ومِنْ مُضَارِعٍ لكان منجزِمْ
تحذَفُ نونٌ وهْوَ حَذْفُ مَا التُزِمْ

(من مضارع) متعلق بتحذف و (لكان) نعت لمضارع متعلق بمحذوف و (منجزم) نعت لمضارع و (تحذف) مضارع مبنى للمفعول و (نون) نائب الفاعل بتحذف (وهو حذف) مبتدأ وخبر و (ما) نافية و (التزم) فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إليه حذف وجملة ما التزم نعت لحذف والتقدير وهو حذف غير ملتزم. و (لكان): ناقصة كانت أو تامة. منجزم: نعت لمضارع، حذف: جائز، ما: نافية، ما التزم: أى لم تلتزمه العرب. إذا دخل لجازم على مضارع كان وهو «كون» سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول: لم يك زيد قائماً.

تزاد الباء كثيراً فى الخبر بعد «ما، وليس» وقد وردت زيادة الباء قليلاً فى خبر «لا» وفى خبر مضارع «كان» المنفية بـ «لم».

وقد صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٦١- وبَعْدَ ما وليْسَ جَرَّ البا الخبر
وبَعْدَ لا ونَفْي كانَ قدْ يُجَرّ

نحو «وما ربك بظلام» «أليس الله بكاف عبده». ما: النافية، البا: الزائدة وبالقصر للضرورة. الخبر: مفعول جر، لا: النافية ومن ذلك قوله:

وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

كان، كقوله:

وإن مُـدّت الأيدى إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

(أو بعد) متعلق بجر و (ما) مضاف إليه (وليس) معطوفان على ما و (جر) بفتح الجيم فعل ماض و (البا) بالقصر للضرورة فاعل جر ونعت الباء محذوف و (الخبر) مفعول جر وأل فى الخبر عوض عن المضاف إليه (وبعد) متعلق بيجر آخر البيت و (لا) مضاف إليه (ونفى) بالجر معطوف على لا و (كان) مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها وإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول و (قد) حرف تقليل هنا و (يجر) مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مما يفسره لفظاً لامعنى كقولهم عندى درهم ونصفه. وتقدير البيت وجر الباء الزائدة بعدما وليس خبرهما وقد يجر الخبر بالباء بعد لا وبعد كان المنفية.

تعمل «لا» عمل «ليس» عند الحجازيين، بشروط ثلاثة، أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، والثانى ألا يتقدم خبرها على اسمها، والثالث: ألا ينتقض النفى بإلا نحو: «لارجلَ أفضلَ منك» وأما «إنْ» النافية، فقد تعمل عمل «ليس» ولايشترط فى اسمها وخبرها أن يكون نكرتين، فتقول: «إنْ رجل قائماً، وإن زيد القائم، وإنْ زيد قائماً». وقد صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٦٢- فى النكَرات أُعْمِلتْ كليْسَ لاَ

وقَدْ تَلى لاَت وإنْ ذَا العَمَلاَ

(فالنكرات) متعلق بأعملت و (أعملت) فعل ماضٍ مبنى للمفعول و (كليس) فى موضع الحال من لا و (لا) فى موضع رفع بالنيابة عن الفاعل لأعملت والتقدير على الأول أعملت لا فى النكرات حال كونها مماثلة

لليس في عملها وعلى الثاني أعملت لا في النكرات إعمالاً كإعمال ليس (وقد) حرف تقليل هنا و (تلى لات) فعل وفاعل (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف نفي معطوف على لا و (ذا) اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول تلى و (العملا) عطف بيان أو نعت لذا والألف فيه للإطلاق.

اقتران خبر «عسي» بـ «أنْ» كثير وتجريده من «أنْ» قليل، نحو قوله تعالى: (عسى ربكم أنْ يرحمكم) وأما «كاد» فهي عكس «عسى» فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من «أن»، ويقل اقترانه بها، نحو قوله تعالى: (فذبحوها وما كادوا يفعلون) . صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٦٥- وَكَونُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وكونه: أي كون المضارع الواقع خبراً. نزر: أي قليل ومنه:

عسى الكربُ الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

(وكونه) مبتدأ والضمير والمضاف إليه اسمه وخبره محذوف إن كان ناقصاً وإلا فلا حذف و (بدون أن بعد عسى) متعلقان بخبر الكون على الأول وبالكون نفسه على الثاني، و (نزر) بالنون والزاى بمعنى قليل خبر المبتدأ والتقدير على الأول وكون الخبر واقعاً بعد عسى بدون أن نزر وعلى الثاني ووجود الخبر بعد عسى بدون أن نزر، و (وكاد) مبتدأ أول، و (الأمر) مبتدأ ثان، و (فيه) متعلق بعكسا و (عكسا) ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو ومرفوعه رفع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير في فيه والرابط بين الثاني وخبره الضمير في عكسا المرفوع على النيابة عن الفاعل والألف للإطلاق أي اقترانه بأن بعدها قليل، و «حرى» مثل «عسى» في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أنْ» نحو: «حرى زيد أنْ يقوم» ولم يجرد خبرها من «أنْ».

صاغها ابن مالك نظما في قوله:

١٦٦- وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ

وكعسى: فى العمل والدلالة على الرجاء. متصلاً: نحو حرى زيداً أن يقوم (وكعسى) خبر مقدم، و (حرى) بفتح الحاء المهملة والراء مبتدأ مؤخر (ولكن) الداخلة على الجمل حرف ابتداء واستدراك، و (جعلا) فعل ماض مبنى للمفعول والألف فيه للإطلاق، و (خبرها) مرفوع على النيابة عن الفاعل بجعلا وهو مفعوله الأول، و (حتما) حال من الضمير المستتر فى متصلاً أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أىّ واجباً، و (بأن) بفتح الهمزة متعلقة بمتصلاً، و (متصلا) مفعول ثان لجعلا وتقدير البيت وحرى كعسى ولكن جعل خبر حرى متصلاً بأن اتصالا حتماً.

عند ابن مالك أن «كرب» مثل «كاد» فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أنْ» ويقل اقترانه بها، وأشار هنا إلى أن ما دل على الشروع فى الفعل، لايجوز اقتران خبره بـ «أنْ».

وقد صاغ هذه القاعدة نظماً فى قوله:

١٦٨ – وَمِثْلُ كادَ فِى الأصحّ كَرَبَا وَتَرْكُ أنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

(ومثل) خبر مقدم و (كاد) مضاف إليه و (فى الأصح) متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة و (كربا) بفتح الراء وكسرها مبتدأ مؤخر والألف للإطلاق (وترك) مبتدأ و (أن) بفتح الهمزة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله و (مع) متعلق بترك و (ذى) بمعنى صاحب مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى الشروع و (الشروع) مضاف إليه وجملة (وجبا) خبر ترك والألف للإطلاق، واستفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام: ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

أفعال باب المقاربة لاتتصرف، إلا «كاد» و «أوشك» فإنه قد استعمل منهما المضارع، نحو:

قوله تعالى: (يكادُونَ يَسْطُونَ)(١) وقول الشاعر:

«يشكُ من فـرَّ من منيـتـه ... في بعض غـراته يوافـقـهـا»

وورد استعمال اسم الفاعل من «أوشك»

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَـادَ لاَ غَـيـرٌ وَزَادُوا مُـوشِكا

(واستعملوا) فعل وفاعل والضمير للعرب و (مضارعا) مفعول استعملوا و (لأوشكا) متعلق باستعملوا والألف فيه للإطلاق (وكاد) معطوف على أوشكا و (لاغير) لا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما (وزادوا) فعل وفاعل و (موشكا) مفعول زادوا.

وقد تستعمل «عسي واخلولق وأوشك» تامة، وهي المسندة إلى «أنْ» والفعل، نحو: «عسى أن يقوم» و «أنْ» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى» واستغنت به عن خبرها.

وقد صاغ هذه القاعدة نظماً في قوله:

١٧١- بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ ... غنىً بأنْ يفـعَلَ عنْ ثَانٍ فُـقِـدْ

(بعد) متعلق بيرد و (عسى) مضاف إليه و (اخلولق أوشك) معطوفان على عسى على حذف العاطف و (قد يرد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك و (غنى) فاعل بيرد و (بأن يفعل عن ثان) متعلقان بغنى لأنه مصدر و (فقد) بالبناء للمفعول في موضع النعت لثان على حذف الموصوف والتقدير قد يرد غنى أى استغناء بأن يفعل عن جزء ثان مفقود بعد عسى واخلولق وأوشك.

يجب كسر (إنّ) إذا وقعت في أول الكلام، نحو (إنَّ زيداً قائمٌ) أو وقعت صدر الصلة، نحو (جاء الذى إنّه قائمٌ) أو وقعت جواباً للقسم وفي

---

(١) الحج، من آية ٧٢.

خبرها اللام، نحو (والله إنّ زيداً لقائمٌ) في قوله:

١٧٨ - فاكسِر في الإبتدا وفي بَدءِ صِلَهْ وحَيثُ إنّ ليَمينٍ مُكمِلَهْ

(فاكسر) فعل أمر وفاعل ومفعوله محذوف على تقدير حال من مصدر الفعل والتقدير فاكسر همز إن حال كون الكسر واجبا و (في الابتدا) متعلق باكسر (وفي بدء) معطوف على الابتداء و (صله) بكسر الصاد وفتح اللام مضاف إليه (وحيث) معطوف أيضاً يعني على محل الجار والمجرور و (إن) مبتدا و (ليمين) متعلق بمكمله و (مكمله) خبر المبتدأ (وحيث) مضاف إلى الجملة و (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون. (فالابتدا) إما حقيقة نحو (إنا فتحنا لك)[1] أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو (ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ولا هم يحزنون)[2] ونحو (إنا أعطيناك الكوثر)[3]، (وفي بدء صله) نحو (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة)[4] أي (وحيث) تكون إن جواباً للقسم، و (مكمله) خبر المبتدأ نحو (والعصر إن الإنسان لفي خسر)[5].

يجوز فتح «إنّ» وكسرها، إذا وقعت بعد «إذا» الفجائية، نحو «خرجتُ فإذَا إن زيداً قائم» وكذا إذا وقعت «إنّ» جواب قسم، وليس في خبرها الكلام، نحو «حلفتَ أنّ زيداً قائمٌ» صاغها ابنِ مالك نظماً في قوله:

١٨١ - بعد إذا فجاءةٍ أو قسمِ لا لام بعده بوجهين نمِي

(بعد) متعلق بنمى آخر البيت و (إذا) مضاف إليه و (فجاءة) مضافة إليه أو نعت إذا و (أو قسم) معطوف على إذا و (لا) نافية للجنس و (لام) اسمها مبني معها على الفتح و (بعده) خبرها وهي واسمها وخبرها في موضع جر نعت لقسم والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بعده و

---

(١) الفتح ١.

(٢) يونس ٦٢.

(٣) الكوثر.

(٤) القصص ٧٦.

(٥) العصر ٢.

(بوجهين) متعلق بنمى و (نمى) فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همز إن.

تدخل لام الابتداء علي معمول الخبر، إذا توسط بين اسم (إنّ)والخبر، نحو: (إنّ زيداً لطعامك أكل) وتدخل اللام ضمير الفصل، نحو: «إنّ زيداً لهو القائم» وأشار بقوله: «واسماً حَلّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: «إنّ فى الدّارِ لزيداً». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٨٦-وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُول الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلّ قَبْلَهُ الْخَبَر

(وتصحب) أى لام الابتداء، (الواسط) بين اسم إن وخبرها، (معمول) بدل منه نحو: «إن زيداً لعمراً ضارب»، (والفصل): أى ضمير الفصل نحو «وإن ربك لهو العزيز الرحيم»، (واسماً) يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفى توكيد، مثاله قوله تعالى: «وإن لنا للآخرة والأولى».

وإذا أتى بعد اسم (إنّ) وخبرها بعاطف، جاز فى الاسم الذى بعده وجهان، أحدهما: النصب عطف على اسم (إنّ) والثانى: الرفع نحو (إنّ زيداً قائم وعمرو). صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ

(تستكملا) خبرها نحو «إن زيداً أكل طعامك وعمرو» والألف فى تستكملا للإطلاق.

(وجائز) خبر مقدم و (رفعك) مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (معطوفاً) مفعول رفعك ومنعوته محذوف و (على منصوب) متعلق بمعطوفاً و (إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون مضاف إليه (وبعد) متعلق برفعك؛ لابجائز لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبى من الخبر و (أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون مضافاً إليه وهو حرف مصدرى

يسبك مع ما بعده بالمصدر و (تستكملا) فعل مضارع منصوب بأن ومفعوله محذوف وتقدير البيت ورفعك اسما معطوفاً على منصوب أن بعد استكمالها الخبر جائز.

وحكم (أنَّ) المفتوح، و(لكنَّ) فى العطف على اسمهما حكم (إنَّ) المكسورة، برفع الاسم بعد العاطف، ونصبه، وأما (ليت) و (لعلّ)، و (كأنَّ) فلا يجوز معها إلا النصب.

وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٨٩- وَأُلْحِقَتَ بإنَّ لَكِنَّ وأنْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

(وألحقت) فعل ماض مبنى للمفعول (بإن) بكسر الهمزة متعلق بألحقت و (لكن) بفتح النون المشددة فى موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بألحقت (وأنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون معطوف على لكنّ و (من دون) متعلق بألحقت و (ليت) مضاف إليه (ولعل وكأن) بتشديد النون معطوفان على ليت.

وإذا خففت (إنّ) فالأكثر فى لسان العرب إهمالها، فتقول: (إنْ زيد لقائم) وإذا أهملت لزمتها اللام، فارقة بينها وبين (إنْ) النافية، ويقل إعمالها، فتقول: (إن زيداً قائم). صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٩٠- وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ

(وخففت) مبنى للمجهول و (إنّ) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل بخففت (فقل) الفاء عاطفة وقل فعل ماض و (العمل) فاعل قل (وتلزم) فعل مضارع و (اللام) بالرفع فاعل تلزم ومفعول تلزم ومتعلقة محذوفان و (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف و (ما) زائدة و (تهمل) فعل مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إن والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ووقوع المضارع بعد إذا قليل بالنسبة إلى الماضى وتقدير الشرط وتلزم اللام الخبر فى القياس إذا أهملت.

إن أعملت (إنّ) لاتلزمها حينئذ اللام، لأنها لاتلتبس والحالة هذه النافية لأن النافية لاتنصب الاسم، وترفع الخبر. صاغها ابن مالك نظما في قوله:

١٩١- وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

(استغنى) يعنى أنه قد يستغنى عن اللام بعد إن المخففة أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك، كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرامَ المعادن

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفى لئلا ينتقض صدر البيت وعجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة.

(وربما) حرف تقليل و (استغنى) مبنى للمفعول و (عنها) فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل باستغنى ومتعلقه محذوف و (إن) بكسر الهمزة حرف شرط و (بدا) فعل الشرط فى محل جزم بإن و (ما) موصول اسمى فى موضع رفع فاعل بدا وهو نعت لمحذوف و (ناطق) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فاعلا فى المعنى و (أراده) فعل وفاعله مستتر ومفعوله بارز وهذه الجملة فى موضع رفع خبر ناطق وهو خبره صلة ما والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المستتر فى أراده المرفوع على الفاعلية والرابط بين الصلة والموصول الهاء المنصوبة على المفعولية و (معتمدا) بكسر الميم حال من الفاعل ومتعلقه محذوف وبفتحها حال من المفعول وتقدير البيت وربما استغنى عن اللام فى السماع أن ظهر المعنى الذى أراده ناطق معتمداً عليه وإنما قيدنا اللزوم بالقياس والتقليل بالسماع جمعاً بين الكلامين.

إذا خففت (إنّ) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها قال الله تعالى: (وإن كانتْ لكبيرة إلا على الذين هدى الله)(١).

وصاغها ابن مالك نظما فى قوله:

---

(١) البقرة، ١٤٣.

١٩٢- وَالْفِعْلُ وإنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ
تُلْفِيهِ غَالِباً بإنْ ذى مُوصَلاَ

(والفعل) مبتدأ و (إن بكسر الهمزة حرف شرط و (لم) حرف نفى وجزم و (يك) مجزوم بلم وهو فعل الشرط واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل و (ناسخا) خبره و (فلا) الفاء لمجرد ربط الجواب بالشرط لا للعطف إذ لايعطف الجواب على الشرط ولا نافية و (تلفيه) بضم التاء مضارع ألفى المتعد لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوباً والهاء مفعوله الأول وجملة تلفيه خبر لمبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ الذى هو الفعل و (غالبا) حال من الهاء فى تلفيه و (بإنْ) بكسر الهمزة وسكون النون متعلق بموصلا و (ذى) اسم إشارة بدل من إن أو نعت لها و (موصلا) بفتح الصاد مفعول ثان لتلفيه وتقدير البيت والفعل إن لم يك ناسخاً فأنت لاتلفيه أى لاتجده موصلاً بأن هذه غالباً.

وإذا خففت (أنّ) المفتوحة، بقيت على ما كان لها من العمل لكن لايكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لايكون إلا جملة، وذلك نحو: (علمت أنْ زيد قائم). صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

١٩٣- وَإنْ تُخَفَّف أنَّ فاسْمُهَا اسْتَكَنْ
وَالخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً منْ بَعْد أنْ

(استكن) معنى حذف من اللفظ وجوباً ونوى وجوده لا أنها تحمَلته لأنها حرف وأيضاً فهو ضمير نصب وضمائر النصب لاتسكن.

(وإن) بالكسر حرف شرط و (تخفف) مجزوم بإن على أنه فعل الشرط وهو مبنى للمفعول و (أن) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل بتخفف (فاسمها) مبتدأ وجملة (استكن بمعنى انحذف خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء (والخبر) بالنصب مفعول أول باجعل مقدم عليه و (اجعل) فعل أمر من جعل المتعدى لاثنين و (جملة) مفعوله الثانى و (من بعد) متعلق باجعل و (أن)

بفتح الهمزة مضاف إلى بعد والأصل من بعدها فأناب الظاهر عن المضمر والذى سهله أنهما من جملتين مستقلتين. إن وقع خبر (أنْ) المخففة، جملة فعلية، فعلها متصرف، وليس دعاء، فإنه يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل بواحد من أربعة، الأول: (قد) كقوله تعالى: (ونعلم أن قد صدقتنا) والثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، مثاله قوله تعالى: (علمَ أنْ سيكون منكم مرضَى)، والثالث: النفي، كقوله تعالى: (أفلا يَرَوْنَ أنْ لايرجع إليهم قوْلاً) والرابع: (لَوْ) والفصل بها قليل: صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

١٩٥- فَالأحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نفيٍ أَوْ
تنفِيس أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(فالأحسن الفصل) مبتدأ وخبر وهذه الجملة جواب الشرط فى البيت.

١٩٤- وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعا

ولهذا اقترنت بالفاء و (بقد) متعلق بالفصل و (أونفى أو تنفيس أَو لو) معطوفات على قد (وقليل) خبر مقدم و (ذكر) مبتدأ مؤخر و (لو) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله ومتعلقه محذوف والتقدير ذكر النحاة لوفى الفواصل قليل، ونلاحظ هنا الاستطراد فى قوله (وقَلَيل ذكْر لَوْ) ففى كثير من الأحيان لايتسع النظم للقاعدة أو للمثال أو توضيح المثال كما أن النظم كثيراً ما لايتيح تطابق القاعدة مع المثال مما يعد قصوراً فى الجانب التعليمى من الألفية الذى صنعت من أجله مسألة الكثير والقليل والنادر قد لايكون المتعلم فى حاجة إليها فى هذه المرحلة بقدر ما هو فى احتياج إلى معرفة القاعدة والمثال وتوضيح المثال لكنك تجد سمة أسلوبية فى المنظومة النحوية وهى التلميح أحياناً إلى بعض آراء النحاة الخاصة كآراء الكوفيين والبصريين أو بعض آراء هؤلاء وأولئك وأحياناً يشير إلى الاستعمال العربى للتركيب أى المألوف فى الاستعمال العربى ومن تلك السمات أيضاً قصر الممدود وليس العكس مما هو متاح فى الضرورات الشعرية وذلك يدلنا على قصور مساحة النظم للوفاء بالقاعدة ومستلزماتها فالاستطراد فى القاعدة

يدلنا على قصور مساحة النظم للوفاء بالقاعدة ومستلزماتها فالاستطراد فى القاعدة يدلنا على مدى الخلل فى المنظومة النحوية التى كثيراً ما لاتتسع للقاعدة وقليلاً ما يحتاج الناظم إلى ملء حشوها أواستعمال ألفاظ خارجة عن مصطلحات النحو وقواعدها خصوصاً فى القافية لإحداث التصريع الذى بموجبه ينتقل الناظم من صورة إلى أخرى من صور بحر الرجز، والنظم هنا ليس نظماً إبداعياً أى فى لغة الشعر أو النثر الفنى بحيث تضيف اللفظة إلى الأخرى معنى أو إيحاءً لم يكن متحققاً للفظة الواحدة بمفردها بل هو نظم علمى لقواعد محددة وأمثلة مستعملة مشهورة وللتوفيق بينهما فى صورة واحدة من صور بحر الرجز يتوجب على الناظم اتباع قواعد إعادة الترتيب فى استعمال اللغة سواء بالحذف أو الزيادة أو اختصار مقاطع الكلمات أو إكمال النظم بحيث تنضم القاعدة إلى المثال للتوفيق بينهما فى مساحة مقطعية هى مساحة تفصيلات بحر الرجز يضاف إلى ذلك استعمال الناظم لكل ما تتيحه الضرورات الشعرية له من تقديم أو تأخير فى وحدات اللغة المستعملة فى البيت الواحد أو التضمين النحوى والعروضى بحيث يبدأ تركيب الشرط فى بيت ويرد الجواب فى البيت الثانى ناهينا بالتوسع فى الحذف بجميع ألوانه ذلك الحذف الذى يكشفه لنا تحليل النظم والبنية التحتية للكلام حين ينثر والأبيات المنظومة تكشف لنا دائماً طاقة النظم المحدودة فى الوفاء بمتطلبات عرض القاعدة النحوية وإيضاحها فإننا نجد فى أغلب النظم قصوراً فى التمثيل والإيضاح على حين أننا نجد إسراف فى التمثيل فى باب المبتدأ والخبر فقد تتوالى ثلاثة أبيات منظومة بأمثلة من أمثلة أحوال الابتداء بالنكرة أو الحذف فى ذلك الباب.

إذا خففت (كأنّ) نوى اسمها، وقد يخبر عنها بجملة اسمية، نحو (كأنْ زيدٌ قائمٌ) وروى إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله: (كأنْ ثدييه حقّانِ). صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٩٦- وخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضاً فنُوِي   مَنصُوبُها وثابِتاً أيضاً رُوِي

(نوى منصوبها) وهو ضمير الشأن كثيراً (وثابتاً) وهو غير ضمير الشأن قليلاً.

(وخففت) فعل ماض مبنى للمفعول و (كأن) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة نائب الفاعل بخففت و (أيضا) مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذ عاد (فنوى) الفاء عاطفة ونوى مبنى للمفعول و (منصوبها) مرفوع على النيابة عن الفاعل بنوى (وثابتا) حال من مرفوع روى و (أيضا) مفعول مطلق و (روى) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأن والتقدير وروى منصوبها ثابتاً أيضاً.

وفى باب (لا النافية للجنس) إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، بقيت على ما ما كان لها من العمل، وسائر أحكامها، سوا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفى.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٠٤- وأعطِ لاَ مَعْ هَمْزَة اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَا

(وأعط) بقطع الهمزة أمر من أعطى المتعدى لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوباً و (لا) مفعوله الأول و (مع) فى موضع الحال من لا و (همزة) مضاف إليه بالنسبة إلى مع ومضاف بالنسبة إلى استفهام و (استفهام) مضاف إليه لاغير و (ما) اسم موصول نعت لمحذوف فى محل نصب على أنه مفعول ثانٍ (لأعط) جملة (تستحق) صلة ما والعائد محذوف و (دون) فى موضع الحال أيضاً من لا وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله (الاستفهام) مضاف إليه والتقدير وأعط لا حال كونها مصاحبة همز الاستفهام العمل الذى تستحقه فى حال كونها مفارقة همزة الاستفهام. وإذ دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس حذف، ومثاله أن يقال «هل من رجلٍ قائم»؟ فتقول: «لا رجل» وتحذف الخبر وهو «قائم» فإن لم يدل على الخبر دليل، لم يجز حذفه، نحو قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله». صاغه نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٠٥- وشَاعَ فى ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ

إِذَا المُرادُ مَعَ سُــقُـوطِهِ ظَهَـــرْ

(وشاع) فعل ماض و (فى ذا) متعلق بشاع و (الباب) عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له، و (إسقاط) فاعل شاع، و (الخبر) مضاف إليه و (إذا) ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا (المراد) فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، و (مع) متعلق بظهر و (سقوطه) مضاف إليه وجملة (ظهر) خبر المراد.

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يدل علي الرجحان، وذكر ابن مالك منها ثمانية: خَالَ، وظَنَّ، وحَسِبَ، وزعم، وعَدَّ، وحَجَا، وجَعَلَ، وهَبْ. صاغها نظماً فى قوله:

٢٠٧- ظَن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

مع، متعلق بأعلى فى البيت السابق:

انصِبْ بِفِـعْلِ القَلْبِ جُـزأى ابْتِـدَا أعْنِى رأى خَـالَ عَلِمْتُ وَجَـدَا

(حجا) بمعنى ظن، (جعل الذى كاعتقد) فى المعنى نحو: «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا».

(ظن حسبت وزعمت) معطوفات على رأى بإسقاط العاطف مع غير زعمت و (عدّ) مضاف إليه و (حجا درى وجعل) معطوفات على عدّ بإسقاط العاطف مع غير جعل و (اللذ) بسكون الذال لغة فى الذى موضعه خفض على أنه نعت لجعل و (كاعتقد) متعلق صلة (اللذ) ولفظ (اللذ) من الألفاظ العديدة التى تستعمل استعمالاً خاصاً فى المنظومة النحوية والهدف هنا واضح وهو ملائمة اللغة للمقاطع العروضية لبحر الرجز وسنشير فى كل موضع من الأبيات إلى الاستعمالات الخاصة لمثل هذه الألفاظ التى يمكن أن تشكل معجماً خاصاً بمفردات الألفية ومصطلحاتها. وأفعال التحويل: عدّها النحاة سبعة: صيّر، وجعل «بمعنى صيرا»، ووهب، وتخذ، واتّخذ، وترك، وردّ، صاغ ابن مالك بعضها فى البيت التالى وهى: هَبْ، وتعلّم وهى من أفعال التصيير أى التحويل وعند اتصالها بضمير فاعل يتحول

الاسمان التاليان لها إلى مفعولين بدلاً من وظيفتهما الأساسية في الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر وما ذكرناه هنا يمثل مدى القصور في وضوح القاعدة عند الناظم وعند عدد من الشراح لم يفصحوا عن هذا المعنى مثل: موسى بن محمد الداغستاني، والأستاذ محمد عبد العزيز العبد اللذين جمعا شروح الألفية ولخصاها في مؤلفين مختصرين[1]. قال ابن مالك:

٢٠٨- وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَرَا

(وهب تعلم) معطوفان على عدّ بالبيت السابق العاطف من تعلم (والتي) مبتدأ و (كصيرا) في موضع صلة التي و (أيضا) مفعول مطلق و (بها) متعلق بانصب وجملة (انصب) في موضع رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون التي في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال فعلى هذا يقدر له عامل يصح تسلطه عليه على حد زيد أمر به وفيه عسر و (مبتدأ) مفعول انصب و (خبرا) معطوف على مبتدأ.

أفعال القلوب المتصرفة: اختصت بالتعليق والإلغاء، (فالتعليق) هو ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو: «ظننت لزيد قائم» (والإلغاء) هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، نحو: «زيد ظننت قائم» ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره، ما ثبت للماضي، والمتصرفة هي ما عدا «هب وتعلّمْ». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا

مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرِ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

(بالتعليق) التعليق هو إبطال العمل لفظاً لامحلاً، (الإلغاء) هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً.

(وخص) يحتمل أن يكون فعل أمر وهو الأشبه بقوله وجوز ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول و (بالتعليق) متعلق بخص على الاحتمالين

---

(١) موسى بن محمد الداغستاني، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٥٣، محمد عبد العزيز العبد، شرح وتعليق على ألفية ابن مالك، ص ٣٠، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٩٩١م.

(والإلغاء) معطوف على بالتعليق و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول وفى موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثانى وعليهما فهى نعت لمحذوف و (من قبل) متعلق صلة ما و (هب) مضاف إليه والتقدير وخص بالتعليق والإلغاء الأفعال التى ذكرت من قبل هب (والأمر) بالنصب مفعول ثانٍ بالزم على حذف مضاف و (هب) مبتدأ و (قد) حرف تحقيق و (الزما) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى هب وهو المفعول وجملة قد ألزما خبر هب والألف للإطلاق والأصل وهب قد ألزمه العرب صيغة الأمر فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول الأول ثم المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ففيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ولايجوز إلا فى الشعر ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وجملة قد ألزما خبر الثانى وهو خبره خبر الأول والعائد إلى المبتدأ الثانى الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر فى ألزم والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف والتقدير والأمر هب قد ألزمه لسلم من هذا.

وغير المتصرف اثنان، وهما (هَبْ، وتعلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، ولايكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو «صيَّر» وأخواتها صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٠- كذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا اجْعَلْ كلَّ مَالَهُ زُكِنْ

(من سواهما) أى من سوى وهب وتعلم لأنهما لازمان للأمر. و (كذا) خبر مقدم و (تعلم) بتشديد اللام مبتدأ مؤخر (ولغير) فى موضع المفعول الثانى باجعل و (الماضى) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه و (من سواهما) فى موضع الحال ويجوز أن يكون فى موضع النعت لغير لأنها لاتتعرف بالإضافة لشدة إبهامها (واجعل) فعل أمر من جعل بمعنى صير يتعدى لاثنين و (كل) مفعوله الأول فتحته فتحة إعراب وتقدم مفعوله الثانى فى الجار والمجرور قبله و (ما) موصول اسمى مضاف إليه و (له) متعلق بزكن و (زكن) بمعنى علم مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجملة زكن صلة ما و (زكن) من الألفاظ الخاصة بمعجم

النظم، والتقدير واجعل كل حكم معلوم للماضى ثابتاً لغير الماضى الجارى من سوى هب وتعلم.

إن تقدمت الأفعال المتصرفة من باب (ظنّ وأخواتها) أى بخلاف (هب، وتعلم) امتنع الإلغاء، فلا تقول: «ظننت زيد قائم» بل يجب الإعمال، فإن جاء من لسان العرب، ما يُوهم إلغاءها متقدمة، أُوِّلَ على إضمار الشأن، كقوله: «وما إخالَ لدينا منكِ تنويل» أى: ما إخاله، أو على تقدير «لام الابتداء» كقوله: «أني وجدت مِلاكُ الشيمة الأدب» أى: لَمِلاكُ الشيمة الأدب، فهو من باب التعليق. صاغها نظماً فى قوله:

٢١٢- فِى مُوهِمِ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا   وَالْتَزِمِ التَّعْلِيق قَبْلَ نَفْى مَا

(ما تقدما) أى الفعل، (قبل نفى ما): أى ما النافية نحو «لقد علمت ما هؤلاء ينطقون».

(فى موهم) متعلق بانو بالبيت السابق:

٢١١- وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِى الأَبْتِدَا   وَانْو ضَمِيرَ الشَان أَوْ لاَمَ ابتدا

و (إلغاء) مفعول موهم و (ما) موصول اسمى مضاف إليه واقعة على الفعل وجملة (تقدما) صلة ما والألف للإطلاق (والتزم) فعل أمر على الأنسب بما قبله وفى بعض النسخ ماض مبنى للمفعول و (التعليق) مفعول به على الأول ونائب الفاعل على الثانى و (قبل) متعلق بالتزم و (نفى) مضاف إليه و (ما) مجرورة بإضافة نفى إليها وإضافة النفى إلى ما إما لأنه من فعلها أو من إضافة الصفة إلى موصوفها على أن المراد بالمصدر اسم الفاعل والتقدير قبل ما النافية.

يجب التعليق: إذا وقع بعد الفعل «ما» أو «إنْ» النافية، أو «لا» النافية، أو «لام ابتداء» أو «لام القسم»، أو «الاستفهام». صاغها نظماً فى قوله:

٢١٣- وَإِنْ وَلاَ لام ابْتِدَاء أَوْ قَسَمْ   كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَاله انحتم

(إن) بكسر الهمزة، (وإن ولا) النافيتين (صفة لإن ولا) فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو - علمت والله إن زيد قائم - وعلمت إن زيد

قائم - وعلمت والله لازيد في الدار ولا عمرو - وعلمت لازيد فى الدار ولا عمرو (ذا) أى الحكم (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (ولا) معطوفان على ما و (لام) بالرفع مبتدأ و (ابتداء) مضاف إليه و (أو قسم) معطوف على ابتداء ويجوز أن يكون معطوفان على لام بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل أو لام قسم و (كذا) خبر المبتدأ وما عطف عليه (والاستفهام) مبتدأ أول و (ذا) اسم إشارة مبتدأ ثانٍ و (له) متعلق بانحتم وجملة (انحتم) فى موضع رفع خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين الثانى وخبره الضمير المستتر فى انحتم وبين الأول وخبره الهاء من له. إذا كانت رأى حُلْمِيَّة - أى: للرؤيا فى المنام - تعدت إلى المفعولين، كما تتعدى إليهما «عَلِمَ» ومثالها قوله تعالى: «إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا»(١) فالياء، مفعول أول، و «أعصر خمراً» جملة فى موضع المفعول الثانى، صاغها نظماً ابن مالك في قوله:

٢١٥ - وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(ولرأى) متعلق بأنم (والرؤيا) مضاف إليه و (أنم) فعل أمر من نمى ينمى مبنى على حذف الياء و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على أنه مفعول أنم وهو نعت لمحذوف و (لعلما) متعلق بانتمى و (طالب) حال من علم يجوز أن يكون حالاً من فاعل أنم و (مفعولين) مضاف إليه و (من قبل) متعلق بانتمى وجملة (انتمى) صلة ما وهو مطاوع نمى المتعدى إلى واحد لانمى اللازم، والتقدير على هذا أنسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم حال كونه طالباً مفعولين لرأى الرؤيا.

لايجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين، ولاسقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: «هل ظننت زيداً قائماً»؟ فتقول: «ظننتُ ومثال حذف أحدهما للدلالة، أن يقال: «هل ظننت أحداً قائماً»؟ فتقول: «ظننتُ زيداً».

صاغها نظماً فى قوله:

---

(١) سورة يوسف: آية ٣٦.

٢١٦- وَلاَ تُجِــــزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

(هنا) أى فى هذا الباب.

(ولا) حرف نهى وجزم و (تجز) مضارع أجاز مجزوم بلا و (هنا) ظرف مكان متعلق بتجز و (بلا دليل) متعلق بتجز و (سقوط) مفعول تجز و (مفعولين) مضاف إليه و (أو) حرف عطف وتخيير و (مفعول) معطوف على مفعولين.

من شروط إجراء القول مجرى الظن، ألا يفصل بين الاستفهام والفعل، بغير ظرف، ولا جار ومجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط «أتقول عمراً منطلقاً» ؟

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٨- بِغَيـرِ ظَرفٍ أَوْ كظَرفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِى فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

(ذى) أى المذكورات وهى إشارة إلى الثلاث الظرف وشبه الظرف والمعمول، و (بغير) متعلق بينفصل و (ظرف) مضاف إليه و (أو) حرف عطف و (أو كظرف) الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على غير وظرف مجرور به و (أو عمل) معطوف على غير أيضاً وهو مصدر بمعنى المفعول وجواب الشرط محذوف (وإن) حرف شرط و (ببعض) متعلق بفصلت و (ذى) إشارة إلى الثلاث الظرف وشبهه والمعمول محله الجر بالإضافة ونعتها محذوف و (فصلت) فعل الشرط و (يحتمل) جواب الشرط وهو مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق وتقدير البيت مع سابقه واجعل تقول كتظن فى نصب المبتدأ والخبر إن ولى تقول شيئاً مستفهماً به ولم ينفصل منه بغير ظرف أو مثل ظرف أو معمول وإن فصلت ببعض هذه الثلاثة يحتمل الفصل.

يثبت للمفعول الثانى، والمفعول الثالث من مفاعيل (أَعْلَمُ وأَرَى) ما ثبت لمفعولى (علم ورأى) من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق، ومن جواز حذفهما، أو أحدهما إذا دلّ دليل على ذلك.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٢١- ومَا لَمفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقاً   لِلثَّانِ والثَّالِثِ أيْضاً حُقِّقَا

(ما) مبتدأ، و (لمفعولي) اللام صلة ما، و (للثان) اللام متعلق بحقق، و (حققا) جملته خبر المبتدأ، والمقصود بالثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى، و (لمفعولي) بفتح اللام متعلق بمحذوف صلة ما، و (علمت) مضاف إليه و (مطلقا) حال من فاعل الصلة، و (الثالث) معطوف على الثان و (أيضا) مفعول مطلق وهو مصدر آض إذا عاد و (حققا) فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى ما ومتعلقه محذوف وجملة حققا في موضع رفع خبر ما الواقعة مبتدأ والتقدير والذى حقق لمفعولى علمت مطلقاً حقق أيضاً للثانى والثالث من مفعولى أعلم وأرى ويجوز أن يقرأ حققا بفتح الحاء على أنه فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة وما مفعول مقدم بحقق والتقدير وحقق أنت الحكم الذى ثبت لمفعولى علمت مطلقا للثانى والثالث أيضاً. و «رأى، وعلم» إذا كانا قبل الهمزة، يتعديان إلى واحد، فإنهما يتعديان بالهمزة إلى مفعولين. صاغها ابن مالك نظما في قوله:

٢٢٢- وإن تَعَدَّيَا لِواحِدٍ بلا   هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

(وإن تعدّيا) أى رأى وعلم، (وإن) حرف شرط (وتعديا) فعل الشرط و (لواحد بلا همز) متعلقان بتعديا (فلاثنين) إلفاء رابطة لجواب الشرط ولاثنين و (به) متعلقان بتوصلا والهاء من به يعود إلى همز و (توصلا) فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً والألف فيه ضمير التثنية يعود إلى علم ورأى كما أن ألف تعديا كذلك وقد مقدرة قبل الفعل على هذا دون الأول وعلى الاحتمالين الجملة جواب الشرط والتقدير وإن تعدى علم ورأى لواحد بلا همز فتوصل أنت بالهمز لاثنين أو فقد توصلا بالهمز لاثنين.

ذكر فى البيت الآتي الخمسة الباقية، من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: (نبّأ، وأخبر، وحدّث، وأنبأ، وخبّر) صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٢٤- وَكَأرى السَّابِقِ نبأ أخْبَرا   حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرا

(وكأرى) خبر مقدم و (السابق) بالجر نعت أرى المجرورة بالكاف و (نبّأ) بتشديد الباء الموحدة مبتدأ مؤخر، و (أخبرا - حدث أنبأ) معطوفات على نبأ بإسقاط حرف العطف و (كذاك) خبر مقدم و (خبرا) مبتدأ مؤخر.

ومذهب طائفة من العرب، أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: «قاما الزيدان» و «قاموا الزيدون» و «قمن الهندات». صاغها نظماً في قوله:

٢٢٨- وقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ للظّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(وقد يقال سعدا) علي لغة قليلة، و (سعدا) الزيدان، و (سعدوا) الزيدون، (وقد) حرف تقليل هنا و (يقال) فعل مضارع مبنى للمفعول و (سعدا) فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ (وسعدوا) معطوف على سعد (والفعل) الواو للابتداء وتسمى واو الحال و (للظاهر بعد) متعلقان بمسند وبعد مبنى على الضم لقطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه و (مسند) اسم مفعول مرفوع على أنه خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب على الحال من نائب فاعل يقال وفاعل سعدا وسعدوا محذوف مدلول عليه بقوله مسند للظاهر وتقدير البيت وقد يقال سعد الزيدان وسعدوا الزيدون والحال أن الفعل مسند للظاهر بعد.

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين: أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل. نحو: «هند قامت»، و «الشمس طلعت» الثانى: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث، نحو: «قامت هند». صاغها ابن مالك نظما في قوله:

٢٣١- وإنَّمَا تَلْزَمُ فِعلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ بِنتَ ذَاتَ حِرِ

(تلزم) أى تاء تأنيث، و (متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى «كهند قامت» أو مجازى «كالشمس طلعت».

(وإنما) حرف حصر و (تلزم) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى

تاء التأنيث و (فعل) مفعول تلزم و (مضمر) مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (متصل) نعت لمضمر و (أو) حرف عطف لأحد الشيئين و (مفهم) بكسر الهاء اسم فاعل من أفهم معطوف على مضمر وفاعله مستتر فيه والمنعوت به محذوف و (ذات) بمعنى صاحبة مفعول (مفهِم) و (حر) مضاف إليه وهو بكسر الحاء المهملة الفرج وأصله حرح حذفت لامه وتقدير البيت وإنما تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل أو فعل فاعل ظاهر مفهم صاحبة فرج، و (حِرِ) من ألفاظ معجم النظم الخاصة لتحدث تصريعاً مع (مضمرِ).

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى، من غير فصل، وهو قليل جداً، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى، وصاغها نظماً فى قوله:

٢٣٤- وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتى كَصَيَّرَا ... أَيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرَا

(ذى) أى ذى التأنيث، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصص كقوله:

فـــلا مُـــزْنة وَدقتْ ودقـــهـــا ... ولا أرضَ أبقَلَ إبقـــالـــهـــا

(المزنة) السحابة البيضاء، و (ودقت ودقها) أى أمطرت كأمطارها، (أبقل إبقالها) أى أنبتت كإنباتها، والشاهد فى أبقل حيث لم يؤنث مع تأنيث الأرض[1]، (والحذف) مبتدأ وجملة (قد يأتى) ومتعلقة خبره و (بلافصل) متعلق بيأتى (ولمع) متعلق بوقع و (ضمير) مضاف إليه و (ذى) بمعنى صاحب مجرور بإضافة ضمير إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (المجاز) مضاف إليه و (فى شعر) متعلق بوقع وجملة (وقع) وفاعله معطوفة على خبر الحذف وتقدير البيت والحذف قد يأتى بلا فصل ووقع فى شعر مع ضمير المؤنث ذى المجاز.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٧٩. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م، مطبعة السعادة الناشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

إذا أسند الفعل إلى جمع تكسير لمذكر، كالرجال أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثبات التاء وحذفها، والتاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث، تقول: «كسرت اللَّبنة» و «كسر اللبنة» صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٣٥- والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ

(والتاء) مبتدأ و (مع جمع) فى موضع الحال منه، و (سوى السالم) نعت لجمع و (من مذكر) متعلق بالسالم و (كالتاء) خبر المبتدأ فأبقاه على ظاهره وتجوز فى بعضه وقد يدعى حذف المعطوف بالواو وإن كان كخلاف الظاهر ليوافق اختيار مذهب جمهور البصريين فى عدم جواز الوجهين فى جمع المؤنث السالم والتقدير سوى السالم من مذكر ومؤنث وحذف المقابل معهود ومنه قوله تعالى: «سرابيل تقيكم الحر»[1] أى والبرد و (مع إحدى) فى موضع الحال من التاء و «اللبن» بكسر الباء الموحدة جمع لبنة مضاف إليه.

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» وكذا إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضربت زيداً». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٣٩- وأَخِّرِ المفعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(اللبس) نحو ضرب موسى عيسى، ومثال ما إذا أضمر الفاعل نحو ضربت زيداً، (وأخر) فعل أمر، و (المفعول) مفعول (أخر) و (إن) حرف شرط و (لبس) بسكون الباء الموحدة مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره حذر و (حذر) مبنى للمفعول وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه و (أو) حرف عطف و (أضمر) مبنى للمفعول و (الفاعل) نائب فاعل والجملة معطوفة على التى قبلها و (غير) منصوب

(١) سورة النحل: آية ٨١.

على الحال من الفاعل و (منحصر) مضاف إليه وتقدير البيت و (أخّر) المفعول إن حذر لبس أو أضمر الفاعل حال كونه غير منحصر.

إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إلاّ» أو بـ «إنّما» وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وهذا في الحصر بـ «إلاّ». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٤٠- وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ   أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

فالمفعول المحصور نحو: «ما ضرب زيداً إلا عمراً» و «وإنما ضرب زيد عمراً» فالفاعل المحصور نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» و «إنما ضرب عمراً زيد».

(وما) موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بأخر و (بإلا أو بإنما) متعلقان بانحصر وجملة (انحصر) صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في انحصر المرفوع على الفاعلية و (أخر) بكسر الخاء المشددة فعل أمر ومتعلقة محذوف والتقدير وأخر الذي انحصر بإلا أو بإنما عن غيره (وقد) حرف تقليل و (يسبق) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل المستفاد من انحصر المقرون بإلا و (إن) حرف شرط و (قصد) فاعل يفعل محذوف يفسره ظهر وجواب الشرط محذوف و (ظهر) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد والتقدير وقد يسبق المنحصر بإلا إن ظهر قصد.

وفي باب نائب الفاعل إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لمالم يُسمَّ فاعله، وكان من باب «أعطي» فإنه يجوز إقامه الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول: «كُسي زيد جبةً» وإن شئت أقمت الثاني: فتقول: «كُسِيَ زيداً جبةٌ» و «أعطي زيداً عمراً درهم»، وهذا إذا لم يحصل لبس، وإلا وجب إقامة الأول نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: «أعطي زيداً عمرو» بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون أخذا، صاغها ابن مالك نظما في قوله:

٢٥٢- وَبِاتِّفَـاقٍ قَـدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ كَسَا فِيمَـا الْتِبَاسُـهُ أُمِنْ

(وباتفـاق) متـعلق ينوب في البـيت السـابق و (قـد) حـرف تقليل و (ينوب) فعل مضارع و (الثان) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة فاعل ينوب (ومن باب) في موضع الحال من الثان و (كسا) مضاف إليه و (فيما) متعلق بينوب وما اسم موصول و (التباسه) مبتدأ وجملة (أمن) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة ما والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة بالمبتدأ.

الأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثانى، فى باب «ظنّ» والثـانى والثـالث فى باب «أعلم» وذهب ابن مـالك إلى أنه لايتعين إقامة الأول، لا فى باب «ظنّ» ولا فى باب «أعلم» ولكن يشترط ألا يحصل ليس، صاغها نظما ابن مالك:

٢٥٣- فى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلاَأَرَى مَنْعـاً إِذَا الْقَـصْـدُ ظَهَـرْ

(فى باب) متعلق باشتهر و (ظن) مضاف إليه (وأرى) معطوف على ظن و (المنع) بالرفع مبتدأ وجملة (اشتهر) خبره والتقدير المنع اشتهر فى باب ظن وأرى فقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو لايجوز إلا فى الضرورة لأن الخبر الفعلى لايجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أخرى (ولا) نافية و (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا و (منعا) مفعول أرى ولا ثانى له لأنه من قولهم رأي أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته من الرأى بمعنى المذهب و (إذا) ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا (القصد) فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر و (ظهر) فعل ماض وهو وفاعله لا محل له لأنه مفسره وإذا كان للفعل معمولان فأكثر، وبنى الفعل لما لم يسمّ فاعله - أقمت واحداً منهما مقام الفاعل، ونصبت الباقى فتقول: «أعطى زيد درهما» و «أعلم زيد عمراً قائماً»، وتقول : «أعطى زيد درهماً يوم الجمعة أمام زيد» فتنصب جميع ماعلق بالفعل غير النائب، وصاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

(وما) موصول اسمي مبتدأ و (سوى النائب مما) متعلقان بصلة ما وما المجرورة موصولة أيضا جارية على محذوف وجملة (علقا) بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة والألف للإطلاق و (بالرافع) متعلق بعلقا و (النصب) مبتدأ و (له) خبره، و (محققا) حال من الضمير في الجار والمجرور الواقع عن النصب وجملة النصب له خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وتقدير البيت والذى استقر سوى النائب عن المعمول الذى علق بالرافع النصب ثابت له محققا.

وفى باب اشتغال العامل عن المعمول إن شغل مضمرٌ اسمٍ سابق فصلاً عن ذلك الاسم، بنصب المضمر لفضاً، نحو: «زيداً ضربت» و «مررتٍ» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى الضمير بنفسه، و «مررت» وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٥٥- إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفِظِه أو المَحَلْ

(أن) حرف شرط و (مضمر) فاعل بفعل محذوف يفسره شغل و (اسم) مضاف إليه و (سابق) نعت لاسم و (فعلا) مفعول شغل و (شغل) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى مضمر والجملة مفسرة لا محل لها و (عنه بنصب) متعلقان بشغل وضمير عنه إلى اسم و (لفظه) مضاف إليه والضمير فيه يعود إلى مضمر و (أو المحل) معطوف على لفظه وأل فيه خلف عن الضمير المضاف إليه وتقدير البيت أن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر أو بنصب محله والمراد بنصب لفظ الضمير أن يصل إليه الفعل بنفسه وبنصب محل الضمير أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر.

ويجب رفع الاسم المشتغل عنه، وإذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كإذا التى للمفاجأة. صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٥٨- وإنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بالابْتِدا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أبَدَا

(تلا السابق) أى تلا الاسم السابق، و(التزمه) نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» و «ليتما بشر زرته» ولو نصبت زيداً وبشراً لم يجز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء واو الحال فى نحو: «خرجت وزيد يضربه عمرو» فلا يجوز: «وزيداً يضربه عمرو» بنصب زيد، (وإن) حرف شرط و(تلا السابق) فعل وفاعل و (ما) مفعول تلا وهى معرفة ناقصة أو نكرة ناقصة و(بالابتدا) متعلق بيختص وجملة (يختص) صلة ما أو صفتها إلا أن فى هذا الفصل بين الصفة والموصوف أو الصلة والموصول بمعمول الصلة أو الصفة (فالرفع) الفاء رابطة للجواب بشرطه والرفع مفعول بفعل محذوف يفسره التزمه على الراجح فى هذا الباب و (التزامه) فعل أمر وفاعل ومفعول و (أبداً) منصوب على الظرفية بالتزامه وجملة التزمه جواب الشرط وتقدير البيت وإن تلا الاسم السابق شيئا يختص بالابتداء فالتزم رفعه أبداً.

وكذلك يختار النصب، إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: «قامَ زيدٌ وعمراً أكرمته».

صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أوَّلاَ

(وبعد) معطوف على بعد فى البيت السابق فى قوله:

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ

وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُه الْفِعْلَ غَلَبْ

و (عاطف) مضاف إليه و(بلا فصل) متعلق بعاطف والظاهر أنه فى موضع لعاطف فيتعلق بمحذوف و(على معمول) متعلق بعاطف و(فعل) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف بالواو والتقدير على معمول فعل وعامله و(مستقر) نعت لفعل و(أولا) ظرف متعلق بمستقر وكذلك يختار

النصب، إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: «قامَ زيدٌ وعمراً أكرمته» صاغها ابن مالك نظما نحو:

٢٦٢- وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرا   بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرا

(وإن) حرف شرط و(تلا) فعل الشرط في محل جزم بإن و(المعطوف) فاعل تلا و(فعلا) مفعول و(مخبرا) بفتح الباء نعت لفعل و(به عن اسم) متعلقان بمخبرا على جعل أحدهما نائب فاعل و(فاعطفن) الفاء لربط الجواب واعطفن أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والجملة جواب الشرط و(مخيرا) بفتح الياء حال من فاعل اعطفن.

وفي باب تعدى الفعل ولزومه الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جرٍ «مررت بزيدٍ» وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو «جزت زيداً» فإن كان المجرور غير «أنّ» و «أنْ» لم يجر حذف الجر إلا سماعاً. وصاغها ابن مالك نظما في قوله :

٢٧٢- وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرفِ جَرِّ   وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصبُ لِلْمُنْجَرِّ

تعدية اللازم بحرف جر نحو «ذهبت بزيد» بمعنى أذهبته، و (إن حذف) أي حذف الجر، (فالنصب للمنجر) وجوباً وشذ إبقاؤه على الجر و (عدِ) بكسر الدال فعل أمر و (لازما) مفعول عدِ على حذف المنعوت، و (بحرف) متعلق بعد، و (جر) مضاف إليه، و (وإن) حرف شرط، و (حذف) فعل ماضٍ مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط وسكونه عارض للإدغام ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف جر (فالنصب) الفاء لربط الجواب والنصب مبتدأ، و (للمنجر) جره والجملة جواب الشرط.

و (يلزم الأصل) - وهو تقديم الفاعل في المعنى - عند خوف اللبس) نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فيجب تقديم الآخذ منها، لأجل اللبس، وقد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى: نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» فلا يجوز

تقديم «صاحبه» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

(ويلزم) قد يلزم، (الموجب عرى) وذلك كخوف اللبس، و (عرى) أى وجد، (ويلزم الأصل) فعل وفاعل، و (لموجب) بكسر الجيم مغلق بيلزم وجملة، و (عرا) مضاف إليه، و (الأصل) عطف بيان لذا أو نعت له، و (حتما) حال من مرفوع يرى إن كانت بصرية ومفعول ثانٍ لها إن كانت علمية.

ويجوز حذف ناصب الفضلة، إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال «مَنْ ضربت؟ فتقول: «زيداً وقد يكون واجباً، نحو «زيدا ضربته». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٧٧- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمَا

(ملتزما) نحو: «زيد ضربته» التقدير ضربت زيداً ضربته فحذف ضربت وجوباً لما تقدم، و (ويحذف) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (الناصبها) مرفوع على أنه نائب فاعل بيحذف وهو اسم فاعل مقرون بأل الموصولة لا يحتاج فى عمله إلى شرط وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهى عائدة إلى الفضله بالبيت السابق:

٢٧٦- وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ
كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

و (إن) حرف شرط، و (علما) فعل الشرط مبنى للمفعول والألف فيه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى الناصب وجواب الشرط محذوف والتقدير ويحذف العامل الذى نصب الفضلة إن علم، و (قد) حرف تقليل هنا، و (يكون) مضارع كان الناقصة، و (حذفه) اسمها، و (ملتزما) بفتح الزاى خبرها.

وفى باب التنازع فى العمل، فالتنازع: عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو «ضربت وأكرمت زيداً» فكل واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيداً» بالمفعولية، بشرط أن يكونا قبل المعمول. صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٧٨- إنْ عَامِلاَنِ اقتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ
قَبْلُ فلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

(اقتضيا) أى طلبا، ، و (قبل) أى حال كونهما قبل الاسم و (إن) حرف شرط، و (عاملان) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، و (اقتضيا) فعل وفاعل، و (فى اسم) متعلق باقتضيا والظاهر أنه متعلق بعمل بعمل وقدم عليه للضرورة، و (عمل) مفعول اقتضيا وقف عليه بحذف الألف، و (قبل) متعلق باقتضيا والظاهر أنه فى موضع الحال من عاملان أو نعت لهما وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، و (فللواحد) خبر مقدم، و (منهما) فى موضع الحال من الواحد ويحتمل أن يكون فى موضع النعت للواحد لأنه معرف بأل الجنسية، و (العمل) مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء وتقدير البيت إن اقتضى عاملان عملاً فى اسم حال كون العاملين كائنين قبل الاسم فالعمل للواحد حال كونه منهما.

فى باب التنازع إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع – وهو المنصوب، والمجرور – ويلزم الحذف، فتقول: «ضربت وضربنى زيد» و «مررت ومر بى زيد» وصاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٨٢- وَلاتَجِئْ مَعَ أوّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفعٍ أُوهِلاَ

(لغير) اللام متعلق بـ «أوهلا»، (أو هلا) أى جعل أهلاً، (ولا) ناهية و (تجئ) مجزوم بها و (مع) متعلق بتجئ و (أول) مضاف إليه ومنعوته محذوف وجملة (قد أهملا) بالبناء للمفعول نعت لأول والألف للإطلاق، و (بمضمر) متعلق بتجئ، و (الغير) متعلق بأوهلا، و (رفع) مضاف إليه

وجملة (أوهلا) بالبناء للمفعول نعت لمضمر وتقدير البيت ولاتجئ مع عامل أول قد أهمل بمضمر موهل لغير رفع بأن جعلً أهلا للنصب والجر يقال أهلك الله للخير وأوهلك الخير أى جعلك له أهلا.

وإذا كان المفعول خبرا في الأصل، فإنهَ لايجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخراً، فتقول: «ظنّنى وظننتُ زيداً قائماً إيّاه» ومفهومه أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٨٣- بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ
وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(يكن غير خبر) أى فى الأصل، و (بل) للانتقال وهى هنا لعطف الجمل، و (حذفه) مفعول مقدم بالزم، و (الزم) بفتح الزاى فعل أمر، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (غير) خبرها، و (خبر) مضاف إليه، (وأخرنه) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (هو) ضمير فصل لامحل له من الإعراب، و (الخبر) منصوب على أنه خبر يكن وجواب الشرطين محذوف للضرورة لفقد شرط حذفه وهو مضى الشرط.

فى باب المفعول المطلق: المصدر المؤكّد لايجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، والحذف منافٍ لذلك، وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه، فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سيرَ زيدٍ» لمن قال: «أى سيرٍ سرت»، و «ضَربتين» لمن قال: «كمْ ضربتَ زيداً؟». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩١- وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ   وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

(امتنع) لأنه إنما جئ به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك،

و (وحذف) مبتدأ، و (عامل) مضاف إليه وهو مضاف أيضاً بالنسبة إلى ما بعده، و (المؤكد) بكسر الكاف مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه وجملة (امتنع) خبر المبتدأ، و (وفى سواه) خبر مقدم على تقدير مضافين والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكد على حذف مضاف، و (لدليل) متعلق بحذف المقدر لابمتسع لأن المصدر لايتقدم معموله عليه فاسمه أولى ولأن التعليق دائر مع المعنى، و (متسع) اسم مصدر ميمى على زنة المفعول مبتدأ مؤخر وتقدير البيت وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع وفى حذف عامل سوى المؤكد لدليل اتساع.

كذلك يجب حذف عامل المصدر، إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين، أى: أخبريه عنه، وكان المصدر مكرراً، أو محصوراً، نحو: «زيد سيراً سيراً» و «مازيد إلا سيراً» بحذف «يسير» وجوباً.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٤- كَـذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَـصْـرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِـعْلٍ لاِسْمِ عَـيْنٍ اسْـتَنَدْ

(مكرر) مثاله زيداً سيراً سيراً والتقدير زيد يسير سيراً. إلخ.، (ذو حصر) مثال) «ما زيد إلا سيراً» والتقدير «ما زيد إلا يسير سيراً» إلخ، (نائب) حال من فاعل «ورد»، (الاسم) اللام متعلق باستند.

(كذا) خبر مقدم، و (مكرر) مبتدأ مؤخر حذف موصوفه (وذو) معطوف على مكرر، و (حصر) مضاف إليه وجملة (ورد) نعت للمبتدأ وما عطف عليه، و (نائب) حال من فاعل ورد المستتر فيه، و (فعل) مضاف إليه، و (لاسم) متعلق باستند، و (عين) مضاف إليه وجملة (استند) نعت ثانٍ للمبتدأ وما عطف عليه وكان حقه أن يقول وردا نائبى فعل واستندا لأن كلّا المصدرين يردان مستندين نائبى فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر وهو نظير قوله:

فـيـهـا خطوط من سـواد وبلق   كـأنه فى الجلد توليع البـهق

أراد كأن ما ذكر والظاهر أن جملة استند لاسم عين نعت لفعل لا للمصدرين حقيقة وتقدير البيت ومصدر مكرر وذو حصر وردا نائبى فعل مسند لاسم عين كذلك فى وجوب حذف عاملهما.

وكذلك يجب حذف عامل المصدر، إذا قصد به ما يسمى «المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، فالمؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لاتحتمل غيره، والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة، تحتمله وتحتمل غيره.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٥- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

(منه) أى من الواجب حذف عامله، (فالمبتدأ) مبتدأ (ومنه) خبر مقدم والضمير عائد إلى المصدر المحذوف العامل وجوباً، و (ما) موصول اسمى فى محل رفع على الابتداء والمنعوت بها محذوف، و (يدعونه) فعل وفاعل ومفعول أول، و (مؤكداً) بكسر الكاف مفعول ثان لأن دعا بمعنى سمى يتعدى لاثنين، و (لنفسه) متعلق بمؤكدا وجملة يدعونه مؤكداً صلة ما والعائد إليها الهاء من يدعونه، و (أو غيره) معطوف على نفسه.

مثال المفعول له: «جُدْ شكراً» فشكراً مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى: جد لأجل الشكر ومشارك لعامله، وهو «جد» فى الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفى الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٩- وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِد وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِد

(وهو) مبتدأ، و (بما) متعلق بمتحد والباء بمعنى مع وما موصول اسمى وجملة (يعمل) صلتها و (فيه) متعلق بيعمل و (متحد) خبر المبتدأ و (وقتاً وفاعلا) منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا

الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الجمهور جوازه، وفى قوله أن التمييز هنا مقدم على عامله نظر لأن العامل متحد وهو مقدم على التمييز على الأصل وحذف الجار على الوجه الأول موقوف على السماع فلا حاجة إليه مع إمكان غيره وجملة المبتدأ والخبر ومتعلقه فى موضع نصب على الحال من فاعل (أبان) فى البيت السابق:

٢٩٨- يُنصَبُ مَفْعولاً لهُ المَصدرُ إن   أبَانَ تَعليـلاً كـجُـد شُكراً ودِن

أو من المصدر، و (وإن) حرف شرط، و (شرط) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، و (فقد) مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شرط.

كما مثّل بـ (كازْهَدِ ذا قَنِعْ) فى قوله:

٣٠٠- فَاجرُرْهُ بالحَرفِ ولَيْس يَمتَنِع   مَعَ الشُّـرُوطِ كـازْهَدِ ذَا قَنِعْ

(ليس يمتنع) أى جره باللام أو ما يقوم مقامها، و (قنع) بكسر النون بمعنى رضى، وقوله (كازهدِ ذا قنع) فيه تقديم الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور.

(فاجرره) جواب الشرط وهو فعل أمر ولكونه طلباً وجب اقترانه بالفاء والهاء فى اجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله، و (باللام) متعلق باجرر، (وليس) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق يعود إلى المفعول له وجملة (يمتنع) فى موضع نصب خبر ليس وفاعل يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره فليجمع مع ما قبله والضمير فى ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف، و (مع) متعلق بيمتنع، و (الشروط) مضاف إليه على حذف مضاف والتقدير مع استكمال الشروط، و (كازهد) الكاف جارة لقول محذوف والجار والمجرور بعدها متعلق بقنع، و (ذا) اسم إشارة فى محل رفع على الابتداء وجملة (قنِع) بكسر النون بمعنى رضى لا بفتحها بمعنى سأل خبره وفيه تقديم المفعول له على عامله. إن فقد شرط من كهذه الشروط: تعين جره

بحـرف التـعليل، وهو: «اللاّم، أو منْ، أو في، أو البـاء» ولايمتنع الجـر بالحرف، مع استكمال الشروط، نحوك «هذا قنع لزهدٍ».

المفعول له: إذا كان مجرداً عن الألف واللام، والإضافة فالأكثر فيه النصب، ويجوز الجرّ، نحو: «ضربت ابنى تأديباً، أو لتأديبٍ».، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره، ويجوز النصب، نحو: «ضربت ابنى للتأديب أو التأديبَ». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٣٠١- وَقَلَّ أن يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ   وَالعَكْسُ فِي مصحُوب أل وأنَشدُوا

(يصحبها) أى اللام، (المجرّد) أى المجرد من أل والإضافة، و (وقل) فعل ماض، و (أن) بفتح الهمزة حرف مصدرى وجملة (يصحبها) صلة أن وأن وصلتها فى موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بقل والهاء من يصحبها مفعول عائد إلى اللام، والمجرد) فاعل يصحبها وفى بعض النسخ يصحبه بالتذكير ولا فرق لأن الحرف يجوز عود الضمير إليه بالتذكير على إرادة اللفظ وبالتأنيث على إرادة الكلمة ومتعلق المجرد محذوف والتقدير المجرد من أل والإضافة، و (والعكس) مبتدأ و (فى مصحوب) خبره، و (أل) مضاف إليه، و (وأنشدوا) فعل وفاعل والضمير للنحاة ومفعوله قول محذوف.

فى باب المفعول فيه: يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهماً كان، نحو: «سرت لحظة وساعة» أو مختصاً، إما بإضافة، نحو: «سرت يوم الجمعة» أو بوصف نحو «سرت يوماً طويلاً» أو بعدد نحو: «سرت يومين». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٣٠٥- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا   يَقْبَلُهُ المَكان إلاَّ مُبْهَمَا

(وقت) أى دالة على، و(ذاك) قوله ذاك أى النصب على الظرفية، و(ما) نافية، و(يقبله) الضمير المنصوب راجع للنصب المفهوم من الفعل، و(إلا مبهماً) يعنى أن اسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم. (وكل) مبتدأ، و(وقت) مضاف إليه ونعته محذوف، و(قابل) بالباء الموحدة خبر المبتدأ، و(ذاك) اسم إشارة فى محل نصب على أنه مفعول قابل ونعت اسم

الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت، (وما) نافية، و(يقبله) فعل مضارع ومفعول والضمير للنصب المفهوم من الفعل، و(المكان) فاعل يقبله على تقدير مضاف، و(إلا) حرف استثناء مفيدة للحصر، و(مبهماً) حال من المكان وتقدير البيت وكل وقت مظهر لا مضمر قابل ذلك النصب ومايقبل النصب اسم المكان إلا في حالة إبهامه. أي: وشرط كون نصب ما إشتق من المصدر مقيساً، أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله نحو: «جلست مجلس عمرو» و «جلست» و «مجلس» مشتقان من أصل واحد، وهو «الجلوس».
صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣٠٧- وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقيساً أَنْ يَقَعْ   ظَرْفاً لِما فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ.

(أن يقع) يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو: «رميت مرمى» و«ذهبت مذهباً»، و(شرط) مبتدأ، (كون) مضاف إليه، و(ذا) اسم رشارة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، و(مقيساً) خبر كون ونعت اسم الإشارة محذوف، و(أن) حرف مصدرى و(يقع) صلتها وهي وصلتها فى تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر شرط، و(ظرفاً) حال من فاعل يقع، و(لما) متعلق بـ (ظرفاً) وما موصول اسمى نعت لمحذوف، و(فى أصله معه) متعلقتان باجتمع وجملة (اجتمع) صلة ما وتقدير البيت وشرط كون هذا المصوغ مقيساً وقوعه ظرفاً للعامل الذى اجتمع معه فى أصله. والمتصرف من ظرف الزمان أو المكان، ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، مثل: «يوم،ومكان» فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً، وغير ظرف: أى: مبتدأ، أو فاعلاً، نحو «سرت يوماً» و«مكانك حسن» و «جاء يوم الجمعة». صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٣٠٨- وَمَا يرىَ ظَرْفاً وغَيْرَ ظَرفِ   فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفِ فِي الْعُرْفِ.

(ذو تصرف) فالمتصرف من ظروف الزمان والمكان ما استعمل ظرفاً وغير ظرف كيوم ومكان فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو: «يوم

الجمعة» و «ارتفع مكانك» (وما) موصول اسمى في محل رفع على الابتداء، و(يرى) فعل مضارع مبنى للمفعول يحتمل أن يكون قلبياً وأن يكون بصريا فعلى الأول يتعدى لاثنين الأول منهما ضمير مستتر قائم مقام الفاعل، و(ظرفاً) حال من نائب الفاعل (وغير) معطوف على ظرفاً على الاحتمالين، و(ظرف) مضاف إليه وجملة يرى ظرفا وغير ظرف صلة ما والعائد إليها ضمير يرى المستتر فيها ومتعلق يرى محذوف، و(فذاك) مبتدأ حذفت صفته، و(ذو) خبره، و(تصرف) مضاف إليه، و(فى العرف) متعلق بتصرف وجملة فذاك إلخ خبرالمبتدأ متى كان اسماً موصولاً وصلته فعل أو ظرف أو جاء ومجرور دخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط لشبه الموصول باسم الشرط فى عمومه وإبهامه وليست ماهنا شرطية والجملة جوابها لرفع المضارع بعدها.

و(غير المتصرف) هو مالا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه، نحو «سحَر» إذا أردته من يوم بعينه، و«فوق» نحو «جلست فوق الدار» والذى لزم الظرفية أو شبهها «عند ولدن».

٣٠٩ وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

(وغير مبتدأ، و(ذى) مضاف إليه، و(التصرف) مجرور بإضافة ذى بمعنى صاحب إليه، و(الذى) خبر المبتدأ ويجوز العكس، و(لزم) فعل ماض، و(ظرفيه) مفعول لزم وجملة لزم ظرفية صلة الذى، و(أو شبهها) معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها وأو على هذا للتقسيم، و(من الكلم) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على الظروف التى تستعمل ظروفاً أو شبهها، وقوله من الكلم راجع إلى غير ذى التصرف حال منه، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الظروف التى تستعمل ظروفاً أو شبهها.

وينوب المصدر عن ظروف المكان قليلاً، كقولك «جلستُ قربَ زيد» ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: «آتيك طلوع الشمس» والأصل: «وقت طلوع الشمس» فيحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، وهو: النصب على الظرفيه، صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٠- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ في ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكثُرُ.

(وقد) حرف تقليل، و(ينوب) فعل مضارع، و(قد) حرف تقليل، و(ينوب) فعل مضارع، و(عن مكان) متعلق بينوب، و(مصدر) فاعل ينوب، و(وذاك) مبتدأ، و (في ظرف) متعلق بيكثر، و(الزمان) مضاف إليه وجملة (يكثر) خبر المبتدأ.

وفي باب المفعول معه: مثال النصب بالفعل «سيرى والطريق مسرعة» و «الطريق منصوب» بـ«سيرى»، ومثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق» و «الطريق» هنا منصوب بـ «سائر». صاغها نظماً ابن مالك في قوله:

٣١٢ - بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصبُ لاَ بِالوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأحقْ.

(سبق) جملته صلة ما، ويفهم من قوله «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لابد أن يتقدم عليه فلا تقول «والنيل سرت» بالإتفاق، وأما تقدمه على مصاحبه نحو «سار والنيل زيد» ففيه خلاف والصحيح منعه، (شبهه) مثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق». (بما) خبر مقدم وما موصول اسمي نعت لمحذوف، و(من الفعل) متعلق بسبق (وشبهه) معطوف على الفعل و(سبق) صلة ما والمفعول محذوف، و(ذا) اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر، و(النصب) عطف بيان لذا أو نعت له على الخلاف، و(لا) حرف نفي وعطف، و(بالواو) معطوف على بما، و (في القول) متعلق بالنصب وفي بمعنى على، و (الأحق) اسم تفضيل نعت للقول وتقدير البيت هذا النصب حاصل بالعامل الذى سبق المفعول معه من الفعل أو شبهه لا حاصل بالواو على القول الأحق.

وما سمع من كلام العرب من نصب المفعول معه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل - فقد خرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر، مشتق من الكون، نحو «ما أنت وزيداً» و «كيف أنت وقصعة من ثريد» التقدير: «ماتكون وزيداً» وَ «كيف تكون وقصعة من ثريد».
صاغها ابن مالك نظما في قوله:

٣١٣- وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصِبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(وبعد) متعلق بنصب، و(ما) مضاف إليه ومضاف أيضاً و(استفهام) مضاف إليه لاغير، و (أو) حرف عطف و (كيف) معطوف على ما وحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه، و (نصب) فعل ماض حذف مفعوله، و (بفعل) متعلق بنصب، و(كون) مضاف إليه، و (مضمر) بمعنى محذوف نعت لفعل، و (بعض) فاعل نصب، و (العرب) مضاف إليه وتقدير البيت ونصبه بعض العرب المفعول معه بفعل مضمر يكون بعد ما استفهام أو كيف استفهام. وإن لم يمكن العطف، تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به. كقوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم[1]) و (شركاءكم) منصوب على المعية، أو إضمار فعل يليق به. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٥- وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ
أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ.

(والنصب) مبتدأ، و (إن) حرف شرط، و(لم) حرف نفى وجزم، و (يجز) فعل الشرط مجزوم بلم، و (العطف) فاعل يجز، و(يجب) خبر المبتدأ، و (أو اعتقد) معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب فى معنى أوجب، و (إضمار) مفعول اعتقد، و (عامل) مضاف إليه، و (تصب) مجزوم فى جواب الأمر على أنه جواب لشرط مقدر.

(١) يونس ٧١.

في باب الاستثناء: ينتصب المستثنى بـ «إلاّ» إن كان الكلام موجباً، ووقع بعد تمامه، نحو «قام القوم إلاّ زيداً، و «جاء الصالحون إلا الطالحين» سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، فالواقع بعد «إلاّ» منصوب على الاستثناء. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٦- ما اسْتَثْنَتِ الاّ مَعْ تمامٍ يَنْتَصِبْ ‌ وبَعْــدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُــخِبْ.

(إلا) فاعل – وإنما بدأ بإلا لأنها أصل الأدوات، و (ما استثنت إلا مع تمام) نحو قام القوم إلا زيداً – واحترز بالـ «تمام» من المفرغ، و (كنفى) المراد بشبه النفى النهى والاستفهام أى المؤوّل بالنفى سواء كان إنكارياً أو توبيخياً، و (ما) موصول اسمى فى موضع رفع على الابتدا وهى نعت لمحذوف و (استثنت) فعل ماض والتاء فيه للتأنيث، و (إلا) فاعل استثنت والجملة صلة ما والعائد محذوف وأسند الاستثناء لا لكونها أداته أو لأن استثنت بمعنى أخرجت أو لإخراج إلا التى بمعنى غير فإنها تتبع الاسم الذى بعدها ماقبله، و (مع) متعلق باستثنت، و (تمام) مضاف إليه، وجملة (ينتصب) فى موضع رفع خبر المبتدأ ومتعلقه محذوف والتقدير الاسم الذى استثنته إلا مع تمام ينتصب بها ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصبح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون، و (بعد) متعلق بانتخب، و (نفى) مضاف إليه، و (أو) حرف عطف، و (كنفى) الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى، و (انتخب) فعل ماض مبنى للمفعول. إذا تفرغ سابق (إلا) لما بعدها، كان الاسم الواقع بعد (إلا) معرباً بإعراب ما يقتضيه ماقبل (إلا) قبل دخولها، وذلك نحو (ما قام إلا زيد) و (ماضربت إلا زيداً) و (مامررت إلا بزيد)، صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٣١٩- وإنْ يُفَــرغْ سـابقٌ إلا لِمَــا ‌ بَعْـدُ يكن كـمـا لو الا عُـد مَـا.

و (إن) حرف شرط، و (يفرغ) بالبناء للمفعول فعل الشرط و (سابق) نائب الفاعل بـ(يفرغ) والموصوف محذوف، و (إلا) مضاف إليه من إضافة

اسم الفاعل إلى مفعوله، و (لما) بعد اللام وتخفيف الميم متعلق بـ(يفرغ) و (ما) المجرورة باللام اسم موصول جارية على منعوت محذوف، و (بعد) فى موضع صلة (ما) وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، و (يكن) بالجزم جواب الشرط، واسم يكن ضمير مستتر فيها ويحتمل أن يعود إلى السابق أو إلى ما، و (كما) الكاف جارة لمصدر مؤول من (لو) المصدرية وصلتها، و (ما) زائدة، و (لو) حرف مصدرى، و (إلا) مرفوع بفعل محذوف يفسره (عدم)، و (عدما) فعل ماض والألف فيه للإطلاق وتقدير البيت وإن يفرغ عامل سابق إلّا للمعمول الذي بعدها يعن السابق لـ(إلا) أو الواقع بعدها أو الحكم أو الكلام كما لو عدمت إلا أى عدمها.

الفصل الثانى
طاقة النظم

البيت من بحر الرجز محدود بتفعيلاته ومقاطعه فتفعيلته (مستفعلن) ويتكون كل شطر من ثلاث وحدات وكل وحدة تتكون من أربعة مقاطع تحوى كل وحدة سبع وحدات زمنية وقد يحدث فى البيت الواحد زحاف فى حشوه أو علة فى نهايته فينقص عدد المقاطع وكذا الوحدات الزمنية ولاتحدث زيادة بالترفيل أو التذييل، جرّنى إلى هذا الكلام أن طاقة النظم غالباً ما تقصر عن حاجة المتعلم بعدم اتساع البيت لذكر المصطلحات النحوية وأمثلتها فى إطار عرض القاعدة.

١٧ – وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

(وكنيابة) : وذلك كأسماء الأفعال نحو دراك، فإنه نائب عن أدرك فدراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولايعمل فيه غيره (عن) : هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول .كالحرف. (بلا تأثر) : بالعامل، (كافتقار) معطوف على كنيابة وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذى فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف فى ملازمته الافتقار فبنيت (أصلا) الألف للإطلاق أى كشبه ذى افتقار مؤصل أى لازم وهو مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر، والألف للإطلاق، والجملة نعت لافتقار. وحاصل البيت وسابقه : أن البناء يكون فى ستة أبواب المضمرات، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة وقوله فى ستة أبواب وهى متفرقة على وجوه التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الأفعال للاستعمالى. والحقيقة أن هذا النظم الأصل فيه أن يكون وسيلة متطورة أو مبسطة لقواعد النحو المفترض فيها أن توفى بمطالب المتعلم دون الاحتياج إلى العديد من الشروح التى تضفى مزيداً من الأمثلة وعرضاً للشواهد مع تحليلها ونحن حين نقوم بعملية تحليل المنظومة وإصدار

الأحكام عليها تعنى المنظومة وحدها دون الشروح والحواشى التى صنعت على مر الأيام وهذه الشروح ما صنعها أصحابها إلا لقصور المنظومة متطلبات الدارسين فكانت هذه الشروح والحواشي وسائل أخرى جـ إيضاحية للمنظومة ذاتها والأصل أن المنظومة إنما صنعت لتقوم بهذه الم الإيضاحية المبسطة المطورة.

ومن ذلك ما أشار إليه فى البيت السابق على هذا البيت إلى الـ المعنوى وهو قسمان : أحدهما : ما أشبه حرفاً موجوداً، مثل «متى» والثا ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل «هنا» وفى هذا البيت ذكر شبهه للحرف النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال مثل «دراك» وأشار أيضاً إلى شبه الحرف فى الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة.

٣٠ - وفى أب وتاليبه يندر   وقصرها من نقصهن أشهر

وهنا قصرت طاقة النظم على أن تشير إلى أن هناك لهجات خاصة بـ القبائل تعطى هذه الأسماء أحكاماً إعرابية خاصة بها.

وقد قصرت طاقة النظم فى قول ابن مالك :

٣٠ - وفى أب وتاليبه يندر   وقصرها من نقصهن أشهر

عن التعبير على أنه فى أب وأخ وحم لغة ثالثة أشهر من لغة النقص القصر نحو : جاءنى الأبا والأخا والحما.

(وتالييه) : هما أخ وحم، (يندر) : أى النقص. (وقصرها) أى قصر وأخ وحم (وقصرها) : أى إعرابها كفتى والنقص أى إعرابها بالحرك المقدرة على الألف فى الأحوال الثلاثة كعصا والمقصود بالنقص هو حـ الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم (هذا أبه وأخه وحمها ورأيت أبه) واللغة الأخرى فى أب وتالييه أن يـ بالألف مطلقاً رفعاً وجراً ونصباً على نحو (هذا أباه وأخاه وحماها) (ورأ أباه وأخاه وحماها) (ومررت بأباه وأخاه وحماها). وأشار هنا إلى لـ

آخـريين فى (أب ، أخ ، حم) فـإحـدى اللغـتين النقص وهو حـذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة واللغة الأخرى : فى أب وتاليبه أن يكون الألف : رفعا ونصبا وجرا، أى بحركة مقدرة على الألف، كما تقدر فى المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص.

قـصرت طاقـة النظم عن أن توفى بآراء العلمـاء كـاملة أو ذكـر هؤلاء العلماء حتى إنه عبر بقـوله (عند قوم) ليدلل على الفراء وهو نحوى واحد، ويبدو أنه رمز به إلى الكوفيين عموماً وفى هذا تعميم.

٣٨ – وبابه ومثـل حـين قد يرد ذا البـاب وهـــو عند قوم يطرد

(وبابه) : أى باب سنين، (ومثل) : أى فى الإعـراب (ذا) : فـاعل يرد (وهو) : أى مجئ الجمع مثل حين (مثل) : منصوب على الحال من فاعل يرد ومتعلق مثل محذوف (عند قوم) من النحاة ومنهم الفراء.

وأشـار بقـوله (وبابه) إلى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حـذفت لامـه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر نحو (ثبة وثبين) وجمعوا (ظُبَه) فقالوا (ظبون وظبين) وهو شاذ وأشار بقوله : (ومثل حين قد يرد ذا الباب) إلى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون.

قصرت طاقة النظم عن التعبير على الشذوذ فى الاستعمال أو الإشارة إلى لغة خاصة أى لهجة أو الضرورة الشعرية وذلك فى نونى المثنى وجمع المذكر السالم وحركاتهما التى هى حركة بناء وذلك لأن طاقة النظم بطبيعة الحال لن تستوعب شاهداً شعرياً خصوصاً إذا كان منظوماً على بحرى الطويل أو البسيط أو على بحر الكامل لأن البنية المقطعية لهذه الأبحر تمتد وتستطيل بحيث تزيد على مقـاطع بحر الرجز الذى نظمت عليـه الألفـيـة والمتـخم بالزحافات والعلل والتصريع ففى إطار الكلام على نونى التثنية والجمع ولم يبق فيه إلا ما نبه عليه من أن نون الجمع حقهـا الفتح وقد تكسر وأن نون التثنية حقها الكسر، وقد تفتح فأما كسر نون الجمع فإنه يجئ للضرورة. وأما فتح نون التثنية فلغة قوم من العرب، حكى ذلك الفراء.

٣٩ – ونون مجموع ومابه التحق فافتح،وقلّ من بكسره نطق

(ونون) : الواو حسب ماقبلها، (نون) مفعول مقدم بافتح، (به) : متعلق بالتحق (فافتح): طلباً للخفة من ثقل الجمع وفرقاً بينه وبين نون المثنى (بكسر) : متعلق بنطق، (نطق) : أى من العرب وحتى نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذاً وليس كسرها لغة خلافاً لمن زعم ذلك.

وقصرت طاقة النظم عن عرض الملحق بالمثنى وكان النظم قد استوعب فى بيتين سابقين على هذا البيت الملحق بجمع المذكر السالم ولذا فليس هناك منهج ملتزم فى المنظومة من حيث ذكر المصطلحات أو أجزاء من الاستشهاد أو التزام بالتمثيل، وإنما تخضع المسألة لطاقة النظم ومدى استيعابه لهذه الأمور أو قصوره عنها.

٤٠ – ونون ما ثنى والملحق بـه بعكس ذاك استعملوه فانتبـه

(الملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (ذاك) : المقصود بها النون، (فانتبه) : أى انتبه لذلك. وحق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة وبذا يتضح أن كسر النون فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة خلافاً لظاهر كلام ابن مالك : وغاب فى خضم النظم مصطلح النيابة ونيابة الحركة عن الحركة فى الممنوع من الصرف.

٤٣ – وجر بالفتحة مالاينـصرف ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

(جر): فعل أمر يؤيده لاحقه أو فعل ماضى مجهول يؤيده سابقه (ما) : مفعول جر (ما لم يضف) : ما مصدرية ظرفية وقوله (ما لم يضف) إلخ : أى مدة عدم كل من إضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفى لنفى كل (أو يك) : وأصل يك يكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف (ردف) : بمعنى تبع، ولما كانت البعدية لاتقتضى الاتصال أتى بردف ليقيده فليس حشواً. والقسم الثانى مما ناب فيه حركة عن حركة هو الاسم الذى لاينصرف وحكمه : أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة فإن أضيف أو وقع بعد الألف واللام، جرّ بالكسرة.

يتطلب إعراب المعتل من الأسماء لوناً من الوضوح خصوصاً أن الإعراب يكون بالحركات الأصلية والأسماء المعتلة تنتهي بحروف علة وظهور مثل هذه الحركات يجعل الاسم المعتل تعتريه بعض التغيرات يقصر النظم عن وصفها.

٤٧ – فالأول الإعراب فيه قُدِّرا جميعه وهو الذى قد قُصِرَا

٤٨ – والثانى منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضاً يجر

(فالأول): أى كالمصطفى (قُدِّرا) : فعل ماضى مبنى للمجهول والألف للإطلاق قوله (جميعه): إما تأكيد للضمير فى قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه (قصرا) : فعل ماضى مبنى للمجهول والألف للإطلاق (والثانى) أى المرتقى (منقوص): سمى بذلك لحذف لامه للتنوين أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، (ظهر) : أى على الياء لخفته رأيت المرتقى (ينوى) على الياء ولايظهر نحو يوم يدعو الداعى (كذا) متعلق بيجر، (يجر) : بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعى.

وقصرت طاقة النظم عن التعبير فى الأفعال المعتلة عن الحركات التى تسبق حروق العلة وضرورة تجانسها مع حرف العلة بحيث تسبق الواو الضمة وتسبق الألف الفتحة وتسبق الياء الكسرة وذلك على الأحرف الصحيحة التى تسبق حروف العلة.

٤٩ – وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلاً عرف

٥١ – والرفع فيهما أنو واحذف جازماً ثلاثهن تقضِ حكماً لازماً

(والرفع) : مفعول مقدم بانو ، (فيهما) : متعلق بانو، (انو) : نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء، (جازماً) : حال من فاعل احذف، ثلاثهن : وحاصل ماذكره أن الرفع يقدر فى الألف والواو والياء وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر فى الياء والواو ويقدر فى الألف، (تقض) : فعل مجزوم جواب الأمر. أى تؤد، (حكماً) : أى محكوماً به أو تقض بمعنى تحكم وحكماً مبين لنوعه (لازماً) : نعت لحكماً.

وهـو يريد أن يشـير إلى أن المعتل من الأفعالِ هو ماكان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى.

وكـذلك إلـى أن الرفـع يقـدر فى الواو والياء نحـو يدعـو ويرمى وأن الثلاث وهـى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو (لم يخش و لم يغز ولم يرم).

والفعل المضارع كالاسم فى كونه ينقسم إلى صحيح ومعتل وهو ما آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمى، أو واو كيدعو.

فأما الصحيح فيظهر فيه الإعراب.

وأما المعتل فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب لتعذر الحركة على الألف ويظهر فيه الجزم بحذف الألف تقول فى الرفع هو يخشى فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الألف وفى النصب : لن يخشى فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف وفى الجزم : لم يخش فعلامة الجزم حذف الألف أقاموا حذف الألف مقام السكون فى الجزم كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.

وإن كان معتلاً بالياء أو الواو لم يظهر فيه الرفع لثقل الضمة على الياء المكسور ماقبلها وعلى الواو المضموم ماقبلها ويظهر النصب بالفتحة لخفتها والجزم بالحذف كما فيما آخره ألف نقول : هو يرمى ويدعو فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلى الواو ولن يرمى ولن يدعو فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو ولم يرم ولم يدع فعلامة الجزم حذف الياء وحذف الواو.

والحاصل :

إن الفعل المعتل يقدر رفعه ويظهر جزمه بالحذف وأما النصب فيقدر فى الألف ويظهر فى الياء والواو واحترز الناظم بقوله (مؤثراً) من العلم الداخل عليه الألف واللام للمح الصفة كقولهم فى حارث وعباس الحارث والعباس فى:

٥٢ – نكــرة قابـل ال مؤثراً   أو واقـــع موقـع ما قـد ذكرا

النكرة مايقبل أل ويؤثر فيه التعريف أو يقع موقع مايقبل أل فهناك مايقبل ال ويؤثر فيه التعريف (رجل) فتقول الرجل ومثال مايقع موقع مايقبل ال (ذو) التى بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال فذو نكرة وهى لاتقبل ال لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال نحو الصاحب (نكرة) : مبتدأ مسوغ ذلك كونها فى معرض التقسيم (قابل) : خبر المبتدأ ، (مؤثرا) : حال من ال : (واقع) : عطف على قابل (ماقد ذكرا) : وهو مايقبل ال والألف للإطلاق.

والنكرة مايقبل ال وتؤثر فيه التعريف مثل رجل فتقول الرجل أو يقع موقع مايقبل ال مثل ذو التى بمعنى صاحب وهى نكرة لأنها واقعة موقع صاحب.

قصرت طاقة النظم عن استيعاب الشاهد الذى يمثل الضرورة الشعرية معبر عن الضرورة نفسها بالاختيار فى قوله.

٥٥ – وذو اتصال منه ما لايبتدا   ولايلى إلا اختياراً أبـــداً

(وذو اتصال) : يعنى أن الضمير المتصل هو مالا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولايلى إلا فى الاختيار وفهم منه أنه يلى إلا فى غير الاختيار والضمير البارز : ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لايبدأ به ولايقع إلا فى الاختيار.

والمضمر أولاً : ينقسم إلى بارز ومستتر وهو مالا صورة له فى اللفظ – البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل. فالمنفصل : هو مايصح وقوعه فى أول الكلام. والمتصل : ما لايصح أن يقع فى أول الكلام كتاء قمت وكاف أكرمك ولايقع بعد إلا اختياراً فإنك لاتقول ماقام إلات وإنما تقول : ماقام إلا أنت ومارأيت إلا إياه.

ولايقع الضمير المتصل بعد إلا إلا فى الضرورة كقوله :

وما نبا لى إذا ما كنت جارتنا ألا يجـــاورنا إلاك ديار [1]

قصرت طاقة النظم عن ذكر علة بناء الضمائر فى :

٥٧ - كل مضمر له البنا يجب بلفظ ما جر كلفظ ما نصب

كل مضمر : متصلاً كان أو منفصلاً والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف فى الجمود ولذلك لاتصغر ولاتثنى ولاتجمع وقوله ولامثنى إلخ أما نحو (هما وهم ونحن) فوضعت كذلك ابتداء له : متعلق بيجب والبناء يجب : باتفاق النحاة ، (جر) : صلة ما كلفظ ما نصب : نحو إنه وله ورأيتك ومررت بك.

وعبر عن الضرورة الشعرية بلفظ (فى اختيار) فى :

٦٣ - وفى اختيار لايجئ المنفصل إذا تأتى أن يجئ المتصل

(لايجئ المنفصل) : أى الضمير المنفصل وكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لايجوز العدول عنه إلا المنفصل فلا تقول فى (أكرمتك) (أكرمت إياك) فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو (إياك أكرمت).

والأصل أن الضمير المنفصل لايستعمل فى موضع يمكن فيه استعمال المتصل لأن الغرض من وضع الضمير المتصل إلى الاختصار ووضع المنفصل موضع المتصل يأبى ذلك فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال كما إذا تقدم على العامل نحو (إياك نعبد) أو كان محصوراً نحو إنما قام أنا فإنك لو قلت إنما قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل وصار فى جانب الفعل أما إذا أمكن الاتصال فإنه يجب رعايته فيما ليس خبراً لكان أو إحدى أخواتها إن ولى العامل نحو أكرمتنا وأكرمنا أو فصله منه ضمير رفع متصل نحو أكرمتك فإنه لاسبيل فيه إلى الانفصال إلا فى ضرورة الشعر كقوله:

---

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١٠٩.

وما أصاحبُ من قــوم فأذكرهم إلا يزيدهـــم حباً إليَّ همُ[1]

وقال الآخر :

بالباعث الوارث الأصوات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير[2]

وما سوى ماذكر مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان[3].

كثيراً ما يبنى الناظم نظمه على شاهد قد اطلع عليه هو أو قاعدة مبسوطة فى كتب النحو القديم بسطاً فيختصر منها الجزء الأكبر ويلمح إلى الباقى بلمحة غالباً ما لايفهمها الدارس أو المتعلم إلا إذا رجع إلى الشروح والحواشى ولو كان للدارس دراية بهذه القاعدة أو الشاهد لما كان فى حاجة إلى مطالعة هذه المنظومة النحوية ومن ذلك (وليس قد نظم) ففيه إشارة إلى شاهد تذكره كتب النحو كما أن فى البيتين السابقين على هذا النظم إشارة إلى قول الكسائى منقول بعض العرب هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموها وقول الناظم هو

٦٦ – وقدم الأخص فى اتصـــال وقدمن ما شئت فى انفصال

٦٧ – وفى اتحاد الرتبة الزم فصـــلا وقد يبيح الغيب قــد وصلا

فالبيتان المنظومان بنيا على رأى الكسائى أما وليسى قد نظم) ففى بيت الناظم:

٦٨ – وقبل بالنفس مع الفعل التزم نون وقايـــة وليس قد نظم

(وقبل) : منصوب بالتزم، (يا) : بالقصر للضرورة (وقبل يا) : دون غيرها من المضمـرات (مع الفـعل التـزم) حـال من ياء، (نون وقـاية) : إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقه لزوماً نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١١٥.

(٢) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١١٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٦٢.

مع ليس شذوذاً (نون) : نائب فاعل، (ليس) : مبتدأ ، (نظم) : أى فى قوله:

عددت قومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم للكرام ليس [1]

الطيس : بفتح الطاء الرمل الكثير.

وإذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر.

من سمات المنظومة النحوية أنها تجمع بين آراء كل من الكوفيين والبصريين ويبدو أن ذلك راجع إلى طاقة النظم ومايحتاجه إلى ملء الحشو أو العكس بالتخلص من بعض الآراء والاستشهادات بل والمصطلحات والتفاصيل عند اللزوم ومن ذلك عدم إشارة الناظم إلى الدارس بأن العلم منه الكنية واللقب وقد تجتمع معاً فى تركيب واحد فدخل إلى الترتيب دفعة واحدة فى:

٧٤ - واسماً أتى وكنية ولقباً وأخرن ذا إن سواه صحبا

٧٥ - وإن يكونا مفردين فأضف حتماً وإلا أتبع الذى ردف

(واسماً) : حال من فاعل أتى، (أتى) : أى العلم، (والمعنى) : ينقسم إلى ثلاثة أقسام إلى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو وبالكنية ماكان فى أوله أب وأم كأبى عبد الله وأم الخير وباللقب ما أشعر بمدح كزين العابدين أو ذم كأنف الناقة، (ذا) : اسم إشارة يعود إلى اللقب تقول : جاءنى زين العابدين، (سواه) : يعنى الاسم واللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره وظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب مع الاسم والكنية وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب وبين أن تقدم اللقب على الكنية

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى جـ ١ ص ١١٠ مطبعة الحلبى القاهرة، وديوان رؤبه بن العجاج ص ١٧٥ تحقيق د. عزة حسن بيروت، ١٩٧١م.

(يكونا) : أى الاسم واللقب (فأضف) : نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم، (حتماً) : أى إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما يأتى بيانه وهو أل نحو الحارث كرز (إلا) : إن حرف شرط ولا نافية، (اتبع) : والتقدير وإن لايكونا مفردين فاتبع الثانى الذى ردف الأول ماقبله فى إعرابه، (الذى) : نحو عبد الله أنف الناقة، (الذى ردف) : وهو اللقب للاسم فى الإعراب بياناً أو بدلاً. وإذا اجتمع الاسم واللقب فإن كان مفردين وجبت الإضافة وإن كانا مركبين أو مركباً ومفرداً وجب الإتباع ويجوز القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ أو إلى النصب على تقدير فعل قصرت طاقة النظم عن التمثيل لبعض أنواع العلم كالمختوم بـ (ويه) مثل سيبويه ونفطويه وعن التصريح بعلامة الإعراب أو البناء وقد ذكرت الأمثلة لبعض أنواع العلم فى نظم سابق وآخر لاحق على هذا البيت :

٧٧ – وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير ويــــه تم أعربا

(وجملة) : أى ومن العلم جملة كبرق نحره وجملته صلة ما (وما) : مبتدأ خبره محذوف أى من العلم، (بمزج) : الباء بمعنى متعلق، (بركبا) : (ركبا) : نحو بعلبك وحضرموت ومعدى كرب (ذا) : اسم إشارة وقوله ذا أى العلم المزجى مبتدأ إن : حرف شرط، بغير : متعلق يتم، (تم) : أى ختم.

وقد يكون النقل من جملة كقام زيد وزيد قائم ومنها ما ركب تركيب مزج مثل سيبويه والمركب تركيب مزج إذا ختم بغير (ويه) أعرب وإن ختم بـ (ويه) يبنى على الكسر.

قصرت طاقة النظم عن التفريق بين القاعدة والاستعمال أو التفريق بين الأعراب وبين النحاة فى قوله (وضعوا).

٧٩ – ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

(ووضعوا) : أى العرب، وإسناد الوضع إلى العرب مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى (علم) : مفعول وضعوا

وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة (كعلم) : حال من علم (وهو عم) : أى من جهة المعنى (عم) : وشاع أمته.

والعلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان: معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه مثل (زيد) و (أحمد) ولفظى وهو صحة مجئ الحال متأخرة عنه ومنعه من الصرف وعدم دخول (أل) عليه.

قصر النظم عن التصريح بالأحكام الإعرابية والعلامات والعلامات التى تعترى الاسم الموصول فى حال تسميته. وكذا الإشارة إلى المذاهب النحوية بخصوص النون التى ترد فى آخره :

٨٩ – بل ما تليـــه أوله العلامة والنـــون إن تشدد فلا ملامة

(بل) : للانتقال هنا لا للإضراب (وما) : واقعة على ماقبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستقر فى تليه عائد على الياء وتليه جملته صلة ما، (العلامة) : الدالة على التثنية وهى الألف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب (والنون) : مبتدأ (ملامة) : اسم لا مبنى معها على الفتح وسكونه عارض لأجل الوقف وخبر لا محذوف تقديره فلا ملامة عليك (ماتليه) : أى الحرف الذى تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس وهو تصريح بما علم وكون ما مفعولاً بمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول. يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين أنها لا تشديد إلا بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهذا اختيار المصنف ولذلك أطلق فى قوله والنون إن تشدد ... وإن ثنيت (الذى والتى) أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف فى حالة الرفع نحو (اللذان واللتان) (واللذانّ واللتانّ) بتشديد النون، وبالياء فى حالتى النصب والجر نحو (اللذين واللتين).

عبرت لغة الناظم عن لهجة تستعمل الاسم الموصول مرفوعاً بالواو (اللذون)(بالنظم (وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً) وقصرت لغة النظم عن التصريح

بأنها لهجة خاصة أو عن أن تشير إلى جزء من بيت الشاهد كعادة الناظم فى كثير من المواضع.

٩١ - جمع الذى الألى الذين مطلقا   وبعضهم بالواو رفعا نطقا

(جمع الذى) : فذكر للذى جمعين إحدهما الألى فتقول (جاءنى الألى قاموا) أى الذين قاموا، والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقاً أى فى جميع الأحوال أى رفعاً ونصباً وجراً ومطلقاً : حال من الذين، (رفعا) : مفعول لأجله، (نطقا) : الألف للإطلاق ويقال فى جمع المذكر (الألى) مطلقاً عاقلاً كان أو غيره وقد يستعمل فى جمع المؤنث ويقال للمذكر العاقل فى الجمع : (الذين مطلقا) وبعض العرب يقول (الذون) فى الرفع و (الذين) فى النصب والجر.

ومنها (الذين) لجمع مايعقل و (الألى) بمعناه، نحو : جاء الألى فعلوا، كما تقول : جاء الذين فعلوا وهو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه، والذين كذلك، لأنه مخصوص بمن يعقل و (الذى) عام له ولغيره.

فلو كان (الذين) جمعاً له لساواه فى العموم لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف (فالألى والذين) من أسماء الجموع وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوى لا حرج على النحوى فى استعماله.

قوله : الذين مطلقا.

يعنى أنه يكون بالياء والنون : فى الرفع، والنصب، والجر لأنه مبنى ويدل على أن هذا أراد بالإطلاق.

قوله : وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً.

فنبه على أن من العرب من يجرى (الذين) مجرى الجمع المذكر السالم فيجعله بواو فى الرفع وبياء فى الجر والنصب.

فعلم أن ذلك الإطلاق هو عدم ذلك التقييد. والذين يجرون (الذين) مجرى جمع المذكر السالم هم هذيل وقال بعضهم هم بنو عقيل وأنشدوا

على ذلك قول الراجز :

نحـن اللذون صبحـوا الصبـاحا

يـوم النخيـل غـارة ملحاحاً [1]

قصرت طاقة النظم عن التعبير عن ظاهرة الاتساع التى تتسم بها اللغة العربية للوفاء بمتطلبات ناطقيها وأغراضهم الحياتية فأدوات اللغة محدودة وأغراض الحياة شتى وتفوق هذه الأدوات لذا كثيراً ما تستعير اللغة أدوات من فصيلة لغوية إلى فصيلة لغوية أخرى أو تعبر بأداة واحدة عن شيئين وقد يحدث العكس وتأمل بصدد ذلك ماحدث للغة العربية فى ظاهرتى الترادف والمشترك اللفظى ففى الترادف تدل أكثر من كلمة على مسمى واحد أى معنى واحد وفى المشترك اللفظى يشترك أكثر من معنى أو مسمى فى لفظ واحد ويبدو - والله أعلم - أن اللغة مرت بمراحل فى العصور المختلفة كانت فى أحدها المعانى تفوق الألفاظ عدداً فنشأت ظاهرة المشترك اللفظى وفى عهود أخرى فاقت الألفاظ المعانى عدداً فنشأ الترادف وهكذا عمّ الأمر ظواهر اللغة فأصبحت تتسع لكل الاستعمالات وتتكيف مع جميع الظروف فدلّ بالمذكر على المؤنث ودلّ بالجمع على المثنى والمفرد وأدت ضرورات الشعر والفن إلى التوسع فى مثل هذه الظواهر ومن ذلك تعبير العرب بـ (الذين) عن (اللائى) أو العكس فقصرت طاقة النظم عن الإشارة إلى الضرورة الشعرية أو الاتساع فى : .

٩٢ - باللات واللاءِ التى قد جمعا   واللاء كالذين نزراً وقعا

(باللات) : متعلق بجمع، (التى) : مبتدأ، (جُمعا) جملته خبر المبتدأ (واللاء) : مبتدأ، و(وقعا) : جملته خبر اللاء والألف للإطلاق. يعنى أن اللائى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين.

ويقال فى جمع المؤنث (اللات واللاء) بحذف الياء ويجوز إثبات الياء

---

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١٤٩.

فتقول (اللاتى واللائى) وقد ورد (اللاء) بمعنى (الذين) فى الشعر.

فمن الأسماء الموصولة (اللاتى واللائى) لجمع المؤنث السالم : عاقلاً كان أو غيره وبحذف يائهما فيقال (اللات، واللاء) نحو (واللاء يئسن من المحيض) [1] وقد يجئ (اللاء) بمعنى الذين.

كقوله :

فما أباؤنا بأمن منه

علينا اللاء قد تهدوا الحجورا [2]

كما قد يجي (الأولى) بمعنى (اللاء) كقول الآخر :

فأما الأولى يسكن غور تهامه

فكل فتاة تترك الحجل أقصما [3]

وقال الآخر وقد جمع بين اللغتين :

فتلك خطوب قد تملت شبابنا

قديماً فتبلينا المنون وما نبلى

وتبلى الألى يستلئمون على الألى

تراهن يوم الروع كالحدإ القبل [4]

قصرت طاقة النظم عن التعبير عما يستعمل للعاقل ولغير العاقل من الموصولات وكذا التفرقة أو التسوية بين مايستعمل للمذكر والمؤنث والحالات الإعربية لـ (ذو) الموصولة فى :

---

(١) سورة الطلاق، الآية ٤.

(٢) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١٥١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٥.

٩٢ - ومن وما و ال تساوىَ ما ذكر

وهكذا ذو عنـــدَ طـيئ شـــــهر

(باللات) : متعلق بجمع، (التى) : مبتدأ، (جمعا) : جملته خبر المبتدأ (واللاء) : مبتدأ، (وقعا) : جملته خبر اللاء والألف للإطلاق. يعنى أن اللائى الذى هو جمع التى قد يطلقَ على الذين.

فمن الموصولات أسماء تستعمل بمعنى (الذى والتى) وتثنيتهما وجمعهما واللفظ واحد.

وتلك (من، وما، والألف واللام، وذو، وذا ، وأى).

فأما (من) فهى لمن يعقل : تحقيقاً أو تشبيهاً كقوله :

أسرب القطا هل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطير[١]

أو تغليباً كقوله تعالى :

(ولله يسجد من فى السموات والأرض) [٢].

ومنه قوله تعالى:

(والله خلق كل دابة من ماء، فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع) [٣].

غلب على كل دابة حكم من يقل، فعاد عليه ضمير من يفعل وفضل تفصيله.

وتكون (من) بمعنى الذى وفروعه ويجوز فى ضمير ما اعتبار المعنى اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى : (ومنهم من يؤمن به) [٤].

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١٥١.

(٢) سورة الرعد : الآية ١٥.

(٣) سورة النور : الآية ٤٥.

(٤) سورة يونس : الآية ٤٠.

وقوله تعالى :

(ومن يقنت منكن لله ورسوله) [1].

واعتبار المعنى عربى جيد كقولهم : (من كانت أمك).

وقول الشاعر :

تعش، فإن عاهدتنى لاتخوننى

تكن مثل من يا ذئب يصطحبان [2]

وقال (عز وجل) :

(ومنهم من يستمعون إليك) [3].

وأما (ما) فتجرى مجرى (من) فى جميع ماذكر إلا أنها لاتكون لمن يعقل وإنما تكون لمن لايعقل، نحو قوله تعالى :

(والله خلقكم وماتعملون) [4].

ولصفات من يعقل نحو قوله تعالى :

(فانكحوا ما طاب لكم من النساء، مثنى وثلاث ورباع) [5].

وللمبهم أمره كقولك لمن أراك شبحاً، لاتدرى أبشرهو، أم مدر ؟ رأيت ما رأيت. ولا تطلق (ما) : على مايعقل إلا مع غيره نحو قوله تعالى :

(ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض) [6].

وأما الألف واللام فتكون اسماً موصولاً بمعنى (الذى) وفروعه، ويلزم

(١) سورة الأحزاب : الآية ٣١.

(٢) الأشمونى، جـ ١، ص ١٥٣.

(٣) سورة يونس : الآية ٤٢.

(٤) سورة الصافات : الآية ٩٦.

(٥) سورة النساء : الآية ٣.

(٦) سورة النحل : الآية ٤٩.

فى ضميرها اعتبار المعنى نحو : جاء الضارب، والضاربة، والضاربات، والضاربات والضاربون، والضاربات، كأنك قلت : الذى ضرب والتى ضربت، واللذان ضربا، واللتان ضربتا والذين ضربوا، واللاتى ضربن.

ويدلك على أن الألف واللام فى نحو : الضارب اسم موصول أمور.

الأول : استحسان خلو الصفة معهما عن الموصوف إذا قلت : جاء الكريم، المحسن، فلولا أن الألف، واللام، هنا - اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لتقبح خلوها عن الموصوف مع الألف واللام، كما يقبح بدونها.

الثانى : عود الضمير عليها، نحو : أفلح المتقى ربه فإنه لايعود الضمير إلا على الاسم.

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المعنى، كقولك : جاء الضارب أبوه زيداً أمس فلولا أن الألف واللام بمعنى الذى، واسم الفاعل معها قد سد مسد الفعل لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المعنى معها أحق منه بدونها.

وأما (ذو) فتكون موصولة فى لغة طيئ خاصة والأعرف فيها عندهم بناؤها واستعمالها فى الإفراد والتذكير، وفروعهما بلفظ واحد.

ويظهر المعنى بالعائد نحو : رأيت ذو قام أبوه، وذو قام أبوها، وذو قام أبوهما وذو قام أبوهم وذو قام أبوهن.

قال الشاعر :

ذاك خليلى وذو يواصلنى

يرمى ورائى بامسهم وامسلمه (١)

أى والذى يواصلنى.

وقال الآخر :

---

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١٥٧.

فإن الماء ماء أبي وجدي

وبئري ذو حفرت وذو طويت[1]

أراد : التي حفرت والتي طويت.

وقد تعرب كما أنشد أبو الفتح:

فإما كرام موسرون لقيتهم

فحسب من ذي عندهم ما كفانيا[2]

والرواية المشهورة :

فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

على البناء.

وقد ذكر ابن عصفور في كتابه المقرب أن في (ذو) الموصولة لغتين إحداهما : إجراؤها مجرى (من).

والأخرى : إجراؤها مجرى الذي في اختلاف اللفظ، لاختلاف حاله : في الإفراد والتذكير وفروعهما، وقد تلحقها تاء التأنيث ، وتبنى على الضم.

حكى الفراء :

(بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به).

والمعنى : بالفضل الذي فضلكم الله به، والكرامة التي أكرمكم الله بها. كما قصرت طاقة النظم عن بيان الحالات :

الإعرابية لـ (ذات - ذوات).

المستعملات عند قبيلة طيئ.

---

(١) الأشموني، جـ ١ ، ص ١٥٨.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٩.

٩٤ - وكالتى أيضاً لديهم ذات

وموضـع اللاتـــى أتـــى ذوات

(وكالتى) : خبر مقدم. (لديهم) : أى مستعملة عند طيئ (ذات) : مبتدأ مؤخر، (وموضع) : بالنصب على الظرفية يأتى، (ذوات) : جمعاً لذات وهى فاعل أتى.

وقد تستعمل (ذات) فى المفرد المؤنث و (ذوات) فى جمع المؤنث ومنهم من يثنيها ويجمعها و (ذوات) فى الجمع مبنية على الضم وقد تعرب إعراب جمع المؤنث السالم وأما (ذات) فالفصيح فيها أنها مبنية على الضم.

شابت النحو العربى بعض الشوائب بدت من خلال اطلاع الدارسين العرب على المنهج الوصفى وعلم اللغة الحديث مثل تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة وجواز أكثر من وجه فى الموضع الواحد وكثرة التشذيذ وتعدد الصيغ واضطرابها خاصة فى بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثى ومصادره وصيغ جمع التكسير وهذه الشوائب بطبيعة الحال تنطبق على الشروح والحواشى وشروح الشروح التى كتبت على ألفية ابن مالك. ومؤلفات أخرى عاصرت ألفية ابن مالك لكن المنظومة النحوية التى ألفها ابن مالك تخلصت من هذه الشوائب لا لأنها منهج جديد فى دراسة النحو ولكن لقصور طاقة النظم عن استيعاب هذا التطويل ومن هنا فقد يكون هذا الأمر مؤيداً لما أراه من أن هذه المنظومة النحوية كانت اعتراضاً على التأليف النحوى العربى المألوف مثلما كان كتاب (الرد على النحاة) ثورة على نحو المشرق وأصوله.

وعلى الرغم من أن موجة المتون والمنظومات النحوية - التى شاعت منذ القرن السابع الهجرى إنما ظهرت محاولةً لعلاج ظاهرة الإسراف فى تطويل المؤلفات النحوية وتضخيمها وكثرة الشروح التى قامت عليها، لقد أخطأت

هذه المتون الطريق الصحيح للعلاج أو الإصلاح بما انزلقت إليه من مبالغة فى التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حد الغموض خاصة فى المنظومات بسبب ما فرضته قيود الوزن والقافية [1].

لقد كانت الخلاصة مركزة تركيزاً شديداً لم يتح لابن مالك أن يقول كل مايريد عن بعض المواضع ووجدها الأشمونى فرصة صالحة فذكر ما تركته الخلاصة وخاصة إذا كان ابن مالك ذكر ذلك فى التسهيل أو الكافية.. كما أن النظم كثيراً ما ألجأ ابن مالك إلى غير ما يريد فعلق الأشمونى على كل هذا وعمدته فى المقارنة بين كلام ابن مالك فى الألفية وكلامه فى كتبه الأخرى - الكافية والتسهيل.

لقد ذكر الأشمونى فى كتابه ثمانية من كتب ابن مالك :

- التحفة وذكرها مرة واحدة فى الجزء الثالث ص ١٠٨ .
- نكت الناظم على مقدمة ابن الحاجب وذكره كذلك مرة واحدة جـ١ ص ٩٧ .
- العمدة وذكره مرة واحدة جـ ١ ص ٢٧٢ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح وذكره ثلاث مرات جـ ٤ ص ١٣ - ١٤ - ١٧ .
- شرح التسهيل وذكره ٥٩ تسعاً وخمسين مرة.
- الكافية وذكرها ٧٥ خمساً وسبعين مرة.
- شرح الكافية ورجع إليها ١٧٤ أربعة وسبعين ومائة مرة.
- التسهيل ورجع إليه ٢٧٣ ثلاثاً وسبعين ومائتى مرة.

هذه هى كتب ابن مالك التى رجع إليها الأشمونى نصاً فى شرحه

(١) فى إصلاح النحو العربى - عبد الوارث مبروك سعيد ، ص ٤٣ ، ط ١ ، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م.

للألفية لكنه مع ذلك ذكر كتباً أخرى مجهولة كان يقول ذكر الناظم فى بعض كتبه أو أشار إلى ذلك الناظم فى غير واحد من كتبه.

وتكاد هذه المقارنة تتجه إلى ذكر أشياء ذكرها الناظم فى غير الخلاصة أو رأى ذكره فى الخلاصة ورجع عنه فى غيرها.

انظر إليه يقول فى أحد تنبيهاته : لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة :

الأول : ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو : نعم الرجل زيده، وبئس الرجل عمرو. إذا قدر المخصوص خبراً فإن كان مقدماً نحو : زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لاغير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب.

الثالث : ما حكاه الفارسى من قولهم : فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق.

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر وقوع جئ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعة، أى أمرى سمع وطاعة، ومنه قوله :

وقالت حنان ما أتى بك هـــا هنا
أذو نسب أم أنت بالحى عـــارف

أى أمرى حنان، أى رحمة وقول الراجز :

شكا إلـى جمـلـى طـول السرى
صـبر جمـــيل فكلانـا مبتلـــى

أى أمرنا صبر جميل[1].

ويقول فى أحد تنبيهاته : ذكر ابن الشجرى أنها (لا) أعملت فى معرفة وأنشد للنابغة الجعدى :

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٢٢٠.

وحلت سـواد القلب لا أنـــا باغيا

سـواها ولا عن حبهـا متراخيا

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه وتأوله فى شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل - أنا - مرفوع بفعل مضمر ناصب باغياً على الحال تقديره : لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل [(١)].

ويقول بعد شرح قول ابن مالك فى مخصوص نعم وبئس وإن يقدم مشعر به كفى.

توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لايجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص، بل مشعر به وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل [(٢)].

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

٥٠٦ - يتبع فى الإعراب الأسماء الأول

نعـت وتوكيـد وعطـف وبـدل

قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذلك فعل ابن السراج وأبو على الزمخشرى وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه، يتضمن حقيقة الأول وحال من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط[(٣)].

قصرت طاقة النظم عن التعبير تصريحاً عن أحكام إعرابية خاصة كثيرة يرجع بعضها إلى الاستعمال اللهجى الخاص وقد أدى ذلك بابن مالك إلى أن يبسط ذلك فى كتب أخرى له وذلك ما جعل الشراح المتأخرين يقومون بهذا العبء فلقد أشار الأشمونى فى كتابه إلى الكثير من اللغات واللهجات.

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ٢٥٣.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ٣ ، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، جـ ٣ ، ص ٥٩.

ولقد ذكر ثلاث عشرة لهجة وجمع كلامها مرة واحدة وهى :

١ - بكر ، جـ ٤ ، ص ٢٨٢ .

٢ - بنو أسد، جـ ٣، ص ٢٨٤ .

٣ - بنو الحرث بن كعب، جـ ١ ، ص ٧٩ .

٤ - بني صباح بطن من ضبة، جـ ٣ ، ص ٢٨٤ .

٥ - بني فقعس وبني دبير، جـ ٢ ، ص ٦٣ .

٦ - ثقيف، جـ ٤ ، ص ١٨٨ .

٧ - غنم، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

٨ - الكلبيين، جـ ٤ .

٩ - كنانة، جـ ٣ ، ص ٢٣١ .

١٠- لخم، جـ ٤ ، ص ٢١١ .

١١- لغة عامرية، جـ ٤ ، ص ٣٤١ .

١٢- لغة قريش، جـ٢ ، ص ٢٨٢ .

١٣ - كعب ونمير، جـ ٤ ، ص ٣٥٣ .

وأربع رجع إلى كل واحدة منها مرتين، وهى :

١ - سليم، جـ ٢ ، ص ٣٧، جـ ٤ ، ص ١٢ .

٢ - عقيل ، جـ ٤ ، ص ١٤٩ ، جـ ٢ ، ص ٢٠٤ .

٣ - قضاعة، جـ ٤ ، ص ٢٨١ ، ص ٢٨٢ .

٤ - لغة أهل اليمن، جـ ٤ ، ص ٢٧٧ ، ص ٣٤٠ .

وواحدة ذكرها مرتين وهى لغة فزارة :

جـ ٣ ، ص ٢٢١ ، جـ ٤ ، ص ١١٤ .

واثنتان ذكر كل واحدة منهما خمس مرات وهى :

- ربيعة ، جـ ١ ، ص ١٣١ ، ص ١٣٥ ، جـ ٢ ، ص ١٥٢ - ٢٦٥ ، جـ ٤ ، ص ٢٢٢.

- وهذيل، جـ ١ ، ص ١٤٩ - جـ ٢ ، ص ٢٠٥ ، جـ ٤ ، ص ١١٦ - ١١٨ - ٢٢٢.

وواحدة ذكرها ست مرات وهي لغة قيس :

جـ ١ ، ص ٣١ ، ص ٣٩ ، ص ١٤٢ ، ص ١٤٨ ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ ، جـ ٤ ، ص ٢٢١.

أما لغة طيئ فقد ذكرها عشر مرات :

جـ ١ ، ص ٣٧ ، ص ٦٨ ، ص ٩٦ ، ص ١٥٨ ، جـ ٢ ، ص ١٧ ، جـ ٣ ، ص ٢٢٣ ، جـ ٤ ، ص ٢٠٦ - ٢١٤ ، ص ٢١٩ ، ص ٢٢٢.

في حين رجع إلى الحجازيين أربعاً وعشرين مرة :

جـ ١ ،ص ٦٣ ، ص ١٣٩ ، ص ١٤٢ ، ص ١٤٤ ، ص ٢٤٧ ، ص ٢٥٣ ، ص ٢٦٧ ، جـ ٢ ، ص ١٧ ، جـ ٣ ، ص ١٣٩، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٦٨، ص ٢٦٩ ، جـ٤ ، ص ٦٧ ، ص ٩١، ص ١٨٨ ، ص ٢١٢ ، ص ٢١٣ ، ص ٢٢٠، ص ٢٢١، ص ٢٢٤ ، ص ٣١٢، ص٣٥٢.

أما بنو تميم فقد رجع إليهم اثنتين وثلاثين مرة :

جـ ١ ، ص ٣١ ، ص ١١٤، ص ١٣٩، ص ١٤٢ ، ص ١٤٨، ص ٢٤٧، ص ٢٥٣، ص ٢٦٧، جـ ٢ ،ص ١٧ ، ص ١٤٧ ، ص ١٥٣ ، ص١٥٥، جـ ٣ ، ص ١٠٩، ص ١٩٩، ص ٢٠٦، ص ٢٦٧ ، ص ٢٧١ ، جـ ٤ ، ص ٨١، ص ١٣٠ ، ص ٢١٢ ، ص ٢٢٠ ، ص ٢٢١، ص ٢٢٤ ، ص ٢٨٢ ، ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ ، ص ٣٣٥، ص ٣٥٢ ، ص ٣٥٣ [1].

---

(١) انظر الأشموني وكتابه : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : د. محمد عبد الحميد الطويل، ص ٧٢، مطبعة المدينة، القاهرة، ١٩٨٦م.

قصرت طاقة النظم عن استيعاب الشواهد وتحليلها فكان ذلك مطلباً عزيزاً فى الشروح التى تلت الألفية فالأشمونى يقول عند شرح قول ابن مالك:

٦٤ - وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه فى كنته الخلف انتمى.

أى وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيها غير ناسخ للابتداء سواء أكان فعلاً نحو سلنيه وسلنى إياه والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذ أرجح قال تعالى: فسيكفيكهم الله - أنلزمكموها - أن يسألكموها - ... إذ يريكهم الله فى منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً[١].

* يقول فى موضع آخر: إذا نعت بمفرد وظرف وجملة، قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو: وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه[٢]. وهو يستخدم الشاهد القرآنى للاستدلال على المعانى فهو يقول عن (من) الجارة بأنها تأتى لمعان منها التبعيض نحو: حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون، الثانى بيان الجنس نحو:

فاجتنبوا الرجز من الأوثان[٣].

ويستخدم الشاهد القرآنى للرد على معارضيه فهو يقول بعد شرح قول ابن مالك:

٥٢٢ - وكلا اذكر فى الشمول وكلا
كلتا جميعاً بالضمير موصلا

---

(١) انظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١، ص ١١٧.
(٢) انظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ٣، ص ٧٢.
(٣) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢١٠.

لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه. ولايجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشرى ولا حجة فى (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ولا قراءة بعضهم (إنا كلا فيها) على أن المعنى جميعه وكلما بل جميعاً حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فيها [1].

بل إنه يؤيد الكوفيين بقراءة شاذة، حيث يقول عند شرح قول ابن مالك عن نون التوكيد [2].

ولم تقع خفيفة بعد الألف

أى سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها أو حرف بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافاً ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده، (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لأنه على حده إذ الأول حرف لين والثانى مدغم ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم (فدمرانهم تدميراً) حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكران (ولاتتبعان سبيل الذين لايعلمون).

ويقول عند شرح قول ابن مالك : والنون إن تشدد فلا ملامة (والنون) من مثنى الذى والتى (إن تشدد فلا ملامة) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه وقد قرء (واللذان يأتيانها منكم) وأما فى النصب فمنعه البصرى [3] وأجازه الكوفى وهو الصحيح فقد قرئ فى السبع (ربنا أرنا اللذين أضلانا) ويقول عند شرح قول ابن مالك عن أو :

٥٥١ - .... وإضرَابٌ بها أيضاً نُمِى

(١) انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، جـ ٣ ، ص ٧٥.

(٢) المصدر السابق، جـ ٣ ، ص ٢٢٤.

(٣) انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١ ، ص ١٤٨.

أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وابن على وابن برهان.

وابن جنى مطلقاً تمسك بقوله :

كـانوا ثمـانين أو زادوا ثمانيـة

لولا رجـاؤك قـد قتلـت أولادى

وقراءة أبى السماك : أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو [1].

قصرت طاقة النظم عن تضمن الإشارة إلى حالات الإعراب أو البناء والعلامات المصاحبة لذلك فى :

٩٤ - وكالتـى أيضـاً لديهم ذات

ومـوضـع اللاتـى أتـى ذوات

(وكالتى) : خبر مقدم. (لديهم) : أى مستعملة عند طيئ (ذات) : مبتدأ مؤخر (وموضع) : بالنصب على الظرفية بأتى، (ذوات) : جمعاً لذات وهى فاعل أتى وقد تستعمل (ذات) فى المفرد المؤنث و (ذوات) فى جمع المؤنث ومنهم من يثنيها ويجمعها و (ذوات) فى الجمع مبنية على الضم وقد تعرب إعراب جمع المؤنث السالم وأما (ذات) فالفصيح أنها مبنية على الضم.

قصرت طاقة النظم عن التعبير عن المصطلح لنفهم دلالته كما فى (ما استفهام) والمقصود الحرف ما الذى يؤدى معنى الاستفهام.

٩٥ - ومثل ماذا بعد ما استفهام

أو مـن إذا لم تلـغ فـى الكـلام

(ومثل ما) : خبر مقدم، (ذا) : مبتدأ مؤخر، ويعنى أن ذا مثل ما المؤولة من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد. (ما استفهام) : قوله ما استفهام من إضافة الدال للمدلول فهى على معنى لام الاختصاص لا بيانية

---

(١) انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ٣ ، ص ١٠٦.

ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (أو من) : أى أو بعد من استفهام على الأصح (من) : معطوف على ما (إذا لم تلغ) : يعنى أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فى أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً فتقول من ذا عندكِ وماذا عندك يعنى أن (ذا) تستعمل موصولة، بشرط أن تسبق بـ (مَا) أو (مَن) الاستفهاميتين نحو ماذا فعلت – ومن ذا جاءك وقد تلغى (ذا) إذا جعلت مع (مَا) أو (مَن) كلمة واحدة للاستفهام قصرت طاقة النظم عن التعبير على مصطلح الموصولات الاسمية دون غيرها فى قوله (كلها).

٩٦ – وكلها يلزم بعـــده صـــله

على ضمـــير لائـــق مشتـــمله

وكلهـا : أى كل الموصولات، (صلة) تبين معناه، (على) : متعلق بمشتمله، (مشتمله) : نعت صلة ويشترط فى صلة الموصول الاسمى أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول وقد يكون الموصول (من أو ما) إذا قصد بهما غير المفرد المذكر فتقول (أعجبنى من قام) مراعاة للفظ و (من قاما) مراعاة للمعنى.

قصرت طاقة النظم عن الاستعمال الدقيق للمصطلح فاستعملت (صفة) مكان (وصف) وقصرت عن التعبير على حالة الشذوذ فى وصل الأفعال المضارعة .

٩٨ – وصفـة صـريحة صلـة أل

وكـونهـا بمعـرب الأفعـال قـل

(صفة) : خبر مقدم، (صريحة) : نعت صفة.

(صريحة) : خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (صلة) : مبتدأ مؤخر.

(كونها) : أى أل (قل) : أى قليل.

ولاتوصل الألف واللام إلا بالصفة الصريحة مثل اسم الفاعل فى نحو (الضرب) واسم المفعول فى نحو (المضروب) : والصفة المشبهة فى نحو (حسن الوجه).

وشذ وصلها بالمضارع نحو (الترضى).

آثر المؤلف أن يضمن المنظومة ما ورث عن علماء النحو من أقوال وآراء لكن طاقة النظم لم تمكنه من التصريح بذلك فى بعض المواضع (بعضهم أعرب مطلقا).

١٠٠ - وبعضهم أعرب مطلقاً وفى

ذا الحذف أيا غير أن يقتفى

(أعرب مطلقا) : أعرب أيا، (مطلقا) : أى فى جميع الصور الأربع (وفى) : متعلق بيقتفى (أيا) : مفعول مقدم بيقتفى، ويعنى أن غير أى من الموصولات يتبع أياً فى جواز حذف صدر صلتها (الحذف أى) : حذف العائد إذا كان المبتدأ (غير) : مبتدأ، (يقتفى) : جملته خبر المبتدأ.

بعض العرب أعرب (أيا) مطلقاً والعائد على الموصول إن كان مرفوعاً لم يحذف، مثل (اللذان قاما) فإن كان العائد المرفوع مبتدأ وخبره مفرد فإنه يحذف نحو (وهو الذى فى السماء إله) [١].

قصرت طاقة النظم عن تحديد المقصود بقوله :

(أبوا) أهم النحاة أم العرب فى :

١٠١ - إن يستطل وصل وإن لم يستطل

فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

يستطل وصل : نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك (نزر) : أى قليل (وأبوا) : (أى العرب) أى امتنعوا عن الحذف (يختزل) :

(١) الزخرف : ٨٤.

والتقدير وكون أل توصل بمعرب الأفعال قليل وأشار بقوله وأبوا أن يختزل إن صلح الباقى إلخ إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لايكون مابعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاءنى الذى هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جاراً ومجرور تامان نحو جاء الذى هو عندك أو هو فى الدار فإنه لايجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة فلاتقول جاء الذى أبوه منطلق تعنى الذى هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دونه.

والعائد المرفوع إذا كان مبتدأ يحذف مع (أى) وإن لم تطل الصلة ولايحذف مع غير (أى) إلا إذا طالت الصلة فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل اضطر الناظم إلى أن يبنى مبهم على مبهم فقال (عندهم) وبنى ذلك على قوله (أبوا) فى البيت السابق على هذا البيت ولم يذكر أى مفسر لهذه الضمائر المتعاقبة.

١٠٢ - إن صلح الباقى لوصل مكتمل

والحذف عندهم كثير منجلى

(مكمل) : نعت لوصل، (مكمل) : أى مكمل الوصول (منجلى) : نعت كثير ، خبر بعد خبر.

شرط حذف صدر الصلة ألا يكون بعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعد جملة نحو (جاء الذى هو أبوه منطلق (أو) هو ينطلق أو ظرف أو جار مجرور تامان نحو (جاء الذى هو عندك) أو (هو فى الدار).

قصرت طاقة النظم عن استيعاب مسائل الصرف والتصريف لذلك نجد تكملة فى تصريف الأفعال [1] لمحمد محيى الدين عبد الحميد (فى آخر تحقيق لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) هذه عبارة عن خلاصة موجزة استدرك فيها محمد محيى الدين عبد الحميد ما أغفله ابن مالك فى الألفية أو أجمل فيه القول إجمالاً فى تصريف الأفعال.

(١) انظر هذه الخلاصة فى آخر الجزء الثانى من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، صفحات ٥٩٦ - ٦٦٠.

وهو يشير هنا إلى أن تفصيل القول عن الصرف إنما ذكره فى كتابه الآخر (دروس التصريف) الذى كان قد أعده لطلاب كلية اللغة العربية بالأزهر.

جعل الشيخ محيى الدين هذه الخلاصة فى خمسة أبواب :

عرض فى الباب الأول : أوزان المجرد والمزيد، معانى هذه الأبنية، مضارع الفعل الثلاثى.

الباب الثانى : الصحيح والمعتل وأقسامهما : السالم، المضعف، المهموز، المثال، الأجوف مع ذكر الأحكام ومضارع هذه الصيغ، الناقص ومضارعه، اللفيف المفروق واللفيف المقرون وأحكام كل منهما.

الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر.

الباب الرابع : فى تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة، ماض، مضارع، أمر) مع الضمائر.

الباب الخامس : تقسيم الفعل إلى : مؤكد وغير مؤكد.

مايلفت النظر فى هذه الخلاصة أن المؤلف لم يذكر الخلافات إلا فى القليل النادر، وقد علل للمسائل فى الهوامش بطريقة قريبة وواضحة.

وإذا انتقلنا إلى المصطلحات والتعريفات وأردنا أن نتبين موقعهما فى النحو التعليمى من كتب القدماء فإننا نجد مصنفاتهم تتفاوت أيضاً فى ذكر هذه المصطلحات والتعريفات خضوعاً للمستوى التعليمى من جانب ولنضج

المصطلح واستقراره ووضوحه من جانب آخر، وأن نقول إن المتقدمين آثروا التخفيف من ذكر المصطلحات اكتفاء بإيضاح ماتدل عليه وربما كان فى ذلك يسر للدارسين لا عسر. ومن المصطلحات التى تتبعناها فتبينا أنها لم تشع عند المتقدمين الإعراب التقديرى، العلامات الأصلية، العلامات الفرعية، الفعل المبنى للمجهول، نائب الفاعل، لا النافية للجنس، شبه الجملة، المصدر المؤول، الملحق بالمثنى، الأفعال الخمسة، النعت السببى، النعت الحقيقى،

وإنما ظهرت هذه المصطلحات وغيرها كثير فى كتب المتأخرين والشراح وأصبحت تلقى على الدارسين والمتعلمين وملأت أفواه المعلمين والعجيب أن تغيب بعض هذه المصطلحات عن نظم ابن مالك رغم أنه وصفها فى لغته ولم يكن هذا الإغفال مراعاة لمستوى الدارسين ولكن من أجل النظم دون مراعاة لمستواهم فى استيعاب تلك المصطلحات وإدراك المراد منها مما يمثل عائقاً بينهم وبين مايريدون الوصول إليه وبخاصة المبتدئون.

فى إطار عرض ابن مالك لمسوغات الابتداء بالنكرة عرض لبعض الأسباب وقصر عن بعضها فهناك غير ذلك من المسوّغات مما أكثرت منه بعض مطولات النحو، لكنها تندرج تحت القاعدة العامة من أن « المعوّل على الفائدة» ولعل هذا ما عناه ابن مالك فى الألفية (وليقس ما لم يقل).

فى إطار عرض الناظم لكل من المبتدأ والخبر يجب حذف المبتدأ فى مواضع - لم يذكرها الناظم - من أهمها مايلى :

١ - النعت المقطوع للرفع إذا قصد به المدح أو الذم أو الترحم.

فالمدح : كقراءة من قرأ (الحمدُ للهِ ربُّ العالمين) [١] برفع كلمة (رب).

- الذم : مثل (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمُ) برفع كلمة (الرجيم). على القطع.

٢ - المصدر الذى يؤتى به بدلاً من الفعل مرفوعاً، كقوله تعالى : (فصبرٌ جميلٌ) [٢].

وما ورد من قولهم (سمعٌ وطاعة) - وقول منذر بن درهم :

فقالت : حنانٌ، ما أتَى بك هاهنا !! أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارف

وجاء فى التصريح : وأصل هذه المصادر النصب بفعلٍ محذوف وجوباً، لأنها

---

(١) الفاتحة : ١.

(٢) سورة يوسف: ١٨.

من المصادر التى جئ بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب.

٣ - المخصوص بالمدح أو الذم مع (نعم وبئس) إذا تأخر عنهما. كقولنا (نعمَ صديقُ الرسولِ أبو بكر) و (بئس رجل الأذى أبو جهل) فيعرب - فى بعض الآراء - خبر مبتدأ محذوف وجوباً.

٤ - أن يكون الخبر مستعملاً فى القَسَم عرفاً، كما ورد من قولهم (فى ذمتى لأفعلنّ كذا)، تقديره (فى ذمتى يمين) [1].

فى إطار عرض ابن مالك لإنّ المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

١٨٣ - وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخبر لامُ ابتـداء، نحـو «إنّى لَوَزَرْ»

١٨٤ - ولايَلـى ذى الـلامَ ما قد نُفيَا ولا مـن الأفعالِ ما كـ «رَضِيَا»

١٨٥ - وقد يليها مع «قَدْ» كـ «إنّ ذا لقد سَمَا علـى العِدَا مستَحْوِذَا»

١٨٦ - وتصحبُ الواسِطَ معمولَ الخبرْ الفَصْلَ واسـماً حـلّ قبله الخبر

ذات الكسر : هى «إنّ» - الوَزَر : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن مالك الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثلته فى الأبيات الثلاثة الأولى.

وفى البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

قال ابن مالك فى كسر همزة إنّ وفتحها.

١٧٧ - وهمزَ «إنّ» افتحْ لِسَدّ مَصْدَرِ مَسَدّها ، وفى سوى ذاك اكْسِرِ

---

(١) د. محمد عيد (نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك) القسم الأول، ص ١٧٦ و ١٧٧.

تلك هي القاعدة العامة، ويمكن الاكتفاء بها، والاحتكام إليها عن الفتح والكسر للهمزة.

لكن : فصّلت معظم كتب النحو هذا الموضوع تفصيلاً، فذكرت أهم مواضع الكسر، وأهمّ مواضع الفتح، وأهم مواضع جواز الأمرين مع اختلاف بينها في عدد ما تورده من هذه المواضع.

وحَسُنت هذه الكتب صُنْعاً، لأن الكثيرين من دارسي العربية يشق عليهم التعرّف بأنفسهم على الكسر والفتح لهمزة (إنّ) فهم في حاجة للمعاونة التوضيحية المفصلة لهذه المواضع – فالأداة التي تختص بتوكيد الجملة الاسمية هي :

(إنّ) المكسورة الهمزة، المشدّدة النون، وهي التي يسميها النحاة بالحرف المشبّه بالفعل، وهي تسمية تقوم على افتراض أن هذه الأداة إنما جيء بها لتنسخ حكم المبتدأ والخبر، ولتعمل فيما بعدها نصباً ورفعاً. أما دلالتها على التوكيد، وأمّا وظيفتها التي تؤديها في الكلام، ففي المحلّ الثاني عندهم.

إذا أريد إلى توكيد الجملة الاسمّية لحقتها (إنّ) هذه من أولها، فقيل في : إن خالداً ظريف، وإذا أريد إلى تقوية التوكيد جيء باللام بعدها مفصولة عنها، فقيل : إن خالداً لَظريف.

وإذا اتصلت (إنّ) بالمسند إليه، ولم تفصل عنه بفاصل، ثم كثر اتصالها به، وطال في الاستعمال، صارا بمنزلة الكلمة الواحدة المركبة، وكان العرب يستريحون إلى الفتح في المركبات، ففتحوا المبتدأ بعدها.

أولاً : أهم مواضع كسر همزة « إنّ » :

١ – أن تقع في بداية الكلام.

قال تعالى : (إِنّا أنزلناه في ليلة القدر) (١).

(١) القدر : ١.

- ويُعدّ من هذا الموضع ماجاء بعد حروف تمهد لبداية الكلام، كحروف الاستفتاح والابتداء، إذا تعدّ (إنّ) قد جاءت في بداية الكلام حكماً.

قال تعالى :

(ألا إنّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون) [1].

وقال :

(ثُمّ إنّ ربّك للذين عملوا السُّوءَ بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، إنّ ربّك من بعْدها لَغفور رحيم) [2].

ففي الآية الأولى جاءت (إنّ) بعد (ألا) وهي حرف استفتاح وفي الآية الثانية جاءت (إنّ) بعد (ثمّ) وهي حرف ابتداء.

٢ - أن تقع بعد اسم المكان (حيْثُ).

تقول (من تعاليم الإسلام ألاّ تزاحمَ الناسَ حيثُ إنهم جالسون مستقرون) فمن المعروف أن (حيث) من الأسماء التي لاتضاف إلا للجمل في رأي جمهور النحاة، فمجيء (إنّ) بعدها إنما هو في بداية جملة مستقلة، هي جملة المضاف إليها.

٣ - أن تجيء بعد اسم الزمان (إذْ).

تقول : ذهبت للمصيف إذْ إنّ الجوّ حارّ.

فكلمة (إذْ) ظرف للماضي، وتضاف للجمل، فمجيء (إنّ) بعدها يعدّ في بداية جملة مستقلة، هي جملة المضاف إليها.

٤ - أن تجيء (إنّ) في بداية جملة الصّلة.

---

(١) يونس : ٦٢.

(٢) النحل : ١١٩.

قال تعالى حكاية عن «قارون» و (آتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعصبةِ أُولى القوة) [1].

– فإن وقعت فى حشو الصلة فتحت، كالمثال النحوىّ (جاء الذى عندى أنّه فاضل).

٥ – فى بداية جملة جواب القسم.

قال تعالى : (حم، والكتاب المبين، إنَّا أنزلناه فى ليلةٍ مباركةٍ) [2] والكتاب المبين : جملة قسم بواو القسم. وقد اشترط فى هذا الموضع : أن يكون فى خبرِ (إنَّ) التى جاءت فى أولِ جواب القسم «اللام» مثل (أقسم إِنَّ الصلح لَخير) و (لعمرك إنَّ الصلحَ لَخير).

فإن تضمنت جملة القسم معنى الفعل ولم تكن نصّاً فى القسمِ فلا حاجة لهذا الشرط، كالآية المستشهد بها، وكقولك (والله إنَّ الصلحَ خير).

والخلاصة : أن القسم الصريح جملة فعلية أو اسمية لابد لكسر (إنَّ) من وجود اللام فى خبرها.

أما القسم غير الصريح – المتضمن معنى الفعل – فلا حاجة معه لوجود اللام فى الخبر.

٦ – فى بداية الجملة بعد القول.

قال تعالى : (قال : إنِّى عبدُ الله) [3].

وقال (قل : إنِّى لا أملكُ لكم ضرّاً ولا رَشَدا) [4].

٧ – أن تجئ فى أول جملة تقع حالاً مما قبلها.

مثَّل لذلك ابن مالك بقوله (زرتُه وإنَّ ذو أمل).

---

(١) القصص : ٧٦.

(٢) الدخان : ١ – ٣.

(٣) مريم : آية ٣٠.

(٤) الجن : آية ٢١.

٨ – أن تجئ فى أول جملة تقع صفة لما قبلها.

تقول (طالعت كتاباً إنَّه مفيد).

٩ – أن تجئ بعد فعل من أفعال القلوب علّق عن العمل بلام الابتداء فى خبر «إنَّ : المكسورة».

مثال ابن مالك (اعلمْ إنه لَذو تُقى).

ومن شواهد الموضع قوله تعالى (والله يعلم إنَّك لَرسولُه) (١).

١٠ – أن تجئ فى بداية جملة تقع خبراً عن اسم ذات – من أمثلة النحو (زيدٌ إنَّه فاضل).

قال ابن مالك :

١٧٨ – فاكْسِرْ فى الابتدا وفى بدء صِلَهْ	وحيث «إنَّ» لَيمينٍ مُكْمِلَه
١٧٩ – أو حُكِيَتْ بالقول، أو حلَّتْ مَحَلّ	حالٍ، كزرتُه وإنّى ذو أَمَل
١٨٠ – وكسروا من بعد فعل عُلِّقَا	باللام، كـ «اعلَمْ» إنَّه لذو تُقَى

جاء فى هذه الأبيات الثلاثة ستة مواضع تحمل فى الشرح السابق أرقام (١ – ٤ – ٥ – ٦ – ٧ – ٩) وترك الباقى اختصاراً أو لأنها يمكن أن تندرج تحت بعض المواضع السابقة، وبخاصة الموضع الأول «بداية الكلام».

ثانياً : أهم مواضع فتح همزة « أنّ » :

لنتذكّر ثانية أنَّ همزة «أنَّ» تفتح إذا أوّلت بمصدر يقع الموقع النحوىّ الذى يقتضيه السياق – وأهم هذه المواضع :

١ – الفاعل :

قال تعالى (أو لمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنزلنا عليك الكتاب يُتْلى عليهم) (٢).

---

(١) المنافقون : الآية الأولى.

(٢) العنكبوت : ٥١.

والمصدر المؤول تقديره (إنزالُنا) وهو فاعل (يكفهم).

٢ – نائب الفاعل:

قال تعالى (قل : أُوحِيَ إِلَيَّ أنه استمعَ نفرٌ من الجنِّ) [١].

المصدر المؤوّل (استماعُ نفرٍ من الجن) وهو نائب فاعل الفعل (أُوحِيَ).

٣ – المفعول به :

قال تعالى (ولاتخافون أنّكم أشركتم بالله)[٢].

المصدر المؤول (إشراككم بالله) وهو مفعول به للفعل (تخافون).

٤ – مبتدأ :

قال تعالى (ومن آياته أنّك ترَى الأرضَ خاشعة) [٣].

المصدر المؤوّل (رؤيَتَكَ الأرضَ) وهو مبتدأ مؤخر، خبره الجار والمجرور (من آياته).

٥ – الخبر – بشرط أن يكون «المبتدأ اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها».

مثال المسألة : اعتقادى أنه فاضلٌ – استوفى الشروط – تفتح .

قولى : أنّه فاضلٌ – المبتدأ قول تكسر (إنّ).

اعتقادُ زيد – إنه حقٌ – الخبر يصدق على المبتدأ – تكسر «إنّ».

٦ – المجرور بحرف الجر :

تقول : حكم القاضى على المتهم لأنّ الأدلَة كافيةٌ التقدير (لكفاية الأدلة) – المصدر مجرور باللام.

---

(١) الجن : الآية الأولى.

(٢) الأنعام : ٨١.

(٣) فصلت : ٣٩.

٧ – المجرور بالإضافة:

يستشهد بالآية (فوربِّ السماءِ والأرضِ، إنَّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تنطقون)[١].

٨ – العطف علي موقع نحويّ سابق للرفع أو للنصب أو للجرّ (يابنى إسرائيل، اذكروا نعمتِى التى أنعمت عليكم وأنّى فضّلتكم على العالمين)[٢].

تقدير الكلام (اذكروا نعمتى وتفضيلى) فعطف المصدر المؤول (تفضيلى) على كلمة (نعمتى) ولذلك فتحت «أنّ».

٩ – البدل من كلمة سابقة، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

قال تعالى (وإذ يَعِدُكم اللهُ إحْدى الطائفتين أنّها لكم) [٣].

« أنَّ واسمها وخبرها » بدل اشتمال من « إحدى الطائفتين » الواقعة «مفعولاً ثانياً».

هذا : ولم يفصل « ابن مالك » لمواضع السابقة ولا بعضها، بل ذكر القاعدة العامة فقط فى بيت واحد – قال :

١٧٧ – وهمزَ « إنَّ » افتحْ لسَدِّ مصدرِ
مَسَدَّها ، وفى سوى ذاكَ اكْسِرِ

جواز كسر همزة « إنَّ » وفتحها.

الضابط الذى يحكم ذلك مايلى :

أن تجيء « إنَّ واسمها وخبرها » فى موضع تصلح فيه الجملة كاملة، فتكسر همزة « إنَّ ».

وأيضاً يصلح فيه المفرد «المصدر المؤوّل » فتفتح الهمزة. وقد فصّلت كتب النحو أهم هذه المواضع، وهى :

(١) الذاريات : ٢٣.
(٢) البقرة : ١٢٢.
(٣) الأنفال : ٧.

١ – أن تقع بعد « فاء جواب الشرط» .

قال تعالى (مَنْ عَمِلَ منكم سوءاً بجهَالةٍ ثمَّ تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم)[1] .

– قرئت بكسر همزة «إن» بعد الفاء، على اعتبار «إنَّ واسمها وخبرها» جواب الشرط، فهي جملة كاملة، والتقدير (فهو غفور رحيم) .

– وقرئت بالفتح (فأنه غفور رحيم) على اعتبار المصدر المؤول ، وهو «مفرد» :

(أ) مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير (فالغفرانُ والرحمةُ حاصلان) .

(ب) خبراً والمبتدأ محذوف، والتقدير (فالحاصلُ الغفرانُ والرحمةُ) وعلى كلا التقديرين (أ – ب) فالجملة الاسمية من المبتدأ والخبر جواب الشرط.

٢ – أن تقع «إن واسمها وخبرها» بعد «إذا : الفجائية» .

قال سيبويه : سمعت أحد الأعراب ينشد هذا البيت كما أخبُرك به :

وكنت أُرى زيداً – كما قيل – سيّداً

إذا أنّـه عـبـــدُ القَـــفَا واللّهَـازِمِ

– روى البيت بكسر همزة «إن» إذا إنّه عبدُ القَفَا واللهازم على اعتبار ماجاء بعد (إذا) جملة كاملة، وكأنه قال (إذا هو عبدُ القفا واللهازم) .

– وروى بفتح الهمزة (إذا أنه عبد القفا واللهازم) باعتبار المصدر المؤول.

(أ) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير (إذا عبوديّتهُ حاصلةٌ) .

(ب) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (إذا الحاصلُ عبّوديّته) .

٣ – أن تقع في موضع تفيد فيه التعليل.

---

(١) الأنعام : ٥٤.

قال تعالى (وصَلِّ عليهم، إنَّ صلاتَك سَكَنٌ لهم) [1].

– قراءة الكسر : على أنها جملة مستأنفة تفيد التعليل.

– قراءة الفتح : على المصدر المؤوّل المجرور باللام المحذوفة، والتقدير (لسَكَنٍ صلاتِك لهم).

٤ – أن تقع في بداية جملة جواب قسم، تحقق فيه مايلى :

(أ) أن يكون القسم بفعل ملفوظ (أقسم – أحلف إلخ).

(ب) ألا تجئ «لام الابتداء» في خبر «إنّ».

نسب إلى «رؤبة بن العجاج» قوله يخاطب زوجه :

لتقْعُدنَّ مَقْعَدَ القَصِىِّ
منِّى ذى القاذورة المَقْلِىِّ
أو تحلفى بربِّك العَلِىِّ
أنّى أبو ذيّالك الصَّبِىِّ

– رُوِىَ (إنى أبو ذيّالك الصبىّ) بكسر «إنَّ» فهى جملة جواب القسم.

– ورُوِىَ (أنى أبو ذيّالك الصبىّ) على أن المصدر المؤوّل مجرور بحرف جرٍّ محذوف، والتقدير (علىَ أنى أبو ذيّالك الصّبىّ) أى (على أُبوّتى لذلك الصبىّ) ويكون الجار والمجرور (على أُبوّتىَ) متعلقاً بالفعل (تحلفى) وقد سدّ مسدّ جواب القسم، ولايصلح جواباً، لأن الجواب لابدّ أن يكون جملة.

– يتفرع على ذلك أنه إذا لم يتحقق أحد الشرطين السابقين، وجب كسر همزة «إنّ» – كما يلاحظ فى الأمثلة التالية:

واللّه : إنّ زيداً قائم	القسم بغير فعل ملفوظ.
أقسم : إنّ زيداً لقائم	جاءت اللام فى خبر «إنّ»

(١) الأنعام : ١٠٣.

والله إنّ زيداً لقائم   القسم بغير الفعل – و – اللام فى خبر «إنّ».

٥ – أن تجئ جملة «إنّ واسمها وخبرها» وقد تحقق لها مايلى:

(أ) خبراً عن قول (قول – حديث – كلام – نطق – حمد – شكر – دعاء).

(ب) خبرها قول (من نوع الكلمات السابقة).

(جـ) القائل واحد.

– مثال النحو (قَوْلِى إنى أحمدُ الله).

– تنطق (إنّ) بالكسر، على اعتبار أنّ جملة (إنىّ أُحمَدُ الله) كلّها خبر المبتدأ (قولى) وليست فى حاجة إلى رابط، لأنها المبتدأ نفسه فى المعنى.

– وتنطق (أنّ) بالفتح، على اعتبار أن المصدر المؤوّل (حمدُ الله) خبر المبتدأ (قولى).

لكن: إذا لم يتحقق أحد هذه الشروط، لـ «إنّ» فلها حكم آخر، من الفتح فقط أو الكسر فقط – كما يلاحظ فى الأمثلة التالية:

– عَمَلِى أنّى أحمدُ الله   المخبر عنه ليس قولاً – يجب الفتح لـ «إن»

– قَوْلِى إِنّى مؤمنٌ   خبر «إنّ» ليس قولاً: يجب الكسر لـ«إنّ»

– قَوْلِى: إنّ صديقى يحمدُ الله   القائل مختلف: يجب الكسر لـ«إنّ».

٦ – أن تقع بعد حرف العطف «الواو» وقد سُبقَت بمفردٍ صالح للعطف عليه.

قال تعالى (إنّ لك ألاّ تجوعَ فيها ولا تَعْرى – وأنّك لا تَظْمَأُ فيها ولاتَضحَى) (١).

– قرئت الآية الثانية بالكسر (وإنّك لاتظمأُ فيها) ولها تخريجان:

(أ) العطف على جملة (إنّ لَكَ ألاّ تجوعَ فيها) – فالواو لعطف الجمل، وما بعد الواو جملة مستقلة، «إنّ» فى بدايتها، فكسرت.

---

(١) طه: ١١٨ و ١١٩.

(ب) الاستئناف : فالواو حرف استئناف، ومابعدها جملة جديدة مستأنفة، وقعت (إنّ) في بدايتها، فكسرت.

– قرئت الآية بالفتح (وأنّك لا تظمأ فيها).

وتخرج على أن المصدر المؤول (عدم ظمئك) معطوف على اسم «إنّ» المؤخر في جملة (إنّ لك ألا تجوع) وهو ألاّ تجوع) المؤول بـ (عدم جوعك) – وهو أيضاً مصدر مؤوّل بالحرف (أنْ) ومنفيّ، «فالواو» على ذلك لعطف المفردات، عطفت مصدراً مؤوّلاً على مصدر مؤوّل.

٧ – أن تقع بعد (حتّى).

مثال النحاة (مرض زيد حتى إنّهم لايرجونه).

– الكسر : على أن (حتى) حرف ابتداء، ومابعدها جملة مستأنفة.

– الفتح على أن (حتى) حرف عطف أو جر، والمصدر المؤوّل من «أنّ واسمها وخبرها» معطوف على ماقبله أو مجرور بها.

٨ – أن تقع بعد عبارة (لا جَرَم).

قال تعالى (لا جَرَم أنّ اللّهَ يعلمُ مايُسرُّون ومايُعلنون) (١).

– قرئت بالكسر (إنّ اللّه يعلم مايُسرّون وما يُعلنون).

خرّجها «الفراء» على أنّ (لاجَرَمَ) بمنزلة القسم، وجاءت جملة «إنّ واسمها وخبرها» جواباً للقسم، فهي جملة جديدة، فكسرت «إنّ» ويؤيّد ذلك ما رُوِيَ عن العرب من قولهم (لا جَرَمَ لآتينّك) بدخول «اللام» في جواب (لا جرَم) وهذا دليل على أنها للقسم.

– قرئت بالفتح (أنّ اللّه يعلمُ مايُسِرُّون ومايعلنون) وقد خرجت نحوياً بالوجهين التاليين :

(أ) ماينسب إلى سيبويه.

---

(١) النحل : ٢٣.

عدّ (لاجرم) مكونة من كلمتين (لا : حرف زائد) و (جَرَم) فعل ماضٍ بمعنى (وَجَب) و (أنّ اللّه يعلم مايسرون ومايعلنون) فى تأويل مصدر فاعلَ للفعل (جرم) والتقدير (وَجَبَ علمُ اللّه مايسرون ومايعلنون).

(ب) ماحكاه «الفراء» من أنّ (لاجرم) بمعنى (لابُدّ) فالإعراب كمايلى:

لا : نافية للجنس – جَرَمَ : اسمها – أنّ اللّه يعلم ما يسرون ومايعلنون – المصدر المؤول مجرور بحرف الجر «من» المقدرة، والجار والمجرور خبر «لا» والتقدير (لابدّ من علمِ اللّهِ مايسِرّون ومايعلنون).

قال ابن مالك :

١٨١ – بعـــد «إذا» فُجاءة أو قَسَم

لا «لام» بعـــده بوجْهَـــــين نُمِى

١٨٢ – مع تِلْو «فا» الجزا، وذا يَطَّرِدُ

فـى نحـــو «خيرُ القولِ إنى أحمدُ»

فذكر ابن مالك أربعة مواضع فقط، هى التى شرحت فيما سبق تحت أرقام(١ – ٢ – ٤ – ٥) – ولم يذكر بقية المواضع، ولم تتسع طاقة النظم لشرح المواضع المذكورة باستقصاء وتوضيح – وهذا مايدخل فى طوق الناظم ونظمه [١].

قال ابن مالك فى باب الفاعل :

٢٣٠ – وتـاءُ تأنيـــثٍ تَلِي الماضـى إذا كـان لأُنثى، كـ «أبَتْ هندُ الأذَى»

٢٣١ – وإنّما تلـــزمُ فعـــل مُضْمَرِ متّصلٍ أو مُفهـمِ بنت ذاتَ حرِ

٢٣٤ – والحذفُ قد يـأتى بلا فصلَ ومَعْ ضمـيرِ ذى المجازِ فـى شعرٍ وقَعَ

---

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك ، القسم الأول، ٢٦٦ – ٢٧٩.

٢٣٦ - والحذفُ فى «نِعْمَ الفتاةُ» استحسنوا   لأن قصدَ الجنسِ فيه بيِّنُ

٢٣٧ - وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التاء فى   نحو «أتى القاضىَ بنتُ الواقف»

٢٣٣ - والحذفُ مع فصلٍ بـ «إلاَّ» فُضِّلاَ   كـ «ما زَكَا إلا فتاةُ ابنِ العَلاَ»

٢٣٥ - والتَّاءُ مع جمعٍ سِوَى السَّالِمِ من   مذكَّرٍ كالتَّاء مع إحدى «اللَّبِنْ»

وعرض الناظم لهذا الموضوع موجز ومشتّت والعناية فيه بالفروع غلبت على صلب الموضوع، مما يشق معه الفهم والاستيعاب وهذا شأن الناظم أحياناً. حيث قرر الناظم أحكام التذكير والتأنيث لعامل الفاعل فى هذه الأبيات السبعة كما يلى :

- فى البيت الأول، ذكر أن علامة التأنيث فى الماضى هى «التاء» كـ (أبتْ هند الأذى).

- وذكر فى الثانى موضعَىْ وجوب التأنيث، بأن يكون الفاعل ضميراً متصلاً - مستتراً - أو «ذَات حِرِ» ويقصد به المؤنث الحقيقى» (حِرِ - فرْج).

- وفرع فى البيت الثالث على وجوب التأنيث، بأن التاء قد تحذف مع المؤنث الحقيقى المتصل بالفعل، وأيضاً فى الشعر مع الضمير العائد على المؤنث المجازى.

- وفرع آخر فى البيت الرابع، وهو أنه مع فاعل (نعم وبئس) المؤنث الحقيقى استحسن حذف التاء، لأن المقصود «الجنس».

- وفى الخامس بين أنِ المؤنِث الحقيقى المفصول من الفعل يجوز معه ترك التاء، نحو (أتى القاضِىَ بنتُ الواقفِ).

- وفرّع على ذلك فى البيت السادس، فبيّن أن الفصل بالحرف (إلاّ) الأحسن معه تذكير الفعل، مثل (ما زَكَا إلا فتاة ابن العَلاَء).

وأخيراً يقول : إن الجمع سوى المذكر السالم، يعامل معاملة المؤنث المجازى فى جواز تذكير الفاعل وتأنيثه معه، مثل إحدى (اللِّبن) وهى (لَبِنة)

(اللبن – الطوب النيئ) – ومفهوم ذلك أن هذا ينطبق على جمع التكسير وجمع المؤنث السالم[1].

في إطار عرض ابن مالك لباب الاشتغال قال :

٢٦٠ – واخْتِيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَب
وبعــدَ ما إيلاؤُه الفـــعــلَ غَلَــبْ

٢٦١ – وبعد عاطفٍ بـلا فصـــلٍ عَلَى
معمـــولِ فعـــلٍ مســـتقرٌّ أوّلا

في البيت الأول المسائل (١ – ٢ – ٣) وفي البيت الثاني مسألة العطف (٤) – أما المسألة الأخيرة (٥) فلم ترد في النظم.

فأشهر مسائل ترجّح النصب على الرفع خمسة – ذكر الناظم منها أربعة، وهي:

١ – أن يكون الفعل المشغولَ طَلَبيّاً (الأمر والدعاء خاصة) تقول (المريضَ عُدْهُ) و (اللّهمّ عبدَك ارحمه).

– قوله تعالى (الزانيةُ والزاني فاجْلِدُوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة)[2].
ليس من باب الاشتغال – ولتوجيه الآيَة رأيان :

– رأي سيبويه : (الزانية والزاني) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير (مِمّا يُتلى عليكم حكم الزانية والزاني) والفاء في (فاجلدوا) للاستئناف.

– رأي المبرد : أن هذا من باب المبتدأ والخبر، والفاء واقعة في الخبر، لكن ليس هذا من باب الاشتغال، لأنه في قوة جملة الشرط.

٢ – أن يكون الفعلُ المشغول قد تقدم عليه أحد حرفَيْ الطلب (اللام – لا) تقول (لَغْوَ الكلامِ لِتتركْهُ) و (لَغْوَ الكلامِ لاتَسْمَعْهُ).

---

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك ، القسم الأول، ٣٤١ – ٣٤٢.

(٢) سورة النور : ٢.

٣ – أن يقع الاسم المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يجئ بعدها الفعل، ومنها (همزة الاستفهام – لا : النافية – ما : النافية – حيث).

قال تعالى (أبشراً منّا واحداً نتّبعُه)[1].

وتقول (لا الوقتَ أضعتُه ولا العملَ) أو ما الوقتَ أضعتُه ولا العملَ).

وتقول (جلستُ حيث المشهدَ أراه).

٤ – أن يسبق المشغول عنه بعاطف، غالباً (الواو – حتى – لكنْ – بلْ) ولا فاصل بين حرف العطف والمشغول عنه بالحرف (أمّا) – والمعطوف عيه جملة فعلية.

منِ شواهد المسألة قوله تعالى (خلَقَ الإنسانَ من نطفةٍ فإذا خصيم مبين والأنعامَ خلقها لكم) [2].

٥ – أن يكون النصب هو اللائق بالسياق، فيترجح على الرفع الذى يوهم معنىً لايليق بالسياق.

ومن شواهد المسألة قوله تعالى (إنّا كلَّ شئٍ خلقْناهُ بقَدَر) [3] [4].

قال ابن مالك فى باب الإضافة :

٣٩١ – ووصْلُ «أل» بذَا المضاف مُغْتَفَرْ
إن وُصلَتْ بالثّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢ – أو بالذى لـه أُضيفَ الثّاني
كـ «زيدٌ الضارِبُ رأسِ الجَاني»

---

(١) القمر : ٢٤.

(٢) النحل : ٤.

(٣) القمر : ٤٩.

(٤) د. محمد عيد «نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك»، القسم الأول، ٣٦٧ – ٣٦٩.

٣٩٣ - وكونُها في الوصفِ كَافٍ إنْ وقَعْ
مثنَّــــى أو جَمْــــعاً سبــــيلَه اتَّبــــع

جاء في البيت الأول الموضع الأول لبقاء «أل» في المضاف، وفي البيت الثاني الموضع الثاني، واشتمل البيت الأخير على المسألتين الرابعة والخامسة أما المسألة الثالثة فلم تذكر في النظم - وقد ذكرها غير ابن مالك.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٣٩٤ - وربما أكسبَ ثانٍ أوّلاً تأنيثاً إنْ كانَ لحذفٍ مؤهلاً

٣٩٥ - ثان : المضاف إليه - أولاً : المضاف - موهلا - هي : مؤهلا، وسهلت الهمزة.

ومعنى البيت : ربما أكسب «المضاف إليه» التأنيث للمضاف إن صحّ حذف «المضاف» وإقامة المضاف إليه مقامه.

ومن البين أن بيت الألفية قصر عن الإحاطة بالشق الثاني وهو : إكْساب المضاف إليه المضاف التذكير، كما أنه قاصر أيضاً عن الإحاطة بكل شروط المسألة.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٣٩٧ - وبعضُ ما يُضافُ حتْماً امتنعْ
إيلاؤُه اســــماً ظاهــــراً حيث وقَعْ

٣٩٨ - «وَحْــــدَ لَبَّــــيَ و دَوَالَيْ سَعْدَيَ
وشــــذَّ إيــــلاءُ «يَــــدَيْ» للبَّــــي

- في البيت الأول : أن بعض الكلمات الملازمة للإضافة لاتضاف للظاهر، ومفهوم المخالفة أنها تضاف للضمير فقط.

- وفي البيت الثاني ذكر منها أربع كلمات (وحد - لبيك - دواليك - سعديك) فقط - وأشار إلى الاستعمال الشاذّ (لَبّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ) من إضافتها للاسم الظاهر.

واضح أن النظم قاصر عن الإحاطة بكل مايتعلق بالأسماء الملازمة للإضافة إلى الضمير – فهذه إمكاناته.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٤١١ – قبلُ كـ «غيْر» بَعْدُ حَسْبُ أوَّلُ
ودُونَ والجهاتُ أيضاً وعَلُ

٤١٢ – وأعربوا نصباً إذا ما نُكِّرَا
قبلاً وما من بعدِه قد ذَكرا

سبق أن ابن مالك قرر بناء (غير) إذا أُضيفت وحذف المضاف إليه مع نية معناه في قوله (واضمم بناء «غيرا» إنْ عدمت ...).

– وفي البيت الأول هنا قرر أن (قبل – بعد – حسب – أوّل – دون – أسماء الجهات – عل) كلها مثل (غير) في البناء، إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى.

– وفي البيت الثاني قرر أنها تعرب وتنصب إذا نُكرت، بأن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.

ففي البيتين حكم هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى أو لفظاً ومعنى.

– أما تفصيل أحكام هذه الكلمات وتوضيحها والتمثيل لها، فقد قصُر النظم عن الوفاء به.

قال ابن مالك في باب عمل المشتقات عمل فعلها :

٤٦٠ – وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بفَعُل
كالضَخْمِ والجَميلِ والفعلُ «جَمُل»

٤٦١ – وأفْعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ
وبسوى الفاعِل قد يَغْنَى فَعَلْ

الأولى أن يُجاءَ بالصفة المشبهة من (فعُل) على وزنين (فَعْل : ضَخْم) و (فَعيل : جميل – وفعله – جمُل) لكن مجيء الصفة المشبهة منه على (أفْعَل: أخْطَبَ) و (فَعَل : حَسَن) قليل.

وقد يغنى عن اسم الفاعل من (فَعَل) أوزان أخرى غيره، مثل (شَيْخ وأشْيب) من (شاخ وشاب). ومن البين : أن النظم قَصر عن الوفاء بكل ما تتطلبه صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة، وأنه لجأ إلى عبارات ملتوية غامضة للوصول إلى هدفه، وهذه طاقة النظم !!

قال ابن مالك فى حكم توكيد الأفعال بالنون :

٦٣٦ – يؤكدان «افْعَلْ» و «يَفْعَلْ» آتيا

ذا طَلَـــبٍ أو شَــرطـاً «إمّــا» تاليـــا

٦٣٧ – أو مُثْبَتاً فـــى قَسَـمٍ مُسْتَقْبـلاً

وقلَّ بعـــد « مَا و لَـــم وبَعْـدَ لاَ

٦٣٨ – وغيرِ «إمّا» من طوَالـبِ الجـزا

....

يؤكد «نونا التّـوكيد» الأمر – «افْعَلْ» والمضارع «يَفْعَل» إذا جاء بعد الطّلب أو جاء شرطاً بعد (إمّا = إن – ما : الزائدة) أو جاء جواب قسم مثبتاً مستقبلاً – ويقلُّ التوكيد بعد (ما : الزائدة بدون «إنْ» وبعد « لَم » وبعد «لا : النافية).

ومن البين فى النظم أنه اضطرّ إلى التعبير عن الأمر والمضارع بـ (افْعَلْ ويَفْعَل) كما أنه لم يفرّق بين التوكيد الواجب والجائز وهذه طاقة النظم!!.

قال ابن مالك فى باب توكيد الأفعال بالنون :

....

وآخـــرَ المؤكَّـدِ افْتحْ كـ (ابْرُزَا)

٦٣٩ - واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيِّنٍ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ - والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلاَّ الأَلِفْ
وإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ - فاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا
و « الواوِ » - يَاءً كَـ (اسعَيَنَّ سَعْيا)

٦٤٢ - واحذِفْهُ من رَافِعِ هاتَيْنِ، وَفِي
« واوٍ » و « يا » شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ - نحو (اخْشَيِنْ ياهِندُ) بالكسرِ ويَا
قَومُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيا

فى أبيات «ابن مالك» السابقة محاولة لحصر التغييرات وعرضها التى تحدث للمضارع عند توكيده بالنون مباشرة وغير مباشرة.

- فى شطر البيت الأول ذكر أن آخر المضارع - أو الأمر - يفتح إذا باشرته النون، مثل (ابرزَا) وأصلها (ابرزَنْ) وقلبت نون التوكيد الخفيفة «ألفا».

- فى البيت رقم (١) ذكر أن الفعل المضارع حين تلحقه «واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين» يشكل بما يناسب هذه الضمائر، بالضمة قبل الواو، وبالكسرة قبل الياء، وبالفتحة قبل الألف.

- أضاف فى الشطر الأول من البيت الثانى أن هذه الضمائر - حين التوكيد - تحذف إلاَّ «ألف الاثنين» فتبقى.

- فى بقية الأبيات، ذكر حكم الفعل المعتلّ بالألف حين إسناده وتوكيده قال :

إذا كان آخر الفعل «ألفاً» قلب «ياء» إذا رفع الفعل غير «واو الجماعة وياء المخاطبة» كـ (اسعَيَنَّ).

فإن رفع «واو الجماعة أو ياء المخاطبة» حذفت «الألف» و «ضُمّ واو الجماعة»، وكسرت «ياء المخاطبة» نحو (اخْشَيِنْ ياهند) و (اخشونْ ياقوم).

ومن البين : أن عرض الناظم لهذا الموضوع قاصر عن الإحاطة بكلّ مباحثه، كما أنه أيضاً قاصر عن توضيحه بطريقة مقنعة.

قصرت طاقة النظم عن توضيح مفسّر ضمير واو الجماعة (رفعوا) أهو للنحاة أم للعرب في :

١١٧ - وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بالابْتِدَا

كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا

(ورفعوا) فعل وفاعل والضمير للنحاة و (مبتدأ) مفعول رفعوا

و (بالابتدا) متعلق برفعوا والباء للاستعانة أو الضمير للعرب و (كذاك) متعلق بالاستقرار الذى تعلقت به الباء فى قوله بالمبتدأ و (رفع خبر) مبتدأ ومضاف إليه و (بالمبتدا) خبره وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذاك خبراً مقدماً ورفع مبتدأ مؤخراً وخبره مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل وبالمبتدأ متعلق برفع والتقدير رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء. يعنى أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو المبتدأ، والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعاني. متعلق بالاستقرار الذى تعلقت به الباء فى قوله بالمبتدأ. مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ كذلك : رفع الخبر بالمبتدأ . وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى فالمبتدأ مرفوع بالابتدا، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل فى المبتدأ معنوى، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية، غير الزائدة وما أشبهها، والعامل فى الخبر لفظى، وهو المبتدأ.

ولم تسمح طاقة النظم بالحديث عن ظاهرة التضمين أى أداء الفعل معنى فعل آخر يختلف عنه فى اللفظ ولكن اتفاق المعنى يؤدى إلى التوافق فى العمل النحوى أو الاختلاف من حيث التعدى أو اللزوم أو التعدى لأكثر من مفعول ففى باب (ظن وأخواتها) إذا كانت (علم) بمعنى عرف، تعدّت إلى مفعول واحد، كقولك : « علمت زيداً » أى : عرفته، وكذلك إذا كانت (ظنّ) بمعنى اتّهم، تعدّت إلى مفعول واحد، كقولك : «ظننت زيداً». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢١٤ - لِعلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(لعلْم) خبر مقدم وهو بكسر العين وسكون اللام و (عرفان) مضاف إليه على جهة التخصيص (وظن) بكسر النون معطوف على علم و (تهمه) بفتح الهاء مضاف إليه على جهة التخصيص أيضاً و (تعدية) مبتدأ مؤخر وسوغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها أو تعلق لواحد بها أو نعتها بملتزمة و (لواحد) متعلق بتعدية لأنها مصدر عدى و (ملتزمه) بفتح الزاى اسم مفعول نعت لتعدية ولو قال :

تعدية لواحـــد ملتـــزمه   ***   لعلم عرفـــان وظن تهمه

لكان على الترتيب، وخلاصة البيت أن علم إذا كان بمعنى عرف وهو يكون معناها متعلقاً بالمفرد يتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى : «لاتعلمونهم الله يعلمهم» وأن ظن إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك : « ظننت زيداً على المال أى : اتهمته».

وفى باب نائب الفاعل وهو باب نحوى استغرق الناظم عدداً من الأبيات فى بنية الأفعال المبنية للمفعول الثلاثية وغير الثلاثية وما بدئ منها بألف الوصل وبالرغم من ذلك لم تكن طاقة النظم تتسع لما يريد فحين إذن يقول (شبه ينجلى) بعد تمثيله (اختار وانقاد) فى قوله :

٢٤٩ - وَمَا لِفا بَاعَ لِما الْعَيْنُ تَلِي   فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

(وما) مبتدأ وهو موصول (اسمى) و (لفا) بالقصر للضرورة متعلق بصلة

ما و (باع) مضاف، و (لما) فى موضع خبر المبتدأ وما المجرورة اسم موصول نعت لمحذوف، و (العين) مبتدأ وجملة (تلى) خبره وجملة العين تلى صلة ما المجرورة باللام والعائد محذوف و (فى اختار) متعلق بتلى (وانقاد وشبه) معطوفان على اختار وشبه مضاف لمحذوف وجملة (ينجلى) نعت لشبه وتقدير البيت ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وشبههما. أى يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين، من كل فعل يكون على وزن «افْتَعَل» أو «انْفَعَل» وهو معتل العين مايثبت لفاء «باع» مثل : «اختار، وانقاد»، فتقول : «اختور ، وانقود» بالضم، و «اختير، وانقيد» بالكسر، ويجوز الإشمام.

كما قصرت طاقة النظم عن بيان إنه إذا لم يوجد المفعول به، عند بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، أُقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه، بشرط أن يكون كلٍ واحدٍ منها صالحاً للنيابة، نحو : «سير يومُ الجمعة — وضرِب ضرب شديد — ومرّ بزيدٍ».

وذلك فى قوله :

٢٥٠ — وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

(وقابل) مبتدأ سوغ الابتداء به تعلق (من ظرف) به، و (أوْمن مصدر) معطوف على من ظرف، و (أو حرف) معطوف على مصدر، و (جر) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف والعاطف، و (بنيابة) متعلق بحرى ومتعلق نيابة محذوف، و (حرى) بتخفيف الياء للضرورة صفة مشبهة بمعنى حقيق مرفوع بالخبرية عن قابل وتقدير البيت وقابل من ظرف أو من مصدر أو من حرف جر ومجرور حرى بنيابة عن الفاعل.

ولفظة (حرى) من المعجم النظمى الخاص، وفكرة النيابة أو الاتساع فى الوظائف النحوية اتضحت فى البيت التالى، فإذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسمّ فاعله، مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول

به مقام الفاعل، ولايجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢٥١ - وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِدْ

فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(هذى) أى المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور، (ولا) حرف نفى، و (ينوب) فعل مضارع منفى بلا و (بعض) فاعل ينوب (هذى) اسم إشارة مضاف إليه، و (إن) حرف شرط و (وجد) مبنى للمفعول فى موضع جزم بإن على أنه فعل الشرط، و (فى اللفظ) متعلق بوجد، و (مفعول) نائب الفاعل بوجد، و (به) متعلق بمفعول وجواب الشرط محذوف (وقد) حرف تقليل هنا و (يرد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق والتقدير وقد يرد نيابة بعض هذه مع وجود المفعول به ويحتمل أن يعود إلى بعض المتقدم فى الذكر والتقدير وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به وهذا أولى.

وفى باب الاشتغال العامل عن المعمول وردت (إذا) وقد حذفت جوابها بالإضافة إلى المعاظلة فى أسلوب البيت وتركيبه لاعتماد الناظم على الوصف بأكثر من وحده لغوية كالأدوات التى لايعمل مابعدها فيما قبلها وكان الأولى هنا أن يلجأ إلى التمثيل مثل :

أدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، وذلك فى قوله :

٢٥٩ - كَذَا إذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ

مَاقَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(كذا) وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة مثل أدوات الشروط، والاستفهام، و «ما» النافية نحو : «زيد إن لقيته فأكرمه» و «زيد هل ضربته» و «زيد ما لقيته» فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة ولايجوز نصبه لأن ما لايصلح أن يعمل فيما قبله لايصلح أن يفسر عاملاً

قبله، (كذا) أى التزم رفع الاسم السابق، (ما لم يرد) «ما» أى شيئاً، (كذا) متعلق بفعل محذوف يدل عليه ماقبله و (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط هنا مختص بالجملة الفعلية على الأصح و (الفعل) فاعل بفعل محذوف يفسره تلا و (تلا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفعل، و (ما) نكرة موصوفة فى موضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها الجملة التى بعدها إلى آخر البيت و (لم لن) حرف نفى ونصب واستقبال و (يرد) فعل مضارع مجزوم و (ما) موصول اسمى فى محل رفع على أنها فاعل يرد وهى جارية على موصوف محذوف و (قبله) صلة ما والهاء فى قبله عائده على الفاعل قبل بالبناء على الضم و (معمولاً) حال من فاعل يرد و (لما) متعلق بمعمولاً وما المجرورة باللام موصول اسمى نعت لمحذوف و (بعد) ظرف على الضم لقطعه عن الإضافة متعلق بوجد وجملة (وجد) بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة وجواب إذا محذوف وتقدير البيت كذا يلتزم رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا الفعل المشغول شيئاً لن يرد الاسم الذى قبله معمولاً للفعل الذى وجد بعده.

كما تقصر طاقة النظم عن بيان تفصيلات قد تخص فعل ما أو أداة ما وذلك بالتعميم كقوله :

(فعْلٍ ذى طَلَبْ) ، و (مَا إيلاؤُهُ الفعْلَ غَلَبْ)، فإذا وقع بعد الاسم المشتغَل عنه، فعل دال على طلب – كالأمر والنهى، والدعاء – نحو : «زيداً اضربه» و «زيداً لاتضربه» ، و «زيداً رحمَ الله» فيجوز رفع «زيد» ونصبه والمختار النصب وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو : «أزيداً ضربته» وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٦٠ – وَاختِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذى طَلَبْ
وبَعْدَ مَا إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

(فعل ذى طلب) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو: «زيداً اضربه» أو «ليضربه عمرو» أو «لاتهنه» أو «اللهم عبدك ارحمه»، (واختير) فعل ماض مبنى للمفعول و (نصب) نائب الفاعل، و (قبل) متعلق باختير و (فعل) مضاف إليه و (ذى) نعت لفعل و (طلب) مضاف إليه، و (بعد) معطوف على قبل (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها فى موضع جر بإضافة بعد إليها و (إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى، و (الفعل) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا كثيراً، و (اغلب) فى موضع خبر لايلاؤه فاعل المصدر محذوف والتقدير وبعد شئ غالب أن يولوه الفعل.

واستعمل الناظم جملة تتكرر فى كثير من أبياته وفى كثير من أبواب النحو شغلت شطراً كاملاً وهى (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) بالرغم من أن هذا الباب يحتاج إلى العديد من الأمثلة والإيضاحات، وأشار هنا إلى مايجوز فيه الأمران، ويختار الرفع، وذلك: كل اسم لم يوجد معه مايوجب نصبه، ولا مايوجب رفعه، ولا ما يرجع نصبه، ولا مايجوز فيه الأمران على السواء، نحو: «زيد ضربته».

والمنع والإباحة إنما يصدران عن النحاة المتقدمين والأعراب الناطقين وهذا ما لايتاح للمتعلم لمبادئ النحو، صاغها ابن مالك نظماً:

٢٦٣ - وَالرَّفْـعُ فِـى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ
فَمَـا أُبِيحَ افْعَـلْ وَدَعْ مَـا لَمْ يُبَـحْ

(فى) متعلق بـ «رجح» ، رجح الرفع على النصب لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل فرفع زيد فى الابتداء قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل، و (الرفع) مبتدأ و (فى غير) متعلق بالرفع والظاهر أنه متعلق برجح لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف و (الذى) مضاف إليه وجملة (مر) صلة الذى وجملة (رجح) خبر المبتدأ و (فما) الفاء عاطفة وما موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية بافعل وجملة

(أبيح) بالبناء للمفعول صلة ما و (افعل) فعل أمر (ودع) فعل أمر بمعنى اترك و (ما) موصول اسمى فى موضع نصب على المفعولية بدع وجملة (لم يبح) بالبناء للمفعول صلة ما وتقدير البيت والرفع رجح فى غير الذى مر فافعل الذى أبيح ودع الذى لم يبح.

ويعنى أنه لافرق فى الأحوال الخمسة السابقة، بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به، نحو : «زيد ضربته» أو ينفصل منه : بحرف جر، نحو : «زيد مررت به» أو بإضافة نحو : «زيد ضرب غلامه».

٢٦٤ - وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(وفصل) مبتدأ ، و (مشغول) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، و (بحرف) متعلق بفصل، و (جر) مضاف إليه، و (أو بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول معطوف على بحرف، و (كوصل) متعلق بيجرى وجملة (يجرى) خبر فصل وتقدير البيت وفصلهم عاملاً مشغولاً لا بحرف جر أو بمضاف يجرى كوصل.

عبر الناظم بـ (علقة) يريد بها الضمير الراجع إلى الاسم السابق، وهذا يؤدى إلى اللبس لأن كثير من المكونات اللغوية تتعلق أو تتصل بالفعل أو المصدر أو المشتقات، وذلك فى قوله :

٢٦٦ - وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بتابعِ
كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الوَاقِعِ

(وعلقة) مبتدأ و (حاصلة) نعت علقة و (بتابع) متعلق بحاصلة و (كعلقة) فى موضع خبر المبتدأ و (بنفس) متعلق بعلقه و (الاسم) مضاف إليه، و (الواقع) نعت لاسم، فإذا عمل الفعل فى أجنبى، وأتبع بما اشتمل

على ضمير الاسم السابق، من صفة، أو عطف بيان، أو معطوف بالواو خاصة، حصلت الملابسة بذلك، كما تحصل بالسبب نفسه.

وفى باب تعدى الفعل ولزومه مثل بـ (كنحو عمل) دون إيضاح أو اتصال ضمير به أو ذكر مفعوله وتلك طاقة النظم فى قوله :

٢٦٧ - عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أن تصِلْ

هَـا غَيْرِ مَصْـدَرٍ بِـه نَحْوُ عَمَلْ

(أن تصل) أى صحة أن تصل إلخ، وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور، و (غير) بالجر مضاف إليه أى هاء هى ضمير غير مصدر، (غير) مضاف إليه، و (عمل) نحو : «الخير عمله زيد»، أى من أنه لايجمع بين المفسِّر والمفسَّر، و (علامة) مبتدأ، و (الفعل) مضاف إليه، و (المعدى) بفتح الدال نعت للفعل، و (أن) بفتح الهمزة حرف مصدرى، و (تصل) منصوب بأن و أن ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة و (ها) بالقصر للضرورة مفعول تصل و (مصدر) مجرور بإضافة غير إليه، و (به) متعلق بتصل، و (نحو) خبر مبتدأ محذوف، و (عمل) بكسر الميمى مضاف إليه، وعلامة الفعل المتعدى : أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، هى هاء المفعول به، نحو : «الباب أغلقته».

كما مثل (اقعنسس) خصوصاً لإحداث تصريع فى قافية البيت ولأنه فى الشطر الثانى من البيت كنَّى ولم يصرح فقال : (وما اقتضى نظافة أودنسا)، وذلك فى قوله :

٢٧٠ - كَـذا افْعَلَلَّ وَالْمُضَـاهِـى اقْعنْسَسا

وَمَـا اقْتَضَـى نَظَـافَةً أَوْدَنَسَـا

(كذا) خبر مقدم، و (افعلل) مبتدأ مؤخر حذف فيه واو العطف على عادته أى وكذا افعلل أصله افعلل يعنى بإسكان اللام الأولى كاطمأن أصله

اطمأنن فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ماقبله ثم أدغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار اطمأن، (والمضاهى) معطوف على افعلل وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أل الموصولة به، و (اقعنسسا) مفعوله، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس، (وما) موصول اسمى معطوف على المضاهى وجملة (اقتضى نظافة) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه، و (دنسا) معطوفة على نظافة ويشمل اللازم كل فعل على وزن «افْعَلَلَّ» نحو: «اقْشعرَّ» أو على وزن «افعنلل» نحو «اقعنسس» أو دل على نظافة، نحو «طَهرَ الثَّوبُ» أو على دنس، نحو : «دَنِس الثَّوب».

ومثل بـ (كَمَدَّهُ فَامتدَّا) وذلك فى قوله :

٢٧١ - أَوْ عَرَضاً أَوْ طـاوَعَ الْمُعَدَّى

لِواحِـدٍ كَمَـدَّهُ فَامتـدَّا

(لواحد) : اللام متعلق بالمتعدى - متعدى لواحد : نحو : «دحرجت الشئ فتدحرج» أما مطاوع المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعد، (أو عرضا) بفتح الراء معطوفة على نظافة فى البيت السابق، و (أو طاوع) معطوف على اقتضى، و (المعدى) مفعول طاوع و (لواحد) متعلق بالمعدى، و (كمدَّه) الكاف جارة لقول محذوف ومده فعل وفاعل ومفعول والجملة منصوبة بالقول المحذوف وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و (فامتدا) فعل وفاعل.

ويتحتم اللزوم أيضاً : لكل فعل دل على مرض، نحو : «مَرِضَ زيدٌ» أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد.

وأدت طاقة النظم إلى تقديم (حَذْفَ فَضلَة) على الفعل (أجز) وحذف جواب الشرط فى (إنْ لَمْ يَضِرْ). كما أدت طاقة النظم إلى عدم التمثيل

بكلام العرب كما هو معتاد في كثير من أبيات المنظومه بل مثّل بـ (كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابَاً أَوْ حُصِرْ) دون إيضاح أو أمثلة في قوله :

٢٧٦ - وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ
كَحَذْفِ ما سِيقَ جَوَابَاً أَوْ حُصِرْ

(فضلة) وهي المفعول من غير باب ظن، و (لم يضر) أي حذفها، و (سيق) جملته صلة ما، و (وحذف) مفعول مقدم بأجز، و (فضلة) مضاف إليه، و (أجز) فعل أمر من أجاز يجيز، و (إنْ) حرف شرط، و (لم) حرف جزم، و (يضر) بكسر الضاد مضارع ضار يضر بمعنى ضر يضر مجزوم بلم، و (كحذف) خبر لمبتدأ محذوف، و (ما) موصول اسمي مضاف إليه، و (سيق) فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين والأول منهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، و (جواباً) مفعوله الثاني وجملة سيق ومعموله صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل والظاهر أن سيق متعدٍ لواحد وجواباً مفعول لأجله، و (أو حصر) بالبناء للمفعول معطوف على سيق وتقدير البيت وأجز حذف فضلة إن لم يضر وذلك الحذف الضار كحذف ماسيق جواباً أو حصر، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في : «ضربت زيداً» : «ضربت» بحذف المفعول به، فإن ضرّ حذف الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال : «من ضربت» فتقول : «ضربت زيداً» أو وقع محصوراً، نحو : «ماضربت إلا زيداً».

وفي باب التنازع في العمل النحوي دلّت الكسرة على حذف الياء (الثّان) وقصرت طاقة النظم عن إيضاح موقف اتجاهي أهل لكوفة والبصرة من التنازع في العمل النحوي ووردت كلمة (أسرة) لإحداث التصريح وكان الأولى أن يضع كلمة (آسرة) وهي بمعنى رابطة. فاختلف البصريون والكوفيون في الأولى منهما بالعمل في الاسم الظاهر، فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به، لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله :

٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ
واخْتَار عَكْساً غيرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

(والثان) من المتنازعين، و (أولى) لقربه، (ذا) صاحب، (أسره) بفتح الهمزة وأسرة الرجل رهطه.

(والثان) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مبتدأ على تقدير مضاف، و (أولى) خبره والتقدير وأعمال الثاني أولي، و (عند) متعلق بأولى، و (أهل) مضاف إليه، و (البصرة) مجرور بإضافة أهل إليه، و (واختار) فعل ماض، و (عكسا) مفعول اختار، و (غيرهم) فاعل اختار، و (ذا) بمعنى صاحب منصوب على الحال من غيرهم.

ورد في (والتزمْ مَا التُزمَا) إبهام وغموض لم تتسع طاقة النظم لتفصيله. فإذا أعملت أحدَ العاملينَ في الظاهر، وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب مما يلزم ذكره، ولايجوز حذفه كالفاعل، لأن الفاعل ملتزم الذكر.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله :

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا
تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

(ماتنازعاه) منهما وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى، و (ما التزما) يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، و (وأعمل) فعل أمر من مزيد الثلاثي، و (المهمل) نعت لمحذوف مفعول أعمل و (في ضمير) متعلق باعمل على تقدير مضاف و (ما) موصول اسمى في محل جر بإضافة ضمير إليه والمنعوت به محذوف وجملة (تنازعاه) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول الهاء من تنازعاه (والتزم) فعل أمر، و (ما) موصول اسمى في محل

نصب على المفعولية بالتزام وهى جارية على منعوت محذوف وجملة (التزما) بالبناء للمفعول والألف للإطلاق صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر فى التزما القائم مقام الفاعل ومتعلقات الصلة محذوفة وتقدير البيت وأعملا لعامل المهمل فى محل ضمير المعمول الذى تنازعاه والتزم الحكم الذى التزم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة على تقدير إعمال الثانى ومن وجوب الإضمار مطلقاً على تقدير إعمال الأول ومن حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها وغير ذلك فهو ليس بحشو.

يشترط فى المفعول له (لأجله) أن يكون مصدراً، منهما عله، مشاركاً لعامله فى الوقت والفاعل، وحكمه جواز النصب ومثاله: «هذَا قنِعٌ لِزهدٍ» وقد قصرت طاقة النظم عن بيان المثال فأوردته بصورة أخرى (كازْهدٍ ذَا قنِعْ) فى قوله:

٣٠٠ – فَاجرره بالحُروفِ ولَيسَ يَمتنِع
مَعَ الشُّروُطِ كَلزهد ذَا قَنِعْ

(ليس يمتنع) أى جره باللام أو مايقوم مقامها، (قنع) بكسر النون بمعنى رضى، وقوله «كازهدٍ ذا قنع» فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور (فاجرره) جواب الشرط وهو فعل أمر ولكونه طلباً وجب اقترانه بالفاء والهاء فى أجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله، و (باللام) متعلق باجرر، (وليس) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق يعود إلى المفعول له وجملة (يمتنع) فى موضع نصب خبر ليس وفاعل يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره فليجمع مع ماقبله وقال الشاطبى والضمير فى ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف، و (مع) متعلق بيمتنع، و (الشروط) مضاف إليه على حذف مضاف والتقدير مع استكمال الشروط و (كالزهد) الكاف جارة لقول محذوف والجر والمجرور بعدها متعلق بقنع، و (ذا) اسم إشارة فى محل

رفع على الابتداء وجملة (قنع) بكسر النون بمعنى رضى لابفتحها بمعنى سأل خبره وفيه تقديم المفعول له على عامله. قال خالد الأزهرى وما أظن أحداً يجيز تقديم المعمول له على عامله صحيح لكنه مشروط بعدم المانع فقد نص الرمانى فى شرح الموجز على جواز قولك مخافة شره جئته لأن العامل متصرف فى نفسه فيتصرف فى معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع طارئ كما نقله عنه الشاطبى والمانع هنا موجود كما ترى وإنما يجوز ذلك أن لو قال ذا لزهد قنع ولم أر أحداً تنبه لما قلناه فى هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً والظاهر وقفه على الضرورة فليتأمل [1].

إن فقد شرط من هذه الشروط : تعين جره بحرف التعليل، وهو : «اللام، أو مِنْ، أو فِى، أو الباء» ولا يمتنع الجر بالحرف، مع استكمال، نحو: «هذا قنع لزهدٍ».

سمحت طاقة النظم فى باب المفعول معه بصوغ المثال (سيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) على هذه الهيئة التركيبية ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه فى قوله :

٣١١ – يُنْصبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ
فِى نَحْوِ سِـــيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (تالى) نائب الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء، و (الواو) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و (مفعولاً) حال من تالى، و (معه) متعلق بمفعولاً والهاء عائدة عليه، و (فى نحو) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف، و (سيرى) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله، و (والطريق) مفعول معه، و (مسرعه) حال من ياء المخاطبة والجملة محكية بالقول المحذوف، والمفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى مع، والناصب له ماتقدمه : من الفعل، أو شبهه.

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى – إعراب الألفية – ص ٥٤ – ط عيسى البابى الحلبى.

وفى الألفية ألوان من القصور فى عرض الآراء كاملة منسوبة إلى أصحابها من النحويين بالرغم من الاهتمام بذكر بعض الآراء فى بعض المواضع دون جميعها وهذا القصور انعكس إلى تطويل فى الشروح التى لابد للمتعلم من الاهتداء بها فى حل طلاسم المنظومة والوصول إلى القاعدة النحوية بأكبر جهد ممكن بالرغم من أن مستعمل اللغة يميل إلى الجهد الأقل فى نطقها ولفظ مفرداتها.

وهكذا صنع الناظم فى ألفيته فقد اتبع قاعدة الجهد الأقل مضطراً إلى ذلك بمحدودية مساحة البيت وقيود الوزن والقافية وقصور طاقة النظم عن التعبير بكل ماهو مفيد مطلوب للمتعلم فمال إلى الاختصار والحذف والاعتراض والحشو تكيفاً مع إمكانات المنظومة فلقد اضطر عالم جليل كالأشمونى بمعارفه الواسعة فى اللغة أن يوازن بين عمل ابن مالك فى الخلاصة والتسهيل فأحياناً ينصر عبارته فى الخلاصة وأحياناً أخرى يفضل عليها عبارة الكافية أو التسهيل بالرغم من إلمامه بتراث الأقدمين بدءً بسيبويه وابن جنى والفارسى وغيرهم ومع ذلك لم يقبل كل ماصرح به هؤلاء العلماء وإنما أبدى رأيه فى كل ماعرض من مسائل النحو والتصريف وقلما خلت مسألة من إبداء رأيه معارضاً أم موافقاً لآراء العلماء فيها انظر إليه يشرح قول ابن مالك [1].

١١٦- أل حرف تعريف أو اللام فقط

فنمط عرفت قل فيه النمط

يقول : (ال) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على مانقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فنمط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع. وعلى الثانى همزة وصل زائدة

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١ ، ص ١٧٧.

لامدخل لها فى التعريف وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أصلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزته الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

ياخليلى أربعا واستخبـرا المنزل   الدارس عن حـــى حـــلال

مثل سحق البرد عفـــى بعدك   القطر مغنـــاه وتأويب الشمال

هكذا يسير الأشمونى فى شرحه يعرض آراء العلماء فى القضية مشيراً إلى مصدره فى الكثير من الأحيان ثم يعقب على كل رأى بما يراه.

وانظر إليه يرد على ابن هشام فى اعتراضه على ابن الناظم فى مسألة تعدد الخبر بادئ المسألة بكلام ابن مالك مورداً بعد ذلك اعتراض ولده، ثم اعتراض ابن هشام على ابن الناظم يقول :

تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراه شعرا) ونحو (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) [1] وقوله :

ينـام بإحـدى مقلتيـه وتبقـــى

بأخـرى المنايـا فهـو يقظـان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه.

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لايصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز وهذا أعسر أيسر أى أضبط وهذا الضرب لايجوز فيه العطف خلافاً لأبى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعاً ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ماهو له إما حقيقة نحو : بنوكَ كاتب وصائغ وفقيه. وقوله:

(١) البروج : ١٥. ٠

يـداك يـد خـيـرهـا يرتجـى
وأخـرى لأعـدائـه غائـظـه

وإما حكماً كقوله تعالى :

(اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد) [١].

واعترض فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف، وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن قوله :

يـداك يـد خـيـرهـا يرتجـى
وأخـرى لأعـدائـه غائـظـه

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأن نحو (إنما الحياة الدنيا لعب ولهو)[٢] الثانى تابع لا خبر. قلت وفى الاعتراض نظر أما ما قاله فى الأول فليس بشئ إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدداً فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بأن لايصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ كما قدمته، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون (يداك) ونحوه فى قوة مبتدأين لاينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحد إذ النظر إلى كون المبتدأ واحد أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه. وأما قوله فى الثالث أن الثانى يكون تابعاً لا خبراً فلا منافاة أيضاً بين كونه تابعاً وكونه خبرا إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ [٣].

---

(١) الحديد : ٢٠.

(٢) محمد : ٣٦.

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١ ، ص ٢٢٤.

هكذا صنع أحد الشراح فهو يؤيد ويعارض ويناقش كل رأى مظهراً رأيه الخاص ولم يقف الأمر بمناقشاته لمعاصريه فقط بل تعداه إلى السابقين كذلك.

شروط مايثنى من الأسماء :

لم يتعرض «ابن مالك» فى الألفية لهذه الشروط، وقد جمعها أحد الناظمين في البيتين التاليين:

شرطُ المثنّى أنْ يكونَ مُعْرَبَا ومفرداً منكّرا مَا رُكّبَا
موافقاً فى اللفظِ والمعنَى لَهُ مماثلٌ، لم يُغْنِ عنه غيرُهُ

فهى ثمانية شروط :

١ - أن يكون معرباً : فالمبنيات لاتثنى، والكلمات (ذان - تان - اللذان - اللتان) صيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة عند البصريين.

٢ - أن يكون مفرداً : فالمثنى والجمع لا حاجة بهما إلى تثنية.

٣ - أن يكون نكرة : أما العلم، مثل (محمد) ومافيه «أل» مثل (الصديق) فقيل : إنهما ينكران أولاً، ثم يثنيان، ثم يعود لهما التعريف بعد التثنية - وهذا غريب.

٤ - أن يكون غير مركب : فالإسنادى والمزجى من المركبات لايثنيان على الأصح، بل يجاء معهما بكلمة (ذوا) أو (ذاتا) مقدمة عليهما للوصول إلى تثنيتهما. أما (المركب الإضافى فيثنى منه المضاف، تقول (ابنَا عمر) فى (ابن عمر).

٥ - أن يكون له موافق فى اللفظ : وهذا داخل فى تحديد المثنى، أما قولهم (أبوَان) للأب والأم فمن باب التغليب.

٦ - أن يكون له موافق في المعني : وهذا أيضاً داخل فى تحديد المثنى، أما قول العرب (القلم أحد اللّسانَيْن) فهو من باب التغليب أيضاً.

٧ – أن يكون له مماثل : وهذا طبيعى فى المثنى – أما ما ورد من قولهم (القمَران) للشمس والقمر، فمن باب التغليب.

٨ – ألا يغنى تثنية غيره عنه ، فكلمة (سَواء) لاتثنى، إذ يستغنى بتثنية (سِىّ) عن تثنيته، فقيل (سِيّان) – وهذا راجع لما ورد عن العرب، فمعظم هذه الشروط مأخوذ فىَ حدّ المثنى، وماورد عن العرب فى التثنية[1].

وقد جرى مجرى المثنى فى إعرابه، كلمات ليست مثناة على طريقة التثنية، ولكنها دالة على اثنين أو اثنتين، وهى : ذان وتان، واللذان واللتان، وكلا وكلتا.

ذان وتان : أمّا ذان وتان فهما إشارتان إلى المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، وقد بُنيا فىَ الاستعمال على الألف فى حالة الرفع، وعلى الياء فى حالتى الخفض والنصب.

تقول : هذان رجلان عاقلان، وهاتان امرأتان مجاهدتان.

(هذان وهاتان) هنا فى حالتى رفع، لأن كلاً منهما مسند إليه.

وتقول : نظرت إلى هذين الرجلين وإلى هاتين المرأتين.

(هذين وهاتين) هنا فى حالة خفض لأن كل منهما مجرور بالأداة. وأداة الجر هنا هى : (إلى).

وتقول : سمعت هذين الرجلين يتهامسان، وهاتين المرأتين تتهامسان.

(هذين وهاتين) هنا فى حالة نصب، لأن كلاً منهما مفعول.

اللّذان واللّتان : وأما اللّذان واللتان، كل منهما موصولة بجملة لايتم معناه إلاّ بها، كقولنا : جاء اللذان زرتهما أمس، وجاءت اللتان زرتهما أمس. فاللذان واللتان فى هذين المثالين فى حالة رفع، لأن كلاً منهما كناية عن

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» ، القسم الأول، ص ٤٨ – ٤٩.

الفاعل. أما الجملة التى وُصلت بكلّ منهما، وتمّ بها معنى كلّ منهما، فهى : زرتهما أمس.

وكقولنا : مررت باللذين واللتين. قابلتهما فى السوق.

(اللذين واللتين) هنا فى حالة خفض بالإضافة، لأن كلاًّ منهما مضاف إليه بواسطة أداة الإضافة، وكقولنا : رأيت اللّذين ركبا القطار، واللتين ركبتا القطار. (اللذين واللتين) هنا فى حالة نصب، لأن كلاًّ منهما مفعول.

كلا وكلْتا وأمّا كلا وكلتا فتستعملان استعمال المثنى، بالألف فى حالة الرفع، وبالياء فى حالتي الخفض والنصب، بشرط إضافتهما إلى الضمير، نحو: جاءنى كلاهما، أو كلتاهما : (فى حالة الرفع).

مررت بكليهما أو كلتيهما : (فى حالة الخفض).

رأيت كليهما أو كلتيهما : (فى حالة النصب).

فإذا أضيفتا إلى الظاهر استعملتا بالألف فى جميع الحالات.

تقول : جاءنى كلا الرجلين. (كلا : هنا فاعل).

جاءتنى كلتا المرأتين. (كلتا : هنا فاعل).

وتقول : مررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين. (كلا وكلتا) هنا مضاف إليه.

وتقول : رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين. (كلا وكلتا) هنا : مفعول.

وقد رأينا فى هذه الأمثلة أن (كلا) و (كلتا) بقيتا على حال واحدة فى جميع حالات الإعراب : حالة الرفع، وحالة الخفض، وحالة النصب.

قال ابن مالك :

٣٢ - بالألفِ ارفعْ المثنى، وكِلاَ   إذا بمضمرٍ مضافاً وُصِلاَ

٣٣ - كِلْتَا كذاك - اثنان واثنتان   كابنين وابنتينِ يَجْرِيَان

٣٤ - وتَخلف اليافى جميعِها الألِفْ   جرّاً ونصباً بعد فتحٍ قد أُلِفْ

وقد اقتصر «ابن مالك» على هذه الألفاظ الأربعة فيما ذكره عن ملحقات المثنى لكن ... زاد عليهما بعض النحاة ماسمى به من الأسماء، مثل (حَمْدَان – زَيْدَان – حسنينِ).

وفى إعراب هذه الكلمات وأمثالها توجيهان :

١ – أن تلحق بالمثنى، فتعربه إعرابه.

٢ – أن تعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف.

جاء فى التصريح : ويلتحق أيضاً بالمثنى ماسمى به منه «كزيدان» علماً، فيرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء.

ويجوز فى هذا النوع أن يجرى مجرى (سَلْمَان) علما، فيعرب إعراب مالاينصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون.

وإذا كان التعليل الذى ورد له خاصاً بما فى آخره ألف ونون مثل (حَمْدان) فإنه يطرد أيضاً مع المسمى به مما آخره ياء ونون، مثل (حَسَنَيْنِ) فالمحافظة على صورة الاسم المسمى به مع تغيير الحركات فى آخره (حمدانُ – حمدانَ) أولى من تغيير حروف الاسم المألوف بالألف والياء (حمدان – حمدين) فهذا لايتفق مع المعروف المألوف لصاحب الاسم أو لمن ينادونه به[1].

فالأفعال المعتلة : تعرب إعراباً ظاهراً أو مقدراً – وهذا إعراب أصلى.

وحين الجزم : تعرب بحذف حرف العلة – وهذا إعراب فرعى.

قال ابن مالك :

٤٩ – وأىُّ فعــلٍ آخــرٌ منه ألفْ

أو واو أو يــاءٌ فمُعــتلاً عُــرِفْ

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك»، القسم الأول، ص ٥٠ – ٥١.

٥٠ - فالألفَ انوِ فيــه غيـرَ الجزمِ
وأبْدِ نصــبَ ما (كيـدعُو - يرمِـى)
٥١ - والرفعَ فيهما انوِ ، واحذفْ جازمًا
ثلاثهُــنَّ، تقـضِ حكــماً لازمًــا

الرأى فى بعض نصوص الفعل المعتل المجزوم.

(أ) ورد إثبات حرف العلة فى الفعل المجزوم فى الأبيات التالية:

إذا العجــوزُ غَضِبَتْ فطَلِّــقِ ولا ترضّــاهَــا ، ولا تَمَــلَّقِ

هجوت زبّانَ ، ثم جئتَ معتذِراً من هجوِ زبّانَ ، لم تهجُو ولم تَدَعِ

قول قيس بن زهير :

ألـمْ يأتِيـكَ والأنبــاءُ تنــمِى
بمــا لاقَــتْ لَبُونُ بــنى زيـادِ

فالأفعال (ترضى - تهجوُ - يأتيِ) ثبتت فيها حروف العلة مع دخول حروف الجزم عليهما.

جاء فى التصريح : قيل : هذه الأحرف إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويقرُّ حرف العلة على حاله.

وأنا مع ابن هشام، وقد فهمت «الضرورة» على وجهها المشهور، فهي ضرورة الشعر ولغته الخاصة، إذ ثبت حرف العلة من أجل الوزن، والأصل أن يحذف. أما ما أورده «التصريح» فكلام ذهنى مجهد، يدل على الصنعة، ولايخدم اللغة.

(بِ) قرأ «قنبلِ» - أحد القراء - قوله تعالى : (إنّه من يتّقِى ويصبْر، فإنّ الله لايضِيع أجر المحسنين) [1].

(١) سورة يوسف : آية ٩٠.

بإثبات الياء فى (يتَّقِى) وإسكان الراء فى (يصبرْ).

وتوجه الآية نحوياً كما يلى :

إثبات الياء فى الفعل (يتقى) لأنه صلة الموصول (مَنْ) إسكان الراء فى الفعل (يصبر) يوجه كما يلى :

١ - لكراهية توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والمتحركات الأربعة هى : الباء والراء فى كلمة (يصبِر) والفاء والهمزة فى كلمة (فَإِنَّ).

٢ - أنه سكن عطفا على الفعل (يتقى) باعتباره مجزوماً تقديراً بعد (مَنْ) الموصولة لأنها مثل الشرطية فى العموم والإبهام ومجئ الفاء فى خبرها.

٣ - أنه سكن للوقف عليه، ثم اصطحاب حالة الوقف حين الوصل، وهذا مايسمى «الوصل بنية الوقف» [(١)].

لم يعرض ابن مالك للموصولات الحرفية نظماً فمن أمثلة الموصولات الحرفية.

سنُكَافَأُ فى الآخرةِ على ما عَمِلْنَا

ومن المؤكَّدِ أنَّ رحمةَ اللهِ واسعةٌ.

أولاً : الموصول الحرفى :

ضابطه : كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد.

والمصدر الذى يؤول من هذه الحروف وصلتها يأخذ الموقع الإعرابى الذى يقتضيه السياق - فاعلاً أو مفعولاً .... إلخ - كأنه موجود فعلاً.

فالمصدر المؤول فى المثال الأول تقديره (عَمَلِنا) ويقتضيه السياق مجروراً بالحرف (على).

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» ، القسم الأول، ص ٧٨ - ٨١.

والمصدر المؤول فى المثال الثانى تقديره (سِعَةُ رحمةِ الله) ويقتضيه السياق مبتدأ.

والحروف المصدرية ستة أحرف هى (أنَّ - أنْ - ما - كَىْ - لَوْ - الذى) - على خلاف فى الأخير يأتى ذكره.

١ - أنَّ

وهى التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتوصل بالجملة الاسمية التى تدخل عليهما. وطريقة الحصول على المصدر معها على التفصيل التالى :

(أ) إذا كان الخبر مشتقاً أو فعلاً، جاء منهما المصدر مضافاً إلى اسمها، كما مر من المثال (من المؤكد أن رحمة الله واسعة) فتقديره (سعة رحمة الله) وكقولِ تعالى (أوَلَمْ يكفِهم أنّا أنزلْنا عليك الكتابَ يُتْلَى عليهم)[١] فتقديره (إنزالنا الكتاب).

(ب) إذا كان الخبر جاراً أو مجروراً أو ظرفاً، جئ بالمصدر لفظ (استقْرار) ونحوه مضافاً إلى الاسم، نقول (جرتْ سنّةُ الحياةِ بأنَّ البقاءَ للأَصْلَح) (فتقديره) (باستمرارِ البقاءِ للأصلح).

٢ - أنْ

هى «أن» الناصبة للمضارع، وتوصل بالفعل المتصرِّف الذى تدخل عليه - ماضياً أو مضارعاً - كقوله تعالى (وأنْ تصوموا خيرٌ لكم) [٢].

٣ - ما

هى «المصدرية» وقد تكون «مصدرية ظرفية» والأولى تؤول بمصدر فقط، والثانية تؤول بمصدر يضاف إلى لفظ «مدة».

وتوصل بما يلى :

---

(١) سورة العنكبوت : آية ٥١.

(٢) البقرة : آية ١٨٤.

(أ) الفعل المتصرّف – ماضياً أو مضارعاً – كقوله تعالى (بما نَسَوا يومَ الحِسَاب) [1].

(ب) الجملة الاسمية كقولك (انتهزْ الفرصةَ ما الفرصةُ سانِحةٌ لك).

٤ – كى

توصل بالفعل المضارعِ الذى تنصبه، وتسبقها، «لام التعليل» لفظاً أو تقديراً، كقوله تعالى : (لِكَيْلاَ تأْسَوْا على ما فَاتَكم) [2].

٥ – لو

توصل بالفعل المتصرف – ماضياً أو مضارعاً – والأكثر أن تقع بعد (وَدَّ – يَوَدُّ) كقوله تعالى (يَوَدُّ أحدُهم لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سنةٍ) [3].

٦ – الذى

جاء فى التصريح : حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس.

ومن شواهده قوله تعالى (وخُضْتُمْ كالَّذِى خَاضُوا) [4].

وقول أبى دهبل الجمحى :

ياليت مَـــنْ يَمنَـع المعروفَ يمنعهُ
حتى يذوقَ رجالٌ مُرَّ مــــا صَنَعُــوا

وليتَ رِزْقَ رجـــالٍ مثلُ نَائِلِهِــم
قوتٌ كقوتٍ ووُسْعٌ كالذى وَسِعُــوا

أما غير يونس، فيرى أن (الذى) اسم موصول دائمـاً – وتؤول الشواهد السابقة بحذف موصوف الاسم الموصول، وحذف العائد أيضاً، والتقـدير

(١) سورة ص ٢٦.
(٢) الحديد : ٢٢.
(٣) البقرة : ٩٦.
(٤) التوبة : ٦٩.

(كالخَوْضِ الذى خَاضُوه) و (كالوُسْعِ الذى وَسِعُوه) – وهذا أحسن، لمنع اللبس مع (الذى) فى استعماله موصولاً اسمياً – وهو المشهور.

ثانياً : الموصول الاسمى :

ضابطه : ما افتقر إلى صلة وعائد.

أسماء الموصول نوعان : نص ومشترك.

النص من أسماء الموصول.

ويقال له «المختصّ» وهو مايطلق على بعض الأنواع، فيختص به، ويقتصر عليه، ولايتجاوزه إلى غيره.

وأسماء الموصولة المختصة هى (الذى – التى – اللّذان – اللّتان – الأُلَى – الذين – اللاّتى – اللائى) فكل من هذه الأسماء نص فى معنى خاص على التفصيل التالى :

١ – الذى : للمفرد المذكر العاقل أو غير العاقل.

قال تعالى (الحمدُ للّه الذى صَدَقَنَا وَعْدَه) (١).

وقال (هذا يَوْمُكُمُ الّذى كُنْتُم تُوعَدُون) (٢).

٢ – التى : للمفرد المؤنث العاقل أو غير العاقل.

قال تعالى : (قد سَمِعَ اللّهُ قولَ التى تُجَادلكَ فى زَوجِها) (٣). وقال : (ما وَلاَّهُمْ عن قِبْلَتِهم التى كانوا عليها) (٤).

٣ – اللّذان : تثنية (الذى) – بحذف الياء – فى حالة الرفع، و (اللّذَيْنِ) فى حالتى النصب والجر.

---

(١) الزمر : ٧٤.

(٢) الأنبياء : ١٠٣.

(٣) المجادلة : آية (١).

(٤) البقرة : ١٤٢.

٤ – اللتان : تثنية (التى) – بحذف الياء – فى حالة الرفع، و (اللّتَيْنِ) فى حالتى النصب والجر.

٥ – الأُلَى : جمع (الذى) فهى للجمع المذكر، وتستعمل للعاقل ولغيره – والأول أكثر وأشهر، قال الشاعر :

رأيت بنى عمىّ الأُلَى يخذُلُونَنى

على حَدَثَانِ الدهرِ إذْ يتقلَّبُ

٦ – الذين : جمع (الذى) للجمع المذكر، وتستعمل للعاقل وحده، كقوله تعالى : (الذين صبروا وعلى ربِّهم يتوكلون) [1].

وتستعمل على الأفصح بالياء مطلقاً.

٧ – اللاتى : هى جمع (التى) فهى للجمع المؤنث.

قال تعالى : (واللاتِى تخافون نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ واهْجُرُوهُنَّ فى المضَاجِعِ)[2].

٨ – اللائى : وهِي أيضاً جمع (التى) فهى أيضاً للجمع المؤنث. قال تعالى : (واللائِى يئِسن من المَحيضِ من نسائِكم – إنْ ارتبْتم – فَعِدّتُهنّ ثلاثة أشهر) [3].

وفى بعض لغات العرب تنطق الكلمتان (اللاتِ – اللاَّءِ) بدون الياء.

قال ابن هشام (وقد يتقارض الأُلى واللاَّءِ) فتستعمل كل منهما موضع الأُخرى فتأتى (الأُلى) لجماعة الإناث، كقولَ قيس بن الملوح :

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قبلَها

وحلّتْ مكاناً لم يكنْ حُلَّ من قبلُ

---

(١) النحل : ٤٢.

(٢) النساء : ٣٤.

(٣) الطلاق : ٤.

وتأتى (اللاَّء) لجماعة الذكور، كقول رجل من بنى سليم :

فمـــا آباؤُنَـــا بِأَمَـــنَّ منـــه
علينا اللاَّءِ قـــد مَهَدُوا الحُجُورَا

وهذا التقارض فى رأى «ابن مالك» نادر.

والعلة عند ابن مالك لايستعملها أصلاً من أصول تقعيد القواعد، وبناء الأحكام، اللهم إلاّ إذا أعوزه المقام، واضطر إلى التعليل اضطراراً وبذلك ابن مالك رسم لنفسه منهجاً واضحاً فى الدراسات النحوية فكل أسلوب من أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن.

قبله من غير تعليل.

ويسير على هذا النهج

بالنسبة للحديث الشريف،

ثم بالنسبة لما سمع من

كلام العرب.

فإذا لم يجد من هذه الأصول

مايسعفه حاول أن يستخدم

مبدأ العلة ، ولايستخدم هذا المبدأ إلا فى قياس يقيسه أو فى حمل فرع على أصل، أو إلحاق نظير بنظيره.

فالاسم يبنى مثلاً عند ابن مالك إذا أشبه الحرف فى الوضع كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد كالتاء فى ضربت، أو على حرفين كما فى أكرمنا، فعلة البناء هى الشبه الوضعى فى نظره. وقد عرضه فى هذا أبو حيان فقال : لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل، وردّ بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ [1].

(١) حاشية الخضرى محمد الخضرى ١ : ٢٧.

والعلة عند ابن مالك لابدأن تكون هى الموجبة للحكم فى المقيس عليه، لهذا خطأ ابن مالك البصريين فى قولهم : إن علة إعراب المضارعة مشابهته للاسم فى حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصيغة واحدة، و معان مختلفة، ولايميزها إلا الإعراب نقول : ما أحسن زيد فيحتمل النفى والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيد، أو الثانى نصبته، أو الثالث جررته، فلابد أن تكون هذه العلة هى الموجبة لإعراب المضارع. فإنك تقول : لاتأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهى عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثانى مستأنف، ولايبين ذلك إلاّ الإعراب بأن تجزم الثانى أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثّانى - وترفعه إن أردت الثالث (١).

ومن شرط العلة عند ابن مالك أيضاً أن تكون متعدّية لا قاصرة، قال ابن مالك فى شرح التسهيل : عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم : لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لايوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسىّ كانطلق والكثير لاتتوالى فيه، والسكون عام فى الجميع (٢).

وابن مالك فى هذا متأثر بابن جنىّ الذى لايؤمن إلاّ بالعلة المتعدية. قال ابن جنّى فى الخصائص ما نصه فى باب « العلة إذا لم تتعد لم تصحّ».

فى إطار عرض ابن مالك لإن المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

١٨٣ - وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخبر

لامُ ابتداء ، نحو « إِنّى لَوَزَرْ »

---

(١) السيوطى «الاقتراح» ٦٢ ط حلب ١٣٥٩ هـ.

(٢) السيوطى « همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع » ٥٧/١ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٢٧هـ.

١٨٤ – ولايلى ذى اللامَ مـا قـد نُفيَا
ولا مـــن الأَفعـــالِ ما كـ « رَضِيَا »

١٨٥ – وقد يليها مـع « قَدْ » كـ « إذا
لقـــد سَـماَ عـــلى العِـدَا مسْتَحوِذَا

١٨٦ – وتصحبُ الواسطَ معمـــولَ الخبرْ
والفَصْلَ واسمـــاً حـلّ قبلـه الخـبر

ذات الكسر : هى « إنَّ » – الوَزَر : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثلته فى الأبيات الثلاثة الأولى.

وفى البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

ورأى ابن مالك فى عرضه للفعل المعتل الأجوف عند بنائه للمجهول والتغيير الذى يلحق به أحسن وأوقع من رأى سيبويه فإن «أَمْن اللَّبس» قيمة لغوية تراعى فى نطق اللغة.

قال ابن مالك عن مسألَتَى «أمنِ اللبس» و «التضعيف» الأخيرتين:

٢٤٨ – وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يجتنبْ
ومَا لِـ «بَاعَ» قــد يُرى لنحـو «حَبّ»

فـالشطر الأول يقـرر أن مـايؤدى إلى اللبس فى الأجـوف حين إسناده للضمـائر يجتنب – والأوجه الثلاثة التى تجوز فى (باع) تجوز أيضاً فى المضعف مثل (حَبّ) حين يبنى للمجهول – كما جاء فى الشطر الثانى. إذ يرى سيبويه أن لا عبرة باللبس ومنع اللّبس، فيجوز فى هذه الجمل – وأمثالها – الوجوه الثلاثة وهى الضم والكسر والإشمام[1].

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» ، القسم الأول، ص ٣٦١.

وقال د. محمد عيد في إطار عرضه لباب الحال لم التزم في هذا الباب - بل في أبواب أخرى ترتيب مباحثه كما عرضها ابن مالك في الألفية، لكن التزمت ذكرها جميعاً بترتيب مباحث الباب الستة التي ذكرت تحت عنوانه - فهو - ترتيب أقرب إلى التماسك والفهم لجزئيات مباحث الحال الكثيرة المبعثرة.

وقد عرضه د. عيد على النحو التالي :

١ - الحال : لغة ونحواً.

٢ - الحال وصاحبها من حيث التنكير والتعريف.

٣ - تقديم الحال وتأخيرها على عاملها.

٤ - مجئ الحال من المضاف إليه.

٥ - الصور التي تجئ عليها الحال :

(أ) الحال المنتقلة واللازمة.

(ب) الحال المشتقة والجامدة.

(جـ) الحال المتفردة والمتعددة.

(د) الحال المبينة والمؤكِّدة.

(هـ) الحال المفردة وشبه الجملة والجملة.

٦ - حذف عامل الحال [١].

أبيات الألفية لم يوردها د. محمد عيد [٢] بترتيب ابن مالك، بل بترتيب الموضوعات على النحو التالي :

١ - ضبط التمييز لغة ونحواً.

٢ - تمييز الذات وتمييز النسبة.

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية » القسم الأول ، ص ٤٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٧.

٣ – التمييز من حيث النصب والجر.

٤ – الترتيب بين التمييز وعامله كما سبق فى باب الحال وغيره.

وفى مجئ الحال من المضاف إليه.

قال ابن مالك

٣٤١ – ولا تُجزْ حالاً من المضاف لَهْ إلاَّ إذا اقتضَى المضافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ – أو كان جـــزءَ ما لَهُ أُضِيفَا أو مثـــلَ جزئِهِ فــلا تَحِيفَا

مجئ الحال من المضاف إليه مسألة فى النحو مشهورة، أساسها «العامل وفلسفته» بأن مايعمل فى الحال لابد أن يكون عاملاً فى صاحب الحال، ولذلك ذكر ابن مالك أن الحال لايجوز مجيئها من المضاف إليه إلا فيما يلى:

– أن يكون المضاف صالحاً للعمل فى الحال : كقوله تعالى : (إليه مرجعكم جميعا) [1].

– أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه : كقوله تعالى : (ونزعنا ما فى صدورهم من غلٍّ إخوانا) [2].

– أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه : كقوله تعالى : (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) [3].

وكلام الناظم يشعر بمنع مجئ الحال من المضاف إليه من غير هذه المسائل الثلاث – لكن جاء فى الأشمونى «مذهب الفارسى الجواز» وهو مذهب وجيه [4].

---

(١) المائدة : ٤٨.

(٢) الحجر : ٤٧.

(٣) النحل : ١٢٣.

(٤) د. محمد عيد «النحو المصفّى» ص ٤٧٣ ، مكتبة الشباب ، القاهرة، ١٩٩٤م.

في إطار عرض ابن مالك للتمييز وأنواعه قال :

٣٥٦ – اسمٌ بمعنى «مِنْ» مبينٌ نكرهْ
ينصَبُ تمييزا بما قد فَسَّرَهْ

ولم يذكر ابن مالك غير هذا النوع – كما جاء في بيته السابق، وهناك أنواع أخرى من الذوات المبهمة :

– أشباه المقادير : وهي التي تدل على مقدار غير محدد من المساحات والمكيلات والموزونات، ومن ذلك – كما جاء في أوضح المسالك – (فمن يعملْ مثقالَ ذرّةٍ خيراً يره) [١] وقولهم (نحْيٌ سمنا) وقوله تعالى : (ولو جئنا بمِثْله مَدَدا) [٢].

– الأعداد : وللأعداد حكمها في التمييز – المعدود – قال تعالى : (ياأبَتِ : إنِّي رأيتُ أحدَ عشرَ كوكبا) [٣].

ولم يذكر ابن مالك تمييز النسبة صراحة، لكنه أورد منه مايجيء بعد «أفعل التفضيل والتعجب» دون النص على أنهما من تمييز النسبة – وعلى هذا، فإنه:

مما جاء في شروح الألفية وغيرها من كتب النحو نوعان :

– النسبة بين الفعل والفاعل : كقوله تعالى (واشتعل الرأسُ شيبا) [٤].

– النسبة بين الفعل والمفعول به، كقوله تعالى (وفجّرْنا الأرضَ عيُونا) [٥].

وفي رأي د. محمد عيد أن عرض ابن مالك لباب التمييز يوصف بالقصور والبعثرة.

---

(١) الزلزلة : ٧.

(٢) الكهف : ١٠٩.

(٣) يوسف : ٤.

(٤) مريم : ٤.

(٥) القمر : ١٢.

- فلم يشمل كلامه كل صور تمييز الذات ولا النسبة، وتداخلت في عرضه المباحث عن حكم التمييز من حيث الإعراب وعن بعض صور النسبة كالتفضيل والتعجب - عموماً عرض التمييز نظماً غير مقنع، وفهم هذا الباب من كتب أخرى غير الألفية وشروحها أجدى وأنفع وأيسر للدارسين[1].

قال ابن مالك في باب ما لاينصرف :

٦٤٩ - الصَّرفُ تنوينٌ أتَى مُبيِّنَا   مَعْنىً بِهِ يكونُ الاسمُ أمْكَنَا

فالصرف : تنوين يدل على أن الاسم - المعرب المتمكن - يكون أمْكَنَ في الاسمية.

وإذن عدم الصرف : هو أن الاسم - المعرب المتمكن - لايكون أمكن في الاسميَّة.

وإن هذه المصطلحات عن (المتمكن وغير المتمكن) و (الأمكن وغير الأمكن) لاتفيد الدرس النحوى جديداً، إذ يكفى مايعرفه المشتغلون بالنحو من مصطلحات (المعرب والمبنى) و (المنصرف والممنوع من الصرف) ولا داعى لهذا الإغراق الذهنى حول اللغة ودرسها، فهذا كله من «نحو الصنعة» أو بعبارة أخرى :

من الترَّف الذهنيّ للنحاة فى دراسة اللغة، مما لا ضرورة له ولا فائدة فيه.

وفى إطار عرض ابن مالك لإعراب الفعل المضارع جمع «الناظم» رفع المضارع ونصبه وصورة من صور الجزم هى «الجزم فى جواب الطلب» تحت باب سماه (إعراب الفعل) مع أنه لايشمل كل إعراب الفعل، فهى تسمية عامّة، بدليل أنه جاء بعدها بباب آخر اسماه (عوامل الجزم) ذكر فيه العوامل التى تجزم فعلاً واحداً والتى تجزم فعلين وأحكام هذه العوامل.

---

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية» ، القسم الأول، ص ٤٥٢.

إن كان الخبر جامداً، فإنه لايتحمل الضمير، نحو : «زيد أخوك» وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير، نحو «زيد قائم» أى هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً ، وكان جارياً مجرى الفعل، نحو : «زيد قائم» فإذا رفع المشتق الجارى مجرى الفعل ظاهراً، لم يتحمل ضميراً، نحو «زيد قائم غلاماه» قال فى ذلك ابن مالك :

١٢١ – والمُفْرَدُ الجَامِدُ فارِغٌ وإنْ   يُشْتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِير مُسْتَكِنْ

(والمفرد) مبتدأ و (الجامد) نعت له و (فارغ) خبر المبتدأ، (وإن) حرف شرط، و (يشتق) بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد من حيث هو مفرد لا بقيد الجمود، وقال الشاطبى وهذا لايصح لأن سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد ثم قال فقول من يقول من المتأخرين إن الضمير يجوز عوده على الموصوف دون صفته خطأ وإنما يسأل عن كل علم أربابه ويمكن إزالة الإشكال بأن يجعل الجامد مبتدأ ثانياً وفارغ خبره والجملة خبر المفرد والمراد به الجنس والعائد عليه محذوف تقديره والمفرد الجامد منه فارغ والمشتق منه[1].

نتيجة للمنهج المعيارى الذى التزم به ابن مالك فى منظومته أوقع لغته فى التناقض وفقاً لرأى الشاطبى [2]، فقد استعمل ابن مالك الفعل (اختر) متأخراً عن معموله (نصبه) وعقب على ذلك بقوله (إن ورد) فى نهاية البيت (٣١٨):

٣١٨ – وَغَيْرُ نَصَبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
يَأتِــــي وَلَكِنْ نَصْـــبَهُ اخْـــتَرْ إنْ وَرَدْ

(وغير) بالرفع مبتدأ و (نصب) مضاف إليه و (سابق) مجرور بإضافة

(١) الشيخ خالد الأزهرى – إعراب الألفية – ص ٢٥ – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (د.ت).
(٢) الشيخ خالد الأزهرى – إعراب الألفية – ص ٥٧.

نصب إليه و (فى النفى) متعلق بيأتى وجملة (قد يأتى) فى موضع رفع خبر عن غير.

والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب، (ولكن) حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة، و (نصبه) مفعول مقدم باختر، و (اختر فعل أمر، و (إن) حرف الشرط، و (ورد) فعل الشرط وجوابه محذوف ولو عبر بإذا لوافق الاستقبال السابق بل إن قوله نصبه اختر مع قوله إن ورد كالمتناقض.

والمعنى إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وكان الكلام موجباً، وجب نصب المستثنى، نحو «قام إلاّ زيداً القوم». وإن كان غير موجب، فالمختار نصبه، تقول: « ماقام إلاّ زيداً القوم» وقد روى رفعه، نحو: «ماقام إلا زيد القوم».



الفصل الثالث
التمثيل والاستشهاد

٨ - كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم التمثيل في جملة (كاستقم) وهي جملة فعلية من الكلام العادي وخص بها المؤلف أن الكلام المفيد كجملة (استقم) التي تتكون من فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

١١ - بتا فعلت وأتت ويا افعلي
ونون أقبلن فعل ينجلي

(بتا) : بالقصر للضرورة، متعلق بينجلي، (فعلت) : والمراد به تاء الفاعلية وهي المضمومة للمتكلم، نحو فعلت، والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت، والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت. (وأتت) : المراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو نعمت وبئست (ويا) : بالقصر للضرورة، والمراد بها ياء الفاعلية وتلحق فعل الأمر نحو أضربي والفعل المضارع نحو تضربين، ولاتلحق الماضي ونون (أقبلن) : والمراد بها نون التأكيد : خفيفة كانت نحو قوله تعالى «لنخرجنك ياشعيب»[1]. (ينجلي) : أي يتضح. يمتاز الفعل عن الاسم والحرف : بتاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، والمفتوحة للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة، وبتاء التأنيث الساكنة، وبياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر والمضارع ويمتاز أيضاً بنون التوكيد.

وفي إطار هذا النظم تغيب المصطلحات النحوية المألوفة في كتب النحو مثل نون التوكيد الثقيلة وتاء المخاطب وتاء الفاعل وياء المخاطبة والسبب في ذلك هو طاقة النظم التي لاتسمح بظهور مثل هذه المصطلحات لذلك اكتفى الناظم بالتمثيل لهذه المصطلحات وإن كان سيبويه قد صنع ذلك في كتابه حين مثّل الاسم بقوله (رجل وفرس) لكن الفارق هنا أنه في عصر

(١) الأعراف : ٨٨.

سيبويه لم تكن المصطلحات قد تبلورت وتطورت تطورها المعهود بدليل تلك العنوانات الطويلة لأبواب النحو التي وردت في الكتاب[(١)].

١٦ - كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا مثل بكلمات (جئتنا - متى - هنا) فالتاء في قوله (جئتنا) اسم لأنه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد، و «نا» - وأيضاً - ومن «جئتنا» اسم، لأنه يصح أن يسند إليه، كقولك : «جئتنا» ويدخله حرف الجر، نحو : مررت بنا، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين.

فإن قلت : يد، دم على حرفين، ونراه معرباً.

قلت لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما يدي، ودمي[(٢)] بدليل قولهم، الأيدي، والدماء، واليديان، والدميان، فلما لم يكن موضوعاً في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر. وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنى، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمناً لازماً للفظ، أو المحل غير معارض بما يقتضي الإعراب يبنى، «كمتى، وهنا» وكالمنادى المفرد المعرفة، نحو : يازيد.

أما «متى ، وهنا» فهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، نحو : إلى متى تقيم؟ ومن هنا تسير، وهما مبنيان لشبههما بالحرف في المعنى، للزوم «متى» تضمن معنى همزة الاستفهام ولزوم «هنا» تضمن معنى الإشارة، فإنه معنى من معاني الحروف، وإن لم يوضع له لفظ يدل عليه، ولكنه

---

(١) الكتاب سيبويه ، جـ ١ ، ص ٩، ط عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٧٧م.

(٢) في مختار الصحاح مادة (د م ا) :

« الدم : أصله دمو بالتحريك، وتثنيته دميان، وبعض العرب يقول : دموان وقال سيبويه : أصله دمي بوزن فعل.

وفعل المبرد : أصله دمي بالتحريك، فالذاهب منه الياء، وهو الأصح ».

وعلى ذلك يكون الشارح قد جرى على رأي المبرد الذي صححه صاحب الصحاح.

كالخطاب، والتنبيه، فمن حق اللفظ، المتضمن معنى الإشارة أن يبنى، كما يبنى سائر ماتضمن معنى الحرف، فلما لازمت «متى، وهنا» تضمن معنى الحرف - بلا معارض - تعين بناؤها.

١٨ - ومعرب الأسماء ما قد سلما   من شبه الحرف كأرض وسما

التمثيل هنا بكلمتى (أرض، وسما) والمراد المبنى : ما أشبه الحرف والمعرب : ما لم يشبه الحرف وينقسم إلى صحيح كأرض وإلى معتل كسما وهناك تقسيم آخر للمعرب، متمكن أمكن : وهو المنصرف، ومتمكن غير أمكن، وهو غير المنصرف.

فـ (ومعرب) : مبتدأ، (ما) : خبر المبتدأ، (سلما) : جملته صلة ما والألف للإطلاق، (كأرض) : ذلك كأرض و (سما) : بالقصر لغة فى الاسم أحد لغات الاسم.

مثل الناظم بجملة (كَيَرُعْنَ من فُتنْ) لملء حشو البيت من ناحية وللتمثيل على القاعدة أيضاً من ناحية أخرى مع أنه قد أحدث تضميناً نحوياً بتعلق بداية هذا البيت بقافية سابقة لاستطالة الجملة النحوية.

وامتداد النظم أضف ذلك إلى التعبير بالضمير فى قوله (أعربوا) فلا يدرى المتعلم أيقصد العرب الذى نطقوا أم يقصد النحاة الذين قعّدوا وهناك فرق بين القاعدة والاستعمال.

٢٠ - من نون توكيد مباشر ومـن

نـون إناث كيرعـن مـن فـتن

(كيرعن) : أى وهى كنون «يرعن» مضارعه راع من باب قال إذا أخافه والنون فاعله (ومن فتن) : مفعوله وأصله يروعن كيفتلن نقلت حركة الواو إلى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لأجل النون وجملة يرعن خبر مبتدأ محذوف.

التقدير : الإناث يرعن أى يخفن وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث التى فى محل رفع الفاعلية والمعنى أن النسوة يخفن من فتن بهن لأنهن حبائل الشيطان.

والمعرب من الأفعال هو المضارع ولايعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة.

٢٢ – ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم

(ومنه) : خبر مقدم، (ذو) : مبتدأ مؤخر، (وضم) : أى وذو ضم (كأين) وذلك كأين وأين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاماً وأن إن كان شرطاً (أمس) : مبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة، (كم) : وبنى كم لتضمن كم الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير وفيه إشارة بلطف إلى كثرة أمثلته ولايحرك المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كأين وقد تكون ضمة كحيث وقد تكون كسرة كأمس وأما السكون فنحو «كم».

مسألة التقديم والتأخير شائعة فى نظم الألفية ومنه المعمولات أو المتعلقات كالمفاعيل وأشباه الجمل مع وجود تمثيل من اللغة العادية فيبدو أن عملية التقديم والتأخير من أجل أن تنتظم البنية العروضية مع الوحدات المنظومة ليتسع البيت المنظوم للتمثيل ليتطابق التمثيل أيضاً مع البنية العروضية أى أن مسألة تقدم المعمولات المنظومة على عواملها لإحداث هذا التعادل ولزيادة طاقة النظم.

٢٣ – والرفعْ والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل نحو لن أهابا

(والرفع) : مفعول أول باجعل (إعراباً) : مفعول ثان باجعل ولايرد أن الفعل المؤكد لايتأخر عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتأكيده لأنه للضرورة وقد استعمل المصنف كثيراً كقوله «وبه الكاف صلا» ونحو (لاسم) : متعلق بإعرابا. أهابا : ألفه للإطلاق وهى بفتح الهمزة مضارع هابه بمعنى خافه.

وأنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم فأما الرفع والنصب

فيشترك فيها الأسماء والأفعال نحو «زيد يقوم» و «إن زيداً لن يقوم».

٢٥ - فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر   كسراً كذكر الله عبده يسر

ومثل الناظم بجملة كاملة شغلت مساحة كبيرة من البنية المقطعية للبيت ليشير إلى علامات الإعراب فالرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون.

(فتحا) : منصوب بإسقاط الباء، والأصل بفتح، (جُر) : بضم الجيم فعل أمر، (كسرا) : أى بكسر، (كذكر الله) : مبتدأ وأمثلة الثلاثة كذكر الله وهى مبتدأ، عبده : مفعول «ذكر» (يسر) : خبر ذكر المعنى أن العبد إذا علم أن الله تعالى يذكره يسره ذلك.

٢٨ - من ذاك ذو إن صحبة أبانا   والفـــم حيث الميم منه بانا

٢٩ - أب أخ حم كذاك وهن   والنقص فى هذا الأخير أحسن

(من) : خبر مقدم، (ذو) : مبتدأ مؤخر، (صحبة) : مفعول مقدم بأبانا.

(أبانا) : فعل ماض والألف فيه للإطلاق أى أظهر، لا «ذو» الموصولة الطائية فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ والفم : معطوف على ذو، (الميم) : مبتدأ (بانا) : جملته خبر المبتدأ والألف للإطلاق، (وبان) : أى انفصلت منه الميم أى زالت فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم.

(أب) : مبتدأ ولشهرته مع مابعده لايحتاج إلى مسوغ (أخ حم) معطوفان على أب بإسقاط العاطف، قوله (حم) : الحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقاربهالزوجة، (هن) : كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس وقيل عما يستقبح ذكره وقبل عن الفرج خاصة.

(كذا) : خبر المبتدأ وقوله والنقص : مراده به حذف اللام والإعراب على العين لا النقص المتعارف فى قاض (والنقص) أى الإعراب بالحركات الظاهرة. (الأخير) : المقصود بها هن (وهن) : مبتدأ وخبره محذوف أى

وهـن كـذلك. (أحـسن) أى أحـسن من الإتمام و (أحـسن) : أى أكـثـر استعمالاً.

ومن الأسـمـاء التى تعـرب هذا الإعـراب - السـابق - (ذو) و (فم) ويشترط فى ذو أن تكون بمعنى صاحب، كما يشترط فى إعراب (الفم) بهذه الأحرف زوال الميم منه.

ويعنى أن (أبا وأخا وحما) تجرى مجرى «ذو» و «فم» فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون دون حرف علة.

مثل بالجملة جاء أخو أبيك ذا اعتلا فى قوله :

٣١ - وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا | للياكجا أخو أبيك ذا اعتلا

(الإعراب) : أى بالحروف وهى بالجر عطف بيان على ذا على رأى ابن مالك ونعت له على رأى ابن الحاجب.

(لا لليا) : وقوله لا لليا عطف على محذوف أى يضفن لأى اسم ظاهر أو مضمر، معرفة أو نكرة لا لليا (ذا) : أى صاحب وعلامة نصبه الألف. ولإعراب هذه الأسماء بالحروف شروط أربعة : أن تكون مضافة وأن تضاف إلى غير ياء المتكلم وأن تكون مكبرة وأن تكون مفردة و «ذو» لاتستعمل إلا مضافة إلى جنس ظاهر غير صفة.

مثل بقوله (كابنين وابنتين يجريان) فى قوله :

٣٣ - كلتا كذاك اثنـان واثنتـان | كابنيـن وابنتـين يجريـان

(كلتا) : مبتدأ، كذاك : خبر أى ككلا. (اثنان) : مبتدأ واثنان واثنتان ملحقان بالمثنى وابنان وابنتان مثنى حقيقة (كابنين وابنتين) : حال من فاعل يجريان، (يجريان) : خبر اثنان وبين هنا أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى لأنه لايصدق عليهما حد المثنى وابنان وابنتان مثنى حقيقة.

(وكلتا) مثل (كلا) : فى أنها لاتعرب بالحروف إلا إذا وصلت مضافة بمضمر تقول، جاءنى كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما : بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً لإضافتهما إلى المضمر فلو أضيفا إلى الظاهر لم تقلب ألفهما ياء وكانا اسمين مقصورين، يقدر فيهما الإعراب نحو : جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين. ومنها (اثنان واثنتان) مطلقاً أى سواء كانا مجردين أو مضافين وهذا ما أراد بقوله :

اثـــنان واثنتــــــــان   كابنـــين وابنتين يجـــريان

يعنى : أن هذين الاسمين ليسا فى إلحاقهما بالمثنى مثل : (كلا وكلتا) فى اشتراط الإضافة إلى المضمر، بل هما كالمثنى من غير فرق وظف الناظم التمثيل بين (عامر ومذنب) للدلالة على علم الشخص وليس الجنس فى (عام) و (مذنب) للدلالة على الصفة لقصور النظم على التوضيح والإفصاح بالمصطلحات النحوية التى استقرت فى هذا العهد.

٣٥ - وارفع بواو وبيا اجرر وانصب   سالم جمع (عامر ومذنب)

(بيا) : قصرٌ للضرورة وهو متعلق باجرر، (وانصب) : بياء قوله (سالم جمع) تنازعه ارفع واجرر وانصب فأعمل الأخير لقربه وحذف ضمير الأولين لكونه فضلة، (عامر) : قوله عامر أشار به إلى العلم الشخصى لأن العلم الجنسى يستعمل استعمال الأجناس وذكر هنا أن جمع المذكر السالم وماحمل عليه يعرب : بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً وأشار بقوله (عامر) إلى الجامد الذى يجمع هذا الجمع بشروط هى : أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب وأشار بقوله «ومذنب» إلى الصفة التى تجمع هذا الجمع بشروط هى : أن تكون صفة لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث ليست من باب (أفعل فعلاء) ولا من باب (فعلان فعلى) ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وكما سبق غابت المصطلحات النحوية كجمع المذكر السالم والملحق به في إطار التمثيل بـ (عشرون، أهلون) أولو - عالمون - عليون - أرضون - السنون).

٣٦ - وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونـــــا

٣٧ - أولو وعالمون عليونـــا وأرضون شذ والسنونـــــا

(وشبه) : معطوف على عامر، (وبه) : متعلق بـ (ألحق) والهاء راجعة إلى جمع السالم (عشرونا) : شروع في ذكر ما ألحق بالجمع (وبابه) : أي أخوته ولو عبر به لكان أصرح في إرادة العقود إلى التسعين والأهلونا الحق به أيضاً وهي معطوفة على عشرون (الحق) : ولم يقل الحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين وهو باطل قول الأشموني «وعشرين» أي وانطلاق عشرين.

(عليونا) : اسم لأعلى الجنة أولو وعالمون وعليونا وأرضون معطوفات على عشرونا بإسقاط العاطف في بعضها قوله (وأرضون شذ) أي قياساً لا سماعاً فإنه فاش (وأرضون) مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما أفاده الأشموني والمراد بالشذوذ قياساً فقط لكثرة استعمالها.

وأشار هنا إلى مايجمع جمع مذكر سالم وهو شبه (عامر ومذنب) من كل (علم أو صفة) اجتمع فيها الشروط السابق ذكرها ويلحق بهذا الجمع (عشرون وبابه) وهو ثلاثون إلى تسعين فيعرب إعرابه.

وأيضاً يلحق بجمع المذكر السالم (أهلون) (وأولو) (وعالمون) و (عليون) و (أرضون) و (السنون) وهذه كلها ملحقة بجمع المذكر السالم لأنها غير مستكلمة للشروط.

مثل بقوله (أولات وأذرعات) على جمع المؤنث السالم في :

٤٢ - كذا أولات والذى اسماً قد جعل كأذرعـــات فيه ذا أيضـــاً قبل

(كذا) : خبر مقدم، (أولات) : مبتدأ مؤخر، (اسماً) مفعول ثان لجعل وقوله (والذى قد جعل) : أى والذى قد جعل علماً لمذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعاً، (كأذرعات) : كا : أى وذلك (أذرعات) : اسم قرية بالشام، (فيه) : متعلق بقبل، (ذا) أى الإعراب وأذرعات فى الأصل جمع أذرعه جمع ذراع ثم جعل علماً على قرية بالشام.

وأشار بقوله «كذا أولات إلى أن أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم، فى أنها تنصب بالكسرة وهى ملحقة به وما سمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولايحذف منه التنوين وهذا هو المذهب الصحيح.

مثل بـ (يفعلان وتدعين وتسألونا) للدلالة على الأفعال الخمسة التى تنوب فيها الحروف عن الحركات فى الإعراب :

٤٤ - واجعل لنحو يفعلان النونا　　　رفعاً وتدعين وتسألونـــــــا

لما فرع من الكلام على مايعرب من الأسماء بالنيابة شرع فى ذكر مايعرب من الأفعال بالنيابة.

(النونا) : مفعول أول لاجعل والألف للإطلاق.

(رفعاً) : مفعول ثان لاجعل على تقدير مضاف أى علامة رفع.

وذكر هنا مايعرب من الأفعال بالنيابة وذلك الأمثلة الخمسة، وهى كل فعل مضارع اشتمل على ألف اثنين أو اتصل به واو الجمع سواء أبدئ (بالياء) أو (التاء) أو اتصل به ياء المخاطبة.

ومثل بـ (لم تكونى لترومى مظلمة) فى :

٤٥ - وحذفها للجزم والنصب سمه　　　كلم تكونى لترومى مظلمة

(وحذفها) : أى النون، للجزم : متعلق بسمه، (سمه) أى علامه وهى خبر حذفها والتقدير حذفها أى النون علامه للجزم والنصب (تكونى) : علامة جزمه حذف النون (لترومى) : وعلامه نصبه حذف النون لأن أن مضمرة بعد لام الجحود مظلمة : أى ظلم وهى مفعول ترومى.

وهذه الأمثلة الخمسة : ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيه عن الحركة التى هى الضمة.

مثل بـ (المصطفى والمرتقى مكارمًا) للدلالة على المعتل من الأسماء.

٤٦ – وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارمًا

شرع فى بيان إعراب المعتل من الأسماء والأفعال.

معتلاً : مفعول ثان لسم والمعتل عند النحاة ما آخره حذف علة وفى الصرف ما فيه حرف علة أولاً أو آخراً أو وسطاً ولكل اسم يخصه (الأسماء) : المتعلق بحال محذوفة من ما، أى حال كونه كائناً من إلخ، (ما) : مفعول أول لسم (كالمصطفى) : الكاف صلة ما وأشار بالمصطفى إلى ما آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصى ورمى و (المرتقى) وأشار بالمرتقى إلى مافى آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى.

(مكارما) : مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم.

فالاسم المعرب على ضربين : صحيح ومعتل، والمعتل على ضربين مقصور ومنقوص.

فالمقصور : هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة، نحو الفتى والعصا والمصطفى وقيدت الألف بكونها لازمة نحو الزيدان فى الرفع ومن نحو أخاك وإياك فى النصب والمنقوص : هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة تلى كسره كالقاضى والداعى والمرتقى.

واللزوم من نحو : الزيدين وأخيك وبقولى (تلى كسره) مما آخره ياء ساكن ماقبلها نحو : نحى، وظبى، فإنه معدود من باب الصحيح.

وقد ظهر من هذا أن الاسم المعرب ينقسم إلى صحيح ومقصور ومنقوص ولكل منها حكم.

فالصحيح يظهر فيه الإعراب كله ولايقدر فيه شئ منه أى من الإعراب.

والمقصور : يقدر فيه الإعراب كله لتعذر الحركة على الألف تقول : جاءنى الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى.

فالفتى أولاً مرفوع بضمة مقدرة على الألف وثانياً منصوب بفتحة مقدرة على الألف وثالثاً مجرور بكسرة مقدرة على الألف.

والمنقوص : يقدر فيه الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ماقبلها ويظهر فيه النصب بالفتحة لخفتها تقول : جاءنى القاضى ورأيت القاضى ومررت بالقاضى فالقاضى أولاً مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء وثانياً منصوب وعلامة نصبه فتحة الياء وثالثاً مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء وعلى هذا يجرى جميع المقصور والمنقوص فى الكلام :

مثل للأفعال المعتلة بالفعلين (يدعو، ويرمى)

وحذف أداة الربط بينهما فبدا الفعلان وكأنما جملتين متصلتين :

٥٠ – فالألف انو فيه غير الجـــــزم وابد نصب ما كيدعو يرمى

(انو) : بكسر الواو (غير الجزم) : وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف.

(غير الجزم) : فهو يظهر لأنه يحذف له الآخر نحو لم يخش.

(وأبد) : أى أظهر، (كيدعو) : نحو لن يدعو الآخر نحو لم يخش.

(وأبد) : أى أظهر، (كيدعو) : نحو لن يدعو، (يرمى) : نحو لن يرمى.

وذكر هنا كيفية الإعراب فى الفعل المعتل فالألف يقدر فيها غير الجزم – وهو الرفع والنصب نحو (يخشى) و (لن يخشى) وأما الجزم فيظهر لأن الحذف له الحرف الأخير نحو (لم يخش) والنصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو (لن يدعو، لن يرمى).

مثل الناظم بـ (هم - ذى - هند - ابنى - الغلام - الذى) للدلالة على أنواع المعارف دون الإشارة إلى المصطلحات النحوية التى تخص هذه التقسيمات وظهور المصطلح النحوى واستقراره يعد تطوراً أو مرحلة من مراحل تطور هذا العلم بدليل ظهور التمثيل عند سيبويه فى بداية مراحل التأليف النحوى. ثم ظهور المصطلح واستقراره بعد ذلك ومسألة نظم القواعد هى التى أغفلت هذا الجانب لقصور طاقة النظم عن استيعاب هذه المصطلحات فى :

٥٣ - وغيره معرفة كهم وذى   وهند وابنى والغلام والذى

أى غيره مايقبل أل المذكور أو يقع موقع مايقبلها (كهم) : وذلك كهم (وذى) : اسم إشارة (وابنى) : مثال المضاف إلى المعرفة (والذى) : اسم موصول والغلام : معرف باللام. والمعرفة غير النكرة وهى ستة أقسام : المضمر كهم واسم الإشارة كذى والعلم كهند والمحلى بالألف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف إلى واحد منها كابنى.

والاسم على ضربين : معرفة ونكرة وهى الأصل لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس.

والمعرفة منحصرة - بالاستقراء - فى سبعة أقسام : ستة نبه عليها وهى المضمر نحو : هم وأنت والعلم نحو : زيد وهند.

واسم الإشارة نحو : ذا وذى والموصول نحو : الذى والتى والمعرف بالألف واللام نحو : الغلام والفرس والمعرف بالإضافة نحو : ابنى وغلام زيد.

وواحد أهمله المصنف وهو المعرف بالنداء نحو : يارجل فهذه السبعة هى المعارف وماعداها من الأسماء فنكرة وقد ضبط النكرة بقوله :

نكرة قابل أل مؤثراً.

٥٢ - نكرة قابل أل مؤثراً   أو واقع موقع ما قد ذكرا

يعنى أن النكرة ماتقبل التعريف بالألف واللام أو تكون بمعنى مايقبله فالأول : كرجل وفرس فإنه يدخل عليهما الألف واللام للتعريف نحو الرجل

والفرس والثانى ذو بمعنى صاحب فإنه نكرة وإن لم يقبل التعريف بالألف واللام فهو فى معنى مايقبله وهو صاحب.

مثل بـ (أنت وهو) لنوعين من الضمير ثم ذكر مصطلح لضمير صراحة فى نهاية البيت المنظوم وعند بداية عرضه للتفاصيل من المعارف لكن ذكر المصطلحات النحوية التى تخص أنواع المعارف كان ضرورياً قبل التفريع فيه.

٥٤ – فيما لذى غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير

(فيما) : مفعول أول بسم، لذى غيبة : أى وضع غيبة أو حضور : أو لذى حضور كأنت : وأنا وهو وفروعها والضمير مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو (أنت) والثانى ضمير المتكلم نحو أنا.

والمضمر : مادل على المتكلم نفسه أو المخاطب أو الغائب كأنا وأنت وهو وقد أدرج قسمى المتكلم والمخاطب تحت ذى الحضور لأن المتكلم حاضر للمخاطب والمخاطب حاضر للمتكلم لكن فيه إبهام إدخال اسم الإشارة فى المضمر لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه.

على أن هذا الإبهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر.

ومثل الناظم بـ (ابنى أكرمك سليه ما ملك) وقسمهما على الشطرين بحيث يكون هناك قائل ونلاحظ أنه لم يلجأ إلى قصر الممدود فى (الياء – الهاء).

كعادته فى نظم ما مضى من قواعد دلالة على أن طاقة النظم هى التى تتحكم فى لجوئه إلى الضرورة أو عدمها :

٥٦ – كالياء والكاف من ابنى أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

(كالياء) : وذلك كالياء (من ابنى) : أى من قولك ابنى ومثال الضمير المتصل الكاف من أكرمك ونحوه ولايقع بعد إلا فى الاختيار فلا يقال ماأكرمت إلاك.

أى أن الضمير المتصل على ثلاثة أقسام مختص بمحل الرفع ومشترك بين النصب والجر وواقع فى الإعراب كله.

ومثل لبعض الضمائر بـ (كاعرف بنا فإننا نلنا المنح - كقاما واعلما).

٥٨ - للرفع والنصب وجرٍّ نا صلح كاعرف بنا فإننا نلنـــا المنح

٥٩ - وألـــف والـــواو والنون لما غاب وغـــيره كقاما واعلما

(جر) : معطوف على الرفع، (نا) : مبتدأ، (صلح) : فى محل رفع خبر المبتدأ (وصلح) : أى صلح لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فإننا وللجر نحو بنا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد، (المنح) : جمع منحة وهى العطية. (ألف) مبتدأ وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب أعلما واعلموا واعلمن.

لما : خبر المبتدأ وغيره : أى لما خوطب.

المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف فى المعنى لأن كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهو من معانى الحروف مدلول عليه بالياء ونا والكاف والهاء حروفاً فى نحو إياى وإيانا وإياك وإياه.

وقيل بنيت المضمرات استغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعانى.

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال:

ولفظ ماجر كلفظ ما نصب

أى الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب لاغير والمتصل

الصالح للنصب ضربان : صالح للرفع وغير صالح له كالصالح منه للرفع هو (نا) وحدها ولذلك أفردها بهذا الحكم فقال:

للرفع والنصب وجر (نا) صلح كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

فموضع نا جر بعد الباء ونصب بعد إن ورفع بعد الفعل.

ولما بين أن الواقع من الضمائر المتصلة فى الإعراب كله هو (نا) علم أن ماعداها من المتصل المنصوب لايتعدى النصب إلا إلى الجر وذلك ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب ويعرف هذا من التمثيل فى قوله قبل :

٥٦ – .... من ابنى اكرمك

.... رسليه مــــا مــــلك

فأوقع الياء فى موضع الجر بالإضافة فعلم أنها صالحة للنصب نحو أكرمنى زيد وأوقع الكاف والهاء فى موضع النصب بالمفعول فعلم أنهما صالحان للجر نحو رغبت فيك وعنه.

ويختلف حال الكاف بحسب أحوال المخاطب فتكون مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة وموصوله للميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وبميم ساكنة أو مضمومة للمخاطبين وبنون مشددة للمخاطبات نحو أكرمك وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن والهاء كذلك فتضم للغائب وتفتح للغائبة وتوصل فى التثنية والجمع – بما توصل به الكاف نحو أكرمك وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهن.

وماعدا ماذكرنا من الضمائر المتصلة مختص بالرفع وهى تاء الضمير وألفه وواوه وياء المخاطبة ونون الإناث.

فالتاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتوصل فى التثنية والجمع بما توصل به الهاء نحو فعلت وفعلت وفعلت وفعلتما وفعلتم وفعلتن والألف للاثنين والواو لجماعة الذكور العقلاء وياء المخاطبة كالفاعل من قوله :

سليه ما ملك

ونون الإناث كقولك : الهندات يقمن ويشترك الألف والواو والنون فى الجمع للمخاطب تارة وللغائب تارة وللغائب أخرى ولذلك أشار بقوله

لما غاب وغيره كقاما وأعلما

تقول افعلا وافعلوا وافعلن فالألف ضمير للمخاطبين والواو ضمير المخاطبين والنون ضمير المخاطبات.

وتقول : فعلا وفعلوا وفعلت.

فالألف هنا - ضمير الغائبين والواو ضمير الغائبين والنون ضمير الغائبات[1].

مثل الناظم (كافعل أو افق نغتبط إذ تشكر).

وفى إطار هذا التمثيل غاب مصطلحات هامان هما الجواز والوجوب فى

٦٠ - ومن ضمير الرفع مايستتر   كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

(ضمير الرفع) : أى لا النصب ولا الجر (كافعل) : وذلك كافعل.

(افعل) : فعل أمر . (نغتبط) : معطوف على أوافق بإسقاط العاطف. (تشكر) : فعل مخاطب.

وينقسم الضمير المستتر إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار والمراد بجائز الاستتار مايحل محله الظاهر وفى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعة الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل التقدير : أنت والثانى الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة نحو (أوافق) والتقدير أنا والثالث : الفعل المضارع الذى فى أوله النون نحو نغتبط أى نحن والرابع الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو (تشكر) أى أنت ومثال جائز الاستتار (زيد يقوم) أى هو ولما فرغ من الكلام على الضمير المتصل أخذ فى الكلام على الضمير المستتر فقال :

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٩.

ومن ضمير الرفع ما يستتر.

فعلم أن المستتر لايكون ضمير جر ولا ضمير نصب لأن العمدة لما لم يستغن عنها فى المعنى صح أن تقدر مع العامل فى قوة المنطوق بها وليس الفضلة كذلك والحاصل أن ضمير الرفع يستتر استغناء عن لفظه بظهور معناه وذلك على ضربين : واجب الاستتار وجائزه.

فالواجب الاستتار فى خمسة أشياء :

فعل أمر الواحد كافعل والمضارع، ذو الهمزة كأوافق والنون كنغتبط وتاء المخاطب كتشكر واسم الفعل الغير ماضى كأوه، ونزال يازيد ونزال يازيدان.

والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات المحضة نحو : زيد قام وهند تقوم وعبد الله منطلق.

ففى قام ضمير زيد وفى تقوم ضمير هند وفى منطلق ضمير عبد الله وهى مستترة جوازاً بمعنى أنه يجوز أن يخلفها الظاهر نحو : قام زيد، وتقوم زيد والضمير المنفصل فى نحو زيد إنما قام هو، وزيد هند ضاربها هو.

ومثل بـ (أنا،هو وأنت، إياى) فى :

٦١ - وذو ارتفاع وانفصال أنا هو　　وأنت والفروع لاتشتبه

٦٢ - وذو انتصاب فى انفصال جعلا　　إياى والتّفريع ليس مشكلا

(وذو) : مبتدأ، (أنا) : للمتكلم، (هو) : للغائب، (أنت) للمخاطب (والفروع) : أى الفروع عليها، (لاتشتبه) : أى عليك.

(وأنت) : معطوف على أنا بإسقاط العاطف من الأول (والفروع) : أى فروع هذه الثلاثة لاتخفى عليك والمراد أن ضمائر الرفع المنفصلة هى هذه الثلاثة وفروعها ولاتقع فى غير الرفع أصالة.

(وذو) : مبتدأ خبره (جعل) فى انفصال (جعلا) : حال من مرفوع جعل، (جعلا) : الألف للإطلاق (إياى) : مفعول ثانى لجعل (والتفريع

ليس مشكلا) : أى فروعها ليست مشكلة عليك أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر : إياى، إيانا، إياك، إياكما إلخ.

وذكر فى هذا البيت المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر (إياى - إيانا) للتكلم و (إياك وإياك)، وإياكما وإياكم وإياكن للخطاب وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن للغيبة.

وقد أشار إلى أمثلة فروع الإفراد والتذكير بقوله :

والفروع لاتشتبه

والثانى : مختص بالنصب وهو (إيا) مردفاً بما يدل على المعنى نحو (إياى) للمتكلم وإياك للمخاطب وإياه للغائب وفروع الإفراد والتذكير ظاهرة نحو، (إيانا، وإياك، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها وإياهما وإياهم وإياهن).

مثل الناظم بـ (سلنيه - كنته الخلف انتمى - خلتنيه).

فى بيتى الألفية :

٦٤ - وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه فى كنتــــه الخلف انتمى

٦٥ - كذاك خلتنــــيه واتصــالا اخــتار غيرى اختار الانفصــالا

(أو) : للتخيير، (هاء) : مفعول بافصل لقربه وهى مطلوب أيضاً من جهة المعنى لصل، (سلنيه) : فيجوز لك فى هاء سلنيه الاتصال نحو سلنيه والانفصال نحو سلنى إياه والنون للوقاية والياء والهاء مفعولاه (كنته) : متعلق بانتمى وأشار بقوله فى (كنته الخلف انتمى) إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف فى المختار منهما إلخ، (والخلف) : مبتدأ، (انتمى) : جملته خبر المبتدأ.

(خلتنيه) : أى هاء خلتنيه، (واتصالا) : مفعول مقدم باختار، (الانفصالا) : الألف للإطلاق وأشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى فيها متصلاً ونلخص بأن

الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولايكون إلا متصلاً.

وأشار هنا إلى المواضع التي يجوز أنه يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً. فقوله (سلنيه) إشارة إلى ما يتعدى من مفعولين الثاني منهما ليس خبراً فى الأصل وهما ضميران فيجوز لك فى هاء سلنيه الاتصال نحو (سلنيه) والانفصال نحو (سلنى إياه) وقوله (فى كنته الخلف انتمى) فى البيت السابق يشير إلى أنه إذا كان خبر (كان وأخواتها) ضمير فإنه يجوز اتصاله وانفصاله والمختار عند ابن مالك الاتصال وكذلك فى نحو خلتنيه وهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين، الثانى منها خبر فى الأصل وهما ضميران.

وما سوى ماذكر مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان.

والمبيح لجواز اتصال الضمير وانفصاله هو كونه إما ثانى ضميرين أولهما أخصص وغير مرفوع وإما كونه خبراً لكان أو إحدى إخواتها أما الأول فكالهاء من سلنيه ومنعكها فى قوله:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع [1]

فإن الهاء منهما ثانى ضميرين أولهما أخص لما علمت أن المتكلم أخص من المخاطب والمخاطب أخص من الغائب وغير مرفوع أيضاً لأنه فى المثال الأول منصوب وفى الثانى مجرور فيجوز فى الهاء المذكورة الوجهان نحو سلنيه وسلنى إياه ومنعكها ومنعك إياها إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر كما فى قوله تعالى :

(أنلزمكموها وأنتم لها كارهون)[2].

والانفصال جائز فى السعة كقوله (صلى الله عليه وسلم) :

(إن الله ملككم إياها ولو شاء لملكهم إياكم).

---

(١) الأشمونى، جـ ١ ، ص ١١٨ ، ١٢٠.

(٢) سورة هود : الآية ٢٨.

ولو كان أول الضميرين غير أخص وجب فى الثانى الانفصال كما فى (الملكهم إياكم).

ولو كان أول الضميرين مرفوعاً وجب الاتصال نحو أكرمتك.

وأعطيتك وأما الثانى فكالهاء من قولك : أما الصديق فكنته فإنه يجوز فيه الاتصال لشبهه بالمفعول والانفصال - أيضاً - لأن منصوب كان خبر فى الأصل والخبر لاحظ له فى الاتصال.

وأختار أكثرهم الانفصال.

والصحيح اختيار الاتصال لكثرته فى النظم والنثر الفصيح كقوله (صلى الله عليه وسلم) لعمر (رضى الله عنه) : عن ابن صياد (إن يكنه فلن تسلط على وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله).

وحكى سيبويه عمن يوثق به - (عليه رجلاً ليسنى).

وأنشد لأبى الأسود :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذته أمه بلبانها[1]

وأما الانفصال فجاء فى الشعر كقوله :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا ... عين العهد والإنسان قد يتغير[2]

ولم يجئ فى النثر إلا فى الاستثناء نحو أتونى ليس إياك ولايكون إياك فإن الاتصال فيه من الضرورة كقوله :

عددت قومى كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليس[3]

وأما نحو : خلتنيه فمن باب سلنيه ولكنه أفرده بالذكر.

(١) الأشمونى : جـ ٣ ، ص ١١٨.

(٢) الأشمونى : جـ ١ ، ص ١١٩.

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، جـ ١ ، ص ١١٠ ، مطبعة الحلبى - القاهرة.

لينبه على مافيه من الخلاف ويذكر رأيه فيه فقال :

كذاك خلتنيه.

فعلم أنه يجوز في الهاء منه الاتصال والانفصال.

ثم ذكر أنه يختار الاتصال وأن منهم من يختار الانفصال

نظراً إلى أنه خبر في الأصل وليس بمرضي لأن الاتصال قد جاء في الكتاب العزيز في قوله تعالى:

(إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم)[1].

والانفصال لايكاد يعثر عليه إلا في الشعر كقوله :

أخي حسبتك إياه وقد ملئت   أرجاء صدرك بالأضغان والإحن[2]

مثل الناظم بـ (ليتني - ليتي - لعل - مني - عني - لدني - قدني - قطني) في :

٦٩ - وليتني فشا وليتي ندرا   ومع لعل اعكس وكن مخيرا

٧٠ - في الباقيات واضطراراً خففا   مني وعني بعض من قد سلفا

٧١ - وفي لدني لدني قل وفي   قدني وقطني الحذف أيضاً قد يفي

(وليتني) : مبتدأ، (فشا) : خبر (وليتي) : بحذف النون، ندرا الألف للإطلاق (ومع) : متعلق باعكس، (اعكس) : أي اعكس الحكم فالأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني والكثير ثبوت نون الوقاية مع الحرف (ليت) وندر حذفها منها والفصيح تجريد (لعل) من النون ويقل ثبوتها معها.

(في الباقيات) : أي في باقي أخوات ليت ولعل وهي إن وأن وكأن ولكن فتقول : إني، وإنني وأني وأنني وكأني وكأنني ولكني ولكنني (خففا) : الألف للإطلاق، (ومني) : مفعول خفف (بعض) : فاعل خفف، (من قد

---

(١) سورة الأنفال : الآية ٤٣.

(٢) الأشموني ، جـ ١ ، ص ١١٩ ، جـ ٣ ، ص ٣٢.

سلفا) : أى من سلف من العرب والألف فى سلفا الإطلاق. وأنت بالخيار فى باقى أخوات ليت ولعل وهى (إن، وأن، وكأن، ولكن) أما من وعن فتلزمهما نون الوقاية وبعضهم يحذف النون وهو شاذ.

(وفى) : متعلق بقل، (لدنىّ) : بالتشديد، (لدنى) : بالتخفيف وهو مبتدأ، (قل) : جملة فعلية خبر المبتدأ و (فى) : متعلق بيفى (الحذف) : مبتدأ، (يفى) : من الوفاء، (قد يفى) : أى يأتى يفى خبر المبتدأ والفصيح فى (لدنى) إثبات النون ويقل حذفها والكثير فى (قد وقط) ثبوت النون ويقل الحذف.

مثل الناظم للعلم بـ (كجعفر وخرنقا) فى :

٧٢ – اسم يعين المسمى مطلقا علمه : كجعفر وخرنقا

(اسم) : مبتدأ (يعين) : جملته نعت اسم، (مطلقاً) : حال من فاعل يعين (واسم) : مبتدأ ويعين المسمى جملته فى موضع الصفة له و (مطلقاً) : حال من الضمير المستتر فى يعين و (علمه) : خبر والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره كجعفر : لرجل أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير وقوله اسم يعين إلخ الأولى جعل علمه مبتدأ خبره اسم إلخ لا العكس لأنه لايخبر عن النكرة بالمعرفة ولأن العلم هو المخبر عنه وقوله (اسم) : خبر مقدم لعلمه لأنه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير يعود ضميره على بعض الخبر، (علمه) : خبر اسم ويجوز العكس، (خرنقا) : هو اسم امرأة.

والعلم هو الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

ومثل بـ (قرن – عدن – لاحق – شذقم – هيلة – واشق) وقد استغرقت هذه الأمثلة المبنية المقطعية للبيت جميعها وبالطبع كان ترتيبها فى الورود وفقاً لتناسبها مع بحر الرجز ولو شاء زاد هذه الأعلام أو غيرها.

٧٣ – وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

(قرن) : اسم قبيلة، (عدن) : اسم بلدة بساحل اليمن (ولاحق) : هو اسم فرس لمعاوية رضى الله عنه (وشذقم) : اسم جمل للنعمان بن المنذر (هيلة) : اسم شاه و (واشق) : اسم كلب والتمثيل بأعلام الأناس وغيرهم تنبيه على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات.

مثل الناظم لأنواع الأعلام بـ(فضل – أحد – سعاد – أدد) فى قولـه :

٧٦ – ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارتجال كسعاد وأدد

(ومنه) : أى بعض العلم (كفضل) : وذلك كفضل وهو منقول عن مصدر وأسد : كمنقول عن اسم عين ، وذو : ومنه ذو : فالمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد منقول : والمنقول ماسبق له استعمال فى غير العلمية (كسعاد) : (سعاد) : علم امرأة (وأدد) : علم رجل. والعلم قسمان مرتجل ومنقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد والمنقول : ماسبق له استعمال فى غير العلمية والنقل قد يكون من صفة كحارث أو من مصدر كفضل أو من اسم جنس كأسد وهذه تكون معربة.

استغرق التمثيل مساحة النظم دون الإشارة للحالات الإعرابية والعلامات مثل (عبد شمس وأبى قحافة) فى قوله :

٧٨ – وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبى قحافه

ومنها ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس وأبى قحافة وهو معرب فتقول: جاءنى عبد شمس وأبو قحافة والجزء الأول يكون معرباً بالحركات مثل (عبد) (وبالحروف) مثل (أبى) والجزء الثانى يكون منصرفاً مثل (شمس) وغير منصرف مثل (قحافة).

مثل بـ (أم عريط – ثعالة – برة – فجار).

٨٠ – من ذاك أم عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب

٨١ – ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجره

(من) : خبر مقدم، (أم عريط) : مبتدأ مؤخر، (عريط) : مضاف إليه (للعقرب) : أى حال كونها علماً للعقرب، (للثعلب) : متعلق بحال محذوفة والتقدير وثعالة وهكذا استقر علماً موضوعاً للثعلب.

وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى مثل (هذا أسامة مقبلاً) وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لايخص واحداً بعينه فكل عقرب يصدق عليها أم عريط.

(ومثله) : أى ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لايؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى، أشار إلى الأول بقوله : (من ذاك أم عريط) ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس بقوله ومثله برة إلى آخره أى ومثله أم عريط وثعالة فى كونهما علمى جنس (برة) : وبره ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وكذا ثعالة إلا أنه نوّن للضرورة، (للمبرة) : بمعنى البر وهو متعلق بحال محذوفة والتقدير وبرة مثله حال كونها علماً موضوعاً للمبرة، (للفجرة) : وبسكون الجيم بمعنى الفجور.

وعلم الجنس يكون للشخص مثل (أسامة) ويكون للمعنى مثل (برة) للمبرة.

والأجناس التى لاتؤلف كالسباع والوحوش وأحناش الأرض لايحتاج فيها إلى وضع الأعلام، لأشخاصها، فعوضت عن ذلك بوضع العلم فيها للجنس مشاراً به إليه إشارة المعرف بالألف واللام ولذلك يصلح للشمول كنحو : (أسامة أجرأ من الضبع) وللواحد المعهود كنحو : (هذا أسامة مقبلاً) وقد يوضع ذلك العلم لجنس ما يؤلف كقولهم (هيان بن بيان) للمجهول (وأبو الدغفاء) للأحمق (وأبو المضاء) للفرس ومسميات أعلام الأجناس أعيان ومعان.

فالأعيان، (كشبوة) : للعقرب، (وثعالة) : للثعلب، ومنه (أبو الحارث وأسامة) : للأسد، (وأبو جعدة، وذؤاله) : للذئب (وابن دأية) : للغراب، (وبنت طبق) لضرب من الحيات.

وأما المعانى : (فكيرة) : للمبرة، (وفجار) : للفجرة، جعلوه علماً على المعنى مؤنثاً ليكمل شبهه بنزال فيستحق البناء. ومن ذلك (حماد) : للمحمدة، (ويسار) : للميسرة، وقالوا للخسران : (خياب بن هياب)، وللباطل : (وادى تخيب) ومنه الأعداد المطلقة نحو : (ستة ضعف ثلاثة) و (أربعة نصف ثمانية).

هذه الأسماء كلها أسماء أجناس وسميت أعلاماً لجريانها مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال وذلك لأنها لاتقبل الألف واللام وإذا وصفت بالنكرة بعدها انتصبت في الحال ويمنع منها الصرف مافيه تاء التأنيث أو الألف والنون المزيدتان، فلما شاركت العلم الشخصى فى الحكم ألحقت به.

مثل الناظم بـ (ذان - تان - ذين - تين - أولى) وغاب فى هذا الإطار الإشارة إلى اللهجات التى تستعمل المد أو القصر ووقف فى نهاية البيت الأول على (قطع) وهى الجرى على لغات العرب أو على كلام النحاة.

٨٣ - وذان تان للمثنى المرتفع ... وفى سواه ذين تين اذكر تطع

(وذان) : مبتدأ، (ذان تان) : الأول لمذكره والثانى لمؤنثه (فتان) : متعلق باذكر، سواه : أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب تطع : أى تطع النحاة والعرب، وتطع : مجزوم على جواب الأمر ويشار إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بـ (ذان) وفى حالتى النصب والجر بـ (ذين) وإلى المؤنثين بـ (ثان) فى الرفع وتين فى النصب.

٨٤ - وبأولى أشر لجمع مطلقا ... والمد أولى ولدى البعد انطقا

(وبأولى) : متعلق بأشر استعمال أولاء فى غير العاقل قليل ومنه قوله :

(ذم المنازل بعـد منزله اللوى   والعيـش بعد أولئك الأيام)

(مطلقاً) : سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً وهى حال من جمع.

(والمد أولى) : من القصر لأنه لغة الحجار وبه جاء التنزيل قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم) [1] والقصر لغة تميم (انطقا) : الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ويشار إلى الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً بـ (أولى) وجميع ماتقدم يشار به إلى القريب.

مثل بـ (هنا – ههنا – ثم – هنا – هنالك – هِنا).

ونلاحظ فى النظم سمة تركيبية وهى ورود المتعلقات الممثل بها أولاً ثم ورود الأفعال تليها مثل (أشر إلى) و (صلا) و (فه) و (انطقن).

٨٦ – وبهنا أو ههنا أشـر إلى   دانى المكان فيـه الكاف صـلا

(وبهنا) : متعلق بأشر، (دان) : أى قريب، حذف الياء من الخط (وبه) : متعلق بصلا.

ويشار إلى المكان القريب بـ (هنا) ويتقدمها هاء التنبيه فيقال (ههنا).

٨٧ – فى البعد أو بثم فه أو هنا   أو بهنالك انطقـن أو هِنَّا

(فى البعد) : أى هناك، (بثم) : متعلق بفه وقوله فه بضم الفاء أمر من فاه يفوه إذا نطق (بهنا) : متعلق بانطقن.

ويشار إلى البعيد بـ (هناك وهنالك، وهنا) بفتح الهاء وكسرها وبـ (ثم وهنت).

مثل بـ (كمِن عندى الذى ابنه كفل).

فى

(١) آل عمران : ١١٩.

٩٧ - وجملة أو شبهها الذى وصل

به كمـــن عندى الذى ابنه كفل

(وجملة) : خبر مقدم، (شبهها) : ونعنى بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا فى غير صلة الألف واللام.

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاث شروط أحدها أن تكون خبرية، والثانى أن تكون خالية من معنى التعجب والثالث أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، (الذى) : مبتدأ مؤخر (كمن) : مبتدأ (عندى) : صلة من (الذى) : خبر من، (ابنه) : مبتدأ (كفل) : خبر المبتدأ.

وصلة الموصول جملة أو شبه جملة ونعنى بشبه الجملة : الظرف والجار والمجرور، بشرط أن يكونا تامين والمراد بالتام أن يكون فى الوصل به فائدة نحو (جاء الذى عندك) و (الذى فى الدار).

تحكمت قدرة النظم فى غياب تفاصيل القاعدة النحوية فى بيان حالات إعراب (أى).

وكذا حالات بنائها والتمثيل لذلك :

٩٩ - أى كما وأعربت ما لم تضف

وصدر وصـــلها ضمير انحـــذف

(أى) : مبتدأ ، (وكما) : خبره، (ما) ظرفية مصدرية، (تضف) : يعنى أن (أى) مثل ما فى أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً نحو يعجبنى أيهم هو قائم (انحذف) : جملته نعت ضمير ثم أن أياها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم والثانى أن لاتضاف ولايذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أى قائم والثالث أن تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أى هو قائم وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاثة نحو يعجبنى أيهم هو قائم ورأيت أيهم ومررت بأيهم هو قائم والرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم.

و (أى) مثل ما فى أنها تكون بلفظ واحد نحو (يعجبنى أيهم هو قائم) ولها أربعة أحوال.

وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين كابن هشام إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف لأن الرسول عليه السلام أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً وأحسنهم بلاغة وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه صلى الله عليه وسلم وتشدّدوا فى ضبطه، ودققوا فى روايته وتكبدوا المشاقّ والرّحلات فى سبيل ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها. ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلى فى نظر هؤلاء المجوزين القرآن الكريم فى مرتبة الاحتجاج به.

وقد دافع الدّمامينىّ عن ابن مالك فى احتجاجه بالحديث الشريف قال «قد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيّان عليه».

وقال إن ما استند إليه من ذلك لايتّم له. لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة.

وابن مالك حينما يحتج بالحديث، لا يقتصر على ذكره فحسب، بل يحاول أن يدعم صحة هذه الأحاديث بالأقيسة، أو بالقراءات أو بكلام العرب أو بأمثال سيبويه، وهذا ما لم تتسع له طاقة النظم بالرغم من أنه يعدّ من الآراء التى انفرد بها ابن مالك وتميّز بها نحوه لكنك تتحصل عليها فى كتبه الأخرى.

ولا يلجأ ابن مالك إلى الاستشهاد بأشعار العرب فى إثبات القواعد النحوية إلاّ بعد الرجوع إلى القرآن والقراءات ثم الأحاديث النبوية فهذه الأدلّة فى نظره أقوى فى الاستشهاد وأبلغ فى الاحتجاج من أشعار العرب.

وهو إذا استشهد بأشعار العرب أتى بالعجائب والغرائب مما يدلّ على مقدرة كاملة، واطلاع شامل، وبصر باللغة دقيق، ويكفى أن علماء عصره

شهدوا له بطول الباع فى هذا المضمار، وقد قالوا عنه ما نصه : « فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب. وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هى مرتبة الأكابر النقاد وأرباب النظر والاجتهاد [1].

وأشعار العرب الذين يحتج بهم محصورة فى الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين، واتساع ابن مالك فى روايات أشعار الشواهد النحوية، وبروزه فيها وتميزه عن غيره فى حلبتها جعله كالكوفيين أخذ من كل القبائل ولم يتشدد كما تشدد البصريون حيث قصروا هذه الشواهد على قبائل معينة بشروط خاصة. ومما يدل على ذلك «أن أبا حيان فى شرح التسهيل اعترض على ابن مالك حيث عنى فى كتبه بنقل لغة لخم ، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم.

وقال : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن » [2].

ولإلمام ابن مالك باللغة وغريبها أتى بكلمات يستعملها فى أساليب عربية جديدة بالنسبة لمن لايطلع عليها.

ففى باب نواصب الفعل المضارع :

كلام الناظم عن هذه الحروف الثلاثة مُوجَزٌ للغاية وفى حاجة إلى بيان وتفصيل، لينتفع به.

قال ابن مالك عن الحروف الثلاثة (لَنْ - كَىْ - أنْ)

٦٧٧ - وَبِـ (لَنْ) انْصِبْهُ وَ (كَىْ) كَذا بِـ (أنْ)

لاَ بَعْـدَ عِلْـمٍ - والـتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنّ

---

(١) السيوطى - الاقتراح - ص ٢٤.

(٢) المقرى - نفح الطيب - ج ٢ - ص ٤٢٩.

٦٧٨ - فَانْصِبْ بِهَا - وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ

تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

يقول: انصبْ المضارع بـ (لَنْ وكَيْ) وكذا بـ (أَنْ) التى لاتجئ بعد «علم» - وإلاّ فهى مخففة من الثقيلة - أما التى تجئ بعد «ظنّ» فينصب الفعل بها، ويصحّ رفعه بعدها على أنها مخففة من الثقيلة.

فى باب الاستفهام بمن قال ابن مالك:

٧٥٦ - وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لايَخْتَلِفْ

ونَادِرٌ (مَنُونَ) فى نَظْمٍ عُرِفْ

فى حالة «الْوَصْلِ» تبقى (مَنْ) على أصلها، فلا تختلف فى كلّ الاستعمالات السابقة، فتقول مثلاً (مَنْ ياهذا) فى الاستفهام عن أىّ نكرة.

أشار الناظم بالشّطرِ الثانى إلى أن كلمة (مَنونَ) جاءت محركة النون الأخيرة وبصورة الجمعِ وصْلاً فى قول الشاعر عن «الجنّ»:

أَتَوْا نَارِى، فَقُلْتُ (مَنُونَ أنتمْ)

فقالوا (الجنُّ) قُلْتُ (عموا ظَلاَمَا)

إنّ ماذكره ابن مالك وغيره من النحاة عن «الحكاية» بأداتَىْ الاستفهام (أىّ - مَنْ) من (نحو الصّنعة) أو ما يطلق عليه المحدثون (التمارين غير العلمية).

مثّل الناظم بـ «كمَنْ عِنْدِى الّذى ابْنُهُ كُفِلْ».

فى قوله:

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ

بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

و (جملة) خبر مقدم (أو شبهها) معطوف على جملة و (الذى) مبتدأ مؤخر و (وصل) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه

يعود إلى كلها والجملة صلة الذى والعائد إليها الهاء من به و (به) متعلق بوصل والتقدير والذى وصل به كل الموصولات جملة أو شبهها وقيل جملة مبتدأ وسوغ ذلك عطف أو شبهها عليه والذى خبر ووصل لاضمير فيه بل نائب الفاعل الضمير المجرور بالباء والجملة صلة الذى و (كمن) مجرور الكاف محذوف ومن بفتح الميم اسم موصول فى موضع رفع بالابتداء و(عندى) صلة من و (الذى) خبر من و (ابنه) مبتدأ و (كفل) بالبناء للمفعول خبره والجملة صلة الذى وعائدها الهاء من ابنه والتقدير وذلك كقولك الذى عندى الذى ابنه كفل.

وصلة الموصول جملة أو شبه جملة، ونعنى بشبه الجملة : الظرف والجار والمجرور، بشرط أن يكونا تامين، والمراد بالتّام، أن يكون فى الوصل به فائدة، نحو : «جاء الذى عندك» و «الذى فى الدار».

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط : أحدها أن تكون خبرية، والثانى أن تكون خالية من معنى التعجب والثالث أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها .

مثّل بـ (كمَنْ تَرْجُو يَهَبْ) في :

١٠٣ - فـــى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنْ انْتَصَبْ
بفِعْـلٍ أَوْ وَصْفٍ كمَـنْ تَرْجُو يَهَبْ

و (فى عائد) متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى فى البيت السابق لأنه على تقدير أن يكون عندهم متعلقاً بمنجلى يلزم الفصل بينه وبينه بكثير وهو أجنبى من منجلى وعلى تقدير أن يكون فى عائد متعلقاً بالحذف وعندهم متعلقاً بغيره يلزم الفصل بين المصدر ومعموله وهو لايعمل مفصولاً من معموله وعلى تقدير أن يكون فى عائد متعلقاً بكثير يلزم الفصل أيضاً بينه وبينه بمنجلى وهو أجنبى من كثير و (متصل) نعت لعائد و (إن) حرف شرط و (انتصب) فعل الشرط و (بفعل) متعلق بانتصب و (أو وصف) معطوف على فعل وجواب الشرط محذوف جواز الدلالة ماقبله عليه ومضى

الشرط و (كمن) مجرور الكاف قول محذوف وبقى مقوله ودخلت الكاف على مقول القول ومن بفتح الميم اسم موصول فى محل رفع على الابتداء وجملة (نرجو) صلة من والعائد إليها ضمير منصوب محذوف وجملة (يهب) خبر من ومن وخبرها مقول القول والتقدير كقولك الذى نرجوه يهب.

فشرط جواز حذف العائد المنصوب، أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام، أو بوصف، نحو «جاء الذى أكرمه» و «الذى أنا معطيكه مكافأة» فيجوز حذف الهاء من «أكرمته» ومن «معطيكه».

مثّل بـ (كأنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قضى).

والتمثيل نفسه فيه إلغاز لعدم نطق المثال صريحاً بقوله (بعد أمْرٍ مِنْ قَضَى) وفيه رمز وإعمال لفكر المتعلم فى قوله :

١٠٤ - كَذَاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضَا
كـأنْتَ قَاضٍ بَعْـدَ أمْرٍ مِـــنْ قَضَى

و (كذاك) خبر مقدم وهو إشارة إلى حذف الضمير المنصوب و (حذف) مبتدأ مؤخر و (ما) موصول اسمى مضاف إليه وهى جارية على موصوف محذوف و (بوصف) متعلق بخفضا ونعته محذوف للعلم به من شرط نصبه وجملة (خفضا) بالبناء للمفعول صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر فى خفضا النائب عن الفاعل والألف فيه للإطلاق والتقدير حذف العائد الذى خفض بوصف كائن بمعنى الحال أو الاستقبال كذلك و (كأنت) الكاف جارة لقول محذوف وأنت مبتدأ و (قاض) خبره والجملة مقول القول المحذوف و (بعد) متعلق بمحذوف نعت لما قبله و (أمر) مضاف إليه على تقدير مضاف بينهما و (من قضى) متعلق بمحذوف ويحتمل أن يكون قضى مصدراً مقصوراً للضرورة ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير كقولك أنت قاض الواقع بعد فعل

أمر مشتق من قضاء على تقدير المصدرية أو من مادة قضى على تقدير الفعلية.

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب فى جواز حذفه بكثرة أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جواز كثرته. وأشار به إلى قوله عز وجل «فاقض ما أنت قاض» أى ما أنت قاضيه. بعد أمر : يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير. وقوله بعد أمر حال من أنت قاض لقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى.

والعائد المجرور بالإضافة، لم يحذف، نحو : «جاءَ الذى أنا ضاربُه أمسِ» فإذا كان مجروراً بإضافة إسم فاعلٍ، بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه يحذفَ، نحو : «جاءَ الذى أنَا ضاربُه الآن أَو غداً».

مثّل بـ (كَمُرّ بالذى مَررتُ فهُو برّ فى قوله :

١٠٥ - كذَا الّذِى جُرَّ بما الموصُول جَرّ
كَمُرَّ بالــذى مُـــرَرْتُ فهُــو بَــرْ

و (كذا) خبر مقدم و (الذى) مبتدأ مؤخر على حذف مضاف وهو جار على منعوت مقدر و (جر) بضم الجيم فعل ماضٍ مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو ومرفوعه صلة الذى والعائد إلى الموصول مرفوعه المستتر فيه و (بما) متعلق بجر قبله وما موصول اسمى جارية على موصوف محذوف و (الموصول) بالنصب مفعول مقدم بجر و (جر) بفتح الجيم مبنى للفاعل وفاعله مستتر فيه والتقدير حذف العائد الذى جر بالحرف الذى جر الموصول كذلك فى الجواز. و (كمر) خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها والتقدير وذلك كقولك مر ومر بضم الميم أمر من مر بمعنى جاوز ويجوز فى رائه الحركات الثلاث و (بالذى) متعلق بمر وجملة (مررت) بفتح التاء وضمها صلة الذى والعائد

محذوف تقديره به وجملة (فهو بر) مبتدأ وخبر جواب لشرط مقدر ولذلك اقترنت بالفاء يقال رجل برأى صادق وقوم بررة وبار أيضاً وقوم أبرار وقوله فهو بر : تتميم للبيت . والمعنى أن العائد المجرور بحرف لايحذف، إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظاً ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة، نحو : «مررت بالذى مررت به» فيجوز حذف الهاء.

مثّل بـ (اللاّتِ والآنَ والّذِينَ واللاّتى).

فى قوله :

١٠٧ - وَقَـدْ تُـزَادُ لاَزِمـاً كاللاّت

وَالآنَ وَالّذِيـنَ ثُـمَّ اللاّتِـى

و (قد) حرف تقليل هنا و (تزاد) مضارع زاد مبنى للمفعول والأصل تزيد بضم أوله وفتح ماقبل آخره نقلت حركة الياء إلى ماقبلها ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها بعد النقل ونائب الفاعل ضمير مستتر فى الفعل عائد على مطلق أل خالية عن معنى التعريف و (لازما) نعت لمصدر محذوف أى زيداً لازماً وزيداً مصدر زاد الشئ وزيادة وليس مما ينوب عن المصدر صفته ونحو فكلا منها رغدا خلافاً للمعربين زعموا أن الأصل أكلاً رغداً وأنه حذف الموصوف ونابت عنه صفته فانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الأكل رغدا فعلى هذا يكون لازماً حالاً من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير وقد تزاد حال كون الزيد لازماً أى الزيادة لازمة و (كاللات) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كاللات (والآن والذين ثم اللاتى) معطوفات على اللات.

ومثّل بـ (نبات الأوْبَر) و (طِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ السُّرى) فى قوله :

١٠٨ - ولِاضْـطِرَارٍ كبَنَـاتِ الأوْبَـر

كَـذَا وَطِبْـتَ النَّفْسَ يَاقَيْـسُ السُّرِى

(ولاضطرار) متعلق بتزاد فى البيت السابق على أنه مفعول لأجله والجر هنا واجب عند من شرط كونه قلبياً وجائز عند غيره و (كبنات، خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول و (الأوبر) مضاف إليه و (كذا) خبر مقدم ومبتدؤه قول محذوف وبقى مقول (وطبت) فعل وفاعل و (النفس) تمييز و (يا) حرف نداء و (قيس) علم مفرد مبنى على الضم و (السرى) نعت قيس ونعت المنادى المفرد إذا كان مقروناً بأل يجوز فيه الرفع نظراً للفظ المنادى والنصب مراعاة لمحله وجملة وطبت مع مابعدها محكية بالقول المحذوف الذى ذكرنا أنه مبتدأ تقدم خبره وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بإسقاط العاطف على ماقبلها والتقدير وذلك كقولك بنات الأوبر وكذا قول الشاعر :

رأيتك لما أن عـرفت وجـــوهنا صددتَ

وطبـت النفـــسَ ياقيسُ عـن عمرو

فأتى بالواو فى طبت لقصد الحكاية وحذف عن عمرو وعوض مكانه السرى ليتم له الوزن والسرى الشريف يقال رجل سرى من قوم سرا بفتح السين المهملة.

مثّل بـ (الْفَضْلِ والْحارِث والنُّعْمَان) فى قوله :

١١٠ - كالْفَـــضْلِ وَالْحَـــارِثِ وَالنُّعْمَان

فَـــذِكْرٌ ذَا وَحَـــذْفُهُ ســـيَّان

(كالفضل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالفضل والحارث والنعمان) معطوفان على الفضل و (مذكر) مبتدأ و (ذا) مضاف إليه على حذف موصوف (وحذفه) معطوف على ذكر و (سيان) تثنية سى بكسر السين وتشديد الياء بمعنى مثل استغنوا بتثنيته عن تثنية سواء وهو خبر المبتدأ وما عطف عليه وحذف المستوى فيه للعلم به والتقدير فذكر أل هنا وحذفه سيان فى التعريف وعدمه.

فإن نظرنا إلى المنقول على أنه إنما سمى به تفاؤلاً بمعناه، أتينا بالألف واللام، وإن لم تنظر إلى هذا، ونظرنا إلى كـــونه علمـــاً، لم تدخل الألف

واللام، ويتبين من هذا أن الذكر والحذف إنما ينزلان على الحالتين المشار إليهما.

مثّل (بالعقبة) واضطر لتصريع البيت بها لتناظر (الغلبه) وهو المصطلح المستعمل فى هذا الباب (العلم بالغلبه) فى قوله :

١١١ - وقَدْ يَصـــيرُ عَلَـــماً بالغَلَـبهْ

مُضَافٌ أوْ مصْحُوبُ ألْ كالعَقَبَة

(وقد) للتقليل هنا و (يصير) مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى الاسم والخبر و (علماً) خبرها مقدم على اسمها و (بالغلبه) متعلق بيصير و (مضاف) بالرفع اسم يصير (أو مصحوب) معطوف على مضاف و (أل) مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه و (كالعقبه) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالعقبة.

ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام أل وهى التى للغلبة فقد تجئ الألف واللام للغلبة، نحو : «المدينة» و «الكتاب» وقد غلبت «المدينة» على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغلب «الكتاب» على كتاب سيبويه.

مثّل بـ (زيد) و (عاذر) و (زيد عاذر من اعتذر) وقد حشا معظم النظم بالأمثلة حيث أوردها مفردة فى الشطر الأول ومركبة فى الشطر الثانى ولم يرد من خارج التمثيل سوى المصطلحين مبتدأ وخبر على حين أنه فى كثيرٍ من النظم لايورد إلا القاعدة وذلك فى قوله :

١١٣ - مُبْـتَدَأٌ زَيْـدٌ وعَـاذِرٌ خَبَـرْ

إنْ قُلْـتَ زَيْدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَذَرْ

(مبتدأ) خبر مقدم (زيد) مبتدأ مؤخر (وعاذر) مبتدأ و (خبر) خبره و (إن) حرف شرط و (قلت) بفتح التاء فعل الشرط و (زيد عاذر) مبتدأ وخبر مقول قلت و (من) بفتح الميم اسم موصول فى محل نصب على المفعولية

بعاذر وجملة (اعتذر) صلة من وجواب الشرط محذوف جوازاً لكون الشرط فعلاً ماضياً ودلالة ماتقدم عليه ولو قدم الجملة الشرطية على الجملة الاسمية وقرن مبتدأ بأل والفاء وقال (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) فالمبتدأ زيد وعاذر خبر لكان أولى.

والمعنى يشير بهذا إلى المبتدأ الذى له خبر، فزيد : مبتدأ، وعاذر خبره، والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على مايذكر فى المبتدأ، الذى له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ومثل بـ (فى أَسَارٍ ذَان) فى قوله :

١١٤ – وَأَوَّلٌ مُبْـــتَدَأٌ وَ الثَّانـــي
فَاعِـــلٌ أغْـــنَى فِـــى أَسَـــارٍ ذَانِ

(وأول) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه قريناً للثانى المعرف بأل و (مبتدأ) خبره (والثانى فاعل) مبتدأ وخبر أيضاً وجملة (أغنى) فى موضع النعت لفاعل ومعمول أغنى محذوف تقديره أغنى عن الخبر و (فى) حرف جر مجروره قوله محذوف و (أسار) الهمزة للاستفهام وسار مبتدأ أصله سارى حذفت الضمة لاستثقالها ثم الياء لالتقاء الساكنين وقدر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال و (ذان) اسم إشارة لمذكرين فاعل سار استغنى به عن الخبر وجملة المبتدأ وفاعله مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بفى والتقدير فى قولك أسار هذان.

ومثّل بـ (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) فى قوله :

١١٥ – وَقِسْ وَكَاسْتِفْـــهَامِ النَّفْـــىُ وَقَـــدْ
يَجُـــوزُ نَحْـــوُ فَائِزٌ أُولُـــو الرَّشَـــدْ

(وقس) فعل أمر وفاعل ومتعلقه محذوف والتقدير وقس على المبتدأ الذى له خبر والذى له فاعل أغنى عن الخبر ما أشبههما. (وكاستفهام) خبر مقدم و(النفى) مبتدأ مؤخر (وقد) حرف تقليل هنا و (يجوز) فعل مضارع و

(نحو) فاعله مضاف إلى قول محذوف و (فائز) مبتدأ و (أولو) فاعل فائز أغنى عن الخبر و (الرشد) بفتح الراء والشين مضاف إليه والجملة محكية بالقول المحذوف والتقدير وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد.

مثل بـ (اللهُ بَر والأَيَادى شَاهِدَهْ).

وهما مثالان متكرران لشغل مساحة الشطر المنظوم بالرغم من أن هناك قواعد عديدة منظومة وليس بها أى تمثيل وهى بالفعل تحتاج إلى التمثيل والاستشهاد فى قوله :

١١٨ - وَالْخَبرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ

كَاللهُ بَر وَالأَيَادى شَاهِدَهْ

(والخبر) مبتدأ و (الجزء) خبره وتوقف الفائدة على مابعده لايمنع من جعله خبراً كتوقف الخبر على بعض متعلقاته و (المتم) نعت الجزء و (الفائدة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ومتعلقه محذوف تقدير المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف و (كالله بر) مبتدأ وخبر مقولان لقول محذوف مجرور بالكاف (والأيادى شاهده) مبتدأ وخبر جملة معطوفة على الجملة الأولى والبر المحسن والأيادى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع.

وعرف ابن مالك الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، مثل :

«زيد قائم» ويرد عليه الفعل، مثل «قامَ زيدٌ» فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء المتم الفائدة.

ومثّل بـ (نُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى) فى قوله :

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاه رمعْنىً اكْتَفَى

بهَا كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى

و (إن) حرف شرط و (تكن) فعل الشرط مجزوم بإن واسم تكن مستتر فيها يعود إلى الجملة الواقعة خبراً و (إياه) خبر تكن والإتيان بالضمير

منفصلاً يخالف مختاره المتقدم فى قوله واتصالاً أختار و (معنى) منصوب بنزع الخافض و (اكتفى) بفتح الفاء فى محل جزم على أنه جواب الشرط وفاعل اكتفى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ و (بها) متعلق باكتفى والضمير للجملة والتقدير وإن تكن جملة الخبر المبتدأ نفسه فى المعنى اكتفى المبتدأ بها ولايحتاج إلى رابط و (كنطقى) الكاف جارة لقول محذوف ونطقى مبتدأ أول و (الله)(مبتدأ ثان و (حسبى) خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول وحسبى بمعنى كافى لا اسم فعل بمعنى يكفينى لتأثره بالمبتدأ وأسماء الأفعال لاتدخل عليها العوامل اللفظية بالاتفاق.

(وكفى) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه والأكثر فى فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة نحو قوله تعالى كفى بالله شهيداً فعلى هذا حذفت كحذفها فى قوله (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا) فاتصل الضمير واستتر فى الفعل وحذف التمييز للعلم به كحذفه فى قوله تعالى (إن يكن منكم عشرون صابرون) [1] وجملة نطقى إلى آخر البيت مقولة لمدخول الكاف، المقدر وذلك المقدر خبر لمبتدأ محذوف والأصل وذلك كقولك نطقى الله حسبى وكفى به حسيباً.

و (اكتفى) : أى المبتدأ بها عن الرابط يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله كنطقى الله حسبى، فنطقى مبتدأ والله حسبى جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبى هو نطقى ونطقى هو الله حسبى، معنى : منصوب بنزع الخافض أى فى المعنى، كنطقى : الكاف جارة لقول محذوف ونطقى مبتدأ أول، الله : مبتدأ ثانٍ، حسبى : خبر المبتدأ الثانى وهو خبره خبر الأول، حسبى : أى كافى.

ومثّل بـ (عِنْد زَيْدٍ نَمِرَه) فى قوله :

---

(١) الأنفال : ٦٥.

١٢٥ - وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدا بالنَّكِرَهْ

مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

(ولا) نافية و (يجوز) فعل مضارع و (بالنكرة) متعلق بالابتداء و (ما) ظرفية مصدرية و (لم) حرف نفى وجزم و (تفد) فعل مضارع مجزوم بلم والتقدير مدة عدم إفادتها و (كعند) الكاف جارة لقول محذوف وعند خبر مقدم و (زيد) مضاف إليه و (نمره) بفتح النون وكسر الميم اسم كساء مبتدأ مؤخر والمبتدأ والخبر مقولان لذلك القول المحذوف وذلك القول ومفعوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك عند زيد نمرة.

وقد يجئ المبتدأ نكرة، بشرط أن تفيد، كأن يتقدم عليها، وهو ظرف، أو جار ومجرور.

ووظف ابن مالك الأمثلة المتعددة فى شغل مساحة البيت المنظوم بل شغل مساحتى بيتين بقوله :

١٢٦ - وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌ لَنَا

وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

(وهل) حرف استفهام لطلب التصديق و (فتى) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه و (فيكم) خبر المبتدأ و (فما) الفاء عاطفة وما نافية و (خل) بكسر الخاء مبتدأ و (لنا) خبره (ورجل) مبتدأ و (من الكرام) نعته و (عندنا) خبر المبتدأ.

وقد أشار فى هذا البيت إلى أن يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً، إذا تقدم عليها استفهام، نحو : «هل فتى فيكم» أو يتقدم عليها نفى، نحو : «ماخلٌ لنا» أو أن توصف، نحو : «رجل من الكرامِ عندنا».

وقال ابن مالك :

١٢٧ - وَرَغْبَةٌ فِى الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ

بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(ورغبة) مبتدأ وهو مصدر رغب وسوغ الابتداء به عمله في المجرور بعده و (في الخبر) متعلق به و (خير) خبر المبتدأ (وعمل) مبتدأ و (بر) بكسر الباء مضاف إليه وجملة (يزين) بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (وليقس) فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلام الأمر وحقها الكسر إذا خلت عن العطف بالواو والفاء وثم ومعه يجوز تسكينها كما هنا و (ما) موصول اسمي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس و (لم) حرف نفي وجزم و (يقل) فعل مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو ومرفوعه صلة ما (والأصل مبتدأ).

وأشار هنا إلى أمرين من الأمور التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة، وهما : أن تكون عاملة، نحو : «رغبة في الخير خير» وأن تكون مضافة نحو : «عملُ بِرٍّ يزين» واقتصر ابن مالكٍ على هذه المواضع.

وليقس : أى على ماقيل، ما لم يقل : أى من بقية أنواع المسوغات.

وقد أوجز في هذه الجملة الأخيرة مايكفي لحشو عشرة أبيات أو أكثر وهو مالم يفعله في مواضع كثيرة من النظم وقد أوصل الشراح عدد المسوغات إلى ثلاثين مسوغاً.

مثّل بـ (مَنْ لى مُنْجِدًا) في قوله :

١٣١ - أَوْ كانَ مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا
أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لى مُنْجِدَا

(أو) حرف عطف و (قصد) فعل ماض مبنى للمفعول و (استعماله) نائب الفاعل بقصد والمضاف إليه ضمير يعود إلى الخبر والجملة معطوفة على مدخول إذا و (منحصراً) ينبغي أن يضبط بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته والتقدير منحصراً فيه ليخف الاعتراض وهو حال من الهاء في استعماله وسوغ مجئ الحال من المضاف إليه كون المضاف عاملاً في الحال على حد قوله تعالى (إليه مرجعكم) [1] جميعاً وهو أحد مسوغات مجئ الحال من

---

(١) الأنعام : ٦٠ ويونس : ٤.

المضاف إليه. (أو) حرف عطف و (كان) فعل ماضٍ واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر و (مسندا) خبر كان و (لذى) بكسر اللام متعلق بمسنداً وذى بمعنى صاحب نعت لمحذوف و (لام) مضاف إليه باعتبار ماقبله ومضاف أيضاً باعتبار ما بعده و (ابتدا) مضاف إليه لا غير (أو لازم) بالجر عطف على ذى على تقدير موصوف و (الصدر) مضاف إليه وجملة أو كان إلى آخرها معطوفة أيضاً على مدخول إذا فهى فى موضع جر بإضافة إذا إليها و (كمن) بفتح الميم مبتدأ و (لى) خبره و (منجدا) حال من الضمير المستتر فى الخبر وجملة المبتدأ وخبره مقولة لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومجرورها فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف وتقدير البيت أو كان الخبر مسند المبتدأ صاحب لام ابتدا أو مسند المبتدأ لازم الصدر وذلك كقولك من لى منجدا.

فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام.

وصاغ ابن مالك فى أبيات سابقة مواضع وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ ووصل بهذا البيت إلى الموضع الخامس منها فالأول منها : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو : «زيدٌ أخوك»، و «أفضلُ من زيدٍ أفضلُ من عمرو».

الثانى : أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، والثالث : أن يكون الخبر محصوراً بـ (إنّما أو إلاّ).

– الرابع : أن يكون خبر لمبتدأ، قد دخلت عليه لام الابتداء، والخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو «لزيد قائم» ونحو : «مَن لى منجدا»؟

ومثّل بـ (وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرٌ) فى قوله :

١٣٢ – وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرٌ
مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

(ونحو) مبتدأ مضاف إلى قول محذوف و (عندى) خبر مقدم و (درهم) مبتدأ مؤخر (ولى وطر) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير والجملتان مقولتان لذلك المحذوف و (ملتزم) بفتح الزاى اسم مفعول يحتمل أن يكون خبر نحو و (فيه) متعلق بملتزم و (تقدم) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بملتزم و (الخبر) مضاف إليه ويحتمل أن يكون ملتزم خبراً مقدماً وتقدم الخبر مبتدأ مؤخر والجملة خبر نحو والرابط بينهما الضمير المجرور بفى وتقدير البيت على هذا ونحو قولك عندى درهم ولى وطر تقدم الخبر ملتزم فيه لايقال يلزم على هذا أن يتقدم معمول المصدر عليه لأن الأصح أن المبتدأ عامل فى الخبر لأنا نقول إنما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه إذا عمل فيه بالحمل على الفعل أما من حيث كونه مبتدأ فلا. وذكر المصنف أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ فى أربعة مواضع وأشار هنا إلى أنه يجب تقديم الخبر، إذا كان المبتدأ نكرة، ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف، أو جار ومجرور.

مثّل بـ (أينَ مَنْ عَلْمتَهُ نَصيرَا) فى قوله :

١٣٤ - كَذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْديرا

كأيـــنَ مَـــنْ عَلِمْــــتَهُ نَصِـــيرَا

(كذا) متعلّق بمحذوف و (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين وقيل بشرطه و (يستوجب) فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر و (التصديرا) مفعول يستوجب والألف للإطلاق ووقوع المضارع بعد إذا الشرطية قليل بالنسبة إلى الماضى وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب:

والنفـس راغـبة إذا رغبتـــها وإذا تـــرد إلى قليـــل تقنع

و (كأين) مجرور الكاف قول محذوف وأين خبر مقدم و (من) بفتح الميم موصول اسمى فى محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر و (علمته) فعل وفاعل والهاء مفعول أول و (نصيرا) مفعول ثان والجملة الفعلية صلة من العائد إليها الضمير فى علمته وجملة المبتدأ والخبر مقول لذلك المحذوف

وذلك القول المجرور بالكاف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك أين من علمته نصيرا.

وكذا : أى يلزم تقدم الخبر، يستوجب : أى الخبر، التصديرا : أى فى جملته فلا يرد زيد أين مسكنه بأن يكون اسم استفهام أو مضاف إليه.

ويجب تقديم الخبر إذا كان له صدر الكلام، نحو : «أَيْنَ زَيْدٌ» ؟

ومثّل بـ (مَالَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) فى قوله :

١٣٥ - وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَـدَا
كَـمَا لَنَـا إِلاَّ اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

(وخبر) مفعول مقدم بقدم و (المحصور) مضاف إليه وهو نعت لمحذوف ومتعلقه محذوف و (قدم) فعل أمر و (أبدا) منصوب على الظرفية بقدم والتقدير وقدم خبر المبتدأ المحصور فيه أبداً و (كما) مجرور الكاف محذوف وما نافية و (لنا) خبر مقدم و (إلا) حرف استثناء و (اتباع) مبتدأ مؤخر و (أحمدا) مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية والوزن وألفه للإطلاق.

فإذا كان المبتدأ محصوراً، وجب تقديم الخبر، نحو : «إنَّما فى الدارِ زيدٌ».

مثّل بـ (زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا) فى قوله :

١٣٦ - وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَـمَا
تَقُـولُ زَيْـدٌ بَعْـدَ مَـنْ عِنْدَكُمَا

(وحذف) مبتدأ و (ما) اسم موصول مضاف إليه وجملة (يعلم) بالبناء للمفعول صلة ما ومتعلقه محذوف و (جائز) خبر المبتدأ والتقدير وحذف الذى يعلم من مبتدأ وخبر جائز و (كما) الكاف حرف تشبيه وما مصدرية وجملة (تقول) صلتها ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفياً وهى وصلتها مؤولان بمصدر مجرور بالكاف والكاف ومجرورها فى موضع رفع خبر لمبتدأ

محذوف والتقدير وذلك كقولك و (زيد) مبتدأ محذوف الخبر للعلم به أي عندنا وهو وخبره مقول لذلك القول و (بعد) منصوب على الظرفية مضاف لقول محذوف منوى لفظه و (من) بفتح الميم اسم استفهام في موضع رفع على الابتدائية و (عندكما) خبر المبتدأ ومضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف والتقدير وذلك كقولك زيد بعد قول السائل من عندكما.

وإذا كان المبتدأ محصوراً، وجب تقديم الخبر، نحو: «إنّما في الدارِ زيد».

ومثّل بـ (وفي جوابِ كيف زيدٌ قُلْ دَنِفْ).

في قوله:

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ
فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

(وفي جواب) متعلق بقل على حذف مضافين و (كيف) خبر مقدم وهو اسم استفهام يستفهم به عن الأحوال و (زيد) مبتدأ مؤخر و (قل) فعل أمر و (دنف) بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره مقولان لقل والتقدير قل هو دنف في جواب قول السائل كيف زيد (فزيد) مبتدأ على حذف مضاف و (استغنى) فعل ماض مبنى للمفعول حذف متعلقه و (عنه) في موضع رفع على النيابة عن الفاعل به على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجملة استغنى ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ و (إذ) للتعليل وهل هي حرف أو ظرف قولان و (عرف) ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى زيد على تقدير المضاف المذكور والتقدير فضمير زيد استغنى عن ذكره في الجواب إذ عرف من السؤال.

وأشار هنا إلى أن المبتدأ يحذف جوازاً، إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: «كيف زيد» ؟ فتقول « « صحيح».

مثّل بـ (كلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ) في قوله:

١٣٩ - وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ
كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

(وبعد) معطوف على موضع الجار والمجرور المتعلق باستقر و (واو) مضاف إليه وجملة (عينت) نعت لواو و (مفهوم) مفعول عينت و (مع) مضاف إليه و (كمثل) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف وجارة لقول محذوف و (كل) مبتدأ و (صانع) مضاف إليه (وما) موصول معطوف على المبتدأ ويجوز فى ما أن تكون موصولاً اسمياً وأن تكون موصولاً حرفياً وعليهما فجملة (صنع) صلتها والعائد محذوف على الأول دون الثانى والخبر محذوف وجوباً تقديره مقترنان وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف والتقدير وذلك كمثل قولك كل صانع والذى صنعه أو وصنعته مقترنان. وكذا يجب حذف الخبر الواقع بعد واو ، وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان إلا أنه لايذكر للعلم به وسدّ العطف مسده.

شطر الناظم البيت بمثالين فى قوله :

١٤١ - كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمّْ
تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

(كضربى) مجرور الكاف قول محذوف وضربى مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (العبد) مفعوله وخبر المبتدأ محذوف مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر و (مسيئا) حال منه وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك ضربى العبد حاصل إذا كان أو إذ كان مسيئاً (وأتم) اسم تفضيل من التمام مرفوع على الابتداء و (تبيينى) مضاف إليه وهو مصدر مضاف إلى فاعله و (الحق) مفعول تبيينى وخبرا أتم محذوف مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد إلى الحق و (منوطا) بمعنى متعلقاً حال من فاعل كان العائد إلى الحق و (بالحكم) بكسر الحاء وفتح الكاف متعلق بمنوطاً.

وأشار هنا إلي أن المضاف إلى هذا المصدر، حكمه مثل حكم المصدر، نحو : «أتمّ تبييني الحقّ منوطاً بالحكم» والتقدير : «أتمُّ تبييني الحق إذا كان أو إذ كان منوطاً بالحكم».

مثّل بـ (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) في قوله :

١٤٢ – وأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ أَوْ بأكـــثرا

عـــنْ وَاحِـــدٍ كهُـــمْ سَـــرَاةٌ شُعَـــرَا

(وأخبروا) فعل ماض وفاعل والضمير للعرب و (باثنين) متعلق بأخبروا و (أو بأكثرا) معطوف على باثنين والألف للإطلاق و (عن واحد) متعلق أيضاً بأخبروا و (كهم) مجرور الكاف قول محذوف وهم مبتدأ و (سراة) بفتح السين جمع سرى بكسر الراء وتشديد الياء بمعنى شريف خبر أول و (شعرا) جمع شاعر خبر ثان وجملة المبتدأ وخبره مقولة للقول المحذوف.

وأخبروا عن واحد لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين : تعدد في اللفظ والمعنى كهم سراة شعراء، وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى نحو هذا حلو حامض أى مز ويجوز تعدد خبر المبتدأ الواحد، بغير حرف عطف، نحو : « زيد قائم ضاحك ».

وفي باب كان وأخواتها مثّل بـ (كان سيداً عمر) في قوله :

١٤٣ – تَرْفَعُ كانَ المُبتدَا اسْماً والخَبَرْ

تَنْصِبُهُ ككَـــانَ سَـــيدا عُمَـــرْ

بالرفع عطفاً على موضع كان (ترفع) فعل مضارع و (كان) فاعله و (المبتدا) مفعوله و (اسما) حال من المفعول لاتمييز ومتعلقه محذوف (والخبر) بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره تنصبه وبالرفع مبتدأ والأرجح في باب الاشتغال الأول لتقدم الجملة الفعلية على حد والأنعام خلقها لكم بعد خلق الإنسان من نطفة وجملة (تنصبه) من الفعل والفاعل والمفعول

على الأول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وعلى الثانى محلها رفع لأنها خبر المبتدأ وعلى الوجهين حذف حال المشتغل عنه مع متعلقه لدلالة الحال المذكورة عليه والتقدير ترفع كان المبتدأ حال كونه اسماً لها وتنصب الخبر حال كونه خبراً لها. فترفع : أى تجدد له رفعاً غير الأول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ. المبتدأ : وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول.

ومن نواسخ الابتدا : كان وأخواتها، وهى ترفع المبتدأ ويسمى اسماً لها، وتنصب خبره، ويسمى خبراً لها.

مثّل بأخوات كان فى حشو بيتين من أبيات المنظومة وأعقبهما بالقاعدة لإكمال نظم البيت الثانى فهذه الأفعال الناسخة، منها مايعمل هذا العمل بلاشرط، وهى : كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس ومن هذه الأفعال مايشترط فى عمله، أن يسبقه نفى «لفظاً أو تقديراً» أو شبه نفى، وهو أربعة : زَالَ ، وبَرِحَ ، وفَتِئ، وانفكَّ قالها ابن مالك فى :

١٤٤ – ككان ظلَّ باتَ أضْحَى أصْبَحَا
أمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

١٤٥ – فَتِئَ وانفكَّ وَهَذِى الأرْبَعَهْ
لِشِبْهِ نَفْيٍ أوْ لِنَفْي مُتْبَعَهْ

(ككان) الكاف جارة لقول محذوف وكان فعل ماض و (سيدا) خبرها مقدم و (عمر) اسمها مؤخر. (ككان) خبر مقدم و (ظل) مبتدأ مؤخر و (بات) أضحى أصبحا * أمسى وصار ليس زال برحا فتئ وانفك) معطوفات على ظل باسقاط حرف العطف فيما عدا صار وانفك (وهذى) مبتدأ و (الأربعة) عطف بيان وقيل نعت لهذى و (لشبه) متعلق بمتبعه و (نفى) مضاف إليه و (أو لنفى) معطوف على لشبه نفى وفيه تقديم وتأخير و (متبعه) خبر المبتدأ والتقدير وهذه الأربعة متبعة لنفى أو لشبه نفى.

من الأفعال الناسخة، مايشترط في عمله أن تسبقه «ما» المصدرية الظرفية وهو «دام» ومثّل الناظم بـ (أعْطِ مادمْتَ مُصيباً دِرْهَمَا) فى قوله :

١٤٦ - ومِثْلُ كـانَ دامَ مَسْبُوقاً بِمَـا
كَأَعْطِ مادُمْتَ مُصِيـباً دِرْهَمَـا

(ومثل) خبر مقدم و (كان) مضاف إليه و (دام) مبتدأ مؤخر وهذا أولى من العكس و (مسبوقا) حال من دام و (بما) متعلق بمسبوقاً و (كأعط) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول وأعط فعل أمر متعد لاثنين و (ما) ظرفية مصدرية و (دمت) دام فعل ماضٍ مفتـوح العين فى الأصل نقل إلى باب فعل بضم العين عنـد إرادة اتصال الضمير البارز به فصار دومت بضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منـها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلهـا فالتقـى ساكنـان الواو والميم .فحذفـت الواو لالتقـاء الساكنين فصار دمت والتاء اسمـها و (مصيبا) خبرها وهو اسم فاعل من أصاب بمعنى وجد محـذوف متعلقه و (درهما) مفعول ثان بأعط ومفعوله الأول محذوف كحـذفه من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية والأصل حتى يعطوكم الجزية وفـى الكلام تقديم وتأخير والأصل أعط المحتاج درهماً مدة دوامك مصيباً.

مثّل بـ (ماكانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقدَّمَا) فى قوله :

١٥٤ - وَقَدْ تُزَادُ كانَ فى حَشْوٍ كمَا
كـانَ أصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّمَا

تزاد : أى لاتعمل الرفع والنصب، بل لاتعمل شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، كان : نائب الفاعل، فى : أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب. (وقد) حرف تقليل و (تزاد) فعل مضارع مبنى للمفعول و (كان) نائب فاعل تزاد و (فى حشو) متعلق بتزداد وفى موضع الحال من كان متعلق

بمحذوف و (كما) بالكاف جارة القول محذوف وما اسم تعجب فى موضع رفع على الابتداء وهى نكرة تامة وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب و (كان) فعل ماض زائد بين ما التعجبية وفعل التعجب للدلالة على مجرد الزمان و (أصح) فعل ماض على الأصح فيه ضمير مستتر يعود إلى ما مرفوع على الفاعلية و (علم) مفعول به لأصح و (من) اسم موصول فى موضع جر بإضافة علم إليه وجملة (تقدما) صلة من والألف للإطلاق وجملة أصح ومابعدها فى موضع رفع خبر ما التعجبية المرفوعة المحل على الابتداء.

ومثّل بـ (مثْلِ أمّا أنْتَ برّاً فاقْتَربْ) فى قوله:

١٥٦ - وبَعْدَ أن تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ أمّا أنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ

و (بعد) متعلق بارتكب أو بتعويض وأياً ما كان فاللازم أحد الأمرين إما تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما مخصوص بالشعر (وأن) بفتح الهمزة وتخفيف النون الساكنة حرف مصدرى مضاف إليه وحذف صفتها للعلم بها و (تعويض) مبتدأ و (ما) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ونعتها محذوف و (عنها) متعلق بتعويض على تقدير حال من الضمير المجرور بعن العائد إلى كان و (ارتكب) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير وتعويض ما الزائدة عن كان وحدها ارتكب بعد أن المصدرية و (كمثل) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف و (أما أنت) أصله أن كنت حذفت كان وحدها وبقى اسمها فانفصل وزيدت ما عوضاً عن كان وأدغمت النون فى الميم لتقارب مخرجيهما و (برا) خبر كان المحذوفة (فاقترب) فعل أمر وفاعل وهذه الجملة مؤخرة من تقديم وأصل التركيب فاقترب لأن كنت براً فقدمت

العلة على المعلول للاختصاص ثم حذفت لام العلة وكان للاختصار وزيدت ما عوضاً عن كان للاختصار وبحذف كان وجوباً، أى وحدها إذ لايجوز حذف الاسم معها، إذ لايجوز الجمع بين العوض والمعوض وفاقترب : بمعنى تقرب.

مثّل بـ (ما بى أنتَ معنيًّا) وعمم في قوله (أجاز العلما) فلم يشر إلى أيٍ منهم أو اتجاهه النحوى أو بيئته ويبدو أن ذلك راجع إلى أن ابن مالك قد استفاد من جهود نحاة البصرة والكوفة وبغداد كما أنه تلقى علومه الأولى فى بيئة الأندلس واستوفاها فى مصر والشام قال ابن مالك :

١٥٩ – وسبْق حرْفِ جَرّ أوْ ظرْفٍ كمَا
بِى أنتَ مَعْنيّاً أجَازَ العُلَمَا

(وسبق) بالنصب مفعول مقدم بأجاز و (حرف) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله و (جر) مجرور بإضافة حرف إليه وحذف المعطوف مع عاطفه و (أو ظرف) معطوف على حرف جر على تقدير حال محذوفة مستفادة من المثال و (كما) الكاف جارة لقول محذوف و ما نافية و (بى) جار ومجرور متعلق بمعنيا و (أنت) اسم ما و (معنيا) خبرها وهو اسم مفعول أصله معنوياً اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة و (أجاز العلما) بالقصر للضرورة فعل وفاعل وتقدير البيت أجاز العلماء سبق حرف جر ومجروره أو ظرف معمول ما حال كونهما متعلقين بخبر ما كقولك ما بى أنت معنياً والأصل ما أنت معنياً بى فقدم الجار والمجرور على الاسم والخبر جميعاً وذلك جائز نثراً أو شعراً وفصل بين سبق وعامله بالمثال وهو أجنبى منه ومثل ذلك مختص بالشعر.

وإن كان معمول الخبر، ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وتقدم على الاسم، لم يبطل عملها، نحو : «ما عندك زيد مقيماً» و «مابى أنت معنياً».

مثّل بـ (كأنْشأ السَّائِقَ يَحدُو وطَفِقْ) فى قوله :

١٦٩ - كأنشأ السَّائِقَ يَحدُو وَطَفِقْ
كَذا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

(كأنشأ) خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها وإدخال الكاف على مقوله والتقدير وذلك كقولك أنشأ وأنشأ فعل ماض و (السائق) اسمها وجملة (يحدو) فى موضع نصب خبرها (وطفق) بكسر الفاء وفتحها معطوف على أنشأ و (كذا) خبر مقدم و (جعلت) مبتدأ مؤخر (وأخذت وعلق) معطوفان على جعلت، وأراد : مثال مادل على الشروع في الفعل «أنشأ السَّائقُ يحْدُو»، وطَفِقَ زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخَذَ ينظم، وعلَق يَفْعَل وبِكذا» ووجوب ترك «أنْ» فى خبرها، لما بينه وبين «أنْ» من المنافاة لأن المقصود به الحال، وأن للاستقبال.

استغرق التمثيل المساحة المقطعية للبيت بأكمله فى قوله :

١٧٥ - كإنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّى
كُفءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

(كان) الكاف جارة لقول محذوف و (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون حرف توكيد ونصب و (زيدا) اسمها و (عالم) خبرها والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك (إن زيدا عالم) و (بأنى) الباء متعلقة (بعالم) و (أن) بفتح الهمزة حرف توكيد يسبك مع خبره بالمصدر والياء اسمها و (كفء) خبرها (ولكن) بالتشديد حرف استدراك ونصب و (ابنه) بالنصب اسم لكن و (ذو) بمعنى صاحب خبرها و (ضغن) بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين بمعنى حقد مضاف إليه، والمراد أن هذه الحروف تعمل عكس عمل (كان) فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو (إنَّ زيدا قائم).

ومثل بـ (كَلَيْتَ فِيها أوْ هُنَا غَيْرَ البَذِى) فى قوله :

١٧٦ - وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الذى
كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِى

(ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إلا فى) أى إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات، (فيها) خبر مقدم (غير) اسم (ليت) و (البذى) أى الفاحش النطق. .

(وراع) فعل أمر من راعى يراعى بمعنى يلاحظ وفاعله مستتر فيه و (ذا) اسم إشارة فى محل نصب على المفعولية براع و (الترتيب) بالنصب عطف بيان لذا أو نعت له و (إلا) حرف استثناء و (فى الذى) مستثنى من محذوف على تقدير حذف الموصوف بالذى و (كليت) متعلق بمحذوف صلة الذى (وليت) حرف تمن و (فيها) جار ومجرور خبر مقدم و (أو) حرف تخيير و (هنا) ظرف مكان معطوف على فيها و (غير) بالنصب اسم ليت مؤخر و (البذى) مضاف إليه والياء فيه بدل من الواو من قولهم بذوت على القوم إذا سفهت عليهم والأصل البذو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها هذه هى المشهورة وقيل الياء بدل من الهمزة من قولهم بذأ الرجل إذا سفه حذفت الهمزة على غير القياس أو أبدلت ياء كما فى النبى ثم حذفت للساكنين عند عدم الإدغام وتقدير البيت وراع هذا الترتيب فى كل مثال إلا فى المثال الذى يكون كليت فيها غير البذى أو ليت هنا غير البذى. إذ يلزم تقديم الاسم فى هذا الباب، وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فإنه لايلزم تأخيره نحو : (ليت فى الدار صاحبها).

ومثل بـ (كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلْ) فى قوله :

١٧٩ - أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ
حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

(حكيت) أى إن (بالقول) أى مع القول نحو (وقال الله إنى معكم) و (أو حلت) أى إن، (وإنى) الواو واو الحال، (أو حكيت) فعل ماض مبنى

للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إن، والجملة معطوفة على مدخول حيث و (بالقول) متعلق بحكيت والباء بمعنى مع و (أو حلت) فعل ماض مبنى للفاعل وفاعله مستتر فيه يعود إلى إن والجملة معطوفة على حكيت و (محل) مفعول فيه و (حال) مضاف إليه و (كزرته) فعل وفاعل ومفعول مقول لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومابعدها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك زرته (وإنّى) الواو للابتداء وتسمى واو الحال أيضاً وهى مقدرة بإذ، (وإن) حرف توكيد ونصب والياء اسمها فى محل نصب و (ذو) خبرها و (أمل) مضاف إليه ومابعد الواو فى موضع الحال من فاعل زرته. أيضاً من المواضع التى يجب فيها كسر (إنّ)، أن تقع فى جملة محكية بالقول، نحو (قلت إنّ زيداً قائم) أو تقع فى جملة فى موضع الحال، كقوله : (زرته وإنى ذو أمّلٍ).

كما مثل بـ (كاَعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) فى قوله :

١٨٠ – وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا باللاَّمِ كَاَعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

(وكسروا) أى العرب، (علقا) الألف للإطلاق، فعل علق (باللام) مثل «والله يعلم إنك لرسوله» [1]، (لذو) اللام للابتداء وتسمى اللام المعلقة، (وكسروا) فعل وفاعل و (من بعد) متعلق بكسروا و (فعل) مضاف إليه و (علقا) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فعل وهو ومرفوعه فى موضع جر نعت لفعل و (باللام) متعلق بعلقا و (كاعلم) الكاف داخله على قول حذف وبقى مقوله فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وأعلم فعل أمر من علم المتعدية لاثنين و (إنه) إن بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب والهاء اسمها و (لذو) وذو خبر إن و (تقى) مضاف إليه وجملة إن ومابعدها فى موضع نصب معلق عنها العامل باللام ولولا اللام لفتحت همزة إن وسدت مع مابعدها مسد مفعولى علم، ويضاف إلى وجوب

(١) المنافقون : ١٠.

كسر «إنَّ» أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام، نحو: «علمت إنَّ زيدا لقائم».

مثل بـ (خيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ) في قوله:

١٨٢ - مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ
فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ

(تلو فا) نحو: «فإنه غفور رحيم» [١] جواب «ومن عمل منكم سوء بجهالة» [٢] قرئ بالكسر على جعل مابعد الفاء جملة تامة أي فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر وهو خبر مبتدأ محذوف أي فجزاؤه الغفران (فا) بالقصر للضرورة، (الجزا) بالقصر للضرورة، (خير القول إني أحمد) فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خير القول هذا اللفظ، (أحمد) مفعوله محذوف أي أحمد الله، و (مع) معطوف بإسقاط العاطف على بعد و (تلو) مضاف إليه و (فا) مجرور بإضافة تلو إليه و (الجزا) أيضاً مجرور بإضافة (فا) إليه والتقدير نمى همز إن بوجهين بعد إذا الفجائية وبعد قسم لا لام بعده ومع تلو فاء الجزاء (وذا) مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وجملة (يطرد) خبره و (في نحو) متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى قول محذوف و (خير) مبتدأ و (القول) مضاف إليه و (أني) بفتح الهمزة وكسرها حرف توكيد ونصب والياء اسمها وجملة (أحمد) خبرها ومفعول أحمد محذوف وجملة إن ومعموليها خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مقول للقول المحذوف المضاف إليه نحو والتقدير وهذا يطرد في نحو قولك خير القول إني أحمد الله، وكذلك يجوز فتح (إنَّ) وكسرها، إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو (مَنْ يأتني فإنَّه مكرم) وأيضاً إذا وقعت (أنَّ) بعد مبتدأ، هو في المعنى قول، وخبر (إنَّ) قول، والقائل واحد.

---

(١) الأنعام: ٥٤.

(٢) النساء: ١٢٣.

ومثل بـ (إنِّي لَوَزَرْ) في قوله :

١٨٣ - وبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ

لَامُ ابْتِداءٍ نَحْوُ إنِّي لَوَزَرْ

(وبعد) متعلق بتصحب و (ذات) بمعنى صاحبة مضاف إليه وهي جارية على موصوف محذوف و (الكسر) مجرور بإضافة ذات اليه و (تصحب) بفتح الحاء المهملة فعل مضارع و (الخبر) مفعول مقدم و (لام) فاعل تصحب مؤخر و (ابتداء). مضاف إليه و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف و (إني) بكسر الهمز إن واسمها و (لوزر) بفتح الزاى صفة مشبهة خبرها بمعنى معين وجملة إن ومعموليها مقولة لمحذوف مجرور بإضافة نحو إليه وتقدير البيت وتصحب لام الابتداء الخبر بعد إن ذات الكسر وذلك نحو قولك إني لوزر وحق لام الابتداء أن تدخل في أول الجملة لكنهم كرهوا اجتماع حرفي توكيد فخصوا إن بالاسم لقرنها بالعمل واختصاصها به وخصوا اللام بالخبر تفرقة بينهما، واقتضى كلامه أنها أي لام الابتداء لاتصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك، ويجوز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة، نحو (إنَّ زيداً لقائم) وفي غيرها اللام زائدة.

ومثل بـ (كرَضِيَا) في قوله :

١٨٤ - ولا يَلِي ذِي اللَّامِ ما قَدْ نفيا

وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

(ولا) نافية و (يلي) مضارع ولي و (ذا) وفي بعض النسخ وذي وكلاهما اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بيلي و (اللام) بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له و (ما) موصول اسمي في محل رفع فاعل يلي والمنعوت به محذوف وجملة (قد نفيا) بالبناء للمفعول والألف للإطلاق صلة ما (ولا) حرف عطف ونفي و (من الأفعال) متعلق بحال محذوفة من ما الثانية و (ما) موصول اسمي أيضاً معطوف على ما الأولى و (كرضيا) في موضع صلة ما الثانية والألف للإطلاق وتقدير البيت ولايلي

الخبر الذى قد نفى ولا الخبر الذى كرضى حال كونه من الأفعال هذه اللام ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز فى الشعر، وإذا كان خبر (إنَّ) منفياً لم تدخل عليه اللام، فلا تقول : (إنَّ زيداً لما يقوم) وأشار بقوله : (ولا من الأفعال ماكرضيا) إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً، متصرفا، غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول : (إنَّ زيداً لرضى).

ومثل بـ (لَقَدْ سَمَا عَلَى العدَا مُسْتَحْوِذَا) فى قوله :

١٨٥ - وَقَدْ يَلِيـهَا مَـعَ قَـدْ كإنَّ ذا
لَقَـدْ سَـمَا عَلَـى العِـدَا مُسْتَحْوِذا

(وقد) حرف تقليل هنا و (يليها) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخبر الماضى المتصرف والهاء مفعول يلى وهو عائد إلى اللام المتقدمة و (مع) فى موضع الحال من فاعل يليها و (قد) مضاف إليه و (كان) بكسر الهمزة وتشديد النون خبر لمبتدأ محذوف حذف معه القول ودخلت الكاف على المقول وإن حرف توكيد ونصب و (ذا) اسم إشارة فى محل نصب على أنه اسم إن و (لقد) اللام للابتداء وقد حرف تحقيق و (سما) فعل ماض من سما يسمو وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا، و (على العدا) بكسر العين المهملة متعلق بسما و (مستحوذا) بالذال المعجمة حال من فاعل سما وجملة لقد سما إلخ خبر إن والعدا الأعداء والمستحوذ على الشئ هو الغالب عليه وتقدير البيت وقد يلى الخبر الماضى المتصرف حالة كونه مع قد لام الابتداء وذلك كقولك إن هذا لقد سما على الأعداء حال كونه غالباً عليهم هذا عن تحليل النظم.

أما عن القاعدة والمثال فإن اقترن الماضى المتصرف بـ (قَدْ) جاز دخول اللام عليه، نحو : (إنَّ زيدا لقَدْ قامَ) ، وفرق بين هذا وبين ماذكره الناظم فلم يستوف المثال ما أرادته القاعدة وطاقة النظم وإمكاناته لم يسمحا بدلالة المثال على القاعدة وتطابقهما.

مثل بـ (كلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) ولم يكمل التركيب لقصور طاقة النظم عن ذلك وليتسع النظم لإكمال القاعدة فى قوله :

١٩٩ - ورَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كـلاَ
حَـولَ وَلاَ قُـوَّةَ والثَّـانِ اجْعَـلاَ

(المفرد) وهو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

فحاصل مايجوز فى نحو : (لاحول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه : فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثانى، وفتح الأول مع رفع الثانى، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثانى لاحولَ ولا قوةِ، لا حولَ ولاقوةٌ ، لاحولَ ولاقوةٌ ، لاحولِ ولا قوة ، لا حولٌ ولاقوةَ، (والثان) بحذف الياء وهو المعطوف مع تكرر لا كـقـوة من لاحـول، ولاقـوة إلا بالله (وركب) فعل أمر وفاعل و (المفرد) مفعول ركب (فاتحا) حال من فاعل ركب ومتعلقه محذوف أى فاتحاً له و (كلا حول) خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها والتقدير وذلك كقولك لا حول فلا نافية للجنس وحول اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف (ولا) نافية و (قوة) اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف وهذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى (والثان) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مفعول أول باجعلا و (اجعلا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت فى الوقف ألفاً.

حكم اسم (لا) إذا كان مفرداً، البناء على ماكان ينصب به، لتركبه مع (لا) مثل : «خمسة عشر».

مثل ابن مالك بـ (عِنْدَ سُلَيمٍ نَحوُ قُلْ ذَا مُشفِقا) فى قوله :

٢١٩ - وأُجْرِىَ القَوْلُ كظَنٍّ مُطلَقا
عِنْـدَ سُلَيـمٍ نَحـوُ قُـل ذَا مُشفِـقا

(وأجرى) فعـل ماض مبنى للمفعول و (القول) نائب عن الفاعل و (كظن) فى موضع الحال من القول و (مطلقا) حال أيضاً من القول فهى

مترادفة و (عند سليم) بالتصغير متعلق بأجرى والتقدير وأجرى القول حال كونه مشابهاً بظن عند سليم و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف و (قل) بضم القاف فعل أمر وفاعله مستتر فيه و (ذا) اسم إشارة في موضع نصب على أنه مفعول أول بقل و (مشفقا) مفعوله الثاني.

أشار هنا إلى مذهب سُلَيم ، فهم يجرون القول مجرى الظن، في نصب المفعولين، مطلقاً، أى سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وجدت فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، نحو : «قُلْ ذَا مُشفِقاً».

مثل ابن مالك فى باب الفاعل بـ (أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فى قوله:

٢٢٥ - الفاعل الذى كمرفوعى أَتَى
زيدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه قول ابن عقيل «المسند» إليه أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو نفى أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد، و (الفاعل الذى) أى الفاعل هو الذى، والمراد بالمرفوعين : ما كان مرفوعاً بالفعل، أو بشبه الفعل، فمثال المرفوع بفعل متصرف : «أتى زيد» والمرفوع بفعل غير متصرف : «نِعمَ الفتى» والمرفوع بشبه الفعل قوله : «منيراً وجهه».

و (الفاعل) مبتدأ و (الذى) خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره خبر عن الفاعل وصلة الذى محذوفة مع متعلقها لإرشاد المثال إليها و (كمرفوعى) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير حذف المضاف إليه و (أتى) فعل ماض، و (زيد) فاعل أتى و (منيراً) حال من زيد و (وجهه) فاعل منيراً لأنه اسم فاعل اعتمد على ذى حال ومعناه الحال أو الاستقبال والجملة مقولة لقول محذوف والتقدير الفاعل هو الذى أسند إليه عامل مقدم عليه بالأصالة وذلك

كمرفوعى أتى ومنيراً من قولك أتى زيد منيراً وجهه و (نعم الفتى) فعل وفاعل جملة مستأنفة إن كان مرفوعى مثنى كما عليه جمهور الشارحين وإن كان جمعاً فيكون من جملة المقول ويضم إلى أتى ومنيرا نعم كما هو ظاهر حل التوضيح ونعم الفتى تتميم للبيت، ونلاحظ هنا أنه جمع ثلاث حالات للفاعل فى بيت واحد وهو فى أبيات كثيره لايشغل البيت إلا تابع للقاعدة أو تمثيل.

مثل ابن مالك بـ (كفَازَ الشُّهَدَا) فى قوله :

٢٢٧ - وَجَــرِّدِ الْفِعْـلَ إذَا ما أُسْنِـدَا
لاثْنَـيْنِ أَوْ جَــمْعٍ كفَـازَ الشُّــهَدَا

(وجرد) فعل أمر وفاعل و (الفعل) مفعول جرد ومتعلقه محذوف و (إذا) ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه على الأصح و (ما) زائدة و (أسندا) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل والجملة موضع جر بإضافة إذا إليها والألف للإطلاق و (لاثنين) متعلق باسندا و (أو جمع) معطوف على اثنين وجواب إذا محذوف لدلالة ماقبله عليه والتقدير وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جمع فجرده من العلامه (كفاز) الكاف جارة لقول محذوف وبقى مقوله وفاز فعل ماض و (الشهدا) بالقصر للضرورة فاعل فاز والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك فاز الشهداء، (وجرّد) من علامه التثنية والجمع، ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول : «قام الزيدان، وقام الزيدون» و «قامت الهندات».

ومثل بـ (كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا) فى قوله :

٢٢٩ - ويرفَعُ الفَاعِلَ فِعْــلٌ أُضْمِــرَا
كَمِثْلِ زَيْدٌ فِـي جَـوَابِ مَــنْ قَـرَا

وقد اقترح الداغستانى نظماً أخر للبيت يصلح مافيه من خلل ليتطابق التمثيل مع القاعده نقلاً عن الأشمونى والخضرى فرأى أنه : لو قال فى البيت:

ويرفع الفاعلَ فعــلٌ حُذفــا   كمثل زيدٌ فى جواب مَن وَفى

لسلم من التجوّز بالإضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمراً بل محذوفاً، و (زيد) إذا جعل التقدير «قرأ زيد» [1]. و (ويرفع) فعل مضارع و (الفاعل) مفعول مقدم و (فعل) فاعل مؤخر وجملة (أضمرا) بألف الإطلاق والبناء للمفعول فى موضع رفع نعت لفعل، و (كمثل) الكاف زائدة ومثل فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ومضاف لقول محذوف و (زيد) بالرفع فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ لأن السياق يخالفه وإن كان الابتداء أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية، و (فى جواب) متعلق بالقول المحذوف المجرور بإضافة مثل إليه وجواب مضاف لمحذوف، و (من قرا) مبتدأ وخبر مقول لذلك المحذوف والتقدير وذلك مثل قولك : «قرأ زيد» فى جواب القائل من قرأ.

ومثل بـ (كأبَتْ هندُ الأذَى) فى قوله :

٢٣٠ – وتَاءِ تَأنيثٍ تَلِيَ الماضِي إذَا

كـانَ لإنـثَى كـأبَتْ هنـدُ الأذَى

(تاء تأنيث تلى الماضى) مثله الوصف نحو «أقائمة هند» إلا مايستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه التاء، و (تاء تأنيث) من إصابة الدال للمدلول، وتاء التأنيث تلى الماضى لتدل على تأنيث الفاعل أو لتدل على الوصف كما فى أقائمة هند، (وتاء) مبتدأ و (تأنيث) مضاف إليه و (تلى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه و (الماضى) مفعول تلى قدر فيه الفتحة على لغة قليلة والجملة الفعلية خبر المبتدأ والرابط

(١) موسى بن محمد الداغستانى – ألفية ابن مالك فى النحو والصرف – ص ٥٦.

بينهما الضمير فى تلى و (إذا) ظرف للاستقبال متضمن معنى الشرط بجوابه، و (كان) فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى الماضى وخبرها محذوف و (لأنثى) متعلق بذلك المحذوف وجواب إذا محذوف والتقدير إذا كان مسنداً لأنثى فأوله تاء التأنيث و (كأبت) الكاف جارة لقول حذف وبقى مقوله وأبت فعل ماض والتاء علامة التأنيث، و (هند) فاعل أبت و (الأذى) مفعوله والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومحكيه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك : «أبت هند الأذى».

ومثل بـ (نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ) فى قوله :

٢٣٢ - وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى
نَحْـوِ أَتَـى القَاضِـيَ بِنْتُ الوَاقِـفِ

(وقد) حرف تقليل هنا و (يبيح فعل مضارع و (الفصل) فاعل يبيح و (ترك) مفعول يبيح و (التاء) مضاف إليه و (فى * نحو) متعلق بيبيح ونحو مضاف لقول محذوف و (أتى) فعل ماض و (القاضى) مفعول أتى مقدم على فاعله و (بنت) فاعل أتى و (الواقف) مضاف إليه وجملة أتى إلى آخرها محكيه بالقول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه.

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول : «أتى القاضى بنت الواقف» والأجود «أتت».

كما مثل بـ (كماَ زَكاَ إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ) فى قوله :

٢٣٣ - وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ
كَمـاَ زَكـاَ إلاَّ فَـتَاةُ ابْـنِ الْعَـلاَ

(فصل) أى فضلا على الإثبات، و (ما زكى إلا فتاة) معناه مازكى أحد إلا فتاة ابن العلا، (والحذف) مبتدأ و (مع) فى موضع الحال من مرفوع فضلا لا متعلق بالحذف و (فصل) مضاف إليه و (بإلا) متعلق بفصل و

(فضلا) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة خبر المبتدأ والتقدير والحذف فضل حال كونه مع فصل بإلا و (كما) مجرور الكاف قول محذوف وما نافية و (زكا) فعل ماض و (إلا) حرف إيجاب و (فتاة) فاعل زكا و (ابن) مضاف إليه و (العلا) بالقصر للضرورة مجرورة بإضافة ابن إليه.

إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بإلاَّ ، لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول : «ماقام إلاَّ هند» و «ماطلع إلاَّ الشمس» وقد جاء الإثبات فى الشعر قليلاً، كقوله :

« فما بقيتْ إلاَّ الضلوعُ الجراشعُ» [1].

مثل ابن مالك بـ (نعْمَ الفَتَاةُ) في قوله :

٢٣٦ -والحَذفُ في نِعْمَ الفَتَاةُ استَحْسنَوا

لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بيِّنُ

(استحسنوا) أى رأوه حسناً ولكن الإثبات أحسن من الحذف، و (الحذف) بالنصب مفعول مقدم باستحسنوا هذا هو الراجح ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة استحسنوا خبره والعائد محذوف والتقدير والحذف استحسنوا فى كذا و (فى نعم) يجوز أن يكون متعلقاً بالحذف أو باستحسنوا و (الفتاة) مؤنث فتى فاعل نعم، و (استحسنوا) فعل وفاعل ضميره يرجع إلى العرب، و (لأن) اللام للتعليل متعلقة باستحسنوا وأن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدرى لتوكيد الجملة، و (قصد) اسم أن، و (الجنس) مضاف إليه، و (فيه) متعلق ببين، و (بين) بفتح الباء وتشديد الياء المكسورة بمعنى ظاهر خبر أن وتقدير البيت واستحسن العرب الحذف فى نحو نعم الفتاة لظهور قصد الجنس فيه.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل – جـ ١ ، ص ٤٧٩.

وقد استغرق النظم مثالين صُدر أولهما بكلمة (شاع) والآخر (شذّ) فى قوله:

٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ
وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

(شذّ زان نوره الشجر) لأن الضمير الملتبس بالفاعل عائد على متأخر لفظاً ورتبة لأن المفعول فى نية التأخير، و (وشاع) فعل ماض و (نحو) فاعله وهو مضاف لقول محذوف و (خاف) فعل ماض و (ربه) مفعول مقدم وعمر فاعل مؤخر، (وشذ نحو) فعل وفاعل ونحو مضاف لمحذوف، و (زان نوره الشجر) فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة لمدخول نحو المحذوف وكذلك القول فيما قبلها والتقدير وشاع نحو قولك خاف ربه عمر وشذ نحو قولك زان نوره الشجر.

شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

ومثل فى باب النائب عن الفاعل بـ (كَنِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ) فى قوله :

٢٤٢ - يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ
فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ

(عن فاعله) أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل فى النيابة، و (فيما له) أى من الأحكام والعمدة، و (ينوب مفعول) فعل وفاعل و (به) متعلق بمفعول و (عن فاعل فيما) متعلقان بينوب وما موصول اسمى و (له) صلة متعلق بمحذوف مع متعلقه الآخر و (كنيل) بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف والكاف جارة لقول حذف وبقى مقوله ودخلت الكاف على مقول القول ونيل فعل ماض مبنى للمفعول و (خير) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بنيل و (نائل) مضاف إليه وتقدير البيت ينوب مفعول به عن فاعل فى الذى استقر له من الأحكام وذلك كقولك نيل خير نائل، ويحذف

الفاعل، ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ماكان للفاعل، من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه.

كما مثل بـ (وُصِلْ) في قوله :

٢٤٣ – فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُنْفَصِلْ

بِالآخِـرِ اكْسِـرْ فِـى مُضِيٍّ كَوُصِلْ

(فأول) مفعول مقدم باضممن و (الفعل) مضاف إليه وهو صاحب حال محذوفة و (اضممن) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة (والمتصل) مفعول مقدم باكسر وهو نعت لمحذوف و (بالأخر) متعلق بالمتصل و (اكسر) فعل أمر و (فى مضى) متعلق باكسر على تقدير مضاف و (كوصل) خبر لمبتدأ محذوف على حذف القول ووصل فعل ماض مبنى للمفعول وتقدير البيت فاضممن أول الفعل مطلقا واكسر الحرف المتصل بالآخر فى فعل مضى وذلك كقولك وصل، ويضم أول الفعل الذى لم يسمَّ فاعله، إذا كان ماضياً، ويكسر ماقبل آخر الماضى.

نحو قولك : فى وَصَلَ : «وُصِلَ».

ومثل بـ (كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فيه يُنْتَحى) فى قوله :

٢٤٤ – وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً

كَيَنْتَحِـى الْمَقُـولِ فِيـهِ يُنْتَحـى

(اجعله) أى المتصل بالآخر، و (المقول فيه) عند البناء للمفعول، (واجعله) فعل أمر وفاعل ومفعول أول والهاء عائدة على المتصل بالآخر و (من مضارع) فى موضع الحال من الهاء فيتعلق بمحذوف، و (منفتحا) مفعول ثان لاجعله والتقدير واجعل المتصل بالآخر حال كونه من مضارع منفتحا، و (كينتحى) بكسر الحاء خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كينتحى، و (المقول) نعت لينتحى و (فيه) متعلق بالمقول، و (ينتحى) محكى بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف

والتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحى منفتحا فالمقول فيه إذن على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ماقبل الآخر ينتحى فينتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وكذلك يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله، إذا كان مضارعاً، ويفتح ما قبل آخر المضارع كـ فى « ينتحى » : «ينتحى» .

ومثل بـ (استُحْلِى) فى قوله :

٢٤٦ – وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ
كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِى

(الذى) أى الفعل الذى، و (الذى بهمز) أى الذى بدئ بهمز، والحقيقة أن هذه الأفعال لاتبدأ بهمزة ولكن تبدأ بألف الوصل ويقصد أوزان الأفعال التى تزيد عن أربعة حروف هذا أحد الموضوعات أو الأبواب التى يتداخل فيها مباحث صرفية مع أبواب النحو ومثله باب المصادر التى يتناول فيها الناظم الأوزان تناولاً مفصلاً بالرغم من أنه نظم فى نهاية الألفية ما يقرب من ثلاثمائة بيتاً فى الصرف، و (وثالث) مفعول بفعل محذوف ويفسره اجعلنه، و (الوصل) مضاف إليه، و (كالأول) فى موضع المفعول الثانى لاجعلنه مقدم عليه، و (اجعلنه) فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة والهاء المتصلة به مفعوله الأول و (كاستحلى) خبر لمبتدأ محذوف ومجرور الكاف قول محذوف واستحلى مبنى لمفعول وتقدير البيت واجعل ثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل مثل الأول، وإذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بهمزة وصل، ضم أوله وثالثه، كقولك فى «استحلى» : «أُستحلى» .

ومثل بـ (كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ) فى قوله :

٢٤٧ – وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ
عَيْناً وضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

(واكسر) فعل أمر (أو) حرف عطف وتخيير و (اشمم) بنقل حركة الهمزة إلى ماقبلها فعل أمر معطوف على اكسر و (فا) بالقصر للضرورة مفعول اشمم وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لاكسر على سبيل التنازع و (ثلاثى) مضاف إليه و (أعل) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثى و (عينا) تمييز محول عن نائب الفاعل والأصل أعلت عينه وجملة أعل عينا نعت لثلاثى وثلاثى نعت لفعل محذوف (وضم) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وجملة (جا) بالقصر للضرورة خبره و (كبوع) فى موضع الحال من فاعل جاء (فاحتمل) معطوف على جاء، واحتمل مبنى للمفعول، وإذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثياً معتل العين، وفقد سمع في فائه ثلاثة أوجه : إخلاص الكسر نحو «قيل، بيع» وإخلاص الضم نحو «قول، وبوع» والإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، وقد قرئ فى السبعة بالإشمام فى : « قيل ، وغيض» .

ومثل بـ (وما لبَاعَ قدْ يُرَى لنَحْوِ حَبّ) فى قوله :

٢٤٨ – وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْس يُجْتنب
وَمَا لِبَاعَ قَـدْ يُـرَى لِنَحْـوِ حَـبّ

(يجتنب) أى الشكل، أى ترك ذلك الشكل واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو «بيع العبد» إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت : «بعت ياعبد» بالكسرة لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام، و (لنحو حب) من كل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الأفصح هنا الضم، و (إن) حرف شرط و (بشكل) متعلق بخيف والباء للسببية و (خيف) مبنى للمفعول فى محل جزم على أنه فعل الشرط و (لبس) مرفوع على النيابة عن فاعل خيف و (يجتنب) مبنى للمفعول مجزوم على أنه جواب الشرط ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل والشكل بفتح الشين التحريك (وما) موصول اسمى فى محل رفع على أنه

مبتدأ و (لباع) متعلق بصلة ما على تقدير مضاف و (قد) حرف تقليل هنا و (يرى) مضارع مبنى للمجهول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى ما وهو المفعول، و (لنحو) فى موضع المفعول الثانى ليرى على تقدير مضاف أيضاً، و (حب) مضاف إليه وجملة قد يرى ومعموله فى موضع رفع خبر المبتدأ الذى هو ما وتقدير البيت وإن خيف لبس بسبب شكل يجتنب ذلك الشكل والذى ثبت لفاء باع من اللغات الثلاث قد يرى لفاء نحو حبّ.أى : وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال، أعنى الضم والكسر والإشمام، عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه، فتقول فى الواوى «سام» «سمت» بكسر الفاء أو الإشمام، وتقولى فى اليائى «باع» «بعت» بضم الفاء، أو الإشمام، وهذا بعد بنائه للمفعول، ويثبت لفاء المضاعف نحو : «حبّ» ماثبت لفاء باع.

وفى باب اشتغال العامل عن المعمول مثل بـ (كإنْ وَحيْثُمَا) فى قوله:

٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(تلا) أى تبع، (ما يختص بالفعل) وذلك الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة، (كإن وحيثما) تقول : «إن زيداً لقيته فأكرمه»، وحيثما زيداً يكرمك فيجب نصب «زيداً» (والنصب حتم) مبتدأ وخبر و (إن) حرف شرط و (تلا) فعل الشرط فى محل جزم بإن و (السابق) فاعل تلا ومنعوته محذوف و (ما) موصول اسمى أو نكرة موصوفة فى محل النصب على أنها مفعول تلا وجملة (يختص) صلة ما على الأول أو صفة لها على الثانى و (بالفعل) متعلق بيختص و (كإن) بكسر الهمزة خبر لمبتدأ محذوف و (حيثما) معطوف على إن والتقدير والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل وذلك كإن وحيثما وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه.

وفى باب تعدى الفعل ولزومه مثل بـ (كنحو عمل) دون إيضاح أو اتصال ضمير به أو ذكر مفعوله وتلك طاقة النظم فى قوله :

٢٦٧ – عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أن تَصِلْ
هَـا غَـيْرِ مَصْـدَرٍ بِـه نَحْـوُ عَمَـلْ

(أن تصل) أى صحة أن تصل إلخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور، و (غير) بالجر مضاف إليه أى هاء هى ضمير غير مصدر، (غير) مضاف إليه ، و (عمل) نحو : «الخير عمله زيد» ، أى من أنه لايجمع بين المفسِّر والمفسَّر، و (علامة) مبتدأ و (الفعل) مضاف إليه، و (المعدى) بفتح الدال نعت للفعل، و (أن) بفتح الهمزة حرف مصدرى، و (تصل) منصوب بأن وأن ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة و (ها) بالقصر للضرورة مفعول تصل و (مصدر) مجرور بإضافة غير إليه، و (به) متعلق بتصل، و (نحو) خبر مبتدأ محذوف، و (عمل) بكسر الميم مضاف إليه، وعلامة الفعل المتعدى : أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، هى هاء المفعول به، نحو : «الباب أغلقته» .

ومثل بـ (نَحْوُ تَدَبَّرتُ الكُتُبْ) فى قوله :

٢٦٨ – فانْصِبْ بِه مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ
عَـنْ فَاعِـلٍ نَحْـوُ تَدَبَّرتُ الكُتُـبْ

(إن لم ينب) ذلك المفعول، و (فانصب) فعل أمر وفاعل و (به) متعلق بانصب و (مفعوله) مفعول انصب و (إن) حرف شرط و (لم) حرف نفى وجزم و (ينب) فعل الشرط مجزوم بلم وجواب الشرط محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعاً و (عن) فاعل) متعلق بينب و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف و (تدبرت الكتب) فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة للقول المحذوف والتقدير وذلك نحو قولك تدبرت الكتب أى تأملتها، وشأن الفعل المتعدى : أن ينصب مفعوله، إن لم ينب عن فاعله، نحو «تدبرت الكتب» فإن ناب عنه وجب رفعه، نحو «تُدبِّرت الكتب» .

ومثل بـ (كنَهِمْ) فى قوله :

٢٦٩ - وَلازِمٌ غيرُ المُعَدَّى وَحُتِمْ

لزومُ أفعالِ السَّجَايَا كنَهِمْ

و (لازم) خبر مقدم، و (غير المعدى) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، و (وحتم) فعل ماض مبنى للمفعول، و (لزوم) نائب الفاعل بحتم، و (أفعال) مضاف إليه، و (السجايا) بالسين المهملة جمع سجية وهى الطبيعة مضاف إليه، و (لكنهم) بكسر الهاء خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك كنهم، فاللازم : هو ماليس بمتعد، وهو ما لايتصل به هاء ضمير غير المصدر، ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية، نحو «شرف، ونهم».

كما مثل بـ (اقعنسس) خصوصاً لإحداث تصريح في قافية البيت ولأنه في الشطر الثاني من البيت كنّى ولم يصرح فقال : (ومَا اقتضى نَظَافَةً أودنسا) وذلك فى قوله :

٢٧٠ - كَذا افْعَلَلَ وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا

وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أوْ دَنَسَا

(كذا) خبر مقدم و (افعلل) مبتدأ مؤخر حذف فيه واو العطف على عادته أى وكذا افعلل أصله افعلل يعنى بإسكان اللام الأولى كاطمأن أصله اطمأنن فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ماقبله ثم أدغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار اطمأن، (والمضاهى) معطوف على افعلل وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أل الموصولة به، و (اقعنسسا) مفعوله، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس، (وما) موصول اسمى معطوف على المضاهى وجملة (اقتضى نظافة) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه، و (دنسا) معطوفة على نظافة ويشمل اللازم كل فعل على وزن «افْعَلَلَّ» نحو «اقْشعرَّ» أو على وزن «افعلل» نحو «اقعنسس» أو دل على نظافة، نحو «طَهرَ الثّوب» أو على دنس، نحو «دنِس الثّوب».

ومثل بـ (كَمَدَّهُ فَامتدًا) وذلك في قوله :

٢٧١ – أوْ عَرَضاً أوْ طاوَعَ الْمُعَدَّى
لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

(لواحد) : اللام متعلق بالمعدى – متعدى لواحد : نحو «دحرجت الشئ فتدحرج» ، أما مطاوع المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعد، (أو عرضا) بفتح الراء معطوفة على نظافة فى البيت السابق، و (أو طاوع) معطوف على اقتضى، و (المعدى) مفعول طاوع و (لواحد) متعلق بالمعدى، و (كمده) الكاف جارة لقول محذوف ومده فعل وفاعل ومفعول والجملة منصوبة بالقول المحذوف وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و (فامتدا) فعل وفاعل.

ويتحتم اللزوم أيضاً : لكل فعل دل على مرض، نحو «مَرِضَ زيدٌ» أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد.

ومثل بـ (كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا) فى قوله :

٢٧٣ – نَقْلاً وَفِى أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ
مَعْ أمْنِ لِبسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

و (نقلا) مفعول مطلق (حذف أو فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف لا حال من الضمير فى المنجر بالبيت السابق العائد على النصب.

٢٧٢ – وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرِّ
وَإن حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

و (وفى أن) بفتح الهمزة والنون المشددة متعلق بيطرد و (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون معطوف على أن المشددة، و (يطرد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى حذف الجار، و (مع) متعلق بيطرد، و (أمن) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف بالنسبة إلى مابعده، و (لبس) مضاف إليه

لاغير، و (كعجبت) الكاف جارة لقول محذوف فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وعجبت فعل ماض وفاعل، و (أن) حرف مصدرى وقبلها من مقدرة، و (يدوا) مضارع ودى إذا أدى الدية منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وجملة عجبت ومابعدها فى موضع نصب بذلك القول المحذوف والتقدير وإن حذف حرف الجر فى حالة كون الحذف منقولاً فالنصب ثابت للمنجر ويطرد حذف الجر فى أن وأن مع أمن لبس وذلك كقولك عجبت أن يدوا والأصل من أن يدوا.

وأما «أنّ ، وأنْ» فيجوز حذف حرفِ الجر معهما، قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس، كقولك : «عجبتُ من أن يدوا» أى : يعطوا الدّية، ومثال ذلك مع «أنّ» بالتشديد «عجبتُ من أنّك قائم».

ومثل بـ (كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) فى قوله :

٢٧٤ - وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ
مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

(الأصل) أى فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، و (مَن) مفعوله الأول - فإن «من» هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى و «نسج اليمن» هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى، (والأصل) مبتدأ، و (سبق) خبره، و (فاعل) مضاف إليه و (معنى) منصوب بنزع الخافض، و (كمن) بفتح الميم خبر لمبتدأ محذوف، و (من) (بكسر الميم جارة لقول محذوف ومتعلقه حال محذوفة، و (ألبسن) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة متعد لاثنين، و (من) بفتح الميم موصول اسمى فى موضع نصب على أنه مفعوله الأول وجملة (زاركم) من الفعل والفاعل والمفعول صلة من والعائد إليها فاعل زاركم المستتر فيه، و (نسج) مفعول ثان لألبسن، و (اليمن) مضاف إليه وتقدير البيت والأصل سبق فاعل فى المعنى وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك «ألبسن من زاركم نسج اليمن». فإذا تعدى الفعل

إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ماهو فاعل في المعنى.

وفي باب التنازع في العمل

شغل التمثيل بشطري البيت بأكملهما في قوله:

٢٨١ – كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَــا

وَقَــدْ بَغَــى وَاعْتَــدَيَا عَبْــدَاكَــا

(كيحسنان) الكاف جارة لقول محذوف ويحسنان فعل وفاعل، (ويسيء ابناكا) فعل وفاعل وهذه الجملة معطوفة على التي قبلها وهذا المثال على اختيار البصريين في إعمال الثاني والإضمار في الأول، (وقد) حرف تحقيق، و (بغى) فعل ماض، (واعتديا) فعل وفاعل، و (عبداكا) فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيين في إعمال الأول والإضمار في الثاني وجملة يحسنان إلى هنا في موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك يحسنان إلخ وألف ابناكا وعبداكا للإطلاق.

مثال ما التزم فيه الإضمار، أن تقول: «يُحسنَان ويُسيءُ ابنَاك» فتعمل الثاني، وتضمر في الأول، وتقول: «يحسن ويسيئان ابناك» فتعمل الأول، وتضمر في الثاني.

كما شغل التمثيل مساحة البيت في قوله:

٢٨٥ – نحوُ أظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَــا

زَيْــداً وعَمْــراً أَخَــوَيْنِ فِــي الرَّخَــا

(نحو) خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف وهو مضاف لقول محذوف، و (أظن) فعل مضارع يحتاج لمفعولين، و (يظناني) فعل وفاعل ومفعول أول، و (أخا) مفعول يظناني الثاني وكان حقه أن يؤتى به ضميراً لكنه تعذر الإضمار وذلك لأن (زيداً) مفعول أول لأظن، (وعمرا) معطوف عليه، و (أخوين) مفعوله الثاني فقد استوفى أظن مفعوليه وبقى يظناني

محتاجا إلى مفعول ثان وهو خبر عن ياء المتكلم ومفسره أخوين وهما تثنية أخ فإن أضمر مفرداً ليطابق المخبر عنه وهو الياء خالف مفسره وهو أخوين وإن أضمر مثنى مطابقاً لمفسره خالف المخبر عنه وهو الياء فعدل به إلى الإظهار و (فى الرخا) متعلق بيظناني وهو مطلوب أيضاً لأظن وجملة يظناني أخا معطوفة على جملة أظن قبل استيفاء معمولها ولو لم تكن هذه المسألة من باب التنازع لما حسن هذا العطف إذ لايغتفر العطف قبل تمام الجملة في غيره. ولما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار. فتقول : «أظنُّ ويظنَّاني أخاً زيداً وعمراً أخوين» ولاتكون المسألة حينئذ من باب التنازع، لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وفى باب المفعول المطلق مثل بـ (كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ) فى قوله :

٢٨٦ - المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

المصدر هو اسم الحدث، مثل (أَمْن) فإنه أحد مدلولى الفعل (أَمِن) وهما الحدث والزمان.

أى المصدر اسم الحدث لأنّ الفعل يدل على الحدث والزمان، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث، (كأمنٍ) وذلك كأمنٍ، (المصدر) مبتدأ و (اسم) خبره و (ما) موصول اسمى فى محل جر بإضافة اسم إليها والمنعوت بها محذوف، و (سوى) فى موضع صلة ما و (الزمان) مضاف إليه، و (من مدلولى) بالتثنية فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى والظاهر أنه متعلق بما تعلق به سوى و (الفعل) مضاف إليه و (كأمن) بسكون الميم خبر مبتدأ محذوف، و (من أمن) بكسر الميم فيهما متعلق بمحذوف نعت لا من وتقدير البيت المصدر اسم الحدث الذى استقر سوى الزمان من مدلولى الفعل وذلك كأمن المفهوم من أمن.

ومثل بـ (كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ ذى رَشَدْ) فى قوله :

٢٨٨ - توكيداً أو نوعاً يبينُ أوْ عَدَدْ

كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

(توكيدا أو نوعا) منصوبان على المفعولية بيبين، و (يبين) مضارع أبان إذا أظهر وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر، و (أو عدد) منصوب بالعطف على توكيداً أو نوعاً وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و (كسرت) الكاف جارة لقول محذوف وسرت فعل وفاعل مقول لذلك المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، و (سيرتين) مفعول مطلق مبين لذلك العدد، و (سير ذى رشد) مفعول مطلق مبين للنوع ومضاف إليه.

المفعول المطلق هو : المصدر، المنتصب : توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، نحو : « ضربت ضرباً، و سرت سير ذى رشد، وسرت سيراً حسناً، وضربت ضربتين، وضربات.

كما مثل بـ (كجدّ كلّ الجدّ وافرح الجذل) فى قوله :

٢٨٩ - وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دل

كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

(فكلّ) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جدّ لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل و (الجذل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ «أفرح» لكنه فى معناه فإن الجذل هو الفرح، (وقد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك، و (ينوب) فعل مضارع، و (عنه) متعلق بينوب، و (ما) اسم موصول فى محل رفع على الفاعلية بينوب وهى جارية على موصوف محذوف، و (عليه) متعلق بدل وجملة (دل) صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر فى دل المرفوع على الفاعلية والضمير فى عنه وعليه يعود إلى المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه، و (كجد) الكاف جارة لقول محذوف وجد فعل أمر من جد فى الأمر يجد جداً إذا عزم عليه بضم الجيم وكسرها فى المضارع وفاعله مستتر فيه والجملة مقولة لذلك المحذوف وهو مقوله خبر لمبتدأ

محذوف، و (كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر، و (الجد) مضاف إليه، و (وأفرح) فعل أمر وفاعل و (الجذل) بالذال المعجمة بمعنى الفرح مفعول مطلق. وقد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، مثل : «كلّ، وبعض» مضافين إلى المصدر، نحو : جدّ كلّ الجدّ» و «ضربته بعض الضرب» وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو : «افرح الجذَل».

كما مثّل بـ (كَنَدْلاً اللّذْ كاندُلاَ) في قوله :

٢٩٢ - وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ
مِنْ فعْلِه كَنَدْلاً اللّذْ كَانْدُلاَ

(مع آتٍ) مع مصدر آت، (كَندلاً اللَذ كأندُلا) وذلك في قول الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جلّ أمورهم
فَنَدْلا زُرَيْق المال ندل الثعالب

قول الشاعر : (فندل) منصوب بفعل محذوف تقديره اندل ندلا وهذه محل الاستشهاد، و (زريق) أى يازريق، (الندل) خطف الشئ بسرعة، و (والحذف حتم) مبتدأ وخبر، و (مع) متعلق بحتم لا بالحذف لأن عمل المصدر المقرون بأل ضعيف أو شاذ، و (آت) مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (بدلا) حال من الضمير فى آت المستتر فيه، و (من فعله) متعلق ببدلا ومتعلقه الآخر محذوف والتقدير والحذف حتم مع مصدر آت حال كونه بدلا من فعله فى اللفظ به، و (كندلا) فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف فى موضع الحال من فاعل آت، و (اللذ) بسكون الذال وحذف الياء لغة فى الذى وهو فى موضع جر نعت لندلا، و (كاندلا) بضم الدال فى موضع الصلة للذ والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ومتعلقه محذوف والتقدير وذلك كندلا الذى كاندل فى الدلالة على الطلب، ويجوز حذف عامل المصدر، إذا وقع المصدر بدلا من فعله، مثل : «نَدْلاً» فهو نائب مناب فعل الأمر وهو : اندل.

كما مثّل بـ (كإمّامنّا) فى قوله :

٢٩٣ - وَمَـا لِتفْصِـيلٍ كإمَّامَنًـا
عامِلُـهُ يُحْـذَفُ حَيْـثُ عَـنَّا

(وما) موصول اسمى فى محل رفع على الابتداء لا فى موضع جر عطف على (ندلا) فى البيت السابق فى تجويزه ذلك والموصول بها محذوف، و (لتفصيل) فى موضع الصلة لما، و (كإمّا) فى موضع الحال وعامله محذوف والظاهر أنه نعت لتفصيل و (منا) مفعول مطلق وقسيمه محذوف، و (عامله) مبتدأ ثان وجملة (يحذف) بالبناء للمفعول خبره والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو ما والعائد إلى المبتدأ الأول الهاء من عامله، و (حيث) متعلق بيحذف وجملة (عنا) بمعنى عرض والألف للإطلاق فى موضع جر بإضافة حيث إليها وفاعل عنا عائد على المصدر المذكور لا على العامل، وتقدير البيت على هذا والمصدر الذى سيق لتفصيل (كإمّامناً بعد وإما فداء) عامله يحذف حيث عرض المصدر المذكور. ويحذف أيضاً عاملِ المصدر وجوباً، إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، كقوله تعالى : (فإمّا منّا بعد ، وإما فداءً) [1] فَمنًّا، وفداءً - منصوبا - بفعل محذوف وجوباً، والتقدير : فإمّا تمنّونَ منّا، وإما تفدُونَ فداءً.

شغل التمثيل مساحة الشطرى فى قوله :

٢٩٦ - نَحـوُ لـهُ عَلَـيَّ ألفٌ عُرْفـا
وَالثَّانِ كـابنى أنْـتَ حَقًّـا صِـرفَـا

(والثان) وهو المؤكد لغيره، و (حقاً) فحقاً رفع ما احتمله «أنت ابنى» من إرادة المجاز، و (صرفا) أى الخالص. (نحو) خبره والمضاف إليه محذوف، و (له) خبر مقدم و (علىّ) جار ومجرور فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور قبله وهو فى الأصل نعت لألف فلما قدم عليه انتصب على الحال، و (ألف) مبتدأ مؤخر، و (عرفا) مفعول مطلق، و

(١) محمد : ٤.

(الثان) مبتدأ أول، و (كابنى) خبر مقدم، و (أنت) مبتدأ ثان مؤخر والمبتدأ الثانى وخبره فى موضع نصب لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومجرورها فى موضع خبر المبتدأ الأول والتقدير والثانى كقولك أنت ابنى، و (صرفا) مفعول مطلق، و (حرفا) نعت لحقا، وحقا صرفا صالحان لتوكيد ما قبلهما على الانفراد فكأنهما مثالان فى مثال واحد تقول : أنت ابنى حقاً وأنت ابنى صرفاً، والصرف الخالص من كل شئ الذى لم يمتزج ولا اختلط بغيره. مثال المؤكد لنفسه : «له عليَّ ألف عرفا» أى : اعترافا، والتقدير : «أعترف اعترافاً» ومثال المؤكد لغيره : «أنت ابنى حَقّاً»، والتقدير : «أحقّهُ حَقّاً» بحذف العامل وجوباً.

كما مثل بـ (كلي بُكاً بُكاءَ ذاتِ عُضلَهْ) فى قوله :

٢٩٧ - كَذَاكَ ذُو التَّشبيهِ بَعْدَ جُملَه

كَلِي بكًا بكَاءَ ذَاتِ عُضلَه

(كذاك) خبر مقدم، و (ذو) بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر والمنعوت بها محذوف، و (التشبيه) مضاف إليه، و (بعد) فى موضع الحال من فاعل الظرف، و (جمله) مضاف إليه، و (كلى) الكاف جارة لقول محذوف ولى خبر مقدم، و (بكا) مبتدأ مؤخر وقصره للضرورة، و (بكاء) بالمد مفعول مطلق مبين للنوع، و (ذات) مضاف إليه، و (عضله) مجرور بإضافة ذات إليه وهى التى تمنع من النكاح. ويجب أيضاً حذف عامل المصدر، إذا قصد به التشبيه بعد جملة، مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى، نحو : «لزيدٍ بُكاء بكاء الثكلي» فـ «بكاءَ الثكلى» منصوب بفعل محذوف وجوبا. والتقدير : «يبكى بكاء الثكلى».

وفى المفعول له مثل بـ (كجُد شُكراً ودِن) فى قوله :

٢٩٨ - يُنصَبُ مَفْعولاً لَهُ الَمصدَرُ إن

أَبَانَ تَعليلاً كجُد شُكرا ودِن

أل فى المفعول اسم موصول بدليل عود الضمير من له إليها والمانع يرجعها إلى الموصوف باسم المفعول المحذوف (ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (مفعولا) حال من المصدر، و (له) متعلق بمفعولا، و (المصدر) مرفوع على النيابة عن الفاعل بينصب، و (إن) حرف شرط، و (أبان) بمعنى أظهر فعل الشرط وجوابه محذوف جوازاً و (تعليلاً) مفعول أبان، و (كجد) الكاف جارة لقول طرح وبقى مقوله وجد بضم الجيم أمر من جاد يجود و (شكرا) مفعول له، و (ودِن) بكسر الدال المهملة يحتمل أن يكون تكميلا للمثال وهو أمر من دان يدين بالشئ إذا اتخذه ديدنا وعادة أى اجعل ذلك عادة لك فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت ويحتمل أن يكون إشارة إلى مثال ثان حذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه كأنه قال دون شكراً ويكون أمراً من دان له يدين إذا ذل وخضع كأنه يقول اخضع لمن أعطاك شكراً له أو من دنته إذا جازيته أى جاز من أعطاك شكراً له [1].

والمفعول له : هو المصدر ، والمفهم علة، والمشارك لعامله، فى الوقت والفاعل، وحكمه : جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة.

واستثمر الناظم مساحة الشطرين فى شاهد واحد كما استثمر نظم الشاهد على البحر نفسه الذى نظمت عليه الألفية (مستفعلن + مستفعلن + مفعولن) وليس للناظم منهج فى التمثيل أو نظم القواعد فقد يستثمر البيت فى قاعدة وتمثيل وقد يستثمر الشطرين فى مثالين وقد يستثمر الشطرين فى شاهد شعرى منظوم على أحد صور الرجز، والبيت الآتى من المنظومة لا أدرى أن ننسبه إلى ابن مالك أم إلى قائله الذى استشهد به ابن مالك والذى تتابع النحاه على مر أجيالهم المختلفة فى الاستشهاد به :

٣٠٢ - لاَ أقْعُدُ الجُبنَ عَنِ الهيجَـاءِ

وَلَـو تَـوالَت زُمَـرُ الأعـداءِ

(١) الشيخ خالد الأزهرى « إعراب الألفية » ، ص ٤٣.

(الجبن) أى الخوف - فالجبن مفعول له أى لا أقعد لأجل الجبن، و (الهيجاء) أى الحرب، و (زمر) أى جماعات. وجملة لا أقعد إلى آخر البيت مقولة لمفعول أنشدوا فى البيت السابق:

٣٠١ - وَقَلَّ أن يَصحبَهَا المُجَرَّدُ

وَالعَكْسُ فِى مَصحُوبِ أل وأنشَدُوا

والمحذوف والتقدير وأنشد النحاة قول الشاعر لا أقعد إلخ ومعنى البيت ظاهر يقول لا أقعد عن الهيجاء جبناً وفزعاً ولو توالت وتتابعت على الأعداء زمراً بعد زمر يتلو بعضها بعضاً والهيجاء الحرب يمد ويقصر وهى من هاج الشئ يهيج إذا ثار والزمر الجماعات واحدها زمرة وتوالت تتابعت وأتت شيئاً بعد شئ يتبع بعضها بعضاً. وبقى من أحوال المفعول له : المضاف، فيجوز فيه الأمران - النصب، والجرّ - على السواء ، فتقول : « ضربت ابنى تأديبه» أو «لتأديبه» و قوله : « لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء» يشير إلى ماجاء منصوباً، فيما صحب الألف واللاّم ، فـ «الجبَن» مفعول له، أى : لا أقعدُ لأجل الجبن.

وفى باب المفعول فيه المسمى ظرفا :

مثل بـ (كهنا امكُث أزمنًا) فى قوله :

٣٠٣ - الظَّرفُ وَقتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنا

فِى بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امكُث أزْمَنا

أى الظرف اسم وقتٍ أو مكان لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الألفاظ، و (فى) فى موضع نصب على أنها المفعول الثانى، و (هنا) ظرف مكان، و (أزمنا) ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى فى (أن المعنى امكث فى هذا الموضع فى أزمن، و (الظرف) مبتدأ، و (وقت) خبره على تقدير مضاف، و (أو) حرف عطف، و (مكان) معطوف على وقتٍ (ضمنا) فعل ماض مبنى للمفعول متعد لاثنين الأول منهما الألف فى (ضُمِّنا) النائبة عن الفاعل ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق ونائب الفاعل ضمير مفرد مستتر

فى الفعل عائد على أحد الشيئين فإن الأكثر فى العطف بأو إفراد الضمير والجملة نعت وقت أو مكان، و (فى) فى موضع نصب على أنها المفعول الثانى على تقدير مضاف، و (باطراد) متعلق بضمنا ونعت اطراد محذوف كما تحذف الصفات المخصصة، و (كهنا) الكاف جارة لقول محذوف وهنا ظرف مكان متعلق بامكث، و (امكث) بضم الكاف أمر من مكث يمكث، و (أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل متعلق بامكث أيضاً وامكث ومتعلقاه فى موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وتقدير البيت الظرف اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى فى باطراد غالب وذلك كقولك امكث هنا أزمنا.

كما مثل بـ (كمَرْمَى مِن رَمَى) فى قوله :

٣٠٦ - نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا

صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

(المقادير) نحو فرسخ، و (من رمى) أى من مصدر (رمى، نحو) خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف، و (الجهات) مضاف إليه، و (المقادير وما) معطوفان على الجهات وما موصول اسمى وجملة (صيغ) بالبناء للمفعول صلتها والعائد إليها الضمير المستتر فى صيغ النائب عن الفاعل، و (من الفعل) متعلق بصيغ ونعت الفعل محذوف، و (كمرمى) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كمرمى، و (من رمى) متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين من ومجرورها على عادته والتقدير والذى صيغ من الفعل الحقيقى كمرمى حال كونه مشتقاً من مصدر رمى. أما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما : المبهم. كالجهات الست. نحو : «جلست فوقَ الدارِ» وكالمقادير، نحو : «سرتُ غلوة» والثانى : ما صيغ من المصدر، نحو : «مَجْلِسٍ».

وفى باب المفعول معه : مثل بـ (سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) فى قوله :

٣١١ - يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُـولاً مَعَهْ
فِـى نَحْـوِ سِـيرِى وَالطَّـرِيقَ مُسْـرِعَهْ

(ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (تالى) نائب الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء، و (الواو) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و (مفعولاً) حال من تالى و (معه) متعلق بمفعولا والهاء عائدة عليه، و (فى نحو) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف، و (سيرى) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله، و (والطريق) مفعول معه، و (مسرعه) حال من ياء المخاطبة والجملة محكية بالقول المحذوف والتقدير وذلك فى نحو قولك سيرى مسرعه والطريق ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه، والمفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى مع، والناصب له ماتقدمه : من الفعل، أو شبهه.

الفصل الرابع
المنهـــــــج
(١) تعليمى

محور التصنيف

منهج المنظومة النحوية على طريقتها فى الاختصار والشمول هو منهج ذو أبعاد تعليمية معيارية ذات اتجاه يعدّ مزيجاً للاتجاهات النحوية التى ظهرت فى البيئات العلمية العربية ومحور منظومة ابن مالك هو المعمولات مما أتاح له مجالا للتشقيق والتفريع فى الأبواب النحوية وفقاً لوظائف هذه المعمولات مما لم يترك مجالاً لدراسة المركبات والأساليب إلا فى إطار عرض الوظائف النحوية للمعمولات فمنها المفرد وشبه الجملة والجملة عرضت فى إطار أبواب تتعلق بالخبر أو الحال أو النعت على سبيل المثال.

وهذه النظرة القائمة على محور المعمولات كانت نظرة تعليمية مناسبة للفكر لما فيها من ترابط بين المسائل فى الأبواب وذلك يساعد المتعلم على الترتيب الذهنى وعلى التذكر أيضاً. وظل نحو الألفية يبدأ بالجزئيات أملاً فى الوصول إلى الكليات، وظلت المركبات محصورة فى الجملة الاسمية والجملة الفعلية وشبه الجملة، وظل تعليم النحو فى إطار تبويبه بعيداً عن الأساليب الإنشائية والأساليب الخبرية بأنواعها، وظل نحو الألفية مقيداً ببيان الوظائف النحوية للمفردات وعلاماتها المعروفة بعلامات الإعراب فعقد باباً للمبتدأ، وثانياً للخبر، وثالثاً للفاعل، ورابعاً لنائب الفاعل ... إلخ. ذكر المقرّى أن ابن مالك «كان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب»[١] . ومعنى ذلك أن الأصول التى يقوم عليها منهج ابن مالك هى: الاستشهاد بالقرآن الكريم، ثم الاستشهاد بالحديث الشريف ثم الاستشهاد بأشعار العرب، وابن مالك ممن نادوا بالاستشهاد بالحديث الشريف لكن طاقة النظم لم تمكنه

---

(١) المقرى، نفح الطيب، ج٢، ص ٤٢٢.

من عرض أفكاره الخاصة بل كان يعمد إلى عرض ما يتعلق بآراء الكوفيين أو البصريين أو البغداديين دون أن يضع لنفسه رأياً خاصاً ودون أن يبدى وجهة نظره فى الاستشهاد بلغة الحديث الشريف. فهذه المنظومة حققت مطلبين متعارضين وهما الاختصار فى عرض القواعد والشواهد والأمثلة وكذا شمول المنظومة لأبواب النحو والصرف بالرغم من أن ابن مالك قدم هذه الوسيلة التعليمية الجديدة هو وابن معط على أنها ثورة فى التصنيف تختلف عما سبقها من مؤلفات النحو ومطولاته مما دعا ابن مالك لأن ينقد ابن الحاجب وكذا الزمخشرى فيصفهما بالضعف بالرغم من أن الزمخشرى وحسب زعمه فى كتابه (المفصّل) لم يترك مسألة واحدة من مسائل كتاب سيبويه وقضاياه إلا وضمّنها كتابه ولذا جاء (المفصّل) جامعاً وشاملاً لكنه يختلف فى التصنيف عن كتاب سيبويه من حيث تقسيمه (للمفصل) إلى أجزاء وفقاً لأقسام الكلام العربى وابن الحاجب تأثر بالزمخشرى غير أنه فصل مباحث الصرف فى مؤلف مستقل هو (الشافية) بينما امتزجت أبواب النحو بأبواب الصرف عند الزمخشرى لكنه كان مزجاً متناسباً متوازناً وابن مالك جمع مباحث النحو ومباحث الصرف فى منظومة واحدة وإن تداخلت بعض مسائل الصرف كالتعدّى واللزوم فى باب الفاعل وكذا أبنية المصادر والمشتقات فى باب ما ينوب عن الفعل فى العمل أى بعد باب الإضافة.

وقد وظف ابن مالك الأمثلة المتعددة فى شغل مساحة البيت المنظوم بل شغل مساحتى بيتين بقوله:

١٢٦- وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

(وهل) حرف استفهام لطلب التصديق، و (فتى) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، و (فيكم) خبر المبتدأ، و (فما) الفاء عاطفة، وما نافية، و (خل) بكسر الخاء مبتدأ، و (لنا) خبره، و (ورجل) مبتدأ، و (من الكرام) نعته، و (عندنا) خبر المبتدأ.

وقد أشار فى هذا البيت إلى أنه يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً، إذا تقدم

عليها استفهام، نحو: «هل فتى فيكم» أو يتقدم عليها نفى، نحو: «ما خلٌ لنَا» أو أن توصف، نحو: «رجل من الكرامِ عندنا».

وقال ابن مالك:

١٢٧- ورَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٌّ يزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(ورغبة) مبتدأ وهو مصدر رغب وسوغ الابتداء به عمله فى المجرور بعده، و (فى الخبر) متعلق به، و (خير) خبر المبتدأ، و (وعمل) مبتدأ، و (بر) بكسر الباء مضاف إليه وجملة (يزين) بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، و (وليقس) فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلام الأمر وحقها الكسر إذا خلت عن العطف بالواو والفاء وثم ومعه يجوز تسكينها كما هنا، و (ما) موصول اسم فى موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس، و (لم) حرف نفى وجزم، و (يقل) فعل مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو مرفوعه صلة ما (والأصل مبتدأ) وأشار هنا إلى أمرين من الأمور التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وهما: أن تكون عاملة، نحو: «رغبة فى الخير خير» واقتصر ابن مالك على هذه المواضع. وليقس: أى على ما قيل، ما لم يقل: أى من بقية أنواع المسوّغات.

وقد أوجز فى هذه الجملة الأخيرة ما يكفى لحشو عشرة أبيات أو أكثر وهو ما لم يفعل فى مواضع كثيرة من النظم وقد أوصل الشراح عدد المسوّغات إلى ثلاثين مسوّغاً.

فأول كتاب شامل فى النحو هو كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ، ويجئ بعده من حيث الشمول كتاب «المفصّل» للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، وبين عصرى هذين المؤلفين أكثر من ثلاثة قرون ونصف قرن ظهرت فيها بعض الكتب النحوية وتلاهما أيضاً العديد من المؤلفات النحوية وكانت المنظومة من بينها فتأثرت بما سبقها وأثرت فيما تلاها.

ومنهج المنظومة النحوية وليد اعتبارات متعددة منها طبيعة العلم المنظوم وهو علم النحو والعلماء الذين سبقوا الناظم والمرحلة التى نظمت فيها

القواعد من عمر التأليف النحوى وتأثر المنظومة بمناهج سابقة فى التصنيف وتأثيرها فيما تلاها من أعمال نحوية جمع سيبويه فى كتابه حصاد أشياخ عصره في علم النحو، وأرسى كتاب سيبويه أموراً صارت مسلمات أو شبه مسلمات وكان لها أثرها البارز في النظرة للنحو العربى حتى اليوم. وتتلخص هذه الأمور فى التقسيم الثلاثى لأجزاء الكلام، والإعراب، والعوامل، والعلل. فأقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، والأسماء والأفعال منها ما هو معرب وما هو مبنى، والأصل فى الأسماء الإعراب، والأصل فى الأفعال البناء، أما الحرف فلا يزول عنه البناء. والعوامل منها ما يرفع أو ينصب أو يخفض الأسماء، وما ينصب أو يجزم الأفعال، والعوامل إما أسماء وإما أفعال وإما حروف، وقد تكونَ العوامل معنوية كالابتداء وتجريد المضارع من عوامل النصب وعوامل الجزم. واحتل الإعراب والبناء المرتبة الأولى فى مفهوم علم النحو وسمى علم الإعراب بمعنى تغيير أواخر الكلم لتغيير العوامل الداخلة عليها.

ومن مؤلفات ابن معطٍ منظومته «الدّرة الألفية فى علم العربية»، وقد انتهى منها عام ٥٩٥ هـ بدمشق كما يقول حاجى خليفة[١] أو بالقاهرة كما يقول آخرون[٢] وقد ظفرت هذه الألفية بشرّاح كثيرين فى الشرق والغرب، وعلى الرغم من ظهور ألفية ابن مالك بجانبها طوال القرنين السابع والثامن للهجرة لكن نالت ألفية ابن مالك شهرة واسعة النطاق. و أهم الفروق بينهما تظهر بعض الحقائق فى كل منهما:

من ناحية الوزن: نرى أن ألفية ابن معطٍ مزيج من الرجز والسّريع، قال ابن معطٍ:

لاسيما مشطور بحر الرجز   إذا بنى على ازدواج موجز

أو ما يضاهيه من السريع مزدوج المشطور كالتصريع، وألفية ابن مالك

(١) حاجى خليفة، كشف الظنون، ١ نهر ١٥٥.

(٢) ياقوت الحموى، معجم الأدباء، ج ٢١، ص ٣٦، مطبعة الحلبى، ١٩٣٨م.

من بحر واحد من كامل الرجز أو مشطوره. ولاشك أن الأبيات التى ليست من بحر واحد تضطرب فيها الأنغام الموسيقية وتكون ثقيلة على السمع يصعب حفظها ولاينقاد وزنها فى نسق واحد عكس الأبيات التى من بحر واحد.

ومن هنا كانت ألفية ابن مالك ألصق بالنفس، وأسهل فى الحفظ من ألفية ابن معط. وابن معط نراه فى ألفيته يبتعد عن الإيجاز الذى هو من طبيعة المتون وبخاصة المتون النظمية فيطنب فى ألفيته، ويستقصى أكثر المسائل فى حين أن ابن مالك يجعل الإيجاز طابعاً لألفيته فابن معط مثلاً حينما أراد أن يمثل الكلام أتى بمثالين فقال:

اللفظ إن يفـــد هو الكلام نحو مضى القوم وهم كرام

أوجزهما ابن مالك فى مثال واحد تدل عليه كلمة واحدة وهى كلمة «استقم» من قوله: كلامنا لفظ مفيد «كاستقم».

وتنظيم الأبواب وتقسيمها: طريقة ابن معط فى ألفيته أنه كان يجمع الأبواب المتناسبة فى باب واحد ولذا جعلت ألفيته فى واحد وثلاثين باباً.

وابن مالك كان أدق من ابن معط فى ترتيب الأبواب وتقسيمها، وتنظيمها فجعل كل باب وحدة مستقلة تتميز عن غيرها ولذا فقد كانت ألفيته فى ثمانين باباً أو عنواناً، حتى لاتختلط القواعد بعضها ببعض، وحتى تتضح مسائل كل باب على حدة، وهذا أدعى إلى الضبط والإتقان وأسهل فى الحفظ والإلمام. وألفية ابن مالك حظيت بدراسات كثيرة فى جميع العصور والأزمنة إلى يومنا هذا على حين ظلت ألفية ابن معط حبيسة فى مخبئها على الرغم من بعض الشروح التى كانت عليها ولم يتح لها الخلود كما أتيح لألفية ابن مالك.

وعلى الرغم من هذا كله فإن لابن معط سبق الفضل حيث استطاع أن ينظم القواعد النحوية فى ألف بيت أو تزيد وهو وإن لم تصل ألفيته إلى الدرجة التى وصلت إليها ألفية ابن مالك من حيث الضبط والتنظيم والدقة

والترتيب فقد عبدّ الطريق لغيره، ووضع اللبنة الأولى فى البناء لكل ألفية ظهرت من بعده[1]. اتبع ابن مالك في المنظومة النسق الذى اتبعه فى كتاب التسهيل مع تعديل يسير يتلخص فى أنه أخر فى الألفية الحديث عن الأفعال الجامدة وما يعمل من الأسماء عمل الأفعال، وجعلها بين المجرورات والتوابع. وأن النظرة القائمة على المحاور فى التصنيف كانت نظرة تعليمية مناسبة للفكر لما فيها من ترابط بين المسائل فى الأبواب وذلك يساعد المتعلم على الترتيب الذهنى وعلى التذكر أيضاً، وقد شاع من الأنماط النحوية فى التأليف ما قام على محور المعمولات وبخاصة بعد ابن مالك.

والمنظومة النحوية تعدّ حلقة من حلقات النحو العربى ومرحلة من مراحل التأليف فيه أثرت فيما تلاها من مؤلفات. فبعد عصر السيوطى ظهرت كتب متنوعة فى النحو كان أغلبها شروحاً أو حواشى أو تعليقات على ما سبقها من مؤلفات. وهناك طائفة أخرى من الكتب التى ألفت على نسق متدرج قريب المنال لسد حاجة تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية. وأغلب هذه الكتب سار فى ترتيب المسائل النحوية مبتدئاً بالكلام عن الاسم فالفعل فالحرف وما يتدرج تحت كل منها من أقسام، ثم الكلام على بعض النواحى الصرفية كالتصغير والنسب والإعلال والإبدال.

وهذه هى المادة العلمية التى تضمنتها الكتب النحوية فى مراحلها المختلفة سارت متدرجة فى نحوها واكتمالها، وسلك العلماء فى ترتيبها طرقاً مختلفة ولكنها ترمى إلى غاية واحدة هى البحث فى الكلمة وأحوالها وأوضاعها وضبط آخرها، وفى العوامل التى ينشأ عنها ذلك، وفى صوغ الكلمات واشتقاقها أو فى الجملة وأنواعها، والحقيقة أن المختصرات على عمومها لاتعنى بنظام الجملة فى العربية لكننا نجد علاجاً لذلك عند ابن هشام وابن عصفور من النحاة المتأخرين.

---

(١) دكتور عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص ١٧٨ - ١٧٩، دار الشرق، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.

وابن مالك فى منظومته لايمزج أبواب النحو بأبواب الصرف مزجاً تاماً بل بقدر ما تحتاج أبواب النحو إلى خصائص صرفية كما فى باب (الفاعل) والمشتقات التى تعمل عمل الفعل لكنه فى الثلث الأخير من منظومته ينصرف إلى أبواب الصرف وإن لم توف هذه المساحة بدراسة الصرف فيعدل عن ذلك إلى تأليف لاميته المشهورة (بلامية الأفعال) بالرغم من أن المرحلة التى ألف فيها ابن مالك منظومته كانت قد سبقتها مراحل تفصل كتب الصرف عن النحو أى منذ أن ألف أبو عثمان المازنى كتابه (التصريف) الذى شرحه تلميذه ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) كذلك صنف ابن الحاجب شافيته فى التصريف وبعد ابن مالك ألف ابن عصفور الأشبيلى كتابه (الممتع فى التصريف).

وذكر ابن عصفور فى مقدمته لكتابه:

« .... إن النحويين قد هابوا علم التصريف لغموضه، وتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم»[1]. وهو يشير إلى شرف علم التصريف: لاحتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولايوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: كل اسم فى أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول نحو: مطرقة، ومروحة إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولايعلم ذلك إلا من جهة التصريف.

والحقيقة أن دراسات التصريف المستقلة قد بدأت بواكيرها منذ بدء التأليف فى علم النحو فابن كيسان (ت ١٢٥ هـ) روى أنه ألف كتاباً مستقلاً فى التصريف لكنه لم يصل إلينا لكن فى ذلك إشارة إلى الاستقلال المبكر لعلم التصريف والنحو لايغنى عن مسائل التصريف التى هى ضرورية

(١) ابن عصفور، الممتع فى التصريف، ج١، ص ٨٢٧، والنص ص ٢٢، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، ط ٣، بيروت، ١٩٧٨م.

فى الأحكام الإعرابية خصوصاً فى تعدّى الأفعال ولزومها وعمل المشتقات عمل الفعل ففى قولنا: (محمد قارئ كتاباً) فصيغة اسم الفاعل (قارئ) هى التى عملت النصب فى (كتابا) وفى قول الله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)[1] ذراعيه: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى حذفت منه النون للإضافة وقد أعاننا على ذلك معرفتنا لصيغة اسم الفاعل (باسط) وأنها تعمل عمل الفعل (يبسط) والفعل متعدى، وفى كتاب سيبويه لم يستقلّ التصريف عن النحو وهذا هو ما حدث فى كتاب (المفصّل) للزمخشرى الذى يعرض للنسب والتصغير ضمن الجزء الخاص بدراسة الأسماء وتأثر ابن مالك فى منظومته بكل هؤلاء لاننكره بالرغم من وصف ابن مالك للزمخشرى بأنه نحوى ضعيف فابن مالك خلّص منظومته من الحدود والتعريفات ففى باب (المبتدأ) يقول: (مبتدأ زيد وعاذر خبر) ثم يبين التركيب الجامع لهما فيقول (فى قولنا زيد عاذر من اعتذر) وسيبويه يمثل للاسم تمثيل مباشر فيقول: (الاسم رجل وفرس)[2] لكن الذى دعى ابن مالك إلى ذلك هو قصور طاقة النظم.

أورد ابن جنى تعريفاً للنحو فى كتابه (الخصائص إذ يقول: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وأن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو فى الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحواً، كقوله: قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[3].

فالنحو عند ابن جنى على هذا المفهوم هو محاكاة العرب فى طريقة

---

(١) سورة الكهف : آية ١٨.

(٢) انظر سيبويه الكتاب، ج١، ص ٩.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ٣٤، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ - ١٩٥٦م

كلامهم تجنباً للحن، وتمكيناً للمستعرب فى أن يكون كالعربى فى فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

فالعلم الذى يضع القواعد التى تحقق هذين الغرضين هو علم النحو.

واختلاف هذه التعاريف يرجع إلى تحديد دائرة القواعد النحوية. فمن الباحثين من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها، ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها.

ولعل منشأ هذا الخلاف فى تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى. فإن علم النحو هو فرع من علوم العربية وقد كانت هذه العلوم فى أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير، ثم ازدادت فروعها فأصبحت اثنى عشر علماً هى:

اللغة - الصرف - الاشتقاق - النحو - المعانى - البيان - الخط - العروض - القافية - قرض الشعر - إنشاء الخطب - الرسائل والتاريخ. وكان البحث فى النحو فى الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجاً باللغة والأدب وعلم القراءات.

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق فى البحث أن يستقل النحو عن فروع العربية الأخرى، وأن ينفرد به بعض العلماء، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة. ولاشك أن علم النحو إنما هو طائفة من خصائص اللغة العربية، وليست الناحية الإعرابية والصرفية هى كل خصائص اللغة ولكنها ناحية لها أهميتها فى اللغة العربية. ولعلها الناحية التى كان تسرب اللحن منها إلى الأذهان داعياً لوضع قواعد لاجتناب هذا اللحن.

لقد اتجه النحويون فى مصنفاتهم إلى مسائل النحو لمعرفة أحكام التراكيب وبنية المفردات، ولكنهم لم يقفوا فى اتجاههم التعليمى عند ذلك بل امتدت مصنفاتهم إلى تناول الفصائل النحوية والصرفية فأفردوا لكل منها

مسائل مفرقة فى كتب النحو العامة فيصعب على المتعلم تتبعها وجمعها، فجاءت لهم مصنفات بعضها خاص بالحروف، وبعضها تناول الأفعال، وبعضها عالج التثنية والجمع، وبعضها تجرد للمصادر، وبعضها عرض للممنوع من الصرف، وبعضها تناول المذكر والمؤنث، وبعضها اختص بالمقصور والممدود. فمن الذين أفردوا كتباً للحروف[1]: المبرد، وأبو عمرو الشيبانى، والرمانى، والهروى، والرازى.

ومن الذين أفردوا كتباً للأفعال[2]: أبو عبيدة، وقطرب، والأصمعى، والفراء، وابن السكيت، والأحول، وأبو زيد، والتوزى، والزجاج، وابن دريد.

ومن الذين أفردوا كتباً فى التثنية والجمع[3]: الجرمى، والفراء، والأخفش الصغير.

ومن الذين أفردوا كتباً فى المصادر[4]: الأصمعى، والكسائى، والفراء، ونفطويه، والنضر بن شميل، وأبو زيد، وإبراهيم بن أبى محمد اليزيدى.

ومن الذين أفردوا كتباً فى المقصور والممدود[5]: أبو محمد اليزيد، والفراء، وأبو جعفر الطبرى، وأبو بكر بن شقير، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن محمد بن عثمان الجعد، وأبو الطيب الوشاء، وابن درستويه، وابن التسترى، وأبو الحسين عبد الله الخزاز، وابن خالويه، وأبو الجود العجلانى، والمبرد، وأبو بكر الأنبارى.

ومن الذين أفردوا كتباً فى المذكر والمؤنث[6]: الفراء، والمبرد، وابن

---

(١) النديم، الفهرست، ص ٦٥ - ٧٥ وما بعدهما.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٩، ٥٨، ٦١، ٧٤، ٧٩، ٨٧، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٩٢.

(٣) المصدر السابق بالترتيب، ص ٦٢، ٧٣، ٩١.

(٤) المصدر السابق بالترتيب، ص ٦١، ٧٢، ٧٣، ٩٠، ٥٨، ٦٠، ٥٦.

(٥) المصدر السابق بالترتيب، ص ٥٦، ٧٤، ٦٥، ٨١، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٦٨، ١٤٩، ٩٠، ٩٢، ٦٥، ٨٢.

(٦) المصدر السابق بالترتيب، ص ٧٤، ٦٥، ٩٠، ٨٩، ٩٠، ٨٢، ٦٥، ٦٨، ٩٢، ٩٥، ٩٢، ١٤٩، ٩٣، ٦١، ٧٨، ٧٩، ٦٤.

الخزاز، وابن كيسان، وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد، وأبو الأنبارى، وأبو جعفر الطبرى، وابن درستويه، وابن خالويه، وابن جنى، وأبو الجود العجلانى، وابن التسترى، وأبو الطيب الوشاء، والأصمعى، وأبو القاسم بن سلام، وابن السكيت، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستانى.

أفرد الناظم نفسه فى التصريف مؤلفاً هو (لامية الأفعال) لكنه صنفها عندما أحس بقصور طاقة النظم عن استيعاب مسائل التصريف ودقائقه غير أن هذه الكتب المتخصصة أدت إلى كثرة التشقيق والتفريع ومن ذلك كتاب (شذا العرف فى فن الصرف) للشيخ أحمد الحملاوى الذى قسم الأفعال فيه وفق أزمنتها وكان منها المضارع الذى شققه إلى مضارع دالّ على الحال وأخر دالّ على الاستقبال ولكى يميزهما عن بعضهما جعل للفعل المضارع الدالّ على الحال أدوات تعينه للحالِ عند اتصالها به هى (لام الابتداء) و (لا ، وما) النافيتان، نحو: «إنّي لَيَحزنني أنْ تَذهبوا به». «لايُحبُّ الله الجهر بالسُّوءِ منَ القَولِ» «وما تدرى نفس مَاذا تَكْسبُ غداً»(١). فحزن يعقوب فى الآية الأولى سيقع بعد ذهاب أبنائه بيوسفَ ولم يكن ذلك قد وقع وقت الكلام. وفى الآية الثانية دلالة على المستقبل فالله لايحب الجهر بالسوء دائماً، أى فى الحاضر والمستقبل. وفى الآية الثالثة دلالة أيضاً على المستقبل لأن الغيب مسطور فى الحاضر والمستقبل أضف ذلك إلى قوله تعالى: (غداً) ولعل رغبة المؤلف فى التشقيق هى التى دفعته إلى ذلك وربما لم تسعفه الشواهد وربما وقع فى تناقض حين أورد قوله تعالى (وأَنْ تصوموا خيرٌ لكُمْ)(٢) حين جعل (أن) من الأدوات التى تعين الفعل للاستقبال وقد أوردها فى قوله (وإنّى ليحزننى أنْ تذهبوا به)(٣) فالمصدر (أن تذهبوا) هو فاعل الفعل (يحزننى) وهو مرتبط بزمنه فالذّهاب مرتبط بالحزن، والحقيقة

(١) الشيخ أحمد الحملاوى، شذا العرف فى فن الصرف، ص ٢٥، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ط ٢١، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٤.

(٣) سورة يوسف، آية ١٣.

أن حروف المضارعة (أنيت) تكفى للدلالة الفعل على الزمن الحال دون الحاجة إلى لام الابتداء.

الاتجاه التعليمى والتصنيف النحوى:

اتجه النحو هذه الوجهة فى التصنيف بسبب النهج التعليمى الذى كان سائداً إذ لم تكن هناك فى البيئات العربية مدارس نظامية متخصصة وإنما اعتمدت على النحوى نفسه فى كل شئ أو على الشيخ الذى يجلس بين تلامذته وظل هذا الأمر سائداً إلى عهد قريب وكان الناظم من هؤلاء الشيوخ الذين تعقد لهم حلقات الدرس فى المسجد فيلقى على تلامذته دروسه.

وقد كان كثير من النحويين معلمين مؤدبين كما كان يرجع علية القوم إلى كبار النحويين فى اختيار المعلمين لأبنائهم وامتحانهم أيضاً، فبعض الأكابر من السراة يطلبون من المبرد أن يختار معلما لأبنائهم فيختار لهم تلميذه الزجاج[1] ويطلب عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد من المبرد مؤدباً لابنه القاسم فيدله على الزجاج ومكانه[2]. ويطلب الخليفة الواثق من المازنى أن يمتحن المعلمين الذين يختلفون إلى أولاده ليبقى منهم من فيه نفع لهم[3].

ومن النحويين المعلمين المؤدبين أبو محمد اليزيدى (ت ٢٠٢ هـ) فكان مؤدباً لولد يزيد بن منصور، ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون. وكان اليزيدى يعلم بحذاء دار أبى عمرو بن العلاء، وكان أيام الرشيد مع الكسائى ببغداد فى مسجد واحد يقرئان الناس[4].

---

(١) كمال الدين الأنبارى، نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، ص ٢٤٥، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة، ١٩٦٧م.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٣) الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص ٩٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٧٣م.

(٤) كمال الدين الأنبارى، نزهة الألباء، ص ٨١، ٨٢.

وعلى ابن المبارك الأحمر (ت ٢٠٦ أو ٢٠٧ هـ) كان مؤدباً للأمين[١]، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) قد وكله المأمون ليلقن ابنيه النحو[٢]، وأبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٣ هـ) كان يؤدب مع أبيه بمدينة السلام فى درب القنطرة صبيان العامة حتى احتاج إلى الكسب فجعل يتعلم النحو، وظل يختلف إلى أهل القنطرة حتى اختلف إلى ابنى هارون وكانا يكتبان لمحمد بن طاهر، واحتاج ابن طاهر إلى رجل يعلم ولده وجعل ولده فى حجر إبراهيم، وقطع ليعقوب بن السكيت خمسمائة درهم ثم جعلها ألفا، وخرج يعقوب إلى سر من رأى أيام المتوكل فصيره عبد الله بن يحيى ابن خاقان عند المتوكل فضم إليه ولده وأسنى له الرزق[٣]. والزجاج وجهه المبرد إلى بعض الأكابر من السراة ليعلم أولادهم، ثم صار مؤدباً للقاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد. وغير هؤلاء كثير. إن النحويين كان منهم بل من مشاهير هم من تصدوا للعملية التعليمية للصغار والكبار.

فظهر فى الأندلس علماء أجلاء ضارعوا علماء المشرق وعنوا أكثر ما عنوا بالعلوم الشرعية، وبالعلوم اللغوية وبالنحو والقراءات. وقد نزح كثير منهم إلى المشرق وقاموا بالتدريس فى مساجده ومدارسه.

والاضطلاع بتدريس النحو وعلوم اللغة الأخرى فى المغرب والمشرق.

فى أيام الرشيد، يتربع الخليل بن أحمد الفراهيدى على كرسى العلم والمعرفة العربية بوجه عام ومنها النحو بالطبع، ويجئ سيبويه فيأخذ عن الخليل، ويضع للناس كتابه الشهير والذى صار إماماً لكل ما كتب[٤].

هكذا كانت هناك حلقات تعليمية يتصدرها أشياخ كل علم من العلوم كحماد بن سلمة والخليل بن أحمد وسيبويه بالبصرة، والفراء بالكوفة،

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٤) ابن خلدون، المقدمة (مقدمة ابن خلدون)، ص ٥٤٦، ٥٤٧، بيروت، ١٩٧٨م.

وكان عماد هذه الحلقات الإملاء من الشيخ على تلاميذه والقراءة من أحد تلاميذه عليه، فهذا حماد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ) يملى الحديث وقصته مع سيبويه معروفة[١]، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) يملى كتابه معانى القرآن على سلمة وأبى نصر الوراقين ولما حبسا ما كتباه عن الناس ليتكسبا خرج الفراء إلى المسجد وأملاه من جديد[٢]، والأثرم (ت ٢٣٢ هـ) يملى شعر الراعى[٣]، وأبو الحسن اللحيانى يملى النوادر[٤]، وأبو بكر الأنبارى (ت ٣٢٨ هـ) يملى كتبه المصنفة ومجالسه من حفظه[٥]، وأبو عمر الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) يملى من حفظه ثلاثمائة ألف ورقة لغة[٦].

ويقرأ كتاب سيبويه على الأخفش أبو عمر الجرمى[٧] وأبو عثمان المازنى[٨]، والكسائى[٩]، وأبو حاتم السجستانى[١٠]، والرياشى[١١].

ومنذ نشأة دراسة اللغة فى الأندلس إلى نهاية القرن الثالث تقريباً تتضح ظاهرتان جديرتان بالتسجيل:

أولاهما: إنه مع كثرة هؤلاء العلماء فى اللغة والنحو. لم يرد عنهم مؤلفات فيهما غير ما ورد عن عبد الملك ابن حبيب من أن له كتاباً فى (إعراب القرآن) وما ورد من عبارات عامة عن بعضهم من أن له تأليفاً فى

---

(١) كمال الدين الأنبارى، نزهة الألباء، ص ٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٦ – ١٧٧.

(٥) كمال الدين الأنبارى، نزهة الألباء، ص ٣٦٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٨) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٩) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(١١) المصدر السابق، ص ١٩٩.

النحو دون تحديد، كما ذكر الزبيدى عن أبى بكر بن خاطب المكفوف وما نسب لأبى الحسن مفرج بن مالك من علماء هذا القرن أنه شرح كتاب الكسائى، وكل هذا يؤكد أنهم كانوا معلمين لا علماء.

والظاهرة الثانية: أنهم حتى نهاية القرن الثالث لم يرد عنهم ما يشير إلى أنهم عرفوا كتاب سيبويه أو تدارسوه بينهم مع أنه قد عرف فى المشرق منذ وقت طويل فى تلك الفترة التى عرف فيها كتاب الكسائى، إذ شاءوا لأنفسهم أن يقتصروا على الأسهل والأخف، فنقلوا كتاب الكسائى فى أواخر القرن الثانى، ثم عكفوا عليه بعد ذلك قرناً من الزمان. أما فى القرن الرابع فقد اتخذت دراسة النحو واللغة طابعاً علمياً جاداً، وتحول التعليم إلى علم، واستبدل النقل بالتأليف، وظهر التخصص فى دراسة اللغة والنحو بدل الجمع من كل فن بطرف ولهذا سببان:

الأول: رحلة كبار علماء المشرق إلى الأندلس، وقيامهم بالتعليم والتأليف وعلى رأس هؤلاء أبو على القالى الذى مكث فى الأندلس من سنة ٣٣٠ هـ إلى سنة ٣٥٦ هـ، وهى مدة تقرب من ثلاثين عاماً، قام خلالها بالتثقيف والتأليف، ومن كتبه «الأمالى والبارع فى اللغة والمقصور والممدود وكتابه فعلت وأفعلت». وأما الأمر الثانى فهو نقل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وتداوله بين العلماء والعكوف على تفهمه ودراسته، فتحول الدارسون من النظر فى النحو بطريقة سطحية إلى النظر العميق الجاد.

وعلى كل حال فقد تهيأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمى الصحيح - من مرور فترة كافية للنضج اللغوى - والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق - والاطلاع على أهم كنوزهم فى دراسات النحو واللغة، فبدأ منذ ذلك الوقت اتجاه جديد فى دراسة اللغة عندهم والتأليف فيها.

وإذا كانت مؤلفاتهم منذ القرن الرابع تبدو فيها الجدية والعمق، فإن جهدهم فيها - بصورة عامة - لم يخرج عن كونه مجهوداً دراسياً أكثر منه إبداعاً علمياً.

والاجتهاد هو فى إعمال الذهن أو توليد الفكرة أو مناقشة رأى أو توجيه مثال[1].

أما فى مجالْ التأليف فالأندلسيون وإن لم يأتوا بقواعد نحوية جديدة، قد اختطوا لأنفسهم طريقة تقوم أساساً على شرح مؤلفات علماء المشرق تارة، والاستدراك على ما فاتهم تارة أخرى، ولعل هذا المنهج فى التأليف قد ظهر أكثر ما ظهر عند الأندلسيين فى هذه المرحلة حتى غدا من سمتهم المميزة عن الاتجاهات النحوية التى سبقتهم فى الظهور، فلم يسيروا فى درب الاتجاه البصرى، أو الكوفى، ولم يحاولوا التوفيق بينهما كما فعل نحاة بغداد، بل عملوا على إظهار أصالة الشخصية الأندلسية فى هذا المجال، وكان هذا تمهيداً لظهور ما عرف فيما بعد بين علماء اللغة (بالاتجاه النحوى الأندلسى). وقد نشأ هذا عن أن ابن حزم فقد أعطى الضوء الأخضر لكل من أبى حيان الأندلسى وابن خلدون للتنبّه إلى ميدان علم اللغة المقارن الذى سبقوا به اللغويين الأوروبيين بحوالى مائتى عام أى قبل تنبه (دانتى) إلى مجال المقارنة اللغوية بين فصائل اللغة اللاتينية كما يرجع أيضاً إلى فتحه الباب لابن مضاء القرطبى قاضى القضاة فى ذلك الوقت لأن يهاجم نحو المشرق فى كتابه (الرد على النحاة)، لكن ابن مالك وابن معط وغيرهم كثيرون ممن رحلوا إلى المشرق لم ينفصلوا عن النحو العربى بأصوله وقواعده وشواهده وتقسيماته ذلك أنهم عاشوا ودرسوا ودرّسوا فى مصر والشام. خصوصاً فى مساجدها التى هى رمز للتراث الإسلامى وجامعة لعلوم الإسلام وطلبة العلم من المشرق والمغرب، ولكن المنظومة النحوية لاتخلو من أن تكون ثورة فى التصنيف النحوى كما كانت تجربة ابن مضاء ثورة على أصول النحو وأسسه والفارق أن ثورة ابن مضاء على النحو انبعث من المغرب لكن تجربة ابن معط وابن مالك صنفت فى المشرق على أرضه وبين علمائه وأبنائه.

---

(١) د/ محمد عيد، أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص ٣٢ – ٣٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م.

لقد اتسم التصنيف فى النحو بطابعين رئيسين:

الطابع الأول: طابع تعليمى وهو الغالب، والغرض منه عرض مسائل النحو وقضاياه حتى يتسنى للدارسين الوقوف عليها أملاً فى استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون، ولانريد بالطابع التلعيمى كتب النحو الخاصة بتعليم المبتدئين وإنما نعنى به ما صنف لبيان الضوابط التى تميز الصواب من الخطأ فى التركيب وبنية المفردات وما صنف فى تطبيق هذه الضوابط على النصوص سواء أكانت مفصلة للشادين أم مطولة للمتخصصين فالغرض منها مختصرة أو مطولة تعليم النحو وإن اختلفت المستويات التعليمية.

ولم تبرأ المصنفات ذات الطابع التعليمى من آثار الطابع النظرى الفلسفى بل طعمت حواشيها ببعض تلك الآثار بدءً بكتاب سيبويه وظلت بصماتها على صفحات المصنيفين وصولاً إلى المنظومة النحوية التى حققت مطلبين هما الاختصار فى الحجم وشمول أبواب النحو وقضاياه ومسائله بل شققت هذه الأبواب وفرعتها وربما تعارض المطلبان. يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فى أول كتابه «هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجار. على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لايزول عنه لغير شئ أحد ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ الحرفى، وذلك الحرف، حرف الإعراب»[١].

فى هذا النص يضع سيبويه نظرية العامل كاملة، وهى تقوم على سؤال كبير هو ما علة حركات الإعراب. وهذا التساؤل هو الذى وجه التفكير النحوى إلى الواجهة التى وجدناه عليها، وهو تساؤل يبدو طبيعياً لأن بداية

(١) سيبويه، الكتاب، جـ ١، ص ١٣.

الخطأ فى الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب، ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النحوى العربى، وهى غاية تطبيقية تعليمية. ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل صورة النظرية العلمية المختلطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية. ولعل ذلك ما دعا الزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) إلى تقسيم علل النحو بما لها من صلة بأصوله إلى ثلاث أضرب هى العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية.

فأما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب «لأننا لم نسمع نحن ولاغيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره»[١]، لما سمع قام زيد فهو قائم وركب زيد فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل. ثم يقول «فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم فإن قيل بما نصبت زيداً؟ قلنا (بإن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك قام زيد، فإن قيل لما رفعتم زيداً قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. وهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب[٢].

أما العلة القياسية فيحددها الزجاجى بقوله: «فإن يقال لمن قال نصبت زيداً (بإن) فى قوله: إن زيداً قائم، لم وجب أن تنصب (إن) الاسم فالجواب فى ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته»[٣].

أما العلة الجدلية فهى كل ما يتصل فى مثل باب أن من حيث شبهها بالأفعال فى العمل[٤].

---

(١) الزجاجى – الإيضاح فى علل النحو، ص ٦٤ دار العروبة، تحقيق مازن المبارك، ١٩٥٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ولاشك أن الهدف التعليمى أو العلل التعليمية كما قال الزجاجى، كانت السبب المباشر للقول بالعمل تفسيراً لحركة الإعراب، وربما ليسهل تعلمها والالتزام بها فى الكلام. ومن ثم رأوا كما قال سيبويه أن حركات الإعراب ما هى إلا أثر لمؤثر لابد أن يكون قد أحدثها، ومعنى هذا أنهم تصوروا أن الإعراب طارئ يحدث نتيجة لوجود عامل.

ونحاة الأندلس اتجهوا إلى وضع أعمال علمية تشبه تلك التى وضعها بعض المشارقة، ومن أولئك خصيب الكلبى الذى كان له كتاب مصنف فى اللغة يشبه (الغريب المصنف) لأبى عبيد القاسم بن سلام. كما اتجه بعضهم الآخر إلى جلب كتب المشارقة إلى الأندلس، ومن أولئك منذر بن سعيد القاضى المعروف بالبلوطى.

وكان أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير بن حبيب بن عمير من أعلم الناس بالنحو، وأحفظهم لمسائله وكان كتاب سيبويه بين يديه لاينى عن مطالعته فى حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه.

المنظومة النحوية هدف للتيسير

المنظومة النحوية شكل من أشكال تيسير علم النحو التى مربها منذ بدء التأليف فيه. فقد لجأ النحاة إلى تيسير علم النحو بتصنيف المختصرات التى تخلو من كل حشو كما تعددت عندهم محاور التصنيف فكان المحور هو العامل تارة والمعمولات تارة أخرى كما كانت أقسام الكلام وفقاً لوظائفها النحوية محوراً للتصنيف النحوى. كما تدرج النحاة فى مؤلفاتهم من الأعقد إلى الأبسط وصنع ذلك ابن جنى وابن مالك وابن هشام تيسيراً على الدارسين وقام علماء النحو بشرح مؤلفاتهم تبسيطاً لتلاميذتهم كما شرحوا مصنفات غيرهم وعلّقوا عليها وكان نشوء الشعر التعليمى مدعاة لنظم قواعد النحو لسرعة حفظها وتقبلّ الدارسين لها. وبعد مرحلة المنظومات ونشوء المدارس النظامية والمعاهد التعليمية اتّجه علماء النحو إلى طرق تربوية أخرى

منها توزيع الأبواب على سنى الدراسة والتخفف من أصول النحو وفلسفته والتخفف من الحشو ومراعاة سن الدارس وملائمة المادة المدروسة لعمر الدارس وعقليته وليس من شك ف أن المنظومة النحوية عمل تربوى بكل المقاييس لأنها هدفت إلى توصيل النحو العربى بقواعده وشواهده وأمثلته إلى الدارسين بأيسر سبيل محبب إلى نفسه وهو أسلوب الشعر وإن كلّف ذلك الناظم عناءً شديداً وتطلب منه دراية واسعة بعلوم العربية. وبالرغم من أن الدراسات النحوية واللغوية قد شهدت بعد سيبويه عقولاً علمية فذة لاتقل عنه قدرة على الإبداع إلا أنهم عكفوا على كتابه شرحاً وتعليقاً واختصاراً وأصبح كثير من أعمالهم يتصل بالتحليل الجزئى دون الأصول النظرية فتحولت دراسة اللغة من منهج علمى يقوم على التحليل والاستنباط إلى دراسة هذه المسائل الجزئية فى ذاتها فتضخمت المؤلفات النحوية واتسعت وظهرت المنظومات موجزة، كما فى ألفية ابن مالك، ولكنها فشلت فى تحقيق هذا الهدف لأنها جاءت فى لغة معماه، واحتاجت المتون إلى شروح، والشروح إلى حواش وتعليقات.

وإذا نظرنا إلى الإطار العام تبينا أن سيبويه بدأ بالمركبات لينتهى إلى أصغر وحدة لغوية، وإن بدا فى الشكل أنه بدأ بالكلمة فقد كانت هذه البداية لابد منها فهى مدخل إلى دراسة المركب ولذا لم يقف طويلاً عندها بل عرض لما لابد منه قبل دراسة المركبات والجمل التى شغلت الجزء الأعظم من كتابه، كما نتبين أن سيبويه تناول درس اللغة فى المستوى التركيبى، والمستوى الصرفى، والمستوى الصوتى ولم يهمل المستوى الدلالى فى ثنايا المستويات السابقة.

أما إذا عدنا للبناء الداخلى للكتاب فإننا نجد سيبويه قد قسم كتابه أبواباً وهو لايريد بالباب ما يدل على الوظيفة النحوية كباب الفاعل وباب المفعول به، وباب النعت وباب التوكيد وباب التمييز كصنيع المتأخرين من النحويين فى مصنفاتهم ولكنه عقد باباً لكل مسألة من مسائل النحو والصرف من غير

تفرقة بين المسائل الرئيسية والمسائل المتفرعة عنها[1].

وظاهرة تصنيف المختصرات في النحو لم تتأخر كثيراً عن كتاب سيبويه إن لم تكن مصاحبة له، فالمقدمة في النحو المنسوبة لخلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ)، وكتاب الجمل في النحو المنسوب أخيراً إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، يشيران إلى هذه المصاحبة، ومنها: الجمل في النحو للخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر البصرى (ت ١٨٠ هـ)، ومختصر في النحو لأبى محمد اليزيدى (ت ٢٠٢ هـ)، ومختصر نحو المتعلمين للجرمى (ت ٢٢٥ هـ)، ومختصر فى النحو لأبى جعفر بن سعدان الضرير (ت ٢٣١ هـ) ومختصر فى النحو للكسائى (ت ٢٣٣ هـ)، ومختصر فى النحو لابن قادم (ت ٢٥١ هـ)، والمدخل فى النحو والمبرد (ت ٢٥٥ هـ) والمختصر لهشام الضرير (ت ٢٩٠ هـ)، ومختصر فى النحو لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، ومختصر فى النحو لابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، ومختصر فى النحو لأبى موسى سليمان الحامض (ت ٣٠٥ هـ)، ومختصر نحو لأبى عبد الله محمد بن العباس بن أبى محمد اليزيدى (ت ٣١٠ هـ)، ومختصر فى النحو للزجاج (ت ٣١٠ هـ)، ومختصر فى النحو لأبى بكر عبد الله بن محمد بن قشير النحوى (ت ٣١٥ هـ)، والموجز الصغير لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) والموجز لأبى بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط (ت ٣٢٠ هـ)، ومختصر فى النحو لأبى الطيب الوشاء (ت ٣٢٥ هـ)، والموجز فى النحو لأبى عبد الله محمد بن عبد الله ابن موسى الكرمانى (ت ٣٢٩ هـ)، والتفاحة فى النحو لأبى جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، والإيجاز فى النحو للرمانى (ت ٣٨٤ هـ)، والعوامل المائة للجرجانى (ت ٤٧١ هـ) ومقدمة فى النحو لعلى بن فضال بن على المجاشعى (ت ٤٧٩ هـ) والأنموذج للزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ).

وتجمع هذه المختصرات سمة عامة مشتركة هى أن جهد المؤلف لايقتصر على هذا المختصر وإنما صنعه خصيصاً بهدف التيسيرات على تلامذته وغالباً

(١) سيبويه، الكتاب، ص ٣: ٥.

ما يكون له مؤلفات أخرى تعد من المطوّلات ويغلب على تصنيف المختصر سهولة لغته وتخففه من الشواهد والحشو والبعد عن التفريعات وأصول النحو.

فمن قبيل التيسير على الناشئة والمتعلمين لم يشأ ابن جنى[1] فى كتابه اللمع أن يعرض لباب التنازع والاشتغال ولا للمنصوب على الاختصاص ولا للمنصوب على التحذير والإغراء، ولاسيما الأفعال ولا لمواقع حذف المبتدأ وجوباً وحذف الخبر وجوباً ولاحذف عامل المفعول المطلق، كما لم يشأ أن يعرض لبناء المشتقات وعملها، أما عمل المصدر فقد عرج عليه فى باب الحروف الموصولة[2]. كما أنه لم يشر إلى علامات أصلية للإعراب وعلامات فرعية ولا للإعراب المقدر. وتلك ميزة تجلت فيها قدرة ابن معطى على النظم فى عنوانات ألفيته التى صدّرت بها الأبواب، حيث صدر كل باب بلفظ، وصاغ رؤوس هذه الأبواب. نظماً فيقول مثلاً:

بالله ربى فى الأمور أعتصم	ألقول فى حد الكلام والكلم

وقال فى باب المبنى للمجهول (ما لم يسم فاعله):

ألفوا فيما لم يسم فاعله	قد يحذف الفاعل لفظاً جاهله

وقال فى صدارة المعرب والمبنى:

ألفوا فى الإعراب والبناء	الأصل فى الإعراب للأسماء

وفى إعراب جمع المذكر:

القول فى جمع المذكر العلم	والوصف والواحد فيه قد سلم

ويقول:

القول فيما لم يصرف منه	فعل التعجب قد أبنت عنه

(١) ابن جنى، كتاب اللمع فى العربية، ص ٢٧٠ : ٢٧١، تحقيق د/ حسين شرف، القاهرة، ١٩٧٨م.

(٢) ثلاث رسائل لابن جنى، ص ٢٧٠ : ٢٧١، نشرها وجيه فارس الكيلانى، مطبعة لنن، مصر.

ويقول:

القـــــول في المدة للإنكار وقفا وما يحكى في الاستخبار

ويقول:

القــول في مــفــسـر الأعــداد أولهــا مــرتبــة الأعــداد

ويقول:

القول في التصريف وهو يشتمل على زيادة وحـــــذف وبدل

ويقول:

القــول في الإدغــام باخــتــصــار وبعـــده ضـــرائر الأشـــعـــار

وعمل ابن معط هذا يشابه تقسيم ابن مالك في ألفيته لأبواب وفصول.

وقدرة ابن معطى على توضيح الموضوع الذى يتحدث عنه بأقصر الطرق وأسهل تعبير حتى يسهل حفظها. فقد حصر مثلاً أوزان الخماسى فى بيت واحد، ومثل بكلمات دون الأوزان وذلك لسهولة حفظ الكلمات. أما الأوزان فحروفها واحدة والفرق بينها بالشكل مما يؤدى إلى صعوبة الحفظ فقال:

وللخمـاسى جاء قـرطعب له سفـرجل جحمرش قذ عمله

وكذلك الحال مع أوزان الرباعى فيأتى بأمثلة محددة واضحة سهلة الحفظ فيقول:

وللرباعى قـــمطر سلهب وزبرج ودرهم وجـــخـــدب

وعندما أراد ابن معطى الحديث عن النكرة وضح خصائصها ومميزاتها بالأمثلة فقال:

وكل مــا يقـــبل رُبَّ أو أل أو كم مـضـاف عليـه تدخل
أو من للاسـتـغـراق أو كـلا له فـــإنه منكر مـــثله
رب غـلام قـد ملكت أو كم وكل عـبـد مـاله من درهم

أما ابن مالك فيبدأ تعريفه للنكرة بقوله:

٥٢- نكرة قـــابل أل مـــؤثرا   أو واقع مـــوقع مـــا قـــد ذكـــرا

ابن معطى كان أكثر توفيقاً فى شمول التعريف وتحديد مفهوم الفكرة.

وتعرض ابن معطى لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك فى ألفيته، فقد تطرق لقواعد الإملاء وأغفلها ابن مالك فى ألفيته، كما تعرض فى باب الإدغام وفى آخر ألفيته إلى إدغام الحروف المتقاربة المخارج، بينما أغفل هذا ابن مالك وتحدث عن إدغام الحروف المتماثلة فقط. أضف ذلك إلى باب الضرائر الشعرية والذى فرّقه ابن مالك فوزعه على أبواب النحو فى الألفية كلها غير أن ابن مالك استدرك مافاته فى النظم الصرفى فألّف لامية الأفعال.

وعاب ابن خلدون من يعكف على كتب المتأخرين العارية عن الشواهد من كلام العرب وأشعارهم لأنهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة فى اللسان العربى وهم أبعد الناس عنه[1]. كما نعى على النحويين من أهل المغرب وإفريقية لعدولهم عن البحث فى الشواهد والتراكيب العربية وبذلك أصبحت كتبهم كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل وبعدت عن تحقيق غايتها[2]. وعالجت المنظومة النحوية هذا النقص بأن دمجت الشواهد القرآنية والشعرية مع القواعد فى النظم.

ولتجنب الحشو نجد عند ابن جنى فى اللمع، والمجاشعى فى المقدمة فى النحو. من عدم التعرض لبابى الاشتغال والتنازع، كما نجد ابن جنى فى كتاب اللمع لايعرض للاستغاثة ولا الاختصاص والتحذير والإغراء ولا لأسماء الأفعال، ولا لأبنية الأسماء، ولا لأبنية المشتقات والمصادر، ولا لأبنية الأفعال وباقى بحوث الصرف ما عدا النسب والتصغير، وقد حذا حذوه فى

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٩٥، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠م.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٩٥.

ذلك المجاشعي وشاركهما ابن هشام في شذور الذهب وزاد عليهما بأنه لم يعرض لبابي التصغير والنسب والإمالة ونوني التوكيد وألف القطع والوصل.

وفي مقابل ذلك أحس بعض النحويين بحاجة المتعلمين إلى مسائل معينة فلم تخل منها كتبهم حتى المختصرات فأفردوا لها أبواباً كالاستفهام، وألفات القطع والوصل، ومذ ومنذ، وحتى، والمنادى وملحقاته والعدد، وكم، ورب، وما لاينصرف، والقسم، ونوني التوكيد، والإمالة[1]، بل كان بعضهم حريصاً على تناول ما يتصل بالهجاء والخط[2]. وعلى سبيل المثال نجد ابن جني يعقد باباً للاستفهام كل أداة منها ويذكر أمثلة والإجابة عليها بطريقة تعليمية خالصة[3].

كما عقد ابن جني باباً لألفات القطع وألفات الوصل[4] مقتفياً في ذلك أثر سيبويه[5]، رالمبرد[6]، والزجاجي[7]، وتبعه في ذلك المجاشعي[8] والزمخشري. ونص الزمخشري على أن إثبات همزة الوصل في الدرج لحن فاحش فقال: «وإثبات شئ من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش فلا تقل الإسم والإنطلاق والإتسام والإستغفار ومن

---

(١) انظر: المفصل للزمخشري، والتسهيل لابن مالك، والجمل للزجاجي، والمقرب لابن عصفور، والفصول الخمسون لابن معطي، والمقدمة في النحو للمجاشعي، واللمع لابن جني.

(٢) انظر: المقدمة في النحو للمجاشعي، والفصول الخمسون لابن معطي، والجمل للزجاجي.

(٣) ابن جني، اللمع في العربية، ص ٣١٣ - ٣١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠٥ - ٣١٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٧١ : ٢٧٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢١٨ : ٢١٩، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية.

(٧) الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٥٧، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٥.

(٨) المجاشعي، المقدمة في النحو، ص ٧٢: ٧٣، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠م.

إبنك؟ وعن إسمك»[1]. وتبعهم فى هذا الصنيع ابن عصفور[2]. ولاشك فى أن هذه الأبواب والمسائل كانت تستحق منهم العناية الخاصة لما فيها من دقة ولدورانها فى الاستعمال وبجانب ما تقدم نجد بعض النحويين لايعرض لتفصيلات وكأنه يكتفى بالأسس العامة مراعاة لمستوى الدارسين وعلى سبيل المثال نجد من النحويين من لم يشر إلى تقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وعلامات فرعية تنوب عن الأصول، ولا إلى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر ومن هؤلاء ابن جنى فى كتاب اللمع فيقول: «والمقصور الإعراب كله لايدخله شئ من إعراب لأن فى آخره ألفاً، والألف لاتكون إلا ساكنة»[3] ولايذكر الإعراب على الألف. ويقول: «واعلم أن فى الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون فى الرفع بالواو، وفى النصب، بالألف، وفى الجر بالياء، وهى: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال»[4] ولم يشر إلى أنها علامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية. ويصنع هذا الصنيع فى باب التثنية وباب جمع التذكير وباب جمع التأنيث وقد سبقه إلى هذا أبو جعفر النحاس فى التفاحة، والزبيدى فى الواضح، وتبعه المجاشعى فى المقدمة وابن معطى فى «الفصول الخمسون» وابن عصفور فى المقرب. أما ابن هشام فإننا نجده فى قطر الندى لايشير إلى علامات أصلية وفرعية، ولكن عند شرحه للمتن يذكر التفصيلات لعلامات الإعراب الفرعية[5].

كما يكتفى ابن جنى فى باب الحال بالحديث عن الحال المفردة، ولايذكر الحال جملة وشبه جملة، ولا يقسم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة

---

(١) الزمخشرى، المفصل فى علم العربية، ص ٣٥٦، دار الجيل بيروت لبنان.

(٢) ابن عصفور، المقرب، ج٢، ص ٣٨، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧٢م.

(٣) ابن جنى، اللمع، ص ٩٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) ابن هشام، شرح قطر الندى (بهامش حاشية السجاعى على شرح القطر، ص ١٨ – ٢٤، المطبعة العثمانية بالقاهرة، ١٣٢٢ هـ.

ومتداخلة ومقدرة .. إلخ، ولكنه يتناول العامل فى الحال إذا كان متصرفاً أو غير متصرف وما يترتب على ذلك من جواز تقديم الحال على العامل[1]. وعندما يعرض لباب التمييز يكتفى بتعريفه ويبين أن أكثر ما يأتى بعد الأعداد والمقادير، والمقادير ممسوح ومكيل وموزون ويمثل لكل منها ثم يقول: «من المنصوب على التمييز قولك طبت به نفساً ...» وأخيراً يقرر أن جميع التمييز من معنى «من»[2]. وعندما يعرض للوصف أى النعت لايعرض للنعت بالجملة ولاشبه الجملة وما يتعلق بذلك من شروط فى المنعوت والجملة، بل يكتفى بالحديث عن النعت المفرد بما يدل على معنى فى الموصوف أو شئ من سببه وبين أن المعرفة تنعت بالمعرفة، والنكرة تنعت بالنكرة. وقد سبق الزجاجى ابن جنى فى هذا الصنيع إذ لايعرض للنعت بالجملة ولابشبه الجملة، ولايعقد باباً للحال مستقلاً بل يعرض له فى موضعين[3] الأول فى باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، والثانى فى باب أقسام المفعولين وبعده من قبيل المفعول فيه ولم يعرض لمجئ الحال جملة ولاشبه جملة، وهكذا صنع الزبيدى فى كتابه «الواضح فى علم العربية»[4].

وقد فهم بعض النحويين أن كثرة الشواهد مع إعرابها وتوضيح غريبها تؤدى إلى تدريب الدارسين ومن هؤلاء ابن هشام إذ يقول فى مقدمة شرح شذور الذهب: «والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما انتهيت من مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه

---

(١) ابن جنى، اللمع، ص ١٤٥ ومابعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) الزجاجى، الجمل فى النحو، ص ٣٢ - ٣٥، ص ٣١٦.

(٤) الزبيدى، الواضح فى علم العربية، ص ٢٤، ص ٥٧، تحقيق د/ أمين على السيد، دار المعارف، ١٩٧٥م.

السلوك إلى أمثال المطالب»[1]، وهذا ما تقدمه المنظومة النحوية العربية.

لقد أدرك النحويون دور التدريب والتطبيق وقدموا نماذج محدودة كانت تحتاج إلى تطوير وفهم أعمق لدورها فى اكتساب الحس اللغوى، ولكن يشفع لهم أنهم أدركوا الجانب الأهم فى مجال التدريب والتطبيق بمفهوم أوسع، وهذا الجهد هو ما قام به شراح الألفية وصانعوا الحواشي والتقارير وصنعه قبلهم أيضاً ابن مالك نفسه ولكن فى أعماله غير المنظومة فقد استوفى شراح الألفية الشروط اللازمة فى المؤلف النحوى من حيث فك عقد نظم البيت وفصل القواعد عن الشواهد والأمثلة إلى جانب إيضاح ما بالشواهد والأمثلة من وجوه الاستشهاد ناهينا ببساطة اللغة التى تعرض لها القاعدة.

ولنحاة الأندلس والمغرب جهود محمودة وآثارلها قيمتها فى اللغة، وتتمثل جهودهم المحمودة هذه فى صور شتى منها:

وضع مختصرات للمطولات من كتب اللغة والنحو، كمختصر الزُّبيدى لكتاب العين الذى وضعه الخليل بن أحمد، وكالمختصر الذى وضعه أبو بكر خطاب القرطبى لكتاب الزاهر لابن الأنبارى.

وتأليف كتب مستقلة فى النحو والصرف مثل: كتاب الواضح فى نحو العربية، وكتاب الأبنية فى الصرف للزبيدى، وكتاب الممتع فى الصرف لابن عصفور، وكتاب تصاريف الأفعال لمحمد بن القوطية ووضع شروح لبعض كتب النحو مثل: شرح الأعلم على كتاب الجمل للزجاجى، وشرح ابن عصفور على كتاب الجمل فى النحو لابن خالويه، وشرح ابن معط على ذات الكتاب، والشرح الذى وضعه كل من الشلوبين وابن عصفور على «المقدمة الجزولية»، وشرح أبيات سيبويه وبعض دواوين الشعراء. وجمع شعر شعراء الأندلس أو تصنيف مختارات من أشعارهم.

---

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١١، تحقيق محمد محيى الدين، ط ١٥، ١٩٧٨م.

ووضع تعليقات على كتب السابقين من علماء النحو، كتعليقات الشلوبين على كتاب سيبويه.

ونظم قواعد النحو فى قصائد وأراجيز طويلة تيسيراً للدارسين على استيعابها وتذكرها عند الاقتضاء لسهولة حفظ الشعر، ومن ذلك المنظومات النحوية ألفية ابن معط، وألفية ابن مالك، وكذلك قصيدته المسماة بلامية الأفعال.

والملاحظ على الكتب التعليمية وما يشبهها من المؤلفات النحوية أنها لم تقترب من أصول التفكير النحوى أو النظرية النحوية كما وضعها نحاة البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار فى إطار هذه النظرية. والمحاولة الوحيدة التى تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التى وضعها نحاة البصرة من ناحية أخرى ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢ هـ) فى كتابه «الرد على النحاة»(١). وقد صدّر ابن مالك ألفيته بأنها (فائقة ألفية ابن معطى) وهذا اعتراف بالفضل من ابن مالك بأن ابن معط سبقه فى النظم على هذا المنوال وعنّ لى أن البيئة التى نشأ فيها ابن مالك وهى جيّان لها أثر فى أن ينحو ابن مالك هذا المنحى الجديد فهذا المنحى يعدّ لوناً من ألوان التجديد فى التأليف النحوى وبيئة المغرب والأندلس عرفت بثورتها على المشرق فى فقه ثم نحوه على يد ابن حزم الأندلسى وابن مضاء القرطبى وطبيعياً أن يتأثر أبناء البيئة بهذا الاتجاه الوليد خصوصاً فى مرحلة تلمذتهم على شيوخهم فى تلك البيئة ولما كانت تجربة ابن معط فى النظم سابقة على تجربة ابن مالك كان لابد من البحث فى نشأة ابن معط وتلمذته وبيئته.

ولد ابن معط بالمغرب سنة ٥٦٤ هـ سنة أربع وستين وخمسمائة

---

(١) دكتور أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ١٢٠ - ١٢٣، توزيع دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.

للهجرة، ولكن يمكن القول أنه قد ولد بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته – وبجاية[1]: مدينة على ساحل البحر بين إفريقيا والمغرب، ويدعم هذا الرأى ويقويه أنه قد تتلمذ على العالم الجزولى الذى أقام بمدينة بجاية حيث عمل هناك، والتف الناس حوله ينهلون من علمه[2].

عاش ابن معط صباه فى المغرب حيث ولد وتلقى العلم وعاش فى فترة كانت دولة الموحدين تبذل قصارى جهدها فى توحيد دولة المغرب، وحيث الدعوة الجديدة إلى تجديد المفاهيم الإسلامية، واكساب المسلمين روح القوة والمنعة فى الدفاع عن أنفسهم وعن أرضهم، كى تكون لهم دولة مستقلة، وازدهرت تلك الفترة بالأدب والفكر والثقافة، فازدهرت علوم العربية من نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير.

وشهدت دولة الموحدين علماء أفذاذاً، وعباقرة كباراً فى علوم العربية: كالجزولى والسهيلى والشلوبين وابن خروف وابن عصفور وابن مضاء وابن مالك وغيرهم.

وأصبح كل عالم من هؤلاء مدرسة قائمة بذاتها، فانتشرت المدارس النحوية هنا وهناك. فهذه مدرسة فاس، وهذه مدرسة طنجة، وهذه مدرسة أشبيلية وغيرها كثير.

وأصبح الطلاب ينتقلون من مدرسة إلى أخرى، مستفسرين عن مسائل كثيرة لمعرفة ما يقوله العلماء عنها، وانتشر علم النحو، وأصبح لازماً لكل شخص. والنحو موضوعاته كثيرة، وأبوابه متعددة.

نشأت فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، فأنشأ العلامة ابن المناصف أرجوزته المسماة بالمذهبية فى الحلى والشيات حيث نظمها بمراكش سنة ٦٢٠ هـ ثم قام ابن معط فى هذا المجال فنظم ألفيته المعروفة فى النحو، كما نظم فى العروض والقراءات.

---

(١) ياقوت الحموى، معجم البلدان، ج١، ص ٤٩٥، دار صادر بيروت ١٩٥٥.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص ١٥٧، ١٣١٠هـ.

في هذا الجو العلمي نشأ ابن معط، وخطر على فكره أنْ يرحل إلى المشرق، فقد أعجب المغرب العربي بالمشرق العربي إعجاباً شديداً حتى أنَّ علماء المغرب قد قلدوا المشارقة في كل شئ. وجاء إلى دمشق حيث الدولة الأيوبية التي اهتمت بالأدب والأدباء [1].

أما تاريخ وفادته على دمشق فلم يشر إليها أحد ممن أرخ له، وأستطيع القول أنه لربما قدم إلى دمشق في حدود سنة ٥٩٠ هـ.

وأخرج لنا هذا العصر علماء كثراً منهم:

ابن بري[2] المصري المتوفى سنة ٥٨٢ هـ، عثمان بن عيسى البليطي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ، أبو اليمن الكندي[3] المتوفى سنة ٦١٣ هـ، سليمان ابن بنين الرقيقي المتوفى سنة ٦١٤ هـ، وابن الرماح علي بن الصمد[4] المتوفى سنة ٦٣٣ هـ، وابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وعلم الدين السخاوي[5] المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وابن الحاجب[6] المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وابن الخباز[7] المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، وبين هؤلاء نشأ ابن معط.

ورحلات العلماء في الغالب تكون لسببين: إما طلباً للرزق وإيجاد لقمة العيش، وإما طلباً للعلم. وكأني برحلات ابن معط هنا من النوع الأول.

إذ لو كان طلباً للعلم، فهو متوفر في بلده حيث أتقن علوم عصره حتى وصل إلى رتبة عالية، فأصبح عالماً مبدعاً. وجو علمي كهذا، وعالم يحب العلم ويعشقه لايتركه إلى سواه خاصة وأنه عندما وصل إلى دمشق جلس

(١) أحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية، ص ١٧٣ – ١٧٤.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٤، السعادة، ١٣٨٠ هـ.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٠.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٥.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٢.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٤.

(٧) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠٤.

للتعليم حيث التف حوله الطلاب ينهلون من علمه يدرسهم الأدب والنحو وعلوم اللغة.

ولم تكن المنظومة النحوية وسيلة ناجعة خصوصاً فى علم النحو فالمنظومة لم تثبت كفاءتها بقدر ما أثبتت كفاءة الناظم وقدرته على الأداء وكان لابد للناظم الواحد من التدرج فى مصنفاته بحيث يؤلف مصنفاً منظوماً ثم يختصره ثم يبسط النظم فى لغة سهلة واضحة ثم يشرح المبسوط فيستوفى العناصر اللازمة لقبول مصنفه لدى تلامذته من حيث الإيضاح ووفرة الشواهد والأمثلة.

لقد أراد ابن مالك[1] بعد أن نظم الكافية، والخلاصة أن يؤلف كتاباً مختصراً يستوفى أصول النحو، ويستولى على أبوابه وفصوله، فألف كتابه الموسوم «بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»[2] وجعله ثمانين باباً ضمنت مائتين وأحد عشر فصلاً استوعبت مسائل النحو والصرف ومخارج الحروف والهجاء، وجعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً.

وقد بدأ بن مالك كتابه هذا بالحديث عن معنى الكلمة والكلام وإعراب الصحيح والمعتل وإعراب المثنى. والمجموع وكيفية التثنية وجمعى التصحيح، والمعرفة والنكرة وأنواع المعرفة واستغرق فى ذلك أحد عشر بابا. ثم تناول فى ثمانية أبواب العمد أى المرفوعات فعرض لما يلى:

المبتدأ والخبر، والأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر، وأفعال المقاربة والأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر، والأفعال الناصبة المبتدأ أو الخبر، والفاعل ونائب الفاعل.

ثم تناول فى اثنى عشر باباً الفضلات، وهى المنصوبات فعرض لما يلى:

---

(١) السيوطى، بغية الوعاة، ج ١، ص ١٣٠ - ١٣٧.

(٢) ابن مالك، كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٨م.

الاشتغال، تعدى الفعل ولزومه والتنازع والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، التمييز وما يتصل به. ثم أردف ذلك بسبعة أبواب تناول فيها:

نعم وبئس، وحبذا، والتعجب، وأفعل التفضيل، وإعمال اسم الفاعل، وإعمال الصفة المشبهة، وإعمال المصدر.

ثم تناول فى ثلاثة أبواب المجرورات فعرض لما يلى:

حروف الجر، القسم، الإضافة.

ثم خصص ستة أبواب تناول فيها التوابع من توكيد، ونعت، وعطف، وبيان، وبدل، وعطف نسق.

ثم عقد ستة أبواب تناول فيها النداء، والاستغاثة، والندبة، وترخيم المنادى، والاختصاص، والتحذير والإغراء وما يلحق بهما.

ثم عرض أبواباً من: أبنية الأفعال ومعانيها، وهمزة الوصل، ومصادر الفعل الثلاثى، ومصادر الفعل غير الثلاثى وأسماء الأفعال والأصوات، نونى التوكيد، ومنع الصرف، وإعراب الفعل وعوامله، وعوامل الجزم، والحكاية، والإخبار، والتذكير والتأنيث، وألفى التأنيث، والمقصور والممدود، والتقاء الساكنين، والنسب، وجمع التكسير، والتصغير، والتعريف، ومخارج الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء.

وقد اشتمل كل باب من هذه الأبواب على ما يلائمه من فصول تناول فيها المصنف مسائل الباب الجزئية. وابن مالك تناول المرفوعات فى إطار العمد ونص على أن اسم إنّ، وخبر كان من العمد الملحقة بالفضلات، فهما فى الأصل أى قبل دخول النواسخ كانا مبتدأ وخبراً مرفوعين.

وقد كان ابن مالك شديد الحرص على عرض أكبر قدر من علمه بالنحو فى هذا الكتاب فيذكر فى إيجاز بالغ آراء النحويين السابقين دون تعليق عليها أو مناقشتها ولكنه لايجد متسعاً للأمثلة وذكر الشواهد إلا ما ندر.

عرض الدكتور محمد إبراهيم عباده للنحو التعليمى فى التراث ا
فى مؤلف خاص ومن بين من عرض لهم ابن مالك لكنه لم يع
للمنظومة النحوية عرضاً مفصلاً، واكتفى بعرض تسهيل الفوائد وتك
المقاصد للمؤلف، ويبدو أن ذلك راجع لمنهج المنظومة فى تشقيق الأ
وتفريعها وفقاً للمعمولات.

ولو كان أسلوب نظم القواعد مجدياً لما لجأ ابن هشام إلى الاخ
خصوصاً أنه فى مرحلة متأخرة بعد ابن مالك.

لقد سلك ابن هشام هذا المسلك أيضاً أعنى التدرج فى التأليف
إلى تأليف كتاب مختصر أسماه قطر الندى وبل الصدى قدمه للمبت
حتى إذا استظهره - والاستظهار كان طريقة التعلم المتبعة - قدم لهم
عمد فيه إلى تفصيل ما أجمل فى كتابه المختصر ثم أعد مؤلفاً آخر م
أيضاً أسماه شذور الذهب ثم قدم له شرحاً، ويعد هذا الكتاب مناسباً لم
أعلى من مستوى الكتاب السابق ثم ألف كتابه المشهور «مغنى اللبيب»
موسوعة فى تفسير المفردات وذكر أحكامها، وتفسير الجمل، وما يترد
المفردات والجمل، وذكر الأحكام التى يقبح على المعرب جهلها،
كتاب من هذه الكتب ألفه ابن هشام ليقدمه إلى مستوى من مستو
وليس من شك فى أن المنظومة النحوية كان هدفها التيسير وإن لم
ذلك لكن هذا الهدف كان يعتمد على الحفظ فى الذاكرة فما لم يف
الدارس يمكن أن يحفظه أولاً ثم يفهمه فى مرحلة تالية أو أن يكون
المنظومة هدف آخر وهو تذكر قواعد النحو بعد الفراغ من دراسته وك
نوتة جيب أو مفكّرة.

النظم والتيسير

كان الشعر ولايزال ديوان العرب يجمع مفاخرهم وينتظم عواط
ومشاعرهم، والشعر يتميز على سائر الأجناس الأدبية بموسيقاه، و
الموسيقى التى تميز بها هى التى جعلته أنسب القوالب التعبيرية ل

العاطفة الإنسانية فيه، ولإظهارها بما يثير ويؤثر فى النفس، وبما يشبع ويمتع الروح وتلك الموسيقى هى التى جعلت الشعر أسلس قياداً للحفظ، وأيسر وأشيع فى الناس وعلى الزمان، فليس كالشعر ما يظل حتى قديمه الضارب بجذوره فى عصور التاريخ محفوظاً على صفحات الصدور تردده الألسنة فى شتى المناسبات مادحة أو راثية أو مفتخرة أو واعظة وليس من الناس كبيرهم وصغيرهم، بل متعلمهم وجاهلهم من لم يحفظ من الشعر ما يستدل به على موقف من مواقف الحياة أو يتغنى به فى ساعة من الساعات.

والموسيقى التى تضمنها شعرنا العربى غزيرة ومتنوعة[1]. غير أن المنظومات العلمية ومنها المنظومة النحوية اتخذت من بحرى الرجز والسريع وسيلة لنظم العلوم لما لهما من إمكانات تتسع لنظم العلوم وإن كان السيوطى فى منظومته النحوية المعروفة (بالدرة الفريدة) قد نظم فيها أبياتاً قليلة على بحرى البسيط والهزج خصوصاً عند صياغة أمثلة الممنوع من الصرف والملاحظ على الشعر التعليمى كله أنه كان من العوامل القوية التى حررت الشعر في القرن الثانى من نظام القصيدة التقليدية وخاصة فى القوافى. وذلك لأن طبيعة الشعر التعليمى وصوغه لمعارف وعلوم شتى، ألزمت الشعراء بالاتجاه إلى المزدوج وغيره من ضروب النظم، وإسحق بن حنين له قصيدة تعليمية فى تاريخ الطب (من الطويل) يقول فيها:

أنا ابنُ الذين استودع الطب فيهمُ ... وسمِّى به طفلٌ وكهلٌ ويافعُ
يبصرنى آرسطاليس بارعاً ... يقومَ منى منطق لايدافَع
وبقراط فى تفضيل ما أثبت الألى ... لنا الضرُّ والإسقام طبٌ مضارع
ومازال جالينوس يشفى صدورنا ... لما اختلفت فيه علينا الطبائع
ويحيى بن ماسويه واهرن قبله ... لهم كتبٌ للناس فيها منافعُ[1]

(١) د/ محمود على السمان، فن الموسيقى فى الشعر العربى، ج١، ص ٧، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

(٢) لويس شيخو، شعراء النصرانية بعد الإسلام، ص ٢٤٩، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٦م.

إن الشعر التعليمي كان اتجاهاً جديداً من اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، دعا إلى وجوده انتشار التعليم وامتزاج الثقافات ودخول علوم ومعارف أجنبية إلى الفكر العربي، وسواء أكانت نشأته عربية خالصة أم بتأثير هندي أو يوناني، فهو ليس فناً مؤثراً ولاشعراً خالداً وليس له من الشعر إلا اسمه، أو كما عبّر عنه د/ طه حسين قائلاً: (هو فنّ ليس له في نفسه قيمة أدبية ولاسيما في العصور المتحضرة كعصر العباسيين، وإنما قيمته في تلك العصور التي لاحظّ لها من علم ولا من حضارة، والتي تنتشر فيها الكتابة ولايسهل فيها تسجيل العلم وتدوينه، ففي مثل هذه العصور ينفع الشعر التعليمي ويفيد لأنه أيسر حفظاً من النثر)[١].

فالوزن والقافية ركنان أساسان من أركان القصيدة العربية، أو قاعدتان لايمكن أن يقوم بناؤها إلا عليهما[٢].

وهما حجر الأساس في موسيقاها الخارجية التي يقيسها العروض وحده[٣]. والوزن أعظم أركان حد الشعر، وأولاها به خصوصية وهو مشتمل على القافية وجالب لها ضرورة[٤]. وللوزن إيقاع يطرب الفهم لصوابه، وما يرد عليه من حسن تركيبه واعتدال أجزائه[٥].

إن التزام نقاد العرب القدامى بالوزن والقافية والتمسك بهما ركنين من أركان القصيدة أمر له نظيره في النقد الأجنبي الحديث. فاللغات الأوروبية الحديثة لم تعد تكتفي بالموسيقى الداخلية للقصيدة إنما تضيف إليها ما

---

(١) د/ طه حسين، حديث الأربعاء، ج ٢، ص ٢٢١، نشر دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.

(٢) يوسف خليفة، مقدمة ديوان نداء القمم، ص ١٥، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م.

(٣) د/ شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، ص ٧٨ - ط ٣، بيروت، ١٩٥٦م.

(٤) ابن رشيق القيرواني، العمدة، جـ١، ص ١٣٤، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.

(٥) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص ١٥، تحقيق د/ طه الحاجري ود/ زغلول سلام، شركة فن الطباعة، القاهرة، ١٩٥٦.

تولده القافية – على اختلافها – من موسيقى[1].

وفى نقدنا الحديث، فيقف طه حسين فى مقدمة النقاد القائلين بضرورة الوزن فى الشعر فى مواطن متعددة من تواليفه. يقول: «الركن الثالث الذى لابد للكلام أن يستوفيه ليكون شعراً هو الوزن»[2] ويقول: «وإذن فنحن نستطيع أن نعرف الشعر آمنين بأنه الكلام المقيد بالوزن والقافية والذى يقصد به الجمال الفنى»[3]. ويتبنى د/ محمد النويهى آراء ت. س. اليوت فى الوزن، التى تقوم على تأكيد أهمية الوزن وضرورته فى الشعر، وترفض التحرر منه، لأن الشاعر الحق لايسعى إلى التحرر من الوزن. والوزن ليس شيئاً زائداً يمكن الاستغناء عنه، وليس مجرد شكل خارجى يكسب الشعر زينة ورونقاً، بل إنه يختص بالشعر الذى يختص بالعاطفة الإنسانية إذا كانت فى حالة زائدة الشدة، وهو يتناول أقوى العواطف وأكبرها حدة وأكثرها اهتزازاً، والاهتزاز هو السمة الأولى للعاطفة والوزن معاً[4]. وهذا ما يجعل الدارس يتقبل المعلومات المنظومة وأن صعبت على حين أنه لايتقبلها مبسوطة، ولعل هذا هو الوتر الذى عزف عليه ناظمو العلوم ومن كتبوا فى الشعر التعليمى على مر عصوره.

وكان المعيار الأول للعلم مقدار ما حفظ منه، وكان العلماء يتباهون بمقدار ما حفظوا، ويمتدحون إذا أملوا من حوافظهم وتذكر كتب التراجم أن أبا بكر الأنبارى (ت ٣٢٨ هـ) كان يحفظ ثلاثة عشر صندوقاً من الكتب كما كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً من تفاسير القرآن

---

(١) محمد مندور، الأدب وفنونه، ص ٣٤، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣م.

(٢) د/ طه حسين وآخرون، التوجيه الأدبى، ص ١٤٣، مطابع دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٥٤م.

(٣) د/ طه حسين، فى الأدب الجاهلى، ص ٣١٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.

(٤) د/ محمد النويهى، قضية الشعر الجديد، ص ٢٨ – ٣٠، ص ٣٧ أيضاً، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٤م.

بأسانيدها[1]. كما تذكر الروايات أن أبا عمر الزاهد أملى من حفظه ثلاثم
ألف ورقة لغة[2]، فطريقة الحفظ هى التى كانت تسود الموقف التعليمى ،
المراحل المختلفة فعلى المتعلم أن يحفظ ما يلقى إليه ويستظهر ما يملى عا
حتى يصل إلى الغاية ثم يستقل عن شيخه وقلما يعترض المتعلم المتلقى عا
معلمه وإن اعترض فسنده ما يحفظ[3].

واحتاج العلماء بسبب فساد الألسنة إلى تحبيب علم النحو الذى ن
فى القرن الثانى واستقرت أوضاعه إلى الناشئة، ولهذا نجد لهم شعراً تعليم
فى مدحه، ربما كان هو الأساس فيما بعد لألفية ابن مالك وغيرها ،
النظم التعليمى فى النحو. ومن ذلك الشعر قول إسحق بن خلف البهرانى.

النحــو يَبْـسطُ من لســان الألكنِ   والمرءُ تكرمُـــهُ إذا لـم يَلْحَ
وإذا طلبتَ من العلومِ أجلَّهــا   فأجلُّها مِنها مقيمُ الألسنِ[4]

وللكسائى قصيدة فى هذا المعنى أيضاً (من البحر المديد) يقول فيها:

إنّمـا النّحْــوُ قيــاسٌ يُتَّبَعْ   وبه فى كُلِّ أمْــرٍ يُنْتَـــفَ
فــإذا مــا أبصــر النحــو فـتي   مــرَّ فى المنطق مـراً فـاتّس
فــاتّقــاه كلُّ من جــالســه   من جليس ناطقٍ أو مستــ
وإذا لم يبــصــر النحــو فــتى   هابَ أن ينطق جبناً فـانقـ
فــتــراه ينصب الرّفْع ومــا   كانَ مِن خفضٍ ومنْ نصبٍ رَ
يقــرأ القــرآنَ لايعــرف مــا   حَرّف الإعراب فيــه وصَ
والذى يعــرفــه يقــرؤه   فإذا مــا شكّ فى حرفٍ رَ
ناظراً فــيــه وفى إعــرابه   فإذا مــا عرفَ اللّحن صَـد
فــهــمــا فــيــه سـواء عندكم   ليستْ الألسن فينا كالبـ

(1) ابن الأنبارى، نزهة الألباء، ص ٣٦٧.

(2) المصدر السابق، ص ٣٧٨.

(3) المصدر السابق، ص ١٧٦ : ١٧٧.

(4) المبرد، الكامل، ص ٢٣٩، نشر وليم رايت، ط، ليبزج، ١٨٦٤م.

كم وضـــيعٍ رفَع النَّحْـــوُ وكم   مِنْ شَـريفٍ قـد رأيناه وضَعْ (١)

لم يحاول النحويون العدول عن الطريقة التى تلقوها من سيبويه، فظلت كتب النحو تعد لتحفظ وتستظهر مع أن الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) بين ما لطريقة الحفظ والاستظهار وما عليها، ونادى بأن يتبع فى التعليم الاستنباط والتفكير مع عدم إهمال الحفظ فقط:

«وكرهت الحكماء الرؤساء أصحاب الاستنباط والتفكير جودة الحفظ لمكان الاتكال عليه، وإغفال العقل من التمييز حتى قالوا: الحفظ عذق الذهن»(٢). ولأن مستعمل الحفظ لايكون إلا مقلداً، والاستنباط هو الذى يفضى بصاحبه إلى برد اليقين، وعز الثقة.

والقضية الصحيحة والحكم المحدود: أنه متى أدام الحفظ أضر ذلك بالاستنباط، ومتى أدام الاستنباط أضر ذلك بالحفظ، وإن كان الحفظ أشرف منزلة منه، ومتى أهمل النظر لم تسرع إليه المعانى، ومتى أهمل الحفظ لم تعلق بقلبه، وقل مكثها فى صدرها»(٣).

ولو أن النحويين أفادوا من دعوة الجاحظ تلك لبدت ملامح التغيير فى مصنفاتهم. لكن ميل ابن مالك إلى نهج نظم القواعد بأمثلتها جاء اتباعاً لما ورد عند ابن الحاجب والزمخشرى وسيبويه غير أن الفرق بين كل نحوى وأخر هو اختيار محور للتصنيف يختلف عن المحور الذى اختاره غيره.

غير هناك ميزة امتازت بها منظومة ابن معط، وهى إثارة اهتمام الطلاب وجلب انتباههم؛ وإثارة روح المنافسة بينهم بإثارة مسائل تحتاج إلى سرعة الخاطر وإلى الفطنة. وكأنه تربوى يغير من أسلوبه بين الفينة والفينة ليحصل على المزيد من اهتمام الطلاب بإثارة مثل هذه المسائل فيقول:

---

(١) حافظ البغدادى، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٤١٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١م.

(٢) الجاحظ «رسائل الجاحظ» ج٣، ص ٢٩، اختيار عبد الله بن حسان، الخانجى، مصر، ١٩٧٩م.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٩.

مسـألة بهـا امـتحـان النشـأة   أعطى بالمعطى به ألف مـائة
وكـسى المكسـور فـرداجـبـة   ونقص الموزون ألفـا حـبـة

والحقيقة أن استعمال النظم وسيلة للتيسير عند كل من ابن مالك وابن معط هو طريقة تربوية تشبه الأساليب التربوية الحديثة لأن هذه التجربة نظرت إلى ماسبقها من تجارب فى التيسير وهى تأليف المختصرات وتعدد محاور التصنيف والتدرج فى التأليف عند المؤلف الواحد كما هو الحال عند ابن جنى وابن مالك وابن هشام وكذلك شرح المؤلف لمؤلفاته وشرح مؤلفات غيره وكذا التخفف من قضايا الأصول وكذا التعديل فى ترتيب أبواب النحو وفصوله ثم الميل إلى تأليف كتب متخصصة فى النحو وحده أو فى الصرف وحده أو فى الأدوات والحروف أو فى ظواهر صرفية أو أخرى نحوية يستقل بها مؤلف واحد والمنظومة النحوية تعد وسيلة من وسائل التيسير التى مر بها النحو العربى فى تاريخه غير أن هذه المنظومة صبغت النحو بصبغة معيارية ستتضح فى المبحث التالى.

(٢) معيارى

المعيارية ضرورة تعليمية

شاع استعمال مصطلح المعيارية فى مقابل مصطلح الوصفية فى العالم العربى بعد عودة المبعوثين من الجامعة المصرية إلى أوروبا وهم ما أطلق عليهم دعاة البنيوية الوصفية بعد عام ١٩٤٠ ميلادية ومن هؤلاء الدكتور محمود السعران والدكتور محمد أحمد أبو الفرج من جامعة الإسكندرية والدكتور كمال محمد بشر والدكتور تمام حسان والدكتور عبد الرحمن أيوب من جامعة القاهرة وبعد تلك الفترة عدّ المنهج المعيارى منهجاً معيباً إذا ما استعمل فى تقعيد القواعد وأن المنهج الوصفى هو المنهج الأمثل فى دراسة اللغة وأن الأنحاء التقليدية القديمة كانت فى معظمها معيارية ولذا فهى جديرة بالنقد والتوجيه والإصلاح واستطاع هؤلاء أن يدرجوا أصول النحو العربى تحت المعيارية وبدأوا بعد ذلك فى تناول قضايا النحو ومسائله تحت

هذا المسمى فأبدوا ملاحظهم ونقدهم وتوجيههم لنحاة العربية ولم يكن هناك تفريق حقيقى بين أى مرحلة من مراحل التأليف النحوى على مر عصوره واستطاع هؤلاء أن يدعموا نقدهم بإحياء دعوة ابن مضاء القرطبى المستندة إلى آراء ابن جنى من قبل وبنقدهم هم من بعد ابن مضاء بحيث أصبح النحو العربى جميعه مثاراً للنقد فالقياس وهو أصل من أصول العمل النحوى بل هو أساس الدراسات النحوية والصرفية عدّ من المعيارية والقياس قديم قدم النحو العربى منذ نشأته منذ عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى وعيسى بن عمر الثقفى وهؤلاء لم يستمدوا قياسهم من قوانين النحو وإنما من مستوى اللغة الأدبية المشتركة أى النسق الفصيح من اللغة وعليه تتبع الحضرمى أخطاء الفرزدق الشعرية وتتبع الثقفى النابغة كذلك وحين أجاز سيبويه الضرورة الشعرية أجازها على أساس الاستعمال العربى المتنوع فى لهجات متعددة من استعمالات القبائل العربية وجد لكل ضرورة شعرية وجهاً من استعمالات القبائل وعلى هذا يكون القياس فى مراحله الأولى من اللغة وليس من قوانين النحو[١].

ويحاول بعض المحدثين[٢] من اللغويين العرب تجاوز قيود المعيارية فى بحوثهم متطلعين إلى تطبيقات وآفاق نظرية، تعتمد على الدرس الوصفى المجرّد ثم تنقلب إلى صياغة حيّة معاصرة، فيها عربية تختلف كثرة وقلة فى ضوابطها عن الموزوث التقعيدى والاستعمالى[٣].

فالمعيار Norme هو «نموذج أو مقياس مادى أو معنوى لما ينبغى أن يكون عليه الشئ. فهو فى (الأخلاق) نموذج السلوك الحسن وقاعدة العمل السديد، وفى الاكسيولوجيا مقياس الحكم على القيم، وفى علم الجمال

(١) د/ إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص ٢١٧، ط الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٢ م.

(٢) د/ محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، ص ٢٣٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.

(٣) د/ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٦١ - ٦٢، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨م.

مـقـيـاس الحكم على الإنتـاج الفنى، وفى المنطق قـاعـدة الاسـتنتـاج الصحيح»[1].

وتتجاوز المعياريّة sciences normatives وصف ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغى أن يكون. فهى تتضمن دراسة القيم من حقّ وخير وجمال[2]. واللغويون العرب كانوا يقيسون الأداء اللغوى سواء فى مستوى التعامل اليومى أو فى النتاج الفنى والفكرى والعلمى بمعاييرهم التى استنبطت فى عصور الاحتجاج، ومن ثمّ تصدر الأحكام لتبرز التوافق أو التنافر، أى الصواب أو الخطأ، وقد تبنى المحدثون فكرة أن قواعد النحاة كانت سابقة على تأملهم ونقدهم ولاسبيل إلى درس وصفى يمكن أن يؤدى إلى إثبات ما يخالف أصلاً عرف مكانه فى منظومة تقعيدية[3].

إن الكلام فى التطور اللغوى يأخذ لدى بعض الباحثين الأجانب وجهة تغفل روح الفصحى الذى تعيش به، وينكرون الحفاظ على القوالب القديمة وينحون باللائمة على أصحاب الجهود اللغوية منذ صنفت المؤلفات فى التاريخ العربى الإسلامى، لأنهم لم يسايروا حقيقة التغيّر الحاصل فى حياة لغة الناس، والتفتوا إلى كم محدود وهيكل قديم يسكبون مدادهم فى تزيينه وتلميعه، أى أنه ينبغى أن تساير كما هو الشأن فى اللغات الأوربية الناشئة والمتولّدة عن أصلها اللاتينى – على سبيل المثال – إذ كانت لهجات للغة واحدة، فتبدّلت المجتمعات ونطق أهلها بأشكال عدة، فقعّدت لها القواعد إلى أن استوت لغة جديدة عن هذه الجماعة الجديدة هنا أو هناك[4].

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، ص ١٨٨، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وانظر:

Dicalphabétique et analogique de la langue francaise V. 4 pp. 809 - 810.

(٣) د/ فايز الدّاية، علم الدلالة العربى، ص ٩٨، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١، دمشق، ١٩٨٥م.

(٤) د/ رمضان عبد التواب، لحن العامة، ص ٣١، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.

والنمو لابدّ أن يكون تالياً لوعى بخصائص العربية الفصحى، فلا تقع في شراك تبنى على مغالطة (علمية وتاريخية) تحول دون فهم اللغة العربية ومن ثم تؤدى إلى نتائج لغوية غير مجدية فى التطبيق لأنها توصل فى نهاية الشوط إلى امحاء لمعالم العروبة والعربية.

لقد أفاض دعاة الوصفية فى وصف جوانب النقص فى النحو العربى الذى أطلقوا عليه (التقليدى) ومنها أن الإعراب والبناء هما من خصائص الكلمات المفردة، أما التركيب فلا يكون معرباً ولامبنياً، ولا داعى للإعراب التقديرى، وأنّ أنماط الجملة، يجب دراستها على أساس أنها أشكال قائمة بذاتها، لا على أساس اعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية. وبالرغم من نقد الوصفيين للنحو العربى ونحاته فإن هذا النحو مازال سائداً فى مراحل التعليم المختلفة، لأن النحو الوصفى لم يقدّم حتى الآن نحواً شاملاً يضارع ما قدّمه التقليديون[1]. وعليه نميل إلى الدعوة لإعادة النظر فى النحو التقليدى الذى نعلّمه لتلامذتنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفى التقريرى، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأى شئ منها، ولايخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر فى تحبيب اللغة العربية للنشء العربى، والإقبال بالتالى، على دراستها وإنمائها[2].

والحقيقة أن المنظومة النحوية أوفت ببعض هذا الغرض لولا ماشابها من بعض جوانب القصور التى أوضحناها فى الفصول السابقة.

والبنيويّة (Structuralism) – كما هو متعارف – منهج فى النظر

---

(١) د/ عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، ص ٤٨، طبعة بيروت، ١٩٧٧م.

(٢) د/ أميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص ١٠٧، طبعة دار العلم للملايين، ١٩٨٢م.

وانظر: ماريو باى، أسس علم اللغة، ص ١٢٩، ترجمة وتعليق د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣م.

اللغوىّ خلف المنهج التاريخى المقارن بين اللغات[1]، على أن «موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة فى ذاتها ومن أجل ذاتها» «يدرسها من حيث هى لغة، يدرسها كما هى، يدرسها كما تظهر» و «يدرسها لغرض الدراسة نفسها يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها»[2]. والنحو فى إطار هذا المنهج «شكلىّ أو صورىّ، إنّه ينظر إلى الصور اللفظيّة المختلفة التى تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنّفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات فى الجملة وصفاً موضوعياً»[3] وقد ظهرت البنيوية، فى أوروبا، فيما يشبه ردّ الفعل، استدراكاً على المنهج التاريخىّ المقارن، والتفاتاً لوجه آخر من النظر فى اللغة الحيّة نظراً آنيّا شموليّا[4].

أما البنيوية، فى أمريكا، فقد وضحت بصورة رئيسة من خلال عمل اللغويين هناك فى وصف اللغات الهندية الأمريكية[5]. وهما - البنيوية فى أوروبا والبنيوية فى أمريكا - متلاقيتان إلى حدّ كبير، وإن يكن المنشأ وسياق التطوّر مفترقين، وخاصّة أن البنيوية فى أمريكا قد غلبت عليها النزعة الصوريّة[6]. وما لبثت أسس المنهج الوصفى أن تعارضت مع أصول النحو العربى كالعامل والقياس والتعليل مما جدد الدعوة بهدمها ومحاولة بناء النحو العربى على أسس مغايرة بالرغم من أن ذلك ؛كان تحقيقه غير ممكن وبشيوع أفكار المدرسة التوليدية التحويلية ارتد للنحو العربى وأصوله اعتبارهما

---

(١) د/ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، ص ٣٦١، ط، ١٩٦٢م.
وانظر: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٤٧، مكتبة مصر بالفجالة، ١٩٧٦م.

(٢) د/ محمود السعران، علم اللغة، ص ٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٦٢ - ٣٣١.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٧٧.

(٦) د/ نهاد الموسى، نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، ص ٢٨، ط ٢، الأردن، ١٩٨٧م.

فأصبح العامل والقياس والتعليل والخروج على المألوف فى بعض الاستعمالات من ميزات هذا النحو الذى نفخر به جميعاً، ولاريب أنّ وضع النحو العربى فى إطار جديد يتقابل فيه القديم العربى والحديث الغربىّ يسعف فى تجديد إحساسنا بالنحو العربىّ فى مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طولَ إلفٍ به فى لغته الخاصّة ومصطلحه الخاصّ ومنهجه الداخلى فالحقيقة أنه يجب ألا نرفض كل ما يقدم من مناهج الدرس الحديث فهى فى الحقيقة تبعث الحياة فى تراثنا القديم وتوقظ فينا الغيرة عليه والرغبة فيه وفى التمسك به بالرغم من أنها تبدو فى ظاهرها أى النظريات الحديثة وكأنها محاولة هدم للتراث فعلى سبيل المثال لم تتجدد ذكرى عبد القاهر الجرجانى إلا بظهور الأسلوبية أو علم الأسلوب وهى إحدى مشتقات نظرية النحو التحويلى كما لم تحمد أصول النحو العربى بقدر ما أحمدت فى ظل أفكار النظرية التحويلية ولم يعرف لعلماء العربية فضلهم فى التأديب والتدريس والتعليم ولطريقتهم فى عقد الحلقات العلمية فى المساجد كما عرف ذلك الفضل فى إطار معرفة فضل الطريقة المعيارية ضرورة تعليمية ولكن ما علاقة ذلك كله بالمنظومة النحوية، دفعنى إلى هذا الكلام الطويل وجرنى إليه أن المنظومة النحوية تعدّ أولاً حلقة من حلقات التأليف النحوى وأنها ثانياً كانت مدعاة ونموذجاً للاستشهاد والاستدلال على ما أخذ به الوصفيون النحو العربى من عيوب خصوصاً ألفية ابن مالك بشهرتها وذيوعها فى أوساط الدارسين ومعاهد العلم المختلفة مما دفع بعض الوصفيين كالدكتور تمام حسان إلى عدم الاعتقاد فى جدوى نظرية العامل والإعراب وأراد أن يستبدلهما بنظام القرائن بأنواعها وذلك فى كتابيه اللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها. وأن ما قدم من بدائل لبعض أفكار النحو العربى كانت مبنية على أن النحو هو الألفية وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلاً فيما يأتى.

ومن البديهى أن اللسان يخضع لتنظيم قائم بذاته وأنه على الألسنى أن

يعمل فكره لإيجاد نظرية ذكية تصلح لتحليل اللسان الذى يدرس، ومن ثمة لإخضاعه لمنهج يتوافق وتلك النظرية.

وهنا يبدو تساؤل وهو هل تعدّ مسألة نظم القواعد نظرية؟ أم أنها طريقة أداء لوصف القواعد لا وصف اللغة. فالحقيقة أن المنظومة النحوية التى ألفها ابن مالك لم تكن وصفاً للقواعد وحسب وإنما هى تتسم بمنهج خاص من حيث أنها تتضمن صياغة القواعد ومعها أجزاء من الشواهد كما أنها لاتعمد إلى تلخيص قواعد النحو بطريقة مبسطة موجزة بل تأخذ بأفكار نحاة الكوفة ونحاة البصرة لتجمع بين المنهجين، ومن ثم فهى ليست طريقة أداء وحسب أو وسيلة تعليمية مميزة.

وكان القدامى قد عادوا إلى المتون وإلى الرواة لسنّ قوانين اللغة وقواعد اللسان، وأرادوا الاحتجاج بالنصوص، بدون أن يمسوا جوهر اللغة ونادوا بنصوص احتجاج عدّوها تتألف من اللغة النموذجية. إن فكرة اللغة النموذجية التى تصلح معايير قياس هى التى أوحت للغويين القدامى استقاء شواهدهم أو نصوص احتجاجهم من القرآن الكريم وكبار الكتاب والشعراء وعصور معينة، وقد تذرع هؤلاء بأنهم يعودون إلى نصوص خلت لغتها من الشوائب. يتبين لنا مما تقدم أن الخلاف بين القدامى والمحدثين هو خلاف فى الكم وفى النوع، وهو خلاف يؤدى إلى صراع بخصوص المدونة بالذات، والحقيقة أن ابن مالك لم يسمع عن العرب ولم يرو عنه ولم يسن القواعد وفقاً لسلوك المفردات والتراكيب وإنما أخذ مادته من قواعد النحويين المصوغة فنظمها نظماً محكماً حرص فيه على الشكل أى الوزن ونظام التقفية وفى هذا الإطار أعنى إطار الشعر التعليمى أفلتت منه كثير من التحليلات فاضطر إلى عدد لا حد له من الضرورات كثيراً ما تلبس على المتعلم كما أنه خلط بين القواعد والشواهد بصورة تؤدى إلى الغموض، ومن أهم السمات الأسلوبية فى لغة المنظومة هى توكيد الفعل بالنون ثم قلبها ألفاً من أجل القافية وهذه الأفعال المؤكّدة ونسبتها الكبيرة توضح الجانب المعيارى أضف ذلك إلى ورود بعض المعمولات يعقبها الفعل

الأصلي وغالباً ما يكون فعل أمر قد يؤكد أحياناً وقد لايؤكد كذلك فى أحيان أخرى لكنه يعكس الجانب المعيارى فى المنظومة.

إن الغاية التي نشأ النحو العربى من أجلها وهى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم فى جملته بسمة النحو التعليمى لا النحو العلمى أو بعبارة أخرى أن يكون فى عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً، ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربى من هذه الناحية المعيارية هو قول (ابن مالك) فى ألفيته «فما أبيح افعل ودع ما لم يبح».

ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائى تحليلى للغة سواء فى ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد (أحكاما) فكانت فى نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص مهارات التخريج والتأويل فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا فى المسموع يحفظ ولايقاس عليه[1].

ولكن مع بداية العصر الحديث أخذت مشكلة دراسة اللغة العربية وتدريسها طابعاً حضارياً نتيجة لشعور حاد بتخلف العربية عن تلبية حاجات المتكلمين بها فى مواجهة الحضارة الغربية الحديثة وتمثل ذلك فى سؤال عريض: هل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم والفنون فى العصر الحديث، وكان من أثر هذا القصور الذى شعر به الكتاب والعلماء[2] ظهور دعوات لتيسير وإصلاح النحو العربى سميت آنذاك تجديداً وهى أبعد ما تكون عنه إذا ما فهمنا التجديد على أنه دعوة لإعادة وصف اللغة العربية وفق أصول

(١) د/ تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) د/ حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، ص ٤٧، ٤٨، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

نظرية وعلمية جديدة أى وضع نموذج وصفى يخالف النموذج البصرى ويتعامل مع التغير اللغوى الذى طرأ على العربية منذ أن وضعت البصرة أصولها ومنهجها فى تحليل هذه اللغة ودراستها وتمثل دعوات التيسير ولإصلاح هذه مرحلة جديدة ومتميزة فى تاريخ الفكر النحوى العربى الحديث قبل الاتصال بعلم اللغة الحديث.

والمنهج المعيارى (Prescriptive method) من أقدم مناهج البحث اللغوى وأكثرها إثارة للجدل وثبات قدم فى مجالات الدرس اللغوى.

ويهدف هذا المنهج إلى التوصل إلى شكل من أشكال النحو يسمى بالنحو المعيارى (Prescriptive grammar) ويتضمن لونين من القوائم[١]:

قائمة من القوانين المتعلقة بإيضاح الاستخدام المناسب للصيغ والتراكيب، وليس من الضرورى أن يقدّم هنا دائماً تبرير لهذا اللون من القوانين. وقائمة من صور النهى الخاصة بالأشكال والتراكيب التى ينبغى أن تتجنب.

ويتطلب الوصول إلى هذا اللون من النحو البدء بلغة مكتوبة تستخدم معياراً للمقارنة، وغالباً ما تكون ذات نفوذ واسع وتأثير ملحوظ[٢]، ولقد تكونت فى تاريخ الدرس وجهتا نظر متعلقتان بقيمة النحو المعيارى، وجدوى الإبقاء على ما يقوم عليه من منهج: فهناك من الباحثين من يرى أن النحو المعيارى بعيد عن الصورة التى ينبغى أن يكون عليها النحو، فهو ليس بتسجيلات لما يصنعه المتكلم، بل طرازاً لما ينبغى أن يفعله، وبخاصة تلاميذ المدارس[٣].

والنتيجة الطبيعية لهذا التصور الأخير للنحو رفض ألوان عديدة من

(1) Dinneen, F.P. An Introduction to General Linguistics, p. 129, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.
(2) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Lingusitics, p. 209, Revised edition, Holt, Rinehart and Winston, 1975.
(3) Do Linger, Dwight, Aspects of Languge, p. 508, second edition, Harcourt Brace Jovanovic International New york, 1975.

الاستخدام اللغوى جملة وتفصيلاً، وأن نعيب كثيراً من الكتاب بغض النظر عن شهرتهم بسبب ما ذكر من سوء استخدامهم اللغوى المتكرر(١).

وهذا الصنيع كان دأب عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى وكان قيّاساً وهو أول من بعج النحو ومدّ القياس مع الفرزدق وهو من تميم أفصح العرب ومثله صنيع عيسى بن عمر الثقفى مع النابغة وكانت مقاييس الجودة الشعرية عند نقاد العربية الأوائل هى سلامة اللغة والأوزان العروضية فقد قسم الشعراء إلى طبقات وفقاً لهذه المقاييس من الجودة كما فى (طبقات فحول الشعراء) (لابن سلام الجمحي) (والشعر والشعراء) لابن قتيبة الدينورى والمعايير نفسها استعملها الآمدى فى كتابه (الموازنة بين الطائيين) أى البحترى وأبو تمام فقد كانت تتم الموازنة على أساس خلو الشعر من نسبة الأخطاء اللغوية والعروضية وكذلك البنية والإعراب لكن القاضى على بن عبد العزيز الجرْجانى طوّر هذه النظرة فى كتابه (الوساطة بين المتنبى وخصومه) حيث جعل ما يوجه إلى الشاعر من لوم على الخطأ فى الاستعمال من قبيل الخصائص الأسلوبية التى تتناسب مع المعنى والاستعمال والغرض الشعرى وهذا ما وافق بآخرة منهج التحويليين الذى اشتقت منه الأسلوبية، والنقد الذى لم يسلم منه الشعراء، لم يسلم منه أيضاً اللغويون والنحاة أصحاب المسلك نفسه على مر عصور العربية وتاريخ التأليف النحوى لكن هذا النقد غالباً ما كان يتخذ شكل الخصومة أى العداء الشخصى الذى ما يلبث أن يتحول إلى علم نحوى وهو أهم سمة يتسم بها. وقد كان لأبى حيان موقف من الألفية، إذ إنه كان ينقص من قدرها ويعيبها ويقول: «ما فيها من الضوابط والقواعد حائد عن الطريق الصواب والسداد وقد ذكر بعض أصحابه أن:

ألفيـــة ابن مـــالك مطمـــوسة المســالك
وكم بهـــا مـــشتــغل أوقع فى المهـــالك(٢)

(1) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Lindgistics, p. 209.

(٢) المقرى، نفح الطيب، ج٢، ص ٤٣.

ولكن لابن مالك أنصاراً ومؤيدين لم يقفوا من هؤلاء الناقدين فى صمت وسكون بل ردوا عليهم قولهم ومن هؤلاء ابن الوردى حيث قال:

يا عائباً ألفية ابن مالك وغائباً عن حِفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا كثيرة فلاتجر فى ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها

يعنى «صه» فإنها عند الاستقلال بمعنى اسكت[1].

وكشأن أبى حيان فى إصدار آرائه نحو ابن مالك، مادحاً وذاماً، رافعاً وخافضاً قال عن هذه الألفية فى موضع آخر «وهى كما قيل: غزيرة المسائل، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل، وهى مع ذلك كثيرة الإفادة موسومة بالإجادة وليست لمن هو فى هذا الفن فى درجة ابتدائه بل للمتوسط يترقّى بها درجة انتهائه»[2]. وبمقارنة قوليه نجد الاضطراب واضحاً، والحكم مزعزعاً شأن أبى حيان دائماً مع منافسه الكبير ابن مالك. ولكن الذى يدعو إلى العجب، ويستوجب الدهشة والغرابة أن ابنه بدر الدين تلميذه الذى تربى فى كنفه تهجّم على أبيه فى الألفية بأسلوب إذا صح ما قاله فإنه يدل على عقوق كبير نحو أبيه الذى دوت له الدنيا بأسرها فى ميدان العلم والفن. قال ابن الوردى فى تاريخه: إن ابنه بدر الدين كان يقول – على ما بلغنى – مازال والدى يتخبط حتى نظم الخلاصة[3]. كما أن النقد يتخذ وجوهاً أخرى غير العداء الشخصى كأن يكون ضد مذهب أو اتجاه متعلق بالنحو كالفقه وأصوله خصوصاً أن الأوائل من علماء العربية عملوا بالأمور الشرعية كما عملوا بالنحو لكن الأمور الشرعية كانت أولى وأهم فى العهد الأول من حياة الأمة الإسلامية لتثبيت أركان الدين وإقرار الشريعة واستنباط الأحكام من النصوص. لقد هاجم ابن حزم القياس والقياسيين فى مواضع

---

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣.

(٣) ابن الوردى، تاريخ ابن الوردى، ج٢، ص ٢٢٢، المطبعة الوهبية.

متفرقة من كتابه «الإحكام فى أصول الأحكام» وفى غيره من كتبه، التى يسير فيها مطبقاً ظاهريته التى تنكر القياس ولا تعتمد إلا على النص، وجسد ابن مضاء أفكار ابن حزم فى كتابه الرد على النحاة.

وكانت دعوة ابن مضاء - في كثير من جوانبها - دعوة إلى إصلاح النحو، والرجوع به إلى الغرض الأساسى الذى نشأ من أجله وهو صحة النطق باللغة فى مفرداتها وتراكيبها على نحو ما كان العرب الفصحاء ينطقون، دون حاجة إلى كثير من التعليلات والأقيسة التنظيرية التى وضعها النحاة، ولذلك يهاجم ابن مضاء القياس الذى يخترعه النحاة ويدّعون أن العرب راعوه فى كلامهم وأنهم حملوا كذا من الأفعال أو الحروف أو الأسماء فى العمل على كذا للشبه بينهما كما يقولون رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد، أو عملت «إن» وأخواتها النصب فى الأسماء قياساً لها على الأفعال المقدم مفعولها على فاعلها، برغم ثبوت هذه الأحكام عن طريق استقراء كلام العرب[1].

كما ينكر ابن مضاء العلل المخترعة التى يشغل بها النحاة أنفسهم، والتى لاتوصلنا إلى ثمرة عملية، ولا إلى صحة النطق كما نطق العرب، ويحاول إسقاطها من النحو[2].

ولايعترف ابن مضاء إلا بالعلل الأول التى سماها الزجاجي من قبل بالعلل التعليمية التى توصل إلى معرفة كلام العرب فعلة رفع زيد من «قام زيد» أنه فاعل، وكل علة تلى هذه العلة فهى تزيّد غير مفيد، ويضعف ابن مضاء من هذه العلل الثوانى والثوالث التى يخترعها النحاة ويدافعون عنها، فهو مثلاً يهاجم هذه العلل الثوانى والثوالث التى يدعيها النحاة في منع صرف ما لاينصرف من الأسماء وقولهم إنما شبهت فى ذلك بالأفعال

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٣٨ و ١٣٤، تحقيق شوقى ضيف، دار المعارف،ط ٢، ١٩٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥ و ١٣١ و ١٤١.

وذلك أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فلما كان هناك تشابه – على حد قول النحاة بين هذه الأسماء وبين الأفعال استحقت هذه الأسماء أن تأخذ حكم الأفعال فى سقوط التنوين وعدم الخفض[١].

والحقيقة أن الأحكام النحوية قد ثبتت عن طريق استقراء كلام العرب، وقد صرح النحاة بذلك فى تعريفهم للنحو بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقد يستخدم قياس التمثيل أحياناً عند النحاة فى إثبات الحكم الذى لم يرد به نقل عن العرب ويستخدم أحياناً فى تعليل الأحكام التى ثبتت من قبل عن طريق الاستقراء وذلك بإيراد النظائر المشابهة على نحو ما يفعل سيبويه كثيراً فللنحو المعيارى قيمة وينبغى ألا يرفَض بصورة مطلقة لأنه ليس معيباً فى ذاته أى بوصفه ممثلاً لأشكال معينة من النحو، بل لما ارتبط به من أخطاء لو أمكن التغلب عليها لتحقق للنحو المعيارى صورة مقبولة فى إطار التفكير اللغوى الصحيح[٢].

ويضيف أصحاب هذا الرأى أن النحو المعيارى ذو فائدة، فقد تتطلبه دواع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية تعليمية أو تحريرية. كأن ترى الجماعة اللغوية لداع من هذه الدواعى أو لجملة منها أنها فى حاجة إلى الاجتماع حول معيار لغوى والاهتداء بقوانينه المميزة لنماذجه الصحيحة[٣]، ونمط المنظومة لايعدّ نحواً جديداً وإنما هو وسيلة تعليمية جديدة معيارية بل تعدّ المنظومة سبباً من الأسباب التى جعلت الوصفيين العرب ينقدون النحو العربى ويطلقون عليه مصطلح معيارى وهذه التجربة أى المنظومة استمدت جذورها من تجربة ابن ولاّد المصرى وابن مضاء القرطبى الذى نقد النحو العربى فى أصوله التى بنى عليها وكانت تجربته تخضع لعوامل أخرى خارج اللغة سياسية واجتماعية وغيرها.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(2) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 209.

(3) Ibid., p. 209.

مظاهر المعيارية فى نحو الألفية

والألفية التى كانت يتمرس بها عدد كبير من المصنفين، ثم يخالفونها ويفرعون عليها قواعدهم، ويبدون أحياناً بآرائهم، بشكل يغلب عليه طابع الحشو والسرد والاستطراد والتطويل الذى لايكتفى بالتفسير المعقول بل يتجاوزه إلى تفسير التفسير وشرح الشرح ولمتابعة ذلك فالألفية شرحها ابن الناظم وهو ابن صاحب الألفية (القرن السابع للهجرة) ثم شرح الشرح للسجاعى (نهاية القرن الثانى عشر للهجرة) وشرح ابن عقيل (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح الشرح للخضرى (القرن الثانى عشر للهجرة) وشرح أبى حيّان (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح ابن هشام (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح الشرح للأزهرى (القرن العاشر للهجرة) ثم حاشية على شرح الشرح للعليمى (نهاية القرن الثالث عشر للهجرة) وشرح الأشمونى (القرن العاشر للهجرة) ثم شرح الشرح للصبان (مطلع القرن الثالث عشر للهجرة).

وما اعتبرنا الألفية فيما تقدم، منطلقاً لبحثنا إلا لنستقرئ القضايا المتعلقة بها، ولنرى ما يمكن أن نفيد منه وأن نأخذ عنه، وما تتبعنا ما نتج عنها من شرح وشرح الشرح والحواشى على شرح الشرح .. إلا لنلاحق ما خامر أذهان أصحابها، ولنرى ما كانوا يقصدون من وراء عملهم، ولنستنتج مدى فائدة ذلك ونفعه أو ضرره من الشروحات التى أعقبت الألفية.

فالألفية اتخذت فى نظر المتأخرين صفة الكمال الذى لايتغير والذى لايتبدل، حتى أنها أضحت المثال الأصل الذى له على أحسن تقدير ما يساويه فى الإبداع، ولكن ليس له ما يفوقه، والألفية فى الحقيقة ضرب من المعيارية البعيد كل البعد عن صفة الكمال، وذلك تلحظه فى مفرداتها وعباراتها وأمثلتها كقوله: (افتح وضم) و (انصبن) و (خذ، وامنع، وابح) بالإضافة إلى (قالوا) (وأخذوا) و (رفعوا) ويقصد بذلك النحاة واللغويين من ناحية والعرب من ناحية أخرى دون تمييز بين القاعدة والاستعمال بالإضافة إلى خوضهم فى تفاصيل النحو وأصوله واستعمالاته الخاصة وقضاياه غير العملية التى قد لايحتاج إليها المتعلم أو بالأحرى لايفيد منها والتى لم

يحسن الناظم نفسه التعبير عنها تعبيراً صريحاً واضحاً لكنك تتحصل عليها في كتبه الأخرى التي بسط فيها قواعد النحو أو من خلال الشروح والتفاسير التي نشير إليها.

أشار (بالمر) Palmer إلى أنه من الخطأ النظر إلى النحو على أساس أنه مجموعة من «القوانين المعيارية» Normative، ثم بين بعد ذلك أن تلك المعيارية لها فائدتها، لأن «النحو المعياري» يعلمنا أن نقول It is I، بدلاً من It's me ويعلمنا أيضاً كيف نستخدم «حروف الجر» مع الأفعال وغير ذلك[1].

ومن هنا تتجاوز فكرة النحو التوليدي مجرد الوصف إلى محاولة تحديد «مجموعات الإمكانيات التعبيرية» في اللغة قيد الدراسة، وهذه الإمكانيات كامنة عند مستخدم اللغة، حتى إنه يستطيع بالمختزن لديه منها أن يفهم جملاً وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها أو قرأها»[2] أضف إلى ذلك أن عمل اللغوي عند التحويليين لايمكن أن يقتصر «على إقامة ثبت الصيغ التي تنبني عليها لغة من اللغات، وإنما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ، وتأويل تركيبها حتى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية»[3].

وللمعيارية مكانة هامة عند التحويليين، بل إنهم جعلوها من أسس منهج الدرس اللغوي عندهم، ولذلك استخدمها بعض اللغويين في تعليم اللغة، حيث إن «علم اللغة التطبيقي» Applied Lingustics يهتم بمشكلة تعليم اللغة الثانية لغير أهلها، ومن بين الأمور التي يؤكد عليها علماء اللغة أن نبين للمتكلم الوسائل التي تعينه على التفريق بين الصحيح نحوياً، وغير

---

(1) Palmer, Frank: Grammar; p. 150 - Penguin Book, 1971.

(٢) د/ محمود فهمي حجازي، المدخل إلى علم اللغة، ص ٨٠، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦م.

(٣) د/ عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب «نحو بديل ألسني في نقد الأدب»، ص ٢٥، الدارالعربية للكتاب ليبيا، تونس، ١٩٧٧م.

الصحيح نحوياً، يدلنا على ذلك الجمل التالية[1]:

John Explained { The problem / Me the problem }

The proplem was explained { Tome / Me }

It was lent { Bill / to Bill }

The question was { asked / explained / given } him

What did you { say / tell } him ?

والنحـو يلعب دوراً كبيراً ورئيسـاً فى تعلم اللغـات المعـربة وضبطهـا، واللغات المعربة تلك التى تتغير أواخر الكلمات فيها إما بسبب موقعها من الإعراب أو لسبب مطابقتها غيرها فى التذكير أو التأنيث أو الجمع أو التثنية كاللغة العربية واللغة اللاتينية .. ومن هذه الحقيقـة يمكن أن نصل إلى استنتـاج لايحتـاج إلى كبير ذكاء وهو أن النحو فى الأصل صورة اللغة وكلما كانت اللغة صعبة متعددة الارتباطات كان النحو صعباً وقواعده متشابكة متداخلة، وبالنسبة للغة العربية كان النحو دوماً كبش الفداء وهناك حملات مستمرة عليه منذ أن ألف سيبويه كتابه حتى اليوم.

فالنحو صورة اللغة ولغتنا العربية مبنية على علاقات متداخلة ويحتاج

(1) Coder, S. pit: Introduction Applied Lingusitics: p.p. 344 - 345. Penguin Book, 1976.

المتكلم بها إلى ملاحظة ارتباطات متعددة ولاسيما فى هذه الأيام إذ ماتت السليقة اللغوية وصارت اللغة تؤخذ بالتلقين والتعليم لا بالفطرة والطبيعة، ومهما بلغ متكلم العربية اليوم من طول الباع ورسوخ العلم فإنه لايستطيع إلا أن يولى الناحية اللغوية جانباً من نشاطه الذهنى أثناء النطق أو الكتابة، فعليه مثلاً أن يلاحظ محل الكلمة من الإعراب ليحرك آخر الحرف فيها على نحو ما يقتضى الحال، وعليه أيضاً أن يلاحظ المطابقة فى التعريف والتنكير وفى التذكير والتأنيث وفى الإفراد والتثنيه والجمع، وعليه أن يحتاط لما ينصرف وما لاينصرف وأن يحترس لإعراب المثنى والجمع السالم وأن يلاحظ آخر الاسم المنقوص إلى آخر ذلك من الارتباطات التى يستحيل مراعاتها إلا بإتقان النحو إتقاناً جيداً وهكذا يتبين أن النحو من حيث المبدأ غير ملوم وأنه لابد من أن يأتى صعباً معقداً لأن اللغة غنية متنوعة الارتباطات ونحن لانؤمن أن دراسة النحو تمكن الدارس من ناحية اللغة وتقدره على التعبير الصحيح ولكننا نعتقد أن للنحو شأنه فى تقويم اللسان وفى ضبط اللغة وهو دور، مهما قلنا من شأنه يظل محتماً لاسبيل إلى إهماله. على أننا نحب أن نفرق بين أمرين:

الأول: بناء النحو نفسه، والثانى: الطريقة الفضلى لتدريس النحو

فمن حيث بناء النحو جرت محاولات فى مصر وغيرها لإدخال تغييرات أساسية عليه ولسنا فى مجال يتيح لنا أن نعدد هذه المحاولات أو نفاضل بينها، ولكننا نستطيع أن نفترض أن معظم هذه المحاولات متأثر بطرائق الغربيين فى دراسة النحو وتنظيم القواعد.

إننا بحاجة إلى منهج الغربيين أكثر من حاجتنا إلى استنتاجاتهم ومعلوماتهم فى المجال النحوى بوجه خاص، وتطبيق منهج البحث العلمى على علم النحو العربى ونشأته يفيدنا أن هذا العلم ربما وجد فيه مأخذان أولهما اعتماد منطق أرسطو أساساً لتنظيم القواعد وتكبيل اللغة بالقيود الصارمة الجامدة، وهذا الأمر لم يفت العرب القدامى وأتت مدرسة الكوفة فى القديم ثورة على (منطقة) اللغة والنحو وتعبيراً عن استياء العربى ابن

السليقة من تجميد اللغة ولكن هذه المدرسة لم يتح لها أن تنمو وتؤدى رسالتها لأسباب تتعلق بالعصر من جهة وبطبيعة القائمين على هذه المدرسة من جهة أخرى.

أما المأخذ الثانى فهو يتعلق بالاستقراء وهو شديد الصلة بالمأخذ الأول فكأن النحويين سارعوا باستنباط القواعد حسب المنطق قبل أن يستكملوا جمع المادة اللغوية وتصنيفها فكان هذا سبباً فى كثرة الاستثناءات والشواذ فى قواعد اللغة حتى أصبحت عبارة: (فى المسألة قولان) كالعلامة المسجلة يدمغ بها الناس النحو والنحويين وإن كان للشواذ سبب آخر هو اختلاف لهجات القبائل العربية قبل الإسلام. وهكذا لاتكون قضية التبسيط مسألة (بسيطة) كما يظن كثيرون، وما أحسبنا بحاجة إلى التبسيط بقدر حاجتنا إلى تطبيق المنهج العلمى ودراسة اللغة العربية ونحوها على أسس أسلم وأدق. والحق أن قضية التبسيط ترد حين نتحدث عن الطرق التربوية الفضلى لتدريس النحو، وقتئذٍ يمكن أن نستفيد من طرائق الغربيين فى التربية والتعليم ونصطفى منها ما يتناسب وطبيعة لغتنا حتى نتوصل إلى طريقة لتدريس النحو تختصر على الشادن أكبر جهد ممكن وتزين له دراسة اللغة وتوصله إلى المورد عن أقرب طريق[1].

لقد رسم عبد القاهر الجرجانى فى (دلائل الإعجاز) طريقاً جديداً للبحث النحوى، تجاوزاً لأواخر الكلمات، وعلامات الإعراب، وبين أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم وإشباع قوانينه هى السبيل إلى الإبانة والإفهام، وبرهن على أهمية النظم، ورجوع ميزة الكلام إلى أصوله. ولايكون الضم فيها ضماً ولا الموقع موقعاً حتى يكون قد توخى فيها معانى النحو، وإنك وإن عمدت إلى ألفاظ فجعلتها تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى معانى النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً، وتشبه معه بمن

(١) اللغة العربية إضاءات عصرية، د / حسام الخطيب، ص ٨١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

عمل نسجاً، أو صنع على الجملة صنيعاً ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع»[1].

وقد استعمل ابن مالك ما يمثل المعيارية بقوله:

(فَوَحِّدْ - وثَنِّ - واجْمَعْ - وأَفْرِدَا)

يريد أنه لايجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله، ولاجمعه، بل يجب إفراده، فتقول: «ضربت ضرباً» أما المبين للعدد فيثنى ويجمع، نحو: «ضربتين، وضَرَبات» وأما المبين للنوع، فيجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: «سرت سَيرى زيدٍ الحسن والقبيح».

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٠- وَمَا لتوكيد فَوَحِّدْ أبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

(لتوكيد) صلة ما، (ما لتوكيد) ما اسم موصول فى محل نصب على المفعولية بوحد، (وحِّد) لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لايثنى ولايجمع، (غيره) أى غير المؤكد، و (وما) اسم موصول فى محل نصب على المفعولية بوحد والموصوف بها محذوف، و (لتوكيد) فى موضع الصلة لما والعائد إليها الضمير المنتقل من الفعل إلى الظرف، و (فوحد) بكسر الحاء المشددة فعل أمر وفاعله مستتر فيه، و (أبدا) منصوب على الظرفية متعلق بوحد (وثن واجمع) فعلا أمر معطوفان على وحد، و (غيره) منصوب باجمع وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لثن على سبيل التنازع والضمير المضاف إليه عائد على ما، و (وأفردا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ومفعوله محذوف مماثل للمذكور لأن شرط المتنازع فيه أن يكون مؤخراً عن طالبيه على الصحيح وتقدير فوحد المصدر الذى استقر لتوكيد وثن واجمع غيره وأفرد غيره.

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٠، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة القاهرة، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧م.

وفي باب المفعول معه استعمل (يَجِبْ) اعْتَقِدْ، تُصِبْ) في قوله:

٣١٥- وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ

أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

(والنصب) مبتدأ، و (إن) حرف شرط، و (لم) حرف نفي وجزم، و (يجز) فعل الشرط مجزوم بلم، و (العطف) فاعل يجز، و (يجب) خبر المبتدأ، و (أو اعتقد) معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و (إضمار) مفعول اعتقد، و (عامل) مضاف إليه، و (تصب) مجزوم في جواب الأمر على أنه جواب لشرط مقدر، وإن لم يمكن العطف، تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، كقوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءَكم) فـ (شركاءَكم) منصوب على المعية، أو على إضمارَ فعل يليق به.

استعمل في باب الاستثناء: (انْصِبْ) في قوله:

٣١٧- إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ

وَعَنْ تميمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

و (إتباع) مرفوع على أنه نائب الفاعل (بانتخب) في البيت السابق:

٣١٦- ما اسْتَثْنَتِ إلاّ مَعَ تمامٍ ينتَصِبْ وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كنَفْيٍ انْتُخِبْ

و (ما) موصول اسمي في محل جر بإضافة إتباع إليه والمنعوت بها محذوف وجملة (اتصل) صلة ما ومتعلقة محذوف، و (وانصب) معطوف على انتخب لكونه في معنى الطلب، و (ما) موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بانصب والمنعوت بها محذوف أيضاً وجملة (انقطع) صلة ما ومتعلقة محذوف أيضاً، و (وعن تميم) متعلق بوقع على تقدير مضاف، و (فيه) خبر مقدم، و (إبدال) مبتدأ مؤخر وجملة (وقع) في موضع النعت لإبدال والتقدير وانتخب إتباع المستثنى الذي اتصل بالمستثنى منه بعد نفي أو مثل نفي وانصب المستثنى الذي انقطع عن المستثنى منه وفيه إبدال وقع عن

بني تميم. وإن كان الكلام غير موجب – وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي – إن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه على أنه بدل من متبوعه، وهو المختار، وذلك نحو: «ما قام أحد إلا زيد»، وإلا زيداً، وإن كان الاستثناء منقطعاً، تعين النصب عند جمهور العرب، وأجاز الإتباعَ بني تميم.

فابن مالك هاجر إلى المشرق في ريعان شبابه لأن كتب التاريخ تقرّر أن من شيوخ ابن مالك في المشرق أبا الفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي وأبا صادق الحسن بن صباح وقد توفي أبو صادق سنة ٦٣٢هـ[1]، ومعنى ذلك أن ابن مالك المولود في نهاية القرن السادس أو في مفتتح القرن السابع قد هاجر إلى المشرق وأخذ عن هذين الشيخين اللذين توفيا وهو في نهاية العقد الثالث من عمره، أي أنّ ابن مالك لم يهاجر شيخاً كبيراً أو حدثاً صغيراً إلى المشرق، وإنما هاجر، وقد اكتمل تكوينه العلمي. أما كتاب «نفح الطيب» فإنه ذكر أن «شيوخه بالأندلس هم: ثابت بن خيار، وأحمد ابن نوار[2] أبو العباس أخذ عنه القراءات، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني». أما شيوخه بالمشرق فقد سجلتهم في صفحاتها أغلب كتب التواريخ والتراجم، ولم يخيم عليهم الغموض الذي خيم على شيوخه بالمغرب فقد ذكر ابن العماد في الشذرات أنه جالس بحلب ابن عمرون[3].

ويزيد نفح الطيب على ذلك بأنه جالس يعيش شيخ ابن عمرون[4]. ودائرة المعارف الإسلامية تذكر أنه درس على ابن الحاجب وعلى مكرم والحسن بن السخاوي بدمشق[5] وابن الجزري في غاية النهاية يذكر أنه قدم

---

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص ١٧٤/١٤٨، ط ، سنة ١٣٥١ هـ.

(٢) المقري، نفح الطيب، ج٢، ص ٤٢١.

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص ٣٣٩.

(٤) المقري، نفح الطيب، ج٢، ص ٤٢١.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية، م١ عدد ٤ : ٢٧٢.

دمشق فأخذ عن أبي الحسن السخاوى، ومن مكرم بن محمد وأبى صادق ابن الصباح. ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون[1] ولزمه. وإذا كان ابنِ مالك قد هاجر إلى المشرق فى سن قد اكتمل فيها تكوينه العلمى فلمَ إذن تذكر له هذه المصادر والمراجع تلمذته على هؤلاء الشيوخ أظن أن السبب فى ذلك هو قدوم ابن مالك إلى مجالس هؤلاء العلماء شاباً ولابد له فى هذه المرحلة من أن يجالس أهل الفن بدافع التعرف عليهم وأن يتخذ مكاناً له فى مجالسهم تمهيداً للقيام بدوره وعمله فى هذه المجالس العلمية ولكى يتحقق له ما تحقق فيما بعد بحيث أصبح شيخاً فى هذه المجالس أضف إلى ذلك أن الرحلة إلى المشرق ولقاء علمائها كان مطلباً ضرورياً لأهل المغرب. وبعد أن أخذ ابن مالك عن علماء عصره، وأعيان زمنه نبغ نبوغاً عظيماً وبخاصة فى علوم اللغة ممّا جعله يحتّل الصدارة لتعليم العربية فى مدينة حلب[2]. ويبدو أنه فى حلب نظم الكافية الشافية ثم ذهب بعد ذلك إلى (حماة) وتصدر بها، ونظم هناك: الخلاصة الألفية. قال ابن الوردى فى تاريخه «أخبرنى شيخنا قاضى القضاة شرف الدين هبة الله البارزى قال: نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماة عندنا برسم اشتغالى فيها وكنت شاباً وخدمته[3] ولعل ابن مالك بعد أن رحل إلى مراكز الثقافة العربية والإسلامية فى دمشق وحلب وحماة أراد أن يرحل إلى القاهرة ليتعرف على علمائها وقد تمّ له ما أراد لأن المقرى فى نفح الطيب يذكر أنه قدم إلى القاهرة، ولم يبين المدة التى أقامها فى القاهرة أو العلماء الذين التقى بهم، والشيوخ الذين أخذ عنهم.

وتدريس النحو فى الأندلس بدأ منذ استقر العرب هناك حيث أخذ المؤدبون منهم عرض قطع مختارة على التلاميذ تتضمن «ألفاظاً غريبة

---

(١) ابن الجزرى، غاية النهاية فى طبقات القراء، ج ٢، ص ١٨٠ عنى بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

(٢) جورجى زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٣، ص ١٥١، مطبعة دار الهلال.

(٣) ابن الوردى، تاريخ ابن الوردى، ج٢، ص ٣٢٢.

تشرح، ومشكلة نحوية توضح على النحو الذى نراه فى أمالى القالى[1]»
وهدفهم من ذلك نشر أكبر عدد ممكن من النصوص العربية بين الأسبان المستعربين لأن هذه النصوص بما تتضمن ألفاظ تساعد على ازدياد محصولهم اللغوى، وبذا يساعدون على نشر العربية. ومن المفردات تكوّن الجمل التى تطبق عليها القواعد، فتعلم القواعد يتم فى مرحلة ثانية. علاوة على أن المؤدبين أنفسهم لم يكن لهم معرفة تامة بعلم النحو.

لقد وجد «ابن مضاء» فى القرن السادس فوجد هذا الاتجاه التقليدى السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية فدرسوه وأنضجوه وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشارقة كما فعل علماء المشرق من قبل ومن بعد، فكانت ثورته على مناهج التفكير فى النحو، فناقشها، وقدم فيها رأيه واجتهاده.

وكانت تجربة ابن مالك فى ألفيته المنظومة امتداداً لمحاولات صدرت عن الأندلسيين خصوصاً من سبقوه مثل ابن حزم وابن مضاء.

فقد وقع متأخرو النحاة من المشارقة فى درس النحو بأسلوب المنطق ولهذا كانت قبضة المنطق عليهم أقوى فلم يخرج من بينهم من حمل حملة صادقة على منطقة النحو وأبرز عيوبها، إنما جاء تلك الحملة الصادقة من بين نحاة المغرب ومن الأندلس على وجه الخصوص.

هاجم ابن حزم القياس (ت ٤٥٦ هـ) - انطلاقاً من مذهبه الظاهرى الذى يرفض القياس طريقاً إلى استخلاص الأحكام الفقهية - كما هاجم علل النحو وحكم بأنها (فاسدة جداً)[2] وقد كان ابن مضاء نحوياً بل ومجتهداً فى النحو علاوة على شهرته كفقيه وقد وجه سهامه فى هذه المحاولة - أو الثورة التى ضمنها كتابه (الردّ على النحاة) - إلى النحاة ومناهجهم فى درس النحو وأغلب الظن أنه يعنى نحاة المشرق الذين غلب المنطق على

(١) أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج٣، ص ٩١، ط ٤، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦م.

(٢) ألبير حبيب مطلق - الحركة اللغوية فى الأندلس، ص ٢٧٥، بيروت ١٩٦٧م.

دراساتهم النحوية، وهو فى ذلك متأثر بعض التأثر بموقف فقهاء الظاهرية وسخطهم على فقه المشرق ومذاهبه معروف[١].

هاجم ابن مضاء آراء النحاة فى عدد من الأصول التى قامت عليها دراستهم للنحو، وكلها أصول ولّدها ونماها استخدام المنهج المنطقى فى هذه الدراسة: هاجم نظرية العامل وما تولّد عنها وهاجم العلل الثوانى والثوالث والقياس وأخيراً التمارين غير العملية.

ناقش ابن مضاء - بطريقة فلسفية - نظرية العامل وآراء النحاة فيها، واستعان على رفضها بحجج منطقية ودينية إلى جانب الاحتجاج اللغوى. وقد أعطى ابن مضاء إبطال هذه النظرية أهمية بالغة نظراً لأن فكرة العامل فى النحو هى العمود الفقرى الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسة والفرعية[٢] وما تولّد عنها من مشاكل وصعوبات فى درس النحو.

ولابن حزم قول فى تعليم النحو إذ يقول: «أقل ما يجتزئ من النحو كتاب الواضح للزبيدى أو مانحا نحوه «كالموجز» لابن السرّاج [٣] وما أشبه هذه الأوضاع «فمن يزيد فى هذا العلم إلى إكمال كتاب سيبوبه فحسن. وابن حزم هنا يعبر عن وجهة نظره هو بصفته فقيهاً أخذه دون المتخصصين ويرى «التعمق فى علم النحو فضولاً لا منفعة بهابل هى مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم وأن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل» ولكنه لا يمانع تأديبه «لمن أراد أن يجعله معاشاً فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم»[٤].

هذا وللأندلسيين أسلوب فى تعليم النحو يجمع بين القواعد والشواهد، وهو يتجه فيه إما من الشاهد إلى القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد إلى

(١) على النجدى ناصف - من قضايا اللغة والنحو - ص ١٠٤ - القاهرة - ١٩٥٧م.
(٢) د/ محمد عيد - أصول النحو العربى - ص ٢٣٥.
(٣) ياقوت الحموى - معجم الأدباء - ج٧ - ص ٩.
(٤) ابن حزم - رسائل ابن حزم الأندلسى - ص ٦٤-٦٥ تحقيق د/ إحسان عباس - مكتبة الخانجى بمصر - ومكتبة المثنى ببغداد.

القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد، وفى ذلك يقول ابن خلدون: «وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه فى الكثير من التراكيب فى مجالس تعليمهم»[١]. وقد امتدح ابن خلدون هذا الأسلوب، وفضّله على الأسلوب المشرقى.

والأندلسيون باتباعهم هذا الأسلوب إنما تأثروا بمنهج سيبويه فى كتابه، فسيبويه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة»[٢].

ولما كان هذا الأسلوب يمتاز بالصعوبة ابتعد المشارقة عن اتباع ذلك المنهج الذى سار عليه سيبويه فى كتابه فيما بعد[٣] إذ إنهم رأوا أن الشواهد التى كان يأتى بها سيبويه تحتاج إلى شرح وتفصيل من ناحية معانى ألفاظها وعباراتها، وهم يريدون أن يقدموا النحو بطريقة تعليمية يسهل على الطالب أن يحصّلها دون تعقيد، يدلنا على ذلك تلك العبارات الافتراضية التى كانوا يكونونها واضعين خلالها عبارات أو جملاً سهلة فى معانيها وألفاظها يريدون توصيلها إلى الطالب، وفى هذا يقول ابن خلدون: «وأما من سواهم – أى سوى أهل الأندلس – من أهل المغرب وأفريقية وغيرهم فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه.

وكان ابن مالك ملماً باللغة خبيراً باللهجات العربية لم يلزم نفسه مذهب البصريين، أو يجعلها تدور على نسق الكوفيين فهو رجل بحاثة ماصلح دليله أخذه، ومالم يصح رفضه.

وكان ابن مالك يراعى السهولة فى أقيسته، لم يتشدد كما تشدد البصريون كان يحترم كل مسموع، ويقيس عليه لأنه كان يرى أن اللغة متطورة وأنها ظاهرة اجتماعية يجرى عليها مايجرى على هذه الظواهر من

---

(١) ابن خلدون – مقدمة ابن خلدون – ص ٥٦١.

(٢) المصدر السابق – ص ٥٦٠ – ٥٦١.

(٣) المصدر السابق – ص ٥٦١.

التطور والتغير وكلما زادت أساليبها وكثر المروى منها وكلما اتخذ هذا المروى - مهما كان قليلاً - أساساً للقياس عليه، كانت اللغة حيّة نامية متحركة. من أجل هذا كان ابن مالك محقّاً الحق كله فى أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع، ولو كان بيتاً واحداً، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة.

وكان ابن مالك محقّاً أيضاً حينما عنى فى كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم لأنه لايوجد المقياس الذى يجعل النحوى يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان: إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن[1].

وابن مالك لايفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر «فلا النافية للجنس مثلاً عملها فى نظر ابن مالك أكثر من إعمال إنّ مع أنّ (إنْ) عملت نثراً ونظماً و«لا» لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله:

تعزّ فلا شئ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللّهُ واقيا

والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لاتبنى عليهما القواعد[2].

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعى، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح[3].

وقوع المصدر المنكر حالاً:

هو عند النحاة مقصور على السّماع. وقاسه الناظم فى ثلاثة: الأول قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً - والمعنى الكامل فى حال علم، وأدب، ونبل. الثانى: نحو زيد زهير شعراً. الثالث: أما علماً فعالم

(١) الاقتراح: ٢٤.

(٢) الهمع: ٢٤.

(٣) الأشمونى ٢ : ١٤١.

القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد، وفى ذلك يقول ابن خلدون: «وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه فى الكثير من التراكيب فى مجالس تعليمهم»[1]. وقد امتدح ابن خلدون هذا الأسلوب، وفضّله على الأسلوب المشرقى.

والأندلسيون باتباعهم هذا الأسلوب إنما تأثروا بمنهج سيبويه فى كتابه، فسيبويه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة»[2].

ولما كان هذا الأسلوب يمتاز بالصعوبة ابتعد المشارقة عن اتباع ذلك المنهج الذى سار عليه سيبويه فى كتابه فيما بعد[3] إذ إنهم رأوا أن الشواهد التى كان يأتى بها سيبويه تحتاج إلى شرح وتفصيل من ناحية معانى ألفاظها وعباراتها، وهم يريدون أن يقدموا النحو بطريقة تعليمية يسهل على الطالب أن يحصّلها دون تعقيد، يدلنا على ذلك تلك العبارات الافتراضية التى كانوا يكونونها واضعين خلالها عبارات أو جملاً سهلة فى معانها وألفاظها يريدون توصيلها إلى الطالب، وفى هذا يقول ابن خلدون: «وأما من سواهم – أى سوى أهل الأندلس – من أهل المغرب وأفريقية وغيرهم فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه.

وكان ابن مالك ملماً باللغة خبيراً باللهجات العربية لم يلزم نفسه مذهب البصريين، أو يجعلها تدور على نسق الكوفيين فهو رجل بحاثة ماصلح دليله أخذه، ومالم يصح رفضه.

وكان ابن مالك يراعى السهولة فى أقيسته، لم يتشدد كما تشدد البصريون كان يحترم كل مسموع، ويقيس عليه لأنه كان يرى أن اللغة متطورة وأنها ظاهرة اجتماعية يجرى عليها مايجرى على هذه الظواهر من

---

(١) ابن خلدون – مقدمة ابن خلدون – ص ٥٦١.

(٢) المصدر السابق – ص ٥٦٠ – ٥٦١.

(٣) المصدر السابق – ص ٥٦١.

التطور والتغير وكلما زادت أساليبها وكثر المروى منها وكلما اتخذ هذا المروى – مهما كان قليلاً – أساساً للقياس عليه، كانت اللغة حيّة نامية متحركة. من أجل هذا كان ابن مالك محقّاً الحق كله فى أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع، ولو كان بيتاً واحداً، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة.

وكان ابن مالك محقّاً أيضاً حينما عنى فى كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم لأنه لايوجد المقياس الذى يجعل النحوى يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان: إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن[1].

وابن مالك لايفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر «فلا النافية للجنس مثلاً عملها فى نظر ابن مالك أكثر من إعمال إنّ مع أنّ (إنْ) عملت نثراً ونظماً و«لا» لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله:

تعـزّ فـلا شئ على الأرض باقـيـا ولا وَزَرٌ مما قـضى اللّهُ واقـيـا

والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لاتبنى عليهما القواعد[2].

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعى، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح[3].

وقوع المصدر المنكر حالاً:

هو عند النحاة مقصور على السّماع. وقاسه الناظم فى ثلاثة: الأول قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً – والمعنى الكامل فى حال علم، وأدب، ونبل. الثاني: نحو زيد زهير شعراً. الثالث: أما علماً فعالم

(١) الاقتراح: ٢٤.
(٢) الهمع: ٢٤.
(٣) الأشمونى ٢ : ١٤١.

تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم[1].

ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل: قال السيوطى فى الهمع: وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن وقيلن: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث «خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده».

وقول الشاعر:

وَمَيَّةُ أحسنُ الثَّقَلَيْن جيداً
وسَالفةً وأحسَنَهُ قَذَالا

وهذا رأى ابن مالك. وردّة أبو حيّان بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذّ اقتصر فيه على السّماع، ولايقاس عليه[2].

وصل ما الزائدة بإنّ وأخواتها:

وصل ما الزائدة بإن وأخواتها يبطل إعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك. نحو إنما زيدٌ قائم قال ابن مالك: وقد يبقى العمل وتجعل «ما» ملغاة، وذلك مسموح فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال وأمّا البواقى فذهب الزجاج وابن السّراج إلى جوازه فيها قياساً ووافقهم الناظم، ولذلك أطلق فى قوله: (وقد يبقى العمل)[3].

(١) الأشمونى ٢/ ١٧٤.
(٢) الهمع ١ :٥٩.
(٣) الأشمونى، ج١، ص ٢٨٤.

المعيارية عند د/ تمام حسان هى القياس والتعليل وإغفال الجانب الاجتماعى والشخصى فى التحليل اللغوى والنظر إلى اللغة على أنها شئ ثابت لايتغير وهو منهج سيطر على الفكر النحوى العربى خصوصاً فى العصور المتأخرة حيث سادت فكرة التعليل الأرسطى بالعلل الغائية وتفشى التمارين القياسية.

تنطلق وصفية د. تمام التى يدعو إليها من مبادئ «دى سوسير» ومن النظرة الاجتماعية للغة كما هى عند «فيرث».

إن الصورة التقريبية التى استوت ملامحها عن النظرية النحوية العربية تستمد من تلك المظاهر الثلاثة: أمثلة الكلام وكتب النحو وكتب الأصول، وتستند إلى التداخل المتكامل بينها.

لقد احتفظت اللغة العربية بظاهرة الإعراب، وهى من صفات اللغة العربية الموغلة فى القدم، ومن خصائصها الحركات الإعرابية ومعانى النحو تلك التى تنبه لها الأقدمون أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وابن فارس وابن جنى ورأوا أن الحركات الإعرابية جزء من بنية الكلمة وأجمعوا على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعانى. وأشار أحمد بن فارس إلى هذه الظاهرة بقوله: «من العلوم الجليلة التى خصت العرب، الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ولولاه لماميز بين فاعل ومفعول، ولا مضاف من منصوب، ولاتعجب من الاستفهام، ولا نعت من توكيد، ولما أصابت العربية خطأً من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها بل سر جمالها. وأمست قوانينه وضوابطه هى العاصمة من الزلل والمعوضة عن السليقة»[1].

هذا ويتصل الدرس النحوى العربى بالاسم والفعل والحرف الذى يربط المعنى مع غيره فى ائتلاف الكلمات، والصلة بين النحو والصرف صلة متينة فى اللغة العربية، وأن أحكام الكلمة تأتى فى إطار الجملة مع العلاقات

(١) صبحى الصالح، دراسات فى فقه اللغة، ص ١١٨، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٩م.

النحوية التركيبية، وتكون فى خدمتها وبذلك لايمكن الفصل بين النحو والصرف فى المواقف الوظيفية وأن دراسة الصرف تكون فى خدمة السياق النحوى، ثم لا يستطيع الاهتمام بأحدها دون الآخر.

يقول عبد القاهر: «هذا وأمر النظم فى أنه ليس شيئاً غير توخى معانى النحو بين الكلم، وأنك ترتب المعانى فى نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ فى نطقك وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعانى لم يتصور أن يجب فيها نظم أو ترتيب»[1].

وتبع عبد القاهر فى هذا الاتجاه الزمخشرى، وعبد القاهر استقى عناصر نظريته هذه من أفكار ابن جنى والفراء وسيبويه وإن لم يكونوا جميعاً معاصرين له ومن فكرة التواشج والتآصر بين عناصر اللغة ومباحثها جعل ابن مالك الألفية تشتمل على أبواب النحو وأبواب الصرف وإن كان قد أخّر أبواب الصرف فى نهاية الألفية غير أن بعض الظواهر الصرفية التى تنطلق بالتركيب قد دمجت داخل أبواب النحو خصوصاً فى أبواب المشتقات والمصادر التى تعمل عمل فعلها وهذا ما نلخصه فى كتاب سيبويه حيث بعثرت مسائل الصرف داخل أبواب النحو. لكن المرحلة التى ألف فيها ابن مالك ألفيته كانت العلوم فيها قد نضجت واستقلت بل أن مسائل النحو والصرف واللغة قد استقلت هى الأخرى فى مؤلفات منفصلة.

فعلم النحو نما نمواً متدرجاً، وأنه كان فى أول نشأته محدود الدائرة ممتزجاً باللغة والأدب. ثم أخذ ميدان النحو يتسع عن طريق اهتمام العلماء بتمحيص مسائله ومباحثه وتدوين هذه المسائل والمباحث فى كتب خاصة بالنحو.

وظلت هذه الكتب تتدرج وتنمو حتى وصلت إلى ما بأيدينا الآن من كتب ألمت بجميع أطراف البحوث ووصلت فى تمحيصها إلى أعمق حدود البحث والاستيعاب.

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ٢٩٥.

ومن الكتب النحوية كتب مستقلة فى بعض مسائل النحو: مثل: رسالة الكسائى فى نحو العامة، والمذكر والمؤنث للفراء، والمقصود والممدود لابن ولاد المصرى المتوفى سنة ٣٣٢هـ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، وملحة الإعراب للحريرى سنة ٥١٦هـ، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وسر النحو لأبى العباس ثعلب الكوفى.

ويهتم التصريف بدراسة التشكيلات الصرفية التى تحددوتعين بشكل خاص الوظيفة النحوية لأشكال الكلم الناتجة ومنها فى العربية:

أشكال الفعل الماضى والمضارع المتصلة بضمائر الرفع البارزة: «قال قالا قالوا» إلى آخره، «يقول يقولان يقولون» إلى آخره. فهى – أى الأشكال – تحدد التراكيب التى تستخدم فيها الكلمات المنتمية إليها، فيمكن أن يقال «المدرسان قالا» و «المدرسون قالوا» لا «المدرسان قالوا» أو «المدرسون قال».

كما تكشف علاقة الأشكال ذاتها بغيرها من أشكال الكلمات حقائق تتعلق بالشخص أى بالغيبة والخطاب والتكلم، والعدد والنوع.

وعلامات التثنية وجمع المذكر السالم وهى تحدد السلوك التركيبى لما ترتبط به كلمات، كما تكشف عن حقائق تتعلق بالعدد.

وعلامات الرفع والنصب والجر التى تحدد الوظائف النحوية لما التحقت به من كلمات، ومن ثم سلوكها التركيبى، فبملاحظة الحالة الإعرابية الكلمة «الرجلان» يمكن أن ندرك الوظائف النحوية التى تستطيع القيام بها. فقد تقع فاعلاً أو مبتدأ أو نائب فاعل أو اسم لكان .. إلى آخره كما فى الأمثلة التالية:

جاء الرجلان

الرجلان مجدان

أكرمِ الرجلين

كان الرجلان مسرعين.

وأما التشكيلات الاشتقاقية فهى لاتتضمن بشكل مباشر أيةَ إشارة إلى

السلوك التركيبى لما تولده من كلمات، وإنما تبدو أهميتها النحوية فيما تحدثه أحياناً من تغير لقسم الكلام الذى تنتمى إليه الكلمات، التى طبقت عليها. فالأعضاء أقسام الكلم المتولدة عن طريق الاشتقاق المكانة النحوية نفسها، والنماذج التصريفية التى لأعضاء الأقسام نفسها البسيطة أى غير الاشتقاقية والملاحظ أن ابن مالك مزج بعض مسائل الصرف فى باب الفاعل وباب المشتقات التى تعمل عمل الفعل لأنها تؤدى وظيفة فى التركيب ولأجل فكرة العامل التى لم تنفصل المنظومة فى عرضها عن سائر كتب النحو السابقة ولكن عمدت المنظومة فى الثلث الأخير منها إلى تناول بعض أبواب الصرف وأحس ابن مالك بعدم فائدتها فألف (لامية الأفعال) وهى منظومة مستقلة.

وقد اتسمت المؤلفات النحوية بالطابع التقريرى أى تقرر القاعدة وتلقيها على المتعلم حقيقة مقررة بدءً بكتاب سيبويه. يقول سيبويه فى باب الترخيم[1]: «اعلم أن الترخيم لايكون إلا فى النداء إلا أن يضطر الشاعر» «واعلم أن الحرف الذى يلى ما حذفت ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف»[2] «ويقول فى باب النفى بإلا: «ولاتعمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين» ويقول فى باب الاستثناء بإلا[3]: «أعلم أن لا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين ألا تغير الاسم عن التى كان عليها قبل أن تلحق ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ماقبله من الكلام ..».

يقول أبو جعفر النحاس فى كتاب التفاحة:

«اعلم أن العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى...»[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩، تحقيق هارون.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٧٤، تحقيق هارون.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٣١٠، تحقيق هارون.

(٤) أبو جعفر النحاس، التفاحة فى النحو، ص ١٤، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العانى، بغداد ١٩٦٥.

«اعلم أن الإعراب على أربعة أوجه: الرفع والنصب والجر ووالجزم»[1]. «ورفع الاثنين بالألف ونصبهما وخفضهما بالياء»[2]. «اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام فعل ماضٍ، وفعل مستقبل والأمر والنهى»[3]. «اعلم أن المفعول الذى لم يسم فاعله رفع أبداً لأنه قام مقام الفاعل»[4]. «اعلم أن الحال نصب أبداً. وهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قدتم الكلام دونه»[5].

«إذا ناديت اسماً معرفة مفردا فارفعه بلا تنوين»[6].

«اعلم أن الاسماء التى لاتتصرف على عشرين وجهاً»[7]. ويقول المجاشعى فى كتابه المقدمه فى النحو:

«التمييز منصوب وهو على ضربين ..»[8].

«والحال هيئة الفاعل أو المفعول وهى منصوبة أبداً وشرطها أن تكون بعد معرفة قدتم الكلام دونها[9]. ويقول الزجاجى فى كتاب الجمل:

كل منادى فى كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك على الضم وهو فى موضع نصب[10].

«إذا تعجبت من شئ فجعلت فى أول كلامك «ما» مع الفعل فانصب المتعجب منه بوقوع ذلك الفعل عليه»[11].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) المرجع السابق، ص ١٦.
(٤) المرجع السابق، ص ٢١.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٣.
(٦) المرجع السابق، ص ٢٥.
(٧) المرجع السابق، ص ٢٧.
(٨) المجاشعى، المقدمة فى النحو، ص ٣٨.
(٩) المرجع السابق، ص ٣٦.
(١٠) الزجاجى، الجمل، ص ١٤٧.
(١١) المرجع السابق، ص ٩٩.

فصيغة الأمر بالعلم كثيرة الورود وتلقى القاعدة على المتلقى إلقاء من غير أن يكون له فى استنباطها نصيب فى الموقف التعليمى. حقا يسوق النحويون أمثلة ولكن ليس الغرض من سوقها أن يستنبط المتعلم منها قاعدة بل الهدف توضيح القاعدة وأن يناظر المتعلم عليها عند ما يكتب أو يتكلم(١).

إن القاعدة النحوية فى الدراسة الوصفية من وجهة نظر دكتور تمام حسان هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية(٢). ويرى أن جمهرة كتب النحو، ولاسيما المتأخر منها، تقع فى هذه المعيارية الصارخة ويقصد المنظومات وما استتبعها من شروح(٣).

والدكتور محمد فتيح يرى أن الخطأ المتعلق بالنحو المعيارى يرتبط بما يمكن أن يسمى بقدسية القوانين المعيارية أى النظر إليها على أنها الأساس الوحيد للحكم بصحة التراكيب اللغوية أو فسادها. ولاتبدو خطورة هذه القدسية إلا فى المراحل التالية لصنع النحو – وقد يستغرق ذلك سنيناً وربما قروناً – حين يتغير المعيار نتيجة للتباعد الزمنى وما يهيئه من فرص لأسباب التغير أن تفعل فعلها(٤)، وحين يبدو الانفصام واضحاً بين قوانين النحو المعيارى والواقع الفعلى للمتكلمين الذين كان يستهدفهم ويقصدهم. ومن ثم تنعدم قيمة النحو، لأنه لم يعد مرشداً للاستعمال الصحيح بل فى صراع معه(٥).

ولقد مرت ألوان من النحو المعيارى بهذه الظروف نخص بالذكر منها النحو العربى.

وأما النحو العربى – وهو معيارى الطابع – فنلاحظ قدراً من التشابه بين

---

(١) د. محمد إبراهيم عباده، النحو التعليمى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

(٢) د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤ – ٢٥.

(4) Loyns John; introduction to the Th"retical linguistics, p 49, Cambridge University Press, London, 1968.

(5) Gleason, H.A. An introduction to descriptive linguistics, p. 209.

الظروف التى مر بها وتلك التى صاحبت مسيرة النحو اللاتينى عبر العصور، فهو مثله لم تدرس قواعده فى ضوء نصوص ممثلة للغة التى أقيم عليها، ويكفى للتدليل على ذلك الرجوع إلى الكتب التقليدية النحوية، وملاحظة المادة اللغوية التى تصحب عرض القواعد والقوانين[1].

وقد ترتب على هذه الطريقة التدريسية أن فشلت فى عصرنا الحاضر قواعد النحو المعيارى فى أداء مهمتها أى توجيه الناس وجهة لغوية خاصة بحيث يكتبون نصوصاً تشبه تلك التى أقيمت عليها ويتكلمون - حتى فى المناسبات الخاصة والرسمية جداً - كما كان يتكلم، فهى بالطبع أقل فى كتابات هؤلاء الكتاب والمثقفين الذين يتميزون بخلفية عربية أصيلة.

وتتبدى فى أمرين صور الاختلاف بين العربيتين العربية المعاصرة، وعربية عصر الاستشهاد. وهما كما يلى:

اختفاء كثير من النماذج التركيبية أو الصيغ الاشتقاقية التى تسمح بها قواعد النحو المعيارى وذلك من بعض فصول النحو العربى التى تمثل جانباً من هذه القواعد، اختيرت اعتباطاً وهى: الفصل الخاص بأحوال الصفة المشبهة مع معمولها، والفصل الخاص باشتقاق فاعل من أسماء العدد واستعماله على سبعة أوجه، وباب جمع التكسير.

لقد جاءت كتب النحو التى تحتوى على النماذج التركيبية للعربية أولاً ثم ترتبت عليها وتألفت الكتب الجامعة لأصول أحكام هذه التراكيب ثانياً. وإذن فقد ألف سيبويه والمبردوابن السراج قبل أن يستخرج ابن جنى وابن الأنبارى «أصول» النحو:

وهكذا يصبح التسلسل واضحاً للنظرة الأولى. وفى علم النحو والصرف واللغة خاصة فإن حاجة البلاد الأعجمية إليها أشد من حاجة البلاد العربية فعرب البادية والحجاز لم يكونوا بحاجة إلى النحو واللغة لأنهم يعرفون لغتهم ويتكلمون بها صحيحة عن سليقة.

---

(١) محمد فتيح - فى الفكر اللغوى - ص ٢٦ - دار الفكر العربى - ط ١ - القاهرة - ١٩٨٩م.

فإذا كان الباعث على النحو ماظهر من اللحن، كان طبيعيا أن يكون منشؤه بلداً أعجمياً، ولا أفضل فى ذلك من العراق فقد جمع إلى أعجميته ثقافة موروثة.

فالقياس الذى استخدمه فى الفقه شيوخ أبى حنيفة فى العراق ثم أكمله أبو حنيفة ووسعه – هذا القياس قد لعب دوراً كبيراً فى اللغة والنحو فى العراق أيضاً.

على أن أمر القياس فى اللغة والنحو لم يلق إجماعاً من العلماء، فمنهم من شجعه ومنهم من عارضه.

فالخليل بن أحمد كان فى اللغة والنحو قيَّاساً يجيد القياس كماكان أبو حنيفة فى الفقه، وكان الأصمعى كشيوخ المحدثين متشدداً واقفاً عند النص اللغوى يكره القياس ويعارضه.

وهذا القياس الذى مهر فيه الخليل بن أحمد هو الذى أوجد النحو ووسع اللغة من عدة وجوه: فأولاً: أن القواعد التى وضعوها قد اشتقوها من طريق استقراء ناقص، فطردوها وعمموها فى الباب كله.

فقد سمعوا مثلاً أفعالاً، ثم وضعوا لها قواعد مثل: أن الماضى إذا كان كذا، كان مضارعه كذا، وأمره كذا ، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، وهم لم يسمعوا كل فعل، وكلِ اسم فاعل، وكل اسم مفعول، وقالوا: إن ماكان من الأسماء على وزن (فعْل) بفتح الفاء وسكون العين وكان ثلاثياً صحيح الفاء والعين غير المضعف، نحو: دهر، وشهر، ونفس فجمعه فى التكسير للقلة على وزن (أفعل) نحو أدهر وأشهر وأنفس، وجمعه فى التكسير للكثرة على وزن (فعول) نحو: دهور وشهور ونفوس. وهم كذلك لم يسمعوا كل الجموع التى جاءت على هذا الوزن.

واشتقاق القواعد من طريق استقراء ناقص مكن النحويين من وضع القواعد العامة، وعدّ مالم يكن سائراً على مقتضاها شاذاً، كما أنه وسع اللغة إلى حد كبير.

وعدم سماعنا من العرب كل مشتقات الكلمة جعلنا نتبع القواعد

الموضوعة من هذا الاستقراء الناقص، فتضخمت بذلك اللغة وتمت مواضع النقص فيها.

ثانياً: أن النحاة قاسوا على كلمة وردت كلمات أخرى من قبيلها، من ذلك قولهم «موّيت» اذا كتبت «ما» و «لويت» اذا كتبت «لا» و «كوّفت كافاً حسنة» و «دوّلت دالأجيدة» و «زوّيت زاياً قوية». وواضح أن العرب لم تنطق بهذا كله، ولكن النحويين قاسوه على كلام العرب واستعملوه.

ثالثاً: إن الطريقة التعليمية التى استخدمها النحويون والصرفيون جعلتهم يتوسعون فى ذلك إلى حد بعيد فيقولون: كيف تصوغ على وزن صمحمح من الضرب، والقتل والخروج، فتقول ضربرب، ومن القتل قتلتل، ومن الخروج: خرجرج.

ويقولون لو سميت رجلاً بعلى أو إلى أو لدى فكيف تثنيها، وكيف تجمعها، وكيف تصغرها؟ إلى كثير من أمثال ذلك. وقد تجاوز بذلك الواقع إلى الفروض. وهذا بعينه ماوقع لفقهاء الحنفية فى فرض الفروض، وطلب الأحكام لها.

رابعاً: اختراعهم علة لما ورد ثم قياسهم عليها. كأن يعللوا قلب الواو والياء ألفاً بأنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، ثم يقيسون على ذلك.

وهذا القياس الذى اخترع منه النحاة كليات القواعد كان له أثر كبير فى اللغة العربية.

فالنحاة بقياسهم قد أهدروا وأبطلوا كثيراً من الاستعمالات التى كان ينطق بها العرب فى نظير وضع قواعدهم الكلية.

هذه القواعد التى شددوا فى احترامها حتى خضع الناس لها، لما كان لهم من سيطرة على التعليم. وقد سموا ما خرج عن قواعدهم شذوذاً، وتعسفوا فى تأويله ليتفق ومذهبهم، حتى لقد كانوا يضعون الأبيات من الشعر للاستشهاد عليه. والواقع أن هناك فروقاً كبيرة بين اللغة كما حكيت عن العرب، وكما قعدها النحاة. فاللغة نفسها لا تخضع دائماً للقياس،

ولاتسير دائماً على قواعد. والعرب لا يعرفون ما وضع النحاة، وهم إن فهموا منهم بعض النحو فإنهم لا يفهمون كلامهم فى الصرف.

قال عمار الكلبى وقد عيب عليه بيت من شعره:

مــاذا لقــينا من المســتــعــربين ومن
قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا؟

إن قلت قــافــيــة بكراً يكون بهــا
بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا

قــالوا: لحنت. وهذا ليس منتــصــبــاً
وذاك خــفــض، وهذا ليس يرتفع

كم بين قــوم قــد احــتــالوا لمنطقــهم
وبين قوم على إعرابهم طبعوا

مــا كل قــولى مــشــروحــاً لكم، فــخــذوا
ما تعرفون، وما لم تعرفوا فدعوا

والنحاة ينقسمون - بصفة عامة - إلى طائفتين: طائفة تثبت القياس وتحتج له بالحجج والبراهين، وتمثل هذه الطائفة الجمهور الأكبر من النحاة، وطائفة تنكر القياس والتعليل وتجد الفرصة الكبيرة فى مهاجمة ما أسرف فيه الأولون من افتعال أقيسة متكلفة وإيجاد فروض وهمية وتعليلات لا أصل لها، وأهم من يمثل هذه الطائفة ابن مضاء القرطبى.

أما المحتجون للقياس فهم يحتجون لقياسهم ويرون أن «إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو قياس كله، ولهذا قيل فى حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»[1]. وبعد أن ذكر ابن الانبارى أن منكر القياس منكر للنحو جعل يثبت حجية النحو

(١) ابن الأنبارى، لمع الأدلة، ص ٩٥، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م.

وكيف أنه شرط فى رتبة الاجتهاد، ويعدّد فضائل النحو، ثم يعود للحديث عن إثبات القياس وضرورته فى النحو.

فالقاعدة النحوية مهما بلغت من قوة فإنها لايمكن – فى أكثر الأحيان – أن تطرد اطراداً مطلقاً فى جميع جزئياتها، ولكن ذلك ليس معناه أن نضع قاعدة أخرى على أساس ذلك الاستعمال الفذ، أو أن نخضعه للقاعدة المطردة برغم استعماله بالصورة المخالفة التى جاء عليها، وفى ذلك يذكر فرديناند دى سوسير أن» القياس يميل إلى التنظيم ويجنح لأن يوجد المشتقات من حيث البنية والتصريف، ولكن هذه المشتقات غير منتظمة فبجانب KRanze و KRanz... إلخ توجد Tag ،Tage ،Salz ،Salze .. إلخ. التى لسبب أو لأخر قد امتنعت عن القياس، ولذلك فلا يمكننا أن تقول سلفاً إلى أى مدى ستطرد محاكاة القاعدة أو أى الكلمات سوف تمهد لها السبيل»[1].

ومن قبل نجد ابن السراج يقرر فى أصوله «أنه ربما شذ شئ من بابه، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرد فى جميع الباب لم يكن بالحرف الذى يشذ منه، هذا مستعمل فى جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحانحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطة»[2].

مجمع الاتجاهات ومبعث النقود

إن ابن مالك له شخصيته المستقلة فى الدراسات النحوية فهو لاينتمى

(1) De Saussure (Ferdenand) Coursein General Linguistics, p. 162. Translated from the French by: wade Baiskin, philosophial Library, New York.

(٢) السيوطى، المزهر، ج١، ص ٢٣٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ)

إلى اتجاه معين، فلا هو بصرىّ، ولا هو كوفىّ، ولا هو بغدادىّ، وإنما همه في هذه الدراسات أن يضع المسألة النحوية على بساط البحث ويوجه إليها كل ما يملك من رصيد ثقافىّ ليضعهما فى ميزانها الصحيح، فإذا استبان له وجه الحق فيها بعد هذا البحث الدقيق أخذ بها بغض النظر عن مصدرها ومنبعها، ومن هنا وافق ابن مالك البصريين فى كثير من المسائل التى سلم لهم بها. والنحو البصرى عرف طريقه للأندلس عن طريق محمد بن يحيى الرباحى الجيّانى (ت ٣٥٣هـ) فقد أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، إذ إنه رحل إلى المشرق فلقى بمصر النحوى المشهور أبا جعفر النحاس وحمل عنه كتاب سيبويه رواية، وقد قال عنه أبو بكر الزبيدى: «ولم يكن عند مؤدبى العربية ولا عند غيرهم من عنى بالنحو كبير علم (بالعربية) حتى ورد محمد ابن يحيى عليهم، وذلك أن المؤديين كانوا يعانون إقامة الصناعة فى تلقين تلاميذهم العوامل وماشاكلها، وتقريب المعانى لهم فى ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لاينظرون فى إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون فى شئ منها حتى نهج لهم للسبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة». ويقول القفطى عن محمد بن يحيى إنه لما ورد قرطبة أخذ فى التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنّه من ذلك.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه كان يعاصر بن يحيى فى قرطبة أبو على القالى البغدادى (ت ٣٥٦ هـ) الذى نزل الأندلس (سنة ٣٣٠ هـ) فى عهد عبد الرحمن الناصر، وقد كان له دور مهم فى الحياة اللغوية والأدبية، خاصة حين حمل معه كتاب سيبويه بعد أخذه عن عبد الله بن جعفر بن درستويه عن المبرد.

ويعدّ ابن سيده (ت ٤٤٨ هـ) واحداً من أعلام الحياة اللغوية فى الأندلس، ولم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما

يتعلق بها. ولابن سيده عدة أعمال علمية يأتى على رأسها موسوعته (المخصص) التى تقع فى سبعة عشر جزءً والتى احتوت على أبحاث لغوية كثيرة، من بينها تنظيمه لشرح السيرافى لكتاب سيبويه داخلها.

وقد استعان ابن سيدة فى حشو معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) بأعمال أبى على الفارسى وتلميذه أبى الفتح عثمان بن جنى وهما مؤسسا «المدرسة البغدادية»، وفى ذلك الدلالة البينة على أننا لانصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس فى النحو البغدادى بجانب انغماسهم فى النحو البصرى والكوفى ويكون ذلك إيذاناً بأن تتضح شخصيتهم فى النحو ودراساته، فقد تعمقوا فى مصنفاته على مر العصور وتعمقوا فى اتجاهاته[١].

على أننا نستثنى بعض النحويين الأندلسيين ممن تتلمذوا على يد نحاة الكوفة. علاوة على ذلك أن نحاة البصرة المأخوذ عنهم كان تخصصهم فى علم اللغة لا فى علم النحو[٢].

والأقشتيق محمد بن موسى (ت ٣٠٧ هـ) حسب ما تشير الروايات[٣] هو أول من أدخل كتاب سيبويه الأندلس، حيث رحل إلى المشرق «فلقى أبا جعفر الدينورى وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته وأخذه عنه رواية»[٤]. ولم تمض مدة على دخول كتاب سيبويه حتى نرى العلماء هناك يوجهون إليه جل اهتمامهم فتناولوه بالدراسة والتأليف.

وعلى الرغم من أن كتاب الكسائى هو أول الكتب النحوية المشرقية التى دخلت الأندلس، فإنه لم يلق من الاحتفاء والتقدير ما لقيه كتاب سيبويه،

---

(١) دكتور شوقى ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٩٢، دار المعارف القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م.

(٢) أبو موسى الهوارى والغازى بن قيس رحلا إلى المشرق ولقيا الأصمعى وأبا زيد الأنصار وكلاهما يتسع فى اللغات، طبقات الزبيدى، ص ١٦٥ - ١٧٤.

(٣) الأقشتيق: هو محمد بن موسى بن هاشم بن زيد، كان متصرفاً فى علم الأدب والخبر ورحل إلى المشرق، فلقى أبا جعفر الحكم وكتاب طبقات الكتّاب، وتوفى ٣٠٧ هـ، طبقات الزبيدى، ص ٢٨١ : ٢٨٢.

(٤) الزبيدى: الطبقات، ص ٢٨٢.

فمن أشهر المهتمين بكتاب الكسائي ولهم شرح عليه، البغل[١]، والجوفي[٢]، ومحمد بن إبان[٣]، ودريود[٤].

ابن عبد الله بن دحيم «كان إماماً في معرفة كتاب سيبويه[٥] وعبد الله ابن غلبون من أهل قرطبة سكن بلنسية وأقرأ كتاب سيبويه طوال إقامته ببلنسية[٦]، أما أحمد بن يوسف بن حجاج فقد «كان كتاب سيبويه بين يديه لاينى عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه[٧]. ولشدة اهتمامهم به أصبحت معرفة قراءة الكتاب هي مقياس ثقافة العالم عندهم، فالعالم الذى «لايقرأ كتاب سيبويه لايعرف شيئاً»[٨]. على أن اهتمامهم بكتب المشارقة لم يمنعهم من تأليف كتب وتدريسها لطلابهم، بل لعل علم النحو هو أول علم يؤلف فيه الأندلسيون كتباً ويدرسونها لأبنائهم، وكان أول مؤدب أندلسي ألّف في النحو، وحاضر في كتابه هو جودى بن عثمان النحوى، وأطلق على كتابه اسم «منبّه الحجارة»[٩] ثم جاء بعده عدد من المؤدبين درّسوا مادتهم المؤلفة منهم ابن أبى غزالة، وأبو بكر بن خاطب، والبغل، والبرشقيرى[١٠]، وابن القوطية، والزبيدى، وتلميذ ابن القوطية سعيد

---

(١) البغل: هو أبو الحسن مفرّج بن مالك النحوى، كان ذا صلاح وفضل، ونية فى تعليم المتعلمين، راجع «طبقات الزبيدى»، ٢٧٣.

(٢) محمد بن سليمان الأنصارى المكفوف، كان حسن الإفهام منجباً فى التأديب، «طبقات الزبيدى، ٢٨٥.

(٣) محمد بن إبان بن سيد: روى عن أبى على القالى، وحدّث بكتاب الكامل ت ٣٨٣ هـ، «بغية الوعاة» للسيوطى ١/ ٢٩١.

(٤) دريود: عبد الله بن سليمان بن المنذر الملقب بدرود، وربما قيل له: دريود، كان أعمى، شرح كتاب الكسائى ت ٣٢٥ هـ، ذكره الزبيدى فى الطبقات، ٢٩٨.

(٥) السيوطى: بغية الوعاة: ١/ ٥٨٤.

(٦) شكيب أرسلان: الحلل ٣/ ١٩٥ نقلاً عن ابن الآبار «الحلل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية» منشورات دار الحياة، بيروت ١٣٥٥هـ.

(٧) الزبيدى «الطبقات» ٢٩٩.

(٨) السيوطى: بغية الوعاة، ١/ ٣٣١.

(٩) راجع بغية الملتمس ١/ ٤٩٠ (لابن عميرة الضبى) دار الكاتب العربى ١٩٦٧م.

(١٠) البرشقيرى: هو عثمان بن إبراهيم، كان عالماً بالعربية والحساب مؤدباً بها وله تأليف فى النحو «طبقات الزبيدى» ٣٠٨.

ابن محمد السرقسطى المنبوز بالحمار[1].

على أن بعضهم ترك مطالعة كتب النحو «وكان يعول على قياسه وتعليله»[2]، فهو بعمله هذا حاول إبراز شخصية المؤدب الأندلسي المستقل، فهو لم يكن ينحاز إلى الاتجاه البصرى أو الكوفى بل اعتمد على قياساته وعلله، وعمله هذا يعدّ اللبنة الأولى فى بناء ما عرف «بالاتجاه النحوى الأندلسى أما الذين اهتموا بكتاب سيبويه فى عصر سيادة قرطبة فهم أكثر عدداً من المهتمين بكتاب الكسائى، نذكر منهم عبد الله بن حمود الزبيدى الأشبيلى ابن عم أبى بكر الحسن الزبيدى اللغوى، جمع شرحاً لكتاب سيبويه (ت ٣٧٣ هـ = ١٩٨٣م)[3] ومحمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ = ١٩٨٩م)[4]، له كتابان هما كتاب أبنية سيبويه وكتاب الاستدراك على أبنية سيبويه، وأحمد بن إبان بن سيد (ت ٣٨٢ هـ = ٩٩٢م) ألف شرحاً على كتاب سيبويه[5] وهارون بن صالح بن جندل (ت ٤٠١ هـ = ١٠١٠م) صنّف تفسير عن سيبويه[6].

هذا وقد اختص بعض المؤدبين الأندلسيين بتأديب كتاب سيبويه -حتى أنهم اشتهروا بذلك منهم سعيد حتى إذا ما وطئ القالى أرض الأندلس ساعد على تشييد هذا البناء، بما أملاه من مؤلفات، وما حمله معه من كتب،

---

(١) سعيد بن محمد السرقسطى: كتاب الأفعال: تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة د. محمد مهدى علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة: ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م: ١/ ١١.
ابن غزالة: طبقات الزبيدى، ٢٥٩.

(٢) الزبيدى: الطبقات: ٣٠٥.

(٣) عبد الله بن حمود الزبيدى: من مشاهير أصحاب القالى، وهو الذى بات فى مذود الدابة حتى يكون أول وارد على القالى «بغية الوعاة للسيوطى» ٢/ ٤١ رقم ١٣٨٠.

(٤) ترجمته فى مطمح الأنفس ومسرح التأنس فى ملح أهل الأندلس لأبى نصر الفتح بن خاقان ٥٤ الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب القسطنطينية ١٣٠٢ هـ.

(٥) أخو محمد بن إبان وروى عنه يوسف بن عبد الله بن خيرون النحوى وغيره «راجع بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس» لابن عميرة الضبى ١٧٠.

(٦) هارون بن صالح: من أهل قرطبة، كان من الثقلاخى دينه وعلمه معجم البلدان لياقوت الحموى ٤/ ٤٢٠.

فتوافد عليه طلبة العلم يأخذون عنه وينشرون علمه.

هذا وقد طلب الأندلسيون النحو، وأقبلوا عليه إقبالاً شديداً حرصاً منهم على ضبط اللغة التى انتشرت على ألسنة المستعربين، والاستعانة به على تجويد قراءة القرآن، والحديث، فقد روى أن أحمد بن محمد الأعرج (ت ٣٤٥هـ = ٩٥٦ م) سمع الحديث ورواه عن عدد من المحدِّثين الأندلسيين «ثم مال إلى النحو فغلب عليه، وقيل: إنه طلب النحو ليستعين به على علم الحديث والفقه»[١] والسعى وراء المكانة العليا التى ينالها النحوى، فكأن النحو بالنسبة لهم مقياس علم العلماء[٢].

لهذا نراهم يقبلون على تعلم النحو حتى فاقوا بكثرة عددهم علماء المشرق موطن النحو، يقول فى ذلك الدكتور سعيد الأفغانى فعمدت إلى بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى فأحصيت ما فيه من تراجم فإذا هو نحو من (٢٤٥٠) ترجمة لعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، ووجدت للأندلسيين بينها نحو (٧١٢) ترجمة، وهذه نسبة عالية جداً أن يبلغ فى هذا المصدر علماء الأندلس الصغير المساحة قريباً من ثلث العالم الإسلامى له»[٣].

وابن مالك يتجه إلى البصريين فى بعض المسائل وقد يتّجه إلى الكوفيين فى بعضها الآخر. وقد يتردّد بين المذهبين فى بعض الأحايين.

والباحث فى آراء ابن مالك، ومذاهبه فى النحو يراه أنه لايقتصر على هذا فحسب بل يحاول أن يمزج بين المذهبين البصرىّ والكوفىّ فى بعض المسائل ليستخرج من هذا المزج مذهباً ثالثاً، ويتضح لنا ذلك فيما يأتى:

علة إعراب الفعل المضارع: يرى ابن مالك أن وجه شبه الفعل المضارع

---

(١) الزبيدى، الطبقات، ٢٩٩.

(٢) المقرى التلمسانى، «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»، ١/ ٢٢٣، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨م.

(٣) سعيد الأفغانى، نظرات فى اللغة عند ابن حزم الأندلسى، ص ١٠: ١١، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.

بالاسم أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم ولايميّز بينهما إلا الإعراب كما فى مسألة «لاتأكل السمك، وتشرب اللبن» فلما كان الاسم والفعل شريكين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب لكن الاسم ليس له ما يعينه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل فى الاسم أصلاً والمضارع فرعاً، قال، والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصص ودخول لام الابتداء لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جئ بالإعراب بخلاف المشابهة التى اعتبرتها.

وعلق ابن هشام على كلام ابن مالك بقوله:

وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لايسلمون بقبوله ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم. وابن مالك سلّم، وادّعى أن الإعراب بالشبه[1]. وعطف عامل حذف، وبقى معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد: ويمثل ابن مالك لهذا العطف بقوله تعالى: «والذين تبوّءوا الدّار والإيمان»[2] أصله كما يقول ابن مالك: واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه، وفى تبوءوا معنى لازموا وألفوا: وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً[3]

أى وسقيتها والجامع: الطعم

وزججن الحواجب والعيونا[4]

أى وكحلن، والجامع: التحسين.

وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب لتعذر العطف.

---

(١) السيوطى، همع الهوامع، ص ١ : ١٨.

(٢) سورة الحشر، آية ٩.

(٣) السيوطى، شرح شواهد المغنى، ص ٣١٣، المطبعة البهية بمصر.

(٤) شرح ابن عقيل، ص ٢ : ١٨٠.

وجعله قومٌ من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه فيقدّر آثروا الدار والإيمان ونحوه.

قال أبو حيان: فركب ابن مالك من المذهبين مذهباً ثالثا[1].

وابن مالك إمام نحوىّ، له في النحو نظرات، وفى مسائله آراء وفى مشكلاته توجيهات، وله مع ذلك آراء تفرّد بها، ومسائل لم يسبقه أحد إليها، نظر إلى النحو البصرىّ نظرة الناقد الممحص الذى لايرى له طلبة غير الوصول إلى الحق وإلى ما صحّ دليله، ووضحت حجته.

أخذ مسائل النحو البصرى ما قوى دليله، ورفض منها ما لم تؤيده الحجة، أو يدعمه البرهان. وسار على هذا النهج فى النحو الكوفى، أخذ ورفض، وعلل وناقش فوجهته فى المذهبين أن يأخذ أصحهما دليلاً، وأقواهما حجة، ويرفض ما لم يكن كذلك، وإذا رفض لم يرفض اعتباطاً أو تقليداً، وإنما لأسباب يبسطها وعلل يوضحها.

ومع أن النحو كان إلى هذا العصر يدور حول هذين المذهبين ولكل مذهب أنصار وأتباع، فإن ابن مالك لم يتجه إزاءهما وجهة معينة فقد يكون بصريًا فى بعض المسائل، وقد يكون كوفيًا حين يقتنع بوجهة نظرهم فى بعض المسائل الأخرى، وأحياناً كان يترك المذهبين ليأخذ بآراء كبار النحاة الذين كانت لهم فى النحو نظرات كالأخفش، وسيبويه، والخليل وأبى على الفارسىّ، والشلوبين وغيرهم وابن مالك كان مقلّداً لهؤلاء، يتبع خطاهم ويقتفى أثرهم لأنه كان يناقشهم فى كثير من المسائل على أن لابن مالك آراء خاصة، وتوجيهات معينة ومسائل معروفة خالف فيها جميع النحاة، بل لم يسبقه أحد إليها.

ففى باب التنازع فى العمل قال ابن مالك:

٢٨١- كَيُحْسِنَان وَيُسِيءُ ابْنَاكَا   وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(كيحسنان) الكاف جارة لقول محذوف ويحسنان فعل وفاعل، و

(١) السيوطى، الهمع، ص ٢: ١٣٠.

(ويسئ أبناكا) فعل وفاعل وهذه الجملة معطوفة على التي قبلها وهذا المثال على اختيار البصريين فى أعمال الثانى والإضمار فى الأول، (وقد) حرف تحقيق، و (بغى) فعل ماض، و (واعتديا) فعل وفاعل، و (عبداكا) فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيين فى إعمال الأول والإضمار فى الثانى وجملة يحسنان إلى هنا فى موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير، وذلك كقولك يحسنان إلخ وألف ابناكا وعبداكا للإطلاق، مثال ما التزم فيه الإضمار أن تقول:

«يُحسِنَان ويسئُ ابناك» فتعمل الثانى، وتضمر فى الأول، وتقول: «يحسن ويسيئان أبناك» فتعمل الأول، وتضمر فى الثانى، وفى قوله:

٢٨٥- نحْــوُ أظُنُّ ويَظُنَّانِى أخــا   زَيْداً وعَمْـراً أخَـوَيْنِ فِى الرَّخَـا

(نحو) خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف وهو مضاف لقول محذوف، و (أظن) فعل مضارع يحتاج لمفعولين، و (ويظنانى) فعل وفاعل ومفعول أول، و (أخا) مفعول يظنانى الثانى وكان حقه أن يؤتى به ضميراً لكنه تعذر الإضمار وذلك لأن (زيداً) مفعول أول لأظن، (وعمراً) معطوف عليه، و (أخوين) مفعوله الثانى فقد استوفى أظن مفعوليه وبقى يظنانى محتاجا إلى مفعول ثان وهو خبر عن ياء المتكلم ومفسره أخوين وهما تثنية أخ فإن أضمر مفرداً ليطابق المخبر عنه وهو الياء خالف مفسره وهو أخوين وأن أضمر مثنى مطابقاً لمفسره خالف المخبر عنه وهو الياء فعدل به إلى الإظهار، و (فى الرخا) متعلق بيظنانى وهو مطلوب أيضاً لأظن وجملة يظنانى أخا معطوفة على جملة أظن قبل استيفاء معمولها ولو لم تكن هذه المسألة من باب التنازع لما حسن هذا العطف إذ لا يغتفر العطف قبل تمام الجملة فى غيره. ولما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أظُنُّ ويظُنَّانى أخَا زيداً وعمرا أخوينْ» ولاتكون المسألة حينئذ من باب التنازع، لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وفى باب المفعول المطلق: ينتصب المصدر بمثله، أى بالمصدر، أو

بالفعل، أو بالوصف، ومذهب البصريين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهو الصحيح، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

(أصلا) في الاشتقاق، و (نصب) أى المصدر، و (لهذين) الإشارة عائدة إلى الفعل والوصف، و (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين، و (بمثله) متعلق بنصب و (أو فعل أو وصف) معطوفان على مثله، و (نصب) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر وكذلك الهاء من مثله، و (كونه) مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه، و (أصلا) خبره من جهة نقصانه، و (لهذين) متعلق بأصلاً والإشارة عائدة إلى الفعل والوصف وجملة (انتخب) بالبناء للمفعول بمعنى اختير فى موضع خبر المبتدأ والتقدير وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف اختير.

وقال ابن مالك فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

٤١٨- فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فى البيت الأول المسائل الثلاث لجواز الفصل فى السعة، اثنان منها يلخصهما الضابط «أن يكون المضاف شبه فعل» فيفصل بينه وبين ما أضيف إليه بالمفعول أو الظرف، أما المسألة الثالثة فهى الفصل باليمين «القسم». أما ما يجوز اضطراراً فذكر فى بقية البيت الثانى ثلاث مسائل هى: الفصل بالأجنبىّ وبنعت المضاف وبالنداء - وهناك مسألة أخرى لم يذكرها هي (أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه مفعوله والفاصل فاعله - فكملت أربعة.

ورأى البصريين له وجاهته فى مسائل الضرورة، فالفصل فيها قلق لايتفق مع منطق اللغة فى الفهم الميسّر.

أما رأى الكوفيين فله وجاهته فى مسائل السّعة، فإن الفصل الوارد فيها

لاينبو عنه ذوق مستعمل اللغة ولايؤدى إلى التعقيد فى المعنى وتعويق فهمه بهذا الفصل.

وتابع ابن مالك البصريين فى قضية الحروف العاملة فى مسألة إضمار (أنْ):

٦٨٠- وَنصبُوا بـ (إذَنْ) المُستَقْبلاَ إنْ صُدِّرَتْ والفعل بعدُ مُوصَلاَ
٦٨١- أوْ قَبْلَهُ اليَمينَ وانصبْ وارفَعَا إذا (إذَنْ) من بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(إذن) تنصب المضارع الذى يدل على المستقبل إذا جاءت فى صدر الجواب، واتصل بـ (إذن) أو قبله القسم اليمين - إذ يباح الفصل به - ويجوز نصب الفعل ورفعه إذا وقعت (إذن) بعد حرف عطف - الواو أو الفاء - باعتبار أن (إذن) بعد العاطف بقى لها الصّدارة أو خرجت عنها.

إضمار (أن) وجوباً.

قال تعالى: (وما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ على الغَيْبِ)[1] بعد «اللام».

(وإنْ طَائفتَان من المؤمنين اقتتلوا فأصْلحُوا بينهما، فإن بَغَتْ إحداهما علي الأُخرىَ فَقَاتِلُوا التي تبغي حتّي تفيءَ إلى أمْرِ الله)[2] بعد «أوْ» (ربِّ وَفِّقنِي فأعْمَلَ الخير وأدفعَ الشّرَّ ما استطعْت) بعد «فاء السببية».

(لا تَنْهَ عَنْ الْخُلُق قوْلاً وتفْعَلَ مثْلَهُ) بعد «واو المعيَّة»

يرى البصريُون أنَّ الحرف (أنْ) يضمر وجوباً بعد ثلاثة من حروف العطف، وهى (أوْ - فَاءُ السَّببيَّة - وَاوَ المَعيَّة).

فهى حروف جر أو عطف لاتنصب الفعل المضارع، لأن ذلك يتعارض مع قاعدة من قواعد «العامل» وهى (شرط الحرف العامل أن يختصّ بما عمل فيه من الأفعال أو الأسماء وغير المختصّ لايعمل). وهذه الحروف غير مختصّة فالأوّلان يدخلان على الأفعال والأسماء - والثلاثة الأخيرة يمكن

(١) سورة آل عمران، آية ١٧٩.
(٢) سورة الحجرات، آية ٩.

أيضاً أن يجئ بعدها الأفعال والأسماء - ومن أجل ذلك لم ينصبوا بها المضارع بل قدروا لنصبه (أنْ: مضمرة).

وابن مضاء يرفض العمل والعامل وما ترتب عليهما، ويرى أن المضارع منصوب بعد هذه الحروف لا بها، وكل جملة يتحقق لها خصائص نصب المضارع بعد هذه الحروف يكون منصوباً دون تقدير - ولاتأويل. وهذا خلل منهجى سببه النظم من حيث عدم اتساع طاقته على الوفاء بمنهج واحد مستقيم فهو يضع التفاصيل التى يستغنى عنها المتعلم مرةً وفى مرات أخرى يحشو نظمه بالآراء المختلفة سواء للبصريين أم للكوفيين أم للعلماء متفردين من الاتجاهين. والجمع بين اتجاهات النحو العربى ومذاهبه فى بيئاته العلمية المختلفة أعان على نقد النحو العربى بأكمله من خلال الانطباع المأخوذ على المنظومة النحوية وما تبعها من شروح وتقارير وتعليقات.

المنهج التفسيرى القائم على النظر لظاهر الكلام دون تقدير أو تأويل أو البحث عن علة العلة، هو المنهج الذى رفض على أساسه ابن مضاء النظرية البصرية ... وهو منهج أقرب إلى الوصفية التى تبتعد عن استخدام التعليلات المنطقية، وعلى هذا الأساس استطاع ابن مضاء أن يتبع ما ترتب على آثار نظرية العامل من تأويلات وتقديرات تؤدى إلى هدم العلاقة بين المبنى والمعنى.

ولذلك كان ابن مضاء أول من ناقش أصول النحو العربى كما وضعته البصرة، وحاول ردها، وبذلك وضع يده على ما تصوره من مشاكل النحو وقضاياه التى تحتاج إلى إصلاح وتيسير. ولكن رغم محاولة ابن مضاء هذه، وهى المحاولة الأولى فى إطار الحضارة الإسلامية بعيداً عن أية مؤثرات أجنبية.

ومع ذلك فإن هذه المحاولات جميعاً، سواء ما يتصل منها بالاختصار أو الإيضاح أو حتى محاولة التجديد، كما فعل ابن مضاء لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدر الإلهام وتوجيه محاولات الإصلاح والتيسير التى لاتعدّ فى جوهرها ثورة على النحو العربى وإنما على الطريقة التى وصل بها إلينا النحو العربى وهذه التجربة أعنى المنظومة لم تخرج على قواعد النحو العربى

بل التزمت به التزاماً حرفياً بحيث جمعت فى نظمها بين الاتجاهات النحوية فى البيئات العلمية العربية. لم يقف ابن مالك أمام مسائل النحو موقف العاجز، الحائر، أو موقف المقلد التابع، لأنه استطاع أن يعيش على مائدة هذا العلم فترة من الزمن، لم يكن له هم فيها إلا أن يستوعب كل ما ورد من العرب ويدرس كل ما ورد عن النحاة، ويقابل هذا بذاك، ويقارن الأقوال بعضها ببعض فإذا وضحت له فكرة خاصة أو رأى جديدة، أو نقد بنّاء، حرّر ذلك كله فى منطق قوى، وعبارة متينة وأيّده بكل ما يملك من أدلة وحجج، وكان يؤمن فى هذا المجال بقول الجاحظ «ما على الناس شئ أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً»[1].

لهذا فإن لابن مالك آراءً انفرد بها، واتجاهات اختصّ بها لم يقلد فى هذه الآراء أحداً ممن سبقه، ولم يتجه فى هذه الاتجاهات وجهة معينة بصرية أو كوفية، أندلسية أو بغدادية.

وسنكتفى بإيراد بعض المسائل التى انفرد بها ابن مالك لتكون دليلاً يؤيد ما ذهبنا إليه: الضرورة عند ابن مالك[2]، وورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض[3]، وإن إذا خفضت لايليها إلاّ الماضى[4]، ولام الجحود[5]، و «ما، ومهما»[6]، و «ونى ورام بمعنى زال»[7]، والعلم والضمير[8]، والعطف بأم المنقطعة[9]، والواو قد تستعمل بمعنى أو[10]،

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٩١.
(٢) الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٤٢.
(٣) السيوطى، الاقتراح، ص ١٤.
والسيوطى، الهمع، ج١، ص ٢٢٧.
(٤) السيوطى، الهمع، ج١، ص ١٤٢.
(٥) الأشمونى، ج٣، ص ٢٩٢: ٢٩٣.
(٦) الأشمونى، ج٤، ص ١٢.
(٧) السيوطى، الهمع، ج١، ص ١١٢.
(٨) السيوطى، الهمع، ج١، ص ٥٦.
(٩) وخالد الأزهرى، التصريح، ج٢، ص ١٤٤. وابن هشام، المغنى، ج٢، ص ٤٤.
(١٠) ابن هشام، المغنى، ج٢، ص ٣٣.

وتقدم المستثنى على صفة المستثنى منه[1]، وعلة إعراب الفعل المضارع[2].

وغير أن طاقة النظم التى عرضنا لها عرضاً مفصلاً فى الفصل الثانى حدّت من إظهار الآراء التى انفرد بها ابن مالك وقام بهذه الوظيفة شرّاح الألفية وكتب ابن مالك التالية على تأليف الألفية.

ولطبيعة المنظومة المختصرة فى لغتها وذات الإيقاع السريع لنظمها على بحر الرجز بأضربه وأعاريضه الكثيرة نجد أن الباب النحوى أو الظاهرة اللغوية تخطر فجأة على المتعلم دون تمهيد كأن يقال مثلاً إن العلامات أنواع منها الأصلى كالحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة) ومنها ما ينوب عنها فى بعض الأسماء العربية وهى المسماة بالعلامات الفرعية (كالألف والواو والياء) وهكذا والحقيقة أن هذه المهمة لم تؤدها الألفية أو النظم بل تركت لجهد الشراح وأصحاب الحواشى والتقارير وذلك ما صنعه الأشمونى فى باب الإعراب بالحركات فى جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف[3].

والمبتدأ والخبر[4] والحروف العاملة عمل ليس[5] وأفعال المقاربة[6] ولا النافية للجنس[7] وما لاينصرف وغيرها.

وهذا مثال لذلك من باب المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة فخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو (وأن تصوموا خير لكم)[8] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية

---

(١) الأشمونى، ج٢، ص ١٤٩.
(٢) السيوطى، الاقتراح، ص ٦٢.
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٩٢.
(٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٨٩.
(٥) المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٧.
(٦) المصدر السابق، ج١، ص ٢٥٨.
(٧) المصدر السابق، ج٢، ص ١٦٩.
(٨) البقرة ١٨٤.

مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لإدخال نحو (بحسبك درهم) وهل ما خالق غير الله ومخبراً عنه أو وصف إلخ مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ورافعاً لمستغنى به ليشمل الفاعل نحو:

أقائم الزيدان ونائبه نحو: مضروب العبدان.

وخرج به نحو أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله:

مبتدأ زيد وعاذر خبر   إن قلت زيد عاذر من اعتذر[1]

والحملات الشديدة من النقد التى طالت النحو العربى والنحاة فى مراحله المختلفة أصابت أيضاً المنظومة النحوية إصابات مباشرة.

ويرى الدكتور محمد كامل حسين أنه من أكبر الدلائل على تدهور علوم اللغة ما فعله ابن مالك حين وضع ألفيته المعروفة. وليس من المبالغة أن نقول إنها ساعدت بدورها فى هذا التدهور، وعنده أنها عادت بأضرار جسيمة على اللغة العربية. وهى على أحسن حال يمكن تلخيصها على أنها النحو للنحويين المحترفين والعناية بها من الأسباب التى باعدت بين النحويين والكتاب.

الأضرار التى ألحقتها ألفية ابن مالك باللغة العربية كثيرة . منها أنها نظم سقيم لا يقبله من عنده أقل قدر من الذوق الأدبى. ولا أظن أن أحد ممن حفظوها يستطيع أن يكتب شيئاً ذا بال فى غير النحو. وهى من الأمور التى ساعدت على انطواء النحويين على أنفسهم كأن النحو بمعزل عن كل ما يفيد من الكاتب والأديب، ثم إنها ركزت جهد المتعلمين على درس القواعد كأنها غاية فى ذاتها. والتأكيد على قواعد اللغة والحاجة إلى تذكر تفاصيلها يعوق المتعلمين عن الانطلاق فى التفكير، ومن هنا أصبح العلم باللغة احترافاً.

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٩.

الألفية مجموعة طلاسم لا تفهم إلا بعد شرحها شرحاً وافياً، ولا يفيد أحد منها إلا بعد شرح هذا الشرح حتى إذا بلغ الإنسان جوهر القاعدة وجد أنها لا تستحق شيئاً من هذا الجهد. قيل أنها سهلت العلم بالقواعد، ولكن فائدة هذا النظم تضيع بين سوء النظم وشرح الشراح، ولذلك تعددت الشروح والتقارير والحواشي. ولولا وجود الألفية لا ستطعنا أن نحتفظ من قواعد اللغة بما نكون فى حاجة إليه. والألفية ظاهرة من ظواهر الانحطاط فى علوم اللغة، وهى كذلك سبباً من أسبابه[1].

إن المنظومة النحوية وشروحها وحواشيها والتقارير التى كتبت عليها لم تحاول أن تتخلص كلية من المنهج الذى سلكه الأقدمون، بمعنى أن المرفوع ظل ثابتاً لدى كل النحاة المتأخرين، وبالتالى تأخر المجرور دائماً فى الترتيب وهى الظاهرة نفسها التى نجدها فى كتب الأقدمين.

يقول الدكتور أحمد طاهر حسنين:

«إن أحداً من هؤلاء النحاة لم يحاول أن يمس جوهر تصنيف القدماء للنحو أو نقول جوهر جدولتهم لموضوعاته، بمعنى أنه حتى الآن لم يصدر كتاب نحوى يقدم المجرور على المرفوع والمنصوب»[2].

والحقيقة أن باب الإضافة وباب الجر قدم على المنصوبات فى كتاب الواضح للزبيدى وكثير من أوجه القصور فى المختصرات فقد عولجت عند ابن هشام وغيره.

ألف ابن هشام كتاب (أوضح المسالك على ألفية ابن مالك) وهو إيضاح لألفية ابن مالك قريب المأخذ بعيد عما يجئ فى المتون المنظومة من التواء فى العبارة أو غموض فى المعنى. وقد قال فى مقدمته: «إن كتاب الخلاصة الألفية فى علم العربية كتاب صغر حجماً وغزر علماً غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعدّ من الألغاز»،

---

(١) الدكتور محمد كامل حسين – اللغة العربية المعاصرة – ص ٥٥ : ٥٦، دار المعارف بمصر – ١٩٧٦ م.

(٢) أحمد طاهر حسنين – نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب – ص ٣٢٢.

«وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره ويباريه، أحُل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه وأنقح مباينه ولا أخلى منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير إلى خلاف أو نقد أو تدليل ولم آل جهداً فى توضيحه وتهذيبه وربما خالفته فى تفصيله وترتيبه».

وقد شرح هذا الكتاب الشيخ خالد الأزهرى وعلق عليه الشيخ يس العليمى الحمصى بحاشية طبعت مع الشرح. فإذا أخذنا المنظومة بعدد من الملاحظ والعيوب فحلقة النحو العربى التى تكتمل بابن هشام وغيره قد عالجت كثيراً من القصور، والمنظومة النحوية تعدّ حلقة من حلقات النحو العربى ومرحلة من مراحل التأليف فيه أثرت فيما تلاها من مؤلفات.

ومن محاولات إصلاح المؤلف نفسه لمنهج المنظومة تأليفه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمؤلف كما أشرنا فى الفصل الأول جمع ابن مالك بين خبرات نحاة المغرب ونحاة المشرق حيث درس النحو فترة شبابه فى الأندلس مسقط رأسه – ثم رحل إلى الشرق واستوطن الشام وتأثر بعلمائه[1] وقد تعددت مؤلفاته النحوية ما بين منظوم ومنثور ومتن وشرح ومن المرجح أن كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) كان آخرها ميلاداً وهذا واضح النسبة لمتنه المسمى (الفوائد) أو يعدّ (التسهيل) – كما ينطق عنوانه – بمثابة الشرح والتكميل له لهذا جاء منهجه فى التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة[2] ولخبراته فى تدريس العربية التى تصدر لإقرائها زمناً فى حلب ثم فى دمشق[3].

وقد غلب الطابع التعليمى أو الدراسى على منهج ابن مالك فى بناء كتابه وفى طريقة تقديمه لمسائل النحو وربط بعضها ببعض وقد نظم رؤوس المسائل فى أبواب وفروعها فى فصول[4].

وقد بلغت جملة الأبواب ثمانين والفصول مائتين وأحد عشر، تناول

(١) نشأة النحو، محمد الطنطاوى، ص ٢٢١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ابن مالك، مقدمة المحقق، ص ٤٤.

(٣) نشأة النحو، محمد الطنطاوى، ص ٢٢١.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مقدمة المحقق، ص ٤٤.

مسائل النحو في سبعة وستين باباً أعقبها بمسائل الصرف وبعض المباحث الصوتية في ثلاثة عشر باباً.

وعلى الرغم من أن ابن مالك تأثر في منهجه هذا بالمؤلفات التي تقدمت عليه، وخاصة (الألفية) لابن معطى (والكافية) لابن الحاجب[1] فقد كانت له شخصيته المتميزة وجهده الخاص الذى ميز كتابه فجاء صورة واضحة لمنهج المعلم الذى أتقن فنه وأحاط بتفاصيله والمميزات التى يمكن أن تعدّ لكتاب التسهيل هو وضوح الترتيب على مستوى الباب وفصوله بشكل خاص ومحاولة لمح جهات الصلة والارتباط بين الباب والباب، بالإضافة إلى وضوح الأسلوب والقرب به من مستوى الدارسين. وإن كان يؤخذ عليه تأخير مباحث الصرف والأصوات إلى ما بعد مباحث النحو، وهو فى هذا متأثر بمن سبقوه وكذلك عدم محاولته تقسيم مباحث النحو تقسيماً إجمالياً - كما فعل الزمخشرى مثلاً فى المتصل لتتضح به صلة الأبواب بعضها ببعض. وهذا ما دعاه إلى القول على ابن الحاجب بأنه تأثر بنحوى ضعيف ويقصد بذلك الزمخشرى الذى عدل هو بنفسه عن نهجه فى التأليف بالرغم من أن موضوعات النحو وقضاياه واحدة عند كل منهما غير أن الزمخشرى المفسّر البلاغى يتناول مفردات النحو على الوصل أى على اتصال الوحدات بعضها مع بعض فى سياق متصل وطبيعة دراسات البلاغيين تقوم على الفصل والوصل غير أن طبيعة تأليف المختصرات لاتتيح للمصنف فرصة تناول الجمل والتراكيب وخصائص العلائق بين مفرداتها فيكون التركيز فيها على خصائص المفردات وهذا الأمر هو ما حدث فى ألفية ابن مالك. إن التراث النحوى ليشهد للسابقين بدورهم فى تغيير النمط الذى جاء عليه كتاب سيبويه، ويأتى الزمخشرى فيعيد النظر فى التصنيف المألوف، وابن عصفور يعيد النظر فى الهيكل العام ويصب القواعد والأحكام فى هيكل جديد، ويجمع ابن مالك رؤوس المسائل فى أبواب ويشقق الأبواب إلى فصول يتناول فيها الجزئيات. ويعمد ابن هشام إلى لف المبانى والأقسام معالجاً بذلك نشر القواعد والأحكام.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣ - ٤٤.

خاتمة ونتائج

تلك هى المنظومة النحوية التعليمية بمالها وما عليها من خلال التحليل ولقد جلبت هذه المنظومة على النحو العربى كثيراً من النقود فى العصر الحديث خصوصاً على يد البنيويين الوصفيين الذين تأثروا باتجاهات علم اللغة عند الغربيين فوجه هؤلاء نقدهم للنحو العربى وعدّوه نحواً معيارياً لاوصفياً ونقدوا أصوله التى بنى عليها مستمدين ذلك كما يقولون ومتأثرين بابن مضاء القرطبى فى كتابه الرد على النحاة وما نقدوا به النحو العربى لم يثبت على مر الأيام بل سرعان ما وهن هذا النقد فى إطار ظهور مبادئ النظرية التحويلية وظهرت حينئذ اتجاهات مضادة تدافع عن النحو العربى وتنافح عنه وتشيد بأصوله وأنه لابديل عن هذه الأصول لقدرتها على تحليل تراكيب اللغة العربية ووصف سلوك مفرداتها وأنه لابديل عن هذا النحو خصوصاً أنه لم يقدم أحد من هؤلاء الناقدين بديلاً عن نظام النحو العربى.

وهذه النقود التى وجهت للنحو العربى لاتنطبق على مؤلفات النحاة الأوائل مثل الخليل وسيبويه وابن جنى والفراء والمبرد إلخ. لكنها يمكن أن تنطبق على مؤلفات النحاة المتأخرين خصوصاً النحاة الذين توغلوا فى الفلسفة والمنطق وأغرقوا مسائل النحو وقضاياه فيه كالرماني وغيره والفريق الآخر من النحاة هم الذين نظموا قواعد النحو ثم جاءت بعد ذلك الشروح والحواشى وهؤلاء جميعاً هم المعنيون بنقد المحدثين من اللغويين ولذا فنقد النحو العربى فى العصر الحديث مسئول عنه من أغرقوا فى المنطق والجدل ومن صنعوا المنظومات والحواشي والشروح. فالمتابع للتراث النحوى العربى يجد وصفاً للخليل بأنه عبقرى العربية، وسيبويه نسيج وحده والفراء لولاه ما كانت العربية، وابن جنى هو العالم الفذ الفرد، والزمخشرى أول مصنف لكتاب نحوى شامل تتناسب الأبواب فيه على نحو لم يسبق إليه فإذا كانت هذه هى حال نحاة العربية ولغوييها الذين استمدت صفاتهم من مؤلفاتهم

فما السبب إذن فى الحملات التى شنت ضد النحو العربى منذ ابن مضاء القرطبى؟

ومن تحليلنا للمنظومة النحوية يمكن أن نسجل النتائج الآتية:

١- لكثير من أبيات الألفية وجهان من القراءة ومن ثمّ التفسير والتحليل وبيان وظائف الوحدات إن لم يكن لذلك تأثير على القاعدة النحوية بفضل تعدد الشروح.

٢- قد يشغل البيت الواحد من النظم ثلاث حالات من الباب الذى يعرض له وقد يأتى البيت أو البيتان وليس بهما جديد سوى التمثيل.

٣- يعد بابا نائب الفاعل والمفعول المطلق من الأبواب التى تتداخل فيها مباحث الصرف مع أبواب النحو بحيث يتناولها الناظم تناولاً مفصلاً يشغل كماً كبيراً من النظم الذى أفرده أصلاً للنحو.

٤- استعمل الناظم جملة تتكرر فى كثير من أبياته وفى كثير من أبواب النحو شغلت شطراً كاملاً وهى (فما أبيح (افعل ودع ما لم يبح) بالرغم من أن الباب يحتاج إلى العديد من الأمثلة والايضاحات. كما أن الإباحة والمنع إنما يصدران عن النحاة المتقدمين والأعراض الناطقين وهذا ما لايتاح للمتعلم لمبادئ النحو.

٥- إن نظم قواعد النحو يعدّ وسيلة تعليمية ثانوية بعد بسط قواعد النحو وتوضيحه ولايمكن عدها وسيلة تعليمية أساسية أولى للجوء كلاً من ابن مالك وابن معط إلى وضع مؤلفات فى النحو تشرح ما نظموه شعراً.

٦- تكون العبارات الدالة على المعيارية أجلى ما تكون فى المنظومة النحوية مثل (دع ذا - خذ - ابح - امنع - اجز - انصبن - اجرر - افتح وضم).

٧- نتيجة لغلبة الجانب المعيارى فى المنظومة نجد الأفعال الدالة على ذلك مؤكدة بالنون ثقيلها وخفيفها التى تقلب ألفاً للضرورة.

٨- ليس للناظم منهج فى التمثيل أو نظم القواعد فقد يستثمر البيت فى قاعدة وتمثيل وقد يستثمر الشطرين فى مثالين قد يستثمر الشطرين فى شاهد شعرى منظوم على أحد صور الرجز كما فى باب المفعول له بالرغم من أنه يجتزئ فى بعض الشواهد ولو كانت فى آية قرآنية مثل: (فإمَّا منّا).

٩- وظّف ابن مالك النظم فى خدمة الطرق التعليمية وذلك بأن ضمّن النظم التمثيل والاستشهاد.

١٠- لم يستطع ابن مالك فى منظومته أن يبسط منهجه النحوى الذى وضعه فى كتبه الأخرى بالرغم من أن المنظومة اتسعت للاستشهاد والتمثيل وأقوال العرب وآراءِ النحاة والضرائر الشعرية والمصطلحات النحوية والاستعمالات الخاصة بالقبائل وكل ما لايتطلبه المنهج التعليمى.

١١- حصر النحاة أوجه الضرورة الشعرية فيما يتعلق بالبنية والإعراب لكن النظم يضطر الشاعر لأن يتصرف فى هيئة التركيب بأكبر قدر من الاتساع وذلك ما لم يمنعه النحاة ولذا فهو يعدّ من الضرائر غير المحصورة فى كتب النحو والضرائر.

١٢- تعدّ بساطة القاعدة النحوية ووضوح النظم شريطتا تحقق جدوى المنظومة وسيلة تعليمية بديلة.

١٣- حققت المنظومة النحوية مطلبين متعارضين هما اختصار لغة القواعد وشمول أبواب النحو ومسائله وقضاياه جميعاً.

١٤- مر تيسير النحو بمراحل هى تصنيف المختصرات والتعديل فى محاو
التصنيف ونظم القواعد شعراً.

١٥- أدى ظهور كتب مستقلة مفردة فى كل من النحو والتصريف
والحروف إلى تشقيق أبواب النحو وتفريعها كما أدى إلى تعدد محاو
التصنيف فى كتب النحو تطويراً للنهج الذى نهجه كتاب سيبويه.

١٦- قصرت طاقة النظم عن الوفاء بالحدود والتعريفات واقتصرت على ذك
المصطلح يتبعه المثال أو جزء من الشاهد.

١٧- اعتمدت المنظومة النحوية على ذاكرة الدارس وعلى أنه يتقبل بالحفظ
والموسيقى ما لم يتقبله بالنثر أو أنها مفكره يتذكر بها ما فرغ من دراسة
وحفظه سابقاً.

١٨- المعيارية ضرورة تعليمية استوجبها عمل النحاة واللغويين بالتأديب في
قصور الخلفاء أو فى المساجد العامة.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- الأدب وفنونه لمحمد مندور معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٣م.
- أسس علم اللغة لماريو باى ترجمة وتعليق د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط ٢، القاهرة ١٩٨٣م.
- الأسلوبية والأسلوب د/عبد السلام المسدى، «نحو بديل ألسنى فى نقد الأدب»، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس - ١٩٧٧م.
- الأشباه والنظائر للسيوطى حيدر آباد ١٣٦١ هـ.
- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩م.
- أصول النقد الأدبى د/ أحمد الشايب، مطبعة السعادة القاهرة، ١٩٦٠م.
- إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى، ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت).
- الأعلام لخير الدين الزركلى، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م.
- الاقتراح للسيوطى، حلب ١٣٥٩ هـ.
- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف للداغستانى، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٨٤م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى، ط - دار الكتب، ط ١٩٥٥م.
- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة ١٩٥٢م.
- البحث اللغوى عند العرب، د/ أحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس لابن عميرة الضبى، دار الكتاب العربى، ١٩٦٧م.

- بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جورجى زيدان، مطبعة دار الهلال، (د. ت).
- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ترجمة د/ عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٦٨م.
- تاريخ بغداد للبغدادى، مطبعة السعادة القاهرة، ١٩٣١م.
- تاريخ ابن الوردى لابن الوردى، المطبعة الوهبية.
- تطور الدرس النحوى، د. حسن عون، القاهرة ١٩٧٠م.
- التفاحة فى النحو لأبى جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العانى، بغداد ١٩٦٥.
- التوجيه الأدبى، د. طه حسين وآخرون، مطابع دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٥٤م.
- ثلاث رسائل لابن جنى نشرها وجيه فارس الكيلانى، مطبعة لنن مصر.
- الجمل فى النحو للزجاجى، تحقيق د/ على توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- حديث الأربعاء، د. طه حسين، دار المعارف مصر، ١٩٥٨م.
- الحركة اللغوية فى الأندلس، ألبير حبيب مطلق، بيروت، ١٩٦٧م.
- الحلل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية لابن الآبار، منشورات دار الحياة، بيروت ١٣٥٥ هـ.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ - ١٩٥٦م.

- دائرة المعارف الإسلامية، م ١، عدد ٤.

- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٩م.

- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق د/ عزة حسن بيروت ١٩٧١م.

- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٨م.

- رسائل الجاحظ، اختيار عبد الله حسان، الخانجي مصر، ١٩٧٩م.

- رسائل ابن حزم الأندلسي تحقيق د/ إحسان عباس مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد.

- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢١، القاهرة ١٩٧٦م.

- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ط ١٣٥١ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

- شرح التصريح على التوضيح الشيخ خالد الأزهري، مطبعة الحلبي، القاهرة.

- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين، ط ١٥، ١٩٧٨م.

- شرح شواهد المغني للسيوطي، المطبعة البهية بمصر.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،

ط ١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م، مطبعة السعادة الناشر المكتبة التجارية الكبرى القاهرة.

- شرح قطر الندى (لابن هشام) بهامش حاشية السجاعي على شرح القطر المطبعة العثمانية بالقاهرة ١٣٢٢هـ.

- شرح وتعليق على ألفية ابن مالك، لمحمد عبد العزيز العبد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ١، ١٩٩١م.

- شعراء النصرانية بعد الإسلام، لويس شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٣٢٦هـ.

- طبقات النحويين واللغويين الزبيدى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣م.

- ظهر الإسلام د/ أحمد أمين، ط ٤، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٩٦٦م.

- العربية يوهان فك، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربية ١٩٥١.

- العربية وعلم اللغة البنيوى، د/ حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.

- علم الدلالة العربى، د. فايز الدّاية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١، دمشق ١٩٨٥م.

- علم اللغة العربية، د/ محمود فهمى حجازى، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٧٣م.

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، د/ محمود السعران، ط دار المعارف مصر، ١٩٦٢م.

- العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٣م.
- عيار الشعر لابن طباطبا العلوى، تحقيق د/ طه الحاجرى ود/ زغلول سلام، شركة فن الطباعة القاهرة ١٩٥٦م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى عنى بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.
- الفصول الخمسين لابن معطٍ، تحقيق د/ محمود الطناحي، ١٩٧٧م.
- فقه اللغة العربية وخصائصها، د/ أميل بديع يعقوب، طبعة دار العلم للملايين، ١٩٧٢م.
- فن الموسيقى فى الشعر العربى، د/ محمود على السمان، الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٨م.
- فنون التقعيد وعلوم الألسنية، د. ريمون طحان، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفن ومذاهبه فى الشعر العربى، د. شوقى ضيف، ط ٣، بيروت ١٩٥٦م.
- الفهرست لابن النديم، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٨م.
- فى الأدب الجاهلى، د/ طه حسين، دار المعارف مصر، ١٩٦٤م.
- فى إصلاح النحو العربى، عبدالوارث مبروك سعيد، ط ١، دار القلم الكويت، ١٩٨٥م.
- فى الفكر اللغوى، د. محمد فتيح، دار الفكر العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الكامل للمبرد، نشر وليم رايت ليبزج، ١٨٦٤م.

- الكتاب، سيبويه، ط عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٦- ١٩٧٧م.
- كتاب الأفعال للسرقسطي، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف مراجعة د. محمد مهدى علام مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصدلابن مالك حققه وقدم له محمد كامل بركات دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨م.
- الكشاف للزمخشرى دار الكتاب العربى ط بيروت (د.ت).
- كشف الظنون حاجى خليفة استانبول ١٩٤٣ - ١٩٦٢م.
- لحن العامة د/ رمضان عبد التواب دار المعارف القاهرة ١٩٦٧م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية د/ تمام حسان الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٨م.
- اللغة العربية إضاءات عصرية د/ حسام الخطيب الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- اللغة العربية معناها ومعناها د/ تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ط ١٩٧٩م.
- اللغة العربية المعاصرة د/ محمد كامل حسين دار المعارف مصر ١٩٧٦م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن القاهرة دار المعارف، ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة، لابن الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.
- اللمع فى العربية، لابن جنى، تحقيق د/ حسين شرف القاهرة، ١٩٧٨م.
- اللهجات العربية، د/ إبراهيم أنيس، ط الأنجلو، القاهرة ١٩٧٢م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، القاهرة، ١٩٧٩م.
- المدارس النحوية، د. شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٢م.

- المدخل إلى علم اللغة، د/ محمود فهمى حجازى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦م.

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشرق القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.

- المزهر السيوطى، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).

- مشكلة البنية، د/ زكريا إبراهيم، مكتبة مصر بالفجالة، ١٩٧٦م.

- مطمح الأنفس ومسرح الأنس فى ملح أهل الأندلس، لأبى نصر الفتح بن خاقان، ط ١، مطبعة الجوانب القسطنطينية، ١٣٠٢ هـ.

- معجم الأدباء ياقوت الحموى، مكتبة عيسى البابى الحلبى، ١٩٣٨م.

- معجم المؤلفين عمر كحالة، دمشق، ١٩٥٧م.

- معجم البلدان لياقوت الحموى، دار صادر بيروت ١٩٥٥م.

- المفصل فى علم العربية للزمخشرى، دار الجيل، بيروت لبنان.

- المقتضب (المبرد)، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ٢.

- مقدمة ابن خلدون، ط دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٧٨م.

- مقدمة ديوان نداء القمم، د/ يوسف خليفة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٦.

- المقدمة فى النحو للمجاشعى، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود، دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠م.

- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى بغداد، ١٩٧٢م.

- الممتع في التصريف ابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط ٣، بيروت ١٩٧٨م.
- من قضايا اللغة والنحو على النجدي ناصف، القاهرة ١٩٥٧م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د/ محمد عبد الحميد الطويل، مطبعة المدينة القاهرة، ١٩٨٦م.
- نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك د/ محمد عيد قسمان القسم الأول مكتبة الشباب ط ١ القاهرة ١٩٩٠م، والقسم الثانى، ط ١٩٩٢.
- النحو التعليمى فى التراث العربى، د. محمد إبراهيم عبادة منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧م.
- النحو العربى والدرس الحديث، د/ عبده الراجحى، طبعة بيروت ١٩٧٧م.
- النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٩٤م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، كمال الدين الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.
- نشأة النحو محمد الطنطاوى، ط ٢، القاهرة ١٩٦٩م.
- نظرات فى اللغة عند ابن حزم الأندلسى سعيد الأفغانى، ط ٢، دار الفكر بيروت ١٩٦٩م.
- نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب، للدكتور أحمد طاهر حسنين، ط ١، القاهرة ١٩٨٧.
- نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، د/ نهاد الموسى، ط٢، الأردن ١٩٨٧م.

- نفح الطيب للمقرّى، ط المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠٢ هـ، وط أخرى بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، السيوطى، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٢٧ هـ.
- الواضح فى علم العربية للزبيدى، تحقيق د/ أمين على السيد، دار المعارف ١٩٧٥.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، ١٣١٠ هـ.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

- Coder, S. Pit:

Introducing Applied Linguistics, Penquin Book, 1976.

- De Saussure (Ferdenand):

Course in General linquistics, translated from the french by: wade Baiskin philosophial library, New York.

- Dinneen, F. P.:

An introduction to general linquistics, holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.

- Dolinger, Dwight:

Aspects of language, Second edition Harcourt brace Jovanovic international New York, 1975.

- Gleason, H.A:

An introduction to descriptive linquistics, Revised edition, Holt, Rinehart and Winston, 1975.

- Loyns, John:

Introduction to theretical linquistics, Cambridge University Press, London, 1968.

- Palmer, Frank:

Grammer, Penguin Book, 1971.

فهرست

رقم الإيداع

٩٨/٨٩٥٤

الترقيم الدولي

I.S.B.N

77 - 273 - 193 - 2




مطبعة ياسو
٥٢٢٣٦٢٠ - اسكندرية
اوفست - سلوفان - بشروكلة

